

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مذكرة

مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

لنيل شهادة

الماجستير

من طرف الطالبة : عبلة سقني

الموضوع :

اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر

دراسة ميدانية بجامعات قسنطينة 1 –2 –3

بتاريخ : .... أمام اللجنة المتكونة من :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	
د. الجمعي النوي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ.د فيروز مامي زراراقة	أستاذة التعليم العالي	جامعة سطيف 2	مشرفا
د. نور الدين كوسة	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. فاروق يعلى	أستاذ محاضر ب	جامعة سطيف 2	ممتحنا مدعو

السنة الدراسية: 2017/2016



شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل على منه و كرمه و أشكره على توفيقه لإتمام هذا العمل و انجازه على هذا الوجه

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان لأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة "فيروز مامي زرارقة" على توجيهاتها و نصائحها الثمينة و على رحابة صدرها و سعة أفقها

الشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل : ميلود سفاري، فضيل دليو، الجمعي النوي، محمد هيشور، فوزي مجمج، عادل قربوعة، نادية عيشور، سميرة بوشعالة، نعيمة برنيس، عائشة بوعشيبة، كريمة فوداد كما أتقدم لكم بالشكر كل أساتذتي و من نسيته فليعذرني.

لأتقدم لكم بالشكر جميع زميلاتي و زملائي كل باسمه خصوصا أنت "سلمة"

و أخيرا أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا البحث المتواضع ولو بكلمة تشجيع

شكرا لكم



(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

إلى معنى الحب والعطاء

إلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى أمي الحبيبة

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معها معنى الحياة

إلي أختي الحبيبة "سعاد"

إلى من أرى الحب في عينيها

والبراءة في وجهها

إلى حبيبة قلبي "خولة"

إليك يا من دخلت بيتنا جديدة محبوبة

"آية"

إلى إخوتي الذكور كل باسمه

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي كل باسمه

تقاسمت معهم أيام الحزن والسعادة والفرح والأحزان











فهرس الجداول






UNIVERSITE SETIF2





فهرس الأشكال

مقدمة:

عرفت دول العالم عبر التاريخ تحولات سياسية عميقة يعتبر التحول نحو الديمقراطية السمة البارزة لها، حيث تم الانتقال من نظم سياسية إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية التي تمر بها كل دولة وحسب كل فترة زمنية، ما جعل المفهوم يستعمل بمعاني كثيرة تختلف من مرحلة إلى أخرى باختلاف المرحلة الزمنية والاتجاهات السائدة في تلك المرحلة، وارتبطت تلك المفاهيم بصورة وثيقة بالأشكال المختلفة لعملية إضفاء الشرعية على مجمل السياسيات التي تتخذها الحكومات في مختلف المسارات والإجراءات السياسية لكسب ثقة المواطنين.

وفي الفترة الأخيرة من القرن الماضي سيطر موضوع الديمقراطية بشكل مكثف على انشغالات الساحة السياسية الدولية حيث بدأت أغلب دول العالم تتجه نحو تطبيق الديمقراطية لما تقوم عليه من ركائز ومبادئ كالمساواة والحرية والتعددية السياسية والانتخابات الحرة النزيهة التي تعبر عن حكم الشعب.

و تعتبر الجزائر من بين الدول الحديثة الاستقلال عانت من ويلات الحرب لفترات طويلة، وكانت تطمح للعيش تحت ظل نظام ديمقراطي يتسم بالحرية والمساواة، لكن الواقع كان عكس ذلك حيث سيطر الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) على مقاليد الحكم وسيطر على كل شؤون الدولة. وبعد دخول الجزائر ضائقة الأزمة الاقتصادية العالمية بانخفاض أسعار البترول تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لاعتمادها الشبه كلي على مردود النفط، وإتباع النظام الجزائري سياسة التقشف المفرطة أوصل الشعب الجزائري للخروج إلى الشوارع في أكتوبر 1988 والتنديد بالحالة المزرية التي آل إليها المواطنين، وبتدخل الأمن وقمع المتظاهرين تصاعد الوضع الذي أدى إلى انتشار موجات العنف والتخريب عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

وكحل سلمي لامتصاص غضب الشعب أعلن الرئيس "الشاذلي بن جديد" عن إجراء مجموعة من الإصلاحات التي وردت في دستور 23 فيفري 1989 معلنا عن التعددية السياسية والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية والطلاق النهائي للتوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية والدخول الرسمي في تطبيق الديمقراطية الفعلية، ولكنها عرفت عثرات ونكسات في بداية تطبيقها إلا أنها عادت للنهوض والتطبيق من جديد عن طريق الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي في أغلب القطاعات.

ولمعرفة مدى نجاح التجربة الديمقراطية في الجزائر فإننا اتجهنا إلى عينة من المواطنين لاكتشاف اتجاهاتهم نحو هذه التجربة، ومدى نجاعة التحول نحو الديمقراطية، وما هي المعوقات التي تحول دون بلوغ الدولة للديمقراطية المنشودة على غرار الدول الأوروبية، وأحسن فئة نتجه نحوها لدراسة موضوعنا هي النخبة المثقفة المتمثلة في



الأستاذ الجامعي لما يملكه من رصيد فكري ومعرفي وحسن تقديره وتسييره للأمور، باعتباره فاعل مهم يملك مكانة مرموقة في المجتمع وآراؤه وأفكاره يحتذي بها، لذلك أردنا معرفة اتجاهه نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر.

ومن أجل فهم أكثر للموضوع جاءت هذه الدراسة التي تبحث عن اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر من خلال معرفة مدى تمتعهم بالحقوق المدنية والسياسية ومدى مشاركتهم الانتخابية ورأيهم اتجاه الأحزاب السياسية وعمل البرلمانيين لتحقيق الديمقراطية، وأخيرا التوصل إلى اتجاههم النهائي نحو التجربة الديمقراطية الجزائرية خصوصا والتطورات السياسية العربية خصوصا والعالمية عموما المتجهة نحو تطبيق الديمقراطية سواء طوعا أو تفرض عليها من قبل دول العالم المسيطرة على الساحة العالمية، ولتحقيق هذه الأهداف اشتملت الدراسة الراهنة على مقدمة وستة فصول وخاتمة ضمت أهم النتائج المتوصل إليها، حيث تناولنا ما يلي:

الفصل الأول وهو موضوع الدراسة الذي ينطلق من تحديد وصياغة الإشكالية وفرضيات الدراسة، ثم أسباب اختيار الموضوع، أهميته، أهدافه لنصل إلى تحديد المفاهيم وأخيرا عرض أهم الدراسات السابقة والمشابهة لدراستنا.

أما الفصل الثاني: الموسوم تطور الفكر السياسي والتنظير السوسيولوجي للديمقراطية، حيث تناولنا بالدراسة تطور الفكر السياسي للديمقراطية، نظريات الديمقراطية وأخيرا المقاربة النظرية للدراسة.

أما الفصـــل الثالث الموسوم بالتجربة الديمقراطية في الجزائر، حيث انطلقنا أولا بدراسة الديمقراطية عموما وذلك من خلال دراسة النشأة والتطور، أنواع وتصنيفات الديمقراطية، المبادئ الأساسية، شروط نجاحها، العوامل المؤثرة في ترسيخها والديمقراطية وبعض المفاهيم المحيطة بها، وتناولنا ثانيا بالدراسة الديمقراطية في الجزائر وذلك من خلال دراسة طبيعة النظام السياسي الجزائري، التحول الديمقراطي وعوامله، أحداث أكتوبر 1988، مسار الديمقراطية في الجزائر، آفاق ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، وأخيرا الاتجاهات نحو النظام الديمقراطي الجزائري.

أما الفصل الرابع فقد عنوناه الاتجاهات والأستاذ الجامعي، حيث انطلقنا أولا بدراسة الاتجاهات بين الوظائف والمقاييس من خلال ظهور الاتجاه وطبيعته، خصائصه وتصنيفها، مكوناته، أهمية ووظائفه، تكوينه، تغييره وتعديله، قياسه والعلاقة بين الاتجاهات وبعض المفاهيم الأخرى، وتناولنا بالدراسة بعدها الأستاذ الجامعي من حيث صفاته وخصائصه، أهم أدواره، أسس ومعايير تقييم جودته، تكوينه، مكانته وأخيرا التنمية المهنية للأستاذ الجامعي.



أما الفصل الخامس الموسوم بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية التي تحتوي على مجالات الدراسة، عينة ومنهج الدراسة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات.

أما الفصل السادس الموسوم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث تم عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة للوصول إلى النتيجة العامة وأخيرا الخاتمة.



الفصل الأول

موضوع الدراسة

أولا- تحديد وصياغة الإشكالية.

ثانيا-الفرضيات.

ثالثا - أسباب اختيار الموضوع.

رابعا-أهمية الدراسة.

خامسا- أهداف الدراسة.

سادسا-تحديد المفاهيم.

سابعا-الدراسات السابقة.

أولا: تحديد وصياغة الإشكالية

منذ أن وجد الإنسان على سطح المعمورة وهو يسعى للتواجد ضمن جماعات تربطها مصالح مشتركة كالتغلب على الطبيعة القاسية والصراع بين الأفراد، فشكلت الجماعات قبائل يسودها التجانس والمساواة وشرعوا باختيار قائد بينهم يقوم بهذا الدور لحمايتهم من القبائل الأخرى وحل المشاكل الداخلية بين الأفراد. بهذا نشأت أولى العلاقات السياسية بين البشر تقوم على أساس العصبية والقبيلة، و مع تطور التجمعات البشرية وتعقدها تطورت هذه العلاقات وأصبحت أنظمة سياسية تسعى لخلق الاستقرار والمرونة والفعالية بين المواطنين داخل القبائل والإمبراطوريات، والإقطاعيات وصولا إلى أنماط متعددة من الحكم السياسي المتمثل في نمط الدولة المعاصرة.

وقد عرفت الأنظمة السياسية على مر العصور أشكالا مختلفة للحكم تمثلت في الأنظمة الشمولية التي تقوم على نسق من المعتقدات الدينية المغلقة المفروضة على المواطنين باعتبار الكنيسة مصدر السلطة والحكم الإلهي، وكذا الأنظمة التسلطية التي تمارس فيها جماعة قليلة الحكم المتمثلة في الملك وحاشيته، ولا يحق لأي شخص الخروج عن هذه القوانين، بالإضافة إلى الحكم الديمقراطي الذي يقوم أساسا على سيادة الشعب الذي لم يلاقي التأييد من قبل العلماء والمفكرين في اليونان أمثال أرسطو وأفلاطون. وعند ظهور مدرسة القانون الطبيعي ركزوا في دراساتهم على الحق الطبيعي والحالة الطبيعية في تأسيسهم لنظرية "العقد الاجتماعي" للقضاء على نظرية الحكم بالحق الإلهي وإحداث ثورة فكرية في مصدر شرعية السلطة، كما ساعد ظهور الفكر السياسي هوبز، ولوك، ومونتيسكيو، وجان جاك روسو على تطور مفهوم الديمقراطية من خلال دعوتهم للفصل بين السلطات، واعتبار الإرادة العامة مصدر للسيادة في الدولة وليست سلطة الحاكم أو الملك، وبهذا عرفت الديمقراطية بدولة القانون التي تقوم على الحرية، والمساواة، والمشاركة.

كما ساهم مرور أكبر الدول الأوروبية بحروب تطالب بالحرية والمساواة مثل الثورة الفرنسية والأمريكية ما دفعهم يطالبون بتطبيق الديمقراطية، فأصبحت الديمقراطية نظام يعبر عن نمط سلوكي للعلاقات بين الأفراد والمجموعات التي تقوم أساسا على التنافس، والمشاركة، بالإضافة إلى وجود مؤسسات ديمقراطية تسعى لتحقيق سيادة الشعب بهدف الوصول إلى الشرعية السياسية، وبهذا أضحت الديمقراطية مطلبا حضاريا تسعى كل دول العالم إلى تطبيقه للتخلص من هيمنة الأنظمة الشمولية والتسلطية، ولم تحصل الدول المطالبة بتطبيق الديمقراطية على مطالبها بسهولة ولكن بعد نضالات مستميتة وحروب دامية.

وعلى غرار الدول الغربية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، النرويج، ايرلندا، ونيوزيلندا...الخ، تسعى أغلب دول العالم الثالث إلى تطبيق الديمقراطية لتحسين أوضاعها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من أجل اللحاق بالركب الحضاري والتطور التكنولوجي بالطرق السلمية أو باستعمال العنف، وأكبر مثال على إصرار المواطنين



في الدول العربية مثل تونس ومصر بتغيير الوضع القائم والتوجه إلى تطبيق الديمقراطية الفعلية كحل جذري وسريع للخروج من الأزمة الراهنة، وإيمانهم بأن الديمقراطية أحسن نظام يضمن لهم حقوقهم، وحريتهم، وكرامتهم، وقيمهم، ومعتقداتهم، واستقرارهم.

وتعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في العالم الثالث التي تبنت الديمقراطية كنظام حكم منذ الاستقلال، خصوصا بعد إعلانها عن التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989 وشروعها الفعلي في تطبيق الديمقراطية رغم مرورها بجملة من العثرات والعوائق إلا أنها عادت مجددا للتطبيق بفضل الإصلاحات التي يقوم بها النظام السياسي والسير قدما نحو تجسيد الديمقراطية، وهنا بدأت الطالبة في التفكير حول مدى نجاح التحول الديمقراطي وتطبيق مبادئ الديمقراطية في الجزائر بعدة فترة زمنية معتبرة من تبنيها للديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي رسمي.

بالإضافة إلى قيام مراكز بحث علمي متخصصة بالتركيز على دراسة الديمقراطية في الدول العربية (المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية...) من حيث إشكالية المفهوم، الممارسة(النظرية والتطبيق)، ومحاولة معرفة أسباب تأخر العرب في الانتقال إلى الديمقراطية (الثقافة الديمقراطية، الخيار الديمقراطي، مستقبل الديمقراطية، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية،...الخ)، وكذا محاولة الباحثين والمفكرين تقديم بعض الحلول والاقتراحات لترسيخها عربيا، والجزائر من بين الدول التي تبنت النظام الديمقراطي كخيار سياسي منذ أكثر من 25 سنة عن إعلان تطبيق التعددية، وكانت ضمن دائرة اهتمام مراكز دراسة الديمقراطية لمعرفة أسباب تأخر نجاح الديمقراطية وطرق ترسيخها.

رغم العثرات والعوائق التي تعرضت لها الديمقراطية في الجزائر بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1992 الذي أدخل البلاد في مرحلة الأزمة الشاملة، وإصرار السلطة على مواصلة تطبيق الديمقراطية من خلال اتباع جملة من الإصلاحات المتمثلة في العودة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية بفتح المجال السياسي أمام الأحزاب، والوئام المدني، والمصالحة الوطنية، فهل يتم تطبيق الديمقراطية في الجزائر حسب النصوص الدستورية، وما مدى ضمان الحقوق المدنية والسياسية بغض النظر عن العرق، والأصل، والجنس، وهل التعددية الحزبية الموجودة حاليا عبارة عن تعددية سياسية حقيقية، أم أنها مجرد تعددية شكلية لا تخرج عن إطار النظام الحاكم وضعت أساسا لخدمته؟

يعتبر البرلمان أهم مؤشر لقيام الديمقراطية في أي بلد لاعتباره حلقة الوصل بين الشعب والدولة، وذلك لانتخاب أعضائه مباشرة من قبل المواطنين وكذا الدور الرئيسي الذي يقوم به ممثلي البرلمان في مراقبة أعمال الحكومة، وسن التشريعات، ووضع السياسات العامة، وبهذا يجسد فعليا سيادة الشعب عن طريق اطلاع المواطنين مباشرة بأعمال الحكومة، فهل يقوم ممثلي البرلمان الجزائري بدورهم بمراقبة أعمال الحكومة، واطلاع المواطنين بها عن طريق عقد مؤتمرات وندوات لإخبارهم بكل ما هو جديد والمناقشة معهم في وضع السياسات العامة وبالتالي المساهمة في ترسيخ الديمقراطية؟

لمعرفة إجابات على هذه النقاط ركزت الدراسة الحالية على الأساتذة الجامعيين لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم نحو الديمقراطية في الجزائر لما يتمتعون به من رصيد ثقافي وترسانة مفاهيمية وتربوية وعلمية واقتصادية، وسياسية، وارتكازا على هذه الرؤية تهدف محاولتنا هذه، إلى الإجابة عن سؤال رئيسي يتمثل في:

ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر؟
- ✓ ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر؟
- ✓ ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المشاركة الانتخابية لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر ؟
- ✓ ما هي اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر؟

ثانيا: الفرضيات: تعتبر الفرضيات خطوة أساسية للدخول في الجانب الميداني للبحث العلمي، وهي "إجابة مقترحة لسؤال البحث، يمكن تعريفها حسب الخصائص الثلاث الآتية: التصريح، التنبؤ ووسيلة للتحقق الأمبريقي".[1]

الفرضية الرئيسية:

اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

الفرضيات الفرعية:

1- اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- ✓ الحقوق المدنية العامة.
- ✓ الحقوق المدنية الخاصة.
- ✓ الحقوق السياسية.

2- اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- ✓ أحزاب وطنية.
- ✓ أحزاب علمانية.
- ✓ أحزاب دينية (إسلامية).

[1] : موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون، ،دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة 02، 2006، ص 151.

3- اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المشاركة الانتخابية لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

✓ الترشح.
✓ الدعاية الإعلامية في الحملات الانتخابية.
✓ التصويت.

4- اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

✓ الإشراف على الإنفاق العام للدولة و مراقبته.
✓ التواصل مع المواطنين.
✓ مراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية (الحكومة).
✓ المشاركة في وضع السياسات العامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع: تكمن أسباب اختيار الموضوع في:

✓ تقصي الحقائق حول واقع التجربة الديمقراطية في الجزائر من قبل النخبة المثقفة الوطنية.

✓ إصرار النظام السياسي على الاستمرار في تطبيق الديمقراطية في الجزائر

✓ التعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين لتكون الدراسة منطلقا لإسهامات أكاديمية أخرى تساهم في تقديم عدد من التصورات الجديدة.

✓ قيام مراكز بحث علمي بالتركيز على دراسة الديمقراطية في الدول العربية (المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية) إشكالية المفهوم، الممارسة (النظرية و التطبيق)، ومحاولة معرفة أسباب تأخر العرب في الانتقال إلى الديمقراطية (الثقافة الديمقراطية، الخيار الديمقراطي، مستقبل الديمقراطية،...)، وتقديم بعض الحلول والاقتراحات لترسيخها عربيا، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تعتبر أحد بلدان مجتمع البحث والنتائج في أغلبها سلبية.

رابعا: أهمية الدراسة: لاشك أن لكل بحث أكاديمي أهمية خاصة تدفع الباحث نحو الموضوع للغوص في ثناياه، وتظهر أهمية هذه الدراسة من خلال:

✓ عمق التحولات الجارية في البلدان العربية و المطالبة بتطبيق الديمقراطية كحل وحيد للخروج من الأزمة السياسية.

✓ ثورة الاتصالات التي أدت إلى ميلاد وانتشار أدوات و آليات جديدة مثل الانترنت التي ساهمت بفتح مجالات حرة للنقاش بكل حرية حول جميع المواضيع سواء كانت اجتماعية، ثقافية، أو سياسية (عن طريق Facebook ، Twiter ، Skype،...الخ).

✓ أغلب الدراسات ركزت على فواعل تقليدية مثل: الأحزاب السياسية، المجتمع المدني ودورها في ترسيخ الديمقراطية، بالإضافة إلى وجود دراسات ترتكز على الطلبة والمرأة وغياب الاهتمام بالأستاذ الجامعي باعتباره فاعل اجتماعي في المجتمع للمكانة التي يتمتع بها داخله.

✓ الربيع العربي وموجة الاحتجاج العارمة التي أطاحت دكتاتوريات عتيدة، وفسح المجال أمام المواطنين للتعبير عن مطالبهم بكل حرية، وأهمها المطالبة بتطبيق الديمقراطية كنظام حكم لازم وضروري لمواجهة الدكتاتورية والتسلط الذي كان قائما.

✓ تعد الديمقراطية من القضايا ذات الأبعاد السياسية و الاجتماعية، التي تعبر عن معايير وقيم ومستويات المشاركة من قبل الآخرين، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات.

خامسا: أهــداف الدراســة: يحتل البحث العلمي مجالا واسعا تختلف أهدافه وتتعدد معطياته ويهدف تبني أي باحث لموضوع معين إلى سد الفضول المعرفي الذي يلازمه، وإزالة الغموض عن بعض القضايا ولذلك تهدف دراسة اتجاهات الأستاذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية إلى ما يلي:

✓ التعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين بجامعات قسنطينة 1-2-3 نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر.

✓ التعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو تقييمهم للتجربة الديمقراطية ايجابيا أو سلبيا.

✓ محاولة الإجابة على مختلف تساؤلات الدراسة، بالمزاوجة بين الجانب النظري لهذه الدراسة، وبين الجانب الميداني من خلال استمارة الاتجاهات باستخدام مقياس "ليكرت" خماسي البدائل.

✓ استخدام المنهج الكمي في الدراسات السياسية للوصول إلى نتائج دقيقة، تمكننا من إعطاء تفسيرات منطقية وقريبة للواقع، وبالتالي التنبؤ بحلول ممكنة وتقديم اقتراحات.

سادسا: تحديد المفاهيم: تتطلب الدراسة العلمية في أي تخصص كان ضبطا محكما للمفاهيم التي يستخدمها الباحث خلال دراسته، فكلما كانت المفاهيم واضحة ودقيقة ملمة بكل جوانب الموضوع، تمكن الباحث أكثر من عدم الوقوع في التناقض، وتسهل عليه عملية البحث، لأن البحث لا يستطيع التعرف على الظاهرة المدروسة إلا بعد تحديد مفاهيمها وعناصرها...الخ.

وتحديد المفاهيم يكون عن طريق تعريفها لغة واصطلاحا ثم إجرائيا، لأن التعريف الإجرائي يقوم بتحويل الأفكار النظرية المجردة إلى عناصر يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل علمي في الواقع، أي الانتقال من النظري إلى مستوى الملاحظة الإمبريقية المباشرة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية ذات مصداقية علمية.

وبذلك يعتبر المفهوم وحدة اللغة العلمية فيها من خلال الوظائف الأساسية التي يقوم بها لعل أهمها:

1-توجيه الباحث من خلال تحديد المفاهيم للمنظور وتعيينها نقطة الانطلاق ويمثل هذا التوجه وسيلة لإدراك العلاقات بين الظواهر.

2-تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة الفئات والمتغيرات التي يمكن أن تمدنا بمعلومات أكثر لموضوع الدراسة.

3-السماح بإجراء الاستنتاجات العلمية Deduction Scientific، لأنه عن طريق الاستنباط وباستخدام قواعد المنطق يمكن أن نعمم من المفاهيم التي طورناها على حالات أخرى، وبالتالي يمكن التنبؤ بالمستقبل.[1]

وانطلاقا من كل ما سبق فقد تم تبني في هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي: الاتجاه، الأستاذ الجامعي، الديمقراطية، التجربة الديمقراطية. بالإضافة إلى مجموعة من المفاهيم الفرعية وتتمثل في: الجامعة، الحزب السياسي، التعددية الحزبية، المشاركة الانتخابية.

I.المفاهيم الأساسية:

1-الاتجاه :

أ-لغة: جمع اتجاهات، مصدر اتجه إلى، طريق و سبيل"اتجاه الساحل".

-أحادي الاتجاه: ذو اتجاه واحد، ثنائي الاتجاه: طريق باتجاهين، حول اتجاهه: غيره.

-تهيؤ عقلي لمعالجة تجربة أو موقف من المواقف تصطحبه عادة استجابة خاصة، ميل، نزعة "اتجاه سياسي معتدل/ فكري/ مضاد –اتجاهات متطرفة- في جميع الاتجاهات".[2]

من خلال هذا التعريف اللغوي نلاحظ أن الاتجاه عبارة عن استعداد عقلي للتفاعل نحو موضوع معين.

ب-اصطلاحا: لا يوجد اتفاق على تعريف موحد لمفهوم الاتجاه، يمكننا عرض بعض التعريفات الأكثر تداولا هي:

يعرفه "قاموس اللغة الفرنسية": بأن مفهوم الاتجاه ناتج عن امتداد لتحليل استعداد الفرد للعمل على التفرد النفسي والاجتماعي الذي تبنى عليه اتجاهات علم النفس، وكذلك يريد أن يعطي معنى لفكرة القوة أو الضعف النفسي.....ونستطيع القول أيضا أن مفهوم الاتجاه يغذي النظام النفسي للفرد.[3]

يؤكد "قاموس اللغة الفرنسية" أن الاتجاه عبارة عن تمديد لتهيؤ الفرد النفسي للاستجابة نحو موضوع معين، وتكون استجابته قوية أو ضعيفة.

---

[1]: علي غربي:**أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**، مطبعة CIRTA COPY قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 52.

[2] :أحمد مختار عمر:**معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد 03، عالم الكتب، الطبعة 01، 2008، ص 2407.

[3] : Michel Blay **: Larousse Grand Dictionnaire de la Philosophie,** Larousse- CNRS éditions 2005 , paris CEDEX 06, France, 2005, p 1022.



ويعرفه قاموس علم الاجتماع بأنه:" تتابع سلوكي مستمر، أو نموذج تتابع فيه الأفعال أو ردود الأفعال على نحو معين". [1]

نلاحظ أن الاتجاه عبارة عن محصلة استجابات الفرد نحو موضوع جدلي من حيث تأييد الفرد أو معارضته له.

ويعرف "البورت" الاتجاه بأنه :"حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مر بها الإنسان، والتي تعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به".[2]

نلاحظ أن "البورت" يؤكد بأن الاتجاه عبارة عن حالة استعداد كامنة تكونت نتيجة اتصال الفرد بالبيئة المادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية خلال مراحل حياته المختلفة، تظهر كاستجابة لموضوع معين له علاقة به.

ويعرف "ايكن" الاتجاه هو: " استعداد متعلم من جانب الفرد ليستجيب له سلبا أو إيجابا، بالنسبة لبعض الموضوعات والمواقف والمفاهيم". [3]

نلاحظ من تعريف "ايكن" أن الاتجاه عبارة عن استعداد مكسب لاستجابة معينة أثناء تفاعل الفرد مع المواقف التي يتعرض لها، ايجابيا أو سلبيا.

ويعرف "نيوكومب" الاتجاه هو:" تنظيم لمعارف ذات ارتباطات موجبة أو سالبة".[4]

نلاحظ أن "نيوكومب" يعرفه بقدرة الفرد على الاستجابة سلبا أو إيجابا وفقا لمجموعة من المعارف المنتظمة المكتسبة.

كما يعرف الاتجاه:" على أنه استعداد نسبي لدى الفرد يملي عليه استجابة محددة، أو تصرف خاص نحو موضوع، أو موقف، أو رأي معين. ويتكون الاستعداد من أصل فطري، وأخر مكتسب بفضل التنشئة الاجتماعية، ومن الصعب الفصل بين الاستعداد الفطري لدى الفرد، و الاستعدادات التي غرزت في شخصيته من خلال التجارب الخاصة، وطرق التنشئة وتأثيرات البيئة(الفيزيقية والاجتماعية) على الفرد".[5]

نلاحظ هنا أن الاتجاه استعداد نسبي ناتج عن تداخل وتفاعل مجموعة من المؤثرات الفطرية والاجتماعية والنفسية المحيطة بالفرد لتعطي لنا ردة فعل معينة نحو موضوع أو موقف معين.كما يمكن أن نعتبر أن الاتجاه ميل أو استعداد أو انحياز للفعل، منظما من خلال الخبرة التي تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميا على استجابات الفرد. كما يمكن أن نطلق على الاتجاه بأنه حكم واستعدادا قبلي للتصرف إزاء موضوعات معينة.[6]

ونلاحظ أن الاتجاه استعداد لاستجابة منظمة للفرد اتجاه موضوع معين. وأغلب التعريفات تتفق حول نقاط أساسية :

---

[1] : محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 449.

[2] : عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة 08، 1982، ص ص 382-383.

[3]: مجدي عزيز إبراهيم: **موسوعة التدريس**، الجزء 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004، ص 65.

[4]:المرجع السابق، ص 65.

[5]: بلقاسم سلاطنية وإحسان الجيلاني:**أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 35.

[6]: ميلود سفاري وآخرون: **الإشاعة و الرأي العام**، 2003، ص 109.

- استعداد وجداني مكتسب، أي أنه ليس فطريا و هو ثابت نسبيا.
- يحدد سلوك الفرد ومشاعره إزاء ما يحيط به.
- يتخذ شكلا سلبيا(الكراهية أو النفور)، أو ايجابيا (المحبة أو الإقدام).

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

ج–التعريف الإجرائي: الاتجاه هو ذلك النسق الوجداني المكتسب لدى الأستاذ الجامعي الذي يضم كلا من استعداداته، ومعارفه، ومعلوماته، وانفعالاته، وسلوكه أو تصرفاته التي تتخذ الطابع الايجابي أو السلبي اتجاه التجربة الديمقراطية في الجزائر.

2–الأستاذ الجامعي Enseignant universitaire :

أ–لغة:"أستاذ: مفرد، جمع أستاذون وأساتذة وأساتيذ، مؤنث أستاذة، جمع مؤنث أستاذات.هو معلم أو من يمارس تعليم علم أو فن.

أستاذ جامعي: لقب علمي جامعي، وهو على درجات، أستاذ مساعد وأستاذ مشارك ....الخ.

أستاذ جامعي يشتغل بالبحث والتدريس ويمكنه تولي مناصب قيادية".[1]

ب–اصطلاحا: هو العنصر الفعال في العملية التعليمية الجامعية، والمحرك الأساسي لها فخصائصه الشخصية، والمعرفية، والانفعالية لها دور هام في فعالية العملية التعليمية، لأنه مهما كان مستوى المناهج التي تقدمها الجامعة، والتجهيزات، والمخابر، والهياكل التي تتوفر عليها، لا يمكن لها أن تحقق أهدافها في إحداث التغيير المطلوب، وفرض قيادتها العلمية والاجتماعية ما لم يتواجد فيها الأستاذ الكفء تدريسا وبحثا، فالأستاذ الجامعي ذو الكفاءة العالية يمكن أن يعوض أي نقص أو تقصير محتمل في الإمكانات المادية والفنية في الجامعة، ويمكن أن يجعلها تقود المجتمع وتتبوأ المكانة المتميزة التي ينبغي أن تكون عليها.[2]

نلاحظ أن الأستاذ الجامعي هو محرك الجامعة لما يتمتع به من معرفة علمية يقدمها للطلبة لإنتاج إطارات، ونخب يمكن أن تقود المجتمع وتتجه به قدما نحو التطور والرقي.

ويعرف:"هو الفرد الذي يحتل وظيفة أساسية من وظائف الجامعة وهي التدريس، يتم من خلالها نقل المعرفة إلى طلاب الجامعة من أجل تحسين مستوى ونوعية حصيلتهم العلمية والمعرفية وتنمية قدراتهم الفكرية وإكسابهم خبرات

---

[1] : أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص 89.

[2] : الطاهر النوي: **خصائص الأستاذ الجامعي الكفء والتدريس الفعال** ، معهد العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المركز الجامعي بالوادي،الجزائر، 2014، ص 313.



واتجاهات ومهارات ذات مردود إيجابي في حياتهم العملية، ويشتمل على فعاليات وأنشطة وأساليب متنوعة ".[1]

نلاحظ من هذا التعريف أن الأستاذ الجامعي هو الفرد الذي يقوم بنقل المعلومات للطلبة من أجل تحسين مستواهم العلمي وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، لإنشاء إطارات لديهم مردود ايجابي في الحياة.

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

ج.**التعريف الإجرائي**: الأستاذ الجامعي هو الفرد الذي يمتلك رصيدا معرفيا وله تكوين عالي يسمح له بالتدريس في الجامعة، وتولي مناصب قيادية سواء داخل التنظيم الجامعي أو خارجه.

3-التجربة الديمقراطية: قبل تعريف التجربة الديمقراطية كمفهوم مركب أو مترابط يتكون من مصطلحين الأول هو: التجربة، والثاني: الديمقراطية، لذلك لابد من معرفة كل مصطلح على حدي وأخيرا الربط بينهما.

3-1-التجربة L'expérience :

أ-لغة: "مفرد جمع تجارب لغير المصدر، مصدر جرب.ما يعمل أولا لتلافي النقص في شيء وإصلاحه.

-اختبار منظم لظاهرة يراد ملاحظتها بدقة للكشف عن نتيجة ما أو تحقيق غرض معين".[2]

ب-اصطلاحا:تعرف التجربة في "قاموس اللغة الفرنسية" بأنها: المعرفة المكتسبة من خلال الممارسة الطويلة المرتبطة بالملاحظة.[3]

نلاحظ أن "قاموس اللغة الفرنسية" يؤكد بأن التجربة هي المعرفة التي تكتسب عن طريق الخبرة.

ويعرف "قاموس علم الاجتماع" التجربة: "فحص يشتمل على معالجة مضبوطة، يقوم به الباحث لدراسة متغيرات معينة، كما ينطوي على ملاحظة النتائج وقياسها بدقة. ويتدخل الباحث في التجربة، لأن الظواهر المدروسة تلاحظ في ظل شروط مضبوطة".[4]

نلاحظ بأن قاموس علم الاجتماع يجد التجربة عبارة عن تشخيص دقيق لدراسة ظاهرة معينة دراسة دقيقة، تكون في ظل شروط مناسبة. كما تعرف التجربة "هي مصدر كل معرفة حقة".[5]

نلاحظ من هذا التعريف أن التجربة هي منبع المعارف الصحيحة والدقيقة .

1: يوسف عوادي: **مصادر ومستويات الضغط النفسي لدى الأستاذ الجامعي**، دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، قسم علم النفس وعلوم التربية ، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، منشورة، ص 12.

2: أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص 357.

3 : **Le Petit Larousse Illustré**, France, 2013, p438.

4 : محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص 149.

5 : محمد بابا عمي: **مقاربة في فهم البحث العلمي**، دار وحي القلم، دمشق، سوريا، الطبعة 01، 2014، ص 35.

كما تعرف التجربة في"المنهج العلمي": "هي مجموعة أفعال أو عمليات رصد، تتم ضمن سياق حل مسألة معينة أو تساؤل لدعم أو تكذيب فرضية hypothesis أو بحث علمي بظاهرة ما غالبا طبيعية أو أحيانا اجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية. تعتبر التجارب ركن المدرسة التجريبية للحصول على معرفة أعمق حول العالم الطبيعي".[1]

نلاحظ من هذا التعريف بأن التجربة عبارة عن اختبار منظم ودقيق، الهدف منه الحصول على معارف جديدة سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية.

من خلال التعريفات السابقة للتجربة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

ج-التعريف الإجرائي: هي تشخيص دقيق لدراسة الظواهر العلمية للحصول على نتائج علمية، ويمكن إعادة التجربة للتحقق من صحة النتائج ودقتها أو تغيير متغيراتها للحصول على نتائج جديدة لخدمة البحث العلمي.

3-2-الديمقراطية:

أ-لغة: " ديمقراطية جمع ديمقراطيون، نصير الديمقراطية.

-ديمقراطية: إحدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه.

-قوام الديمقراطية احترام حرية المواطنين والمساواة فيما بينهم.

-مشاركة جماعية في الحكم عن طريق التمثيل وإبداء الرأي والمعارضة وغيرها بصورة رسمية أو غير رسمية "ديمقراطية برلمانية".[2]

ب-اصطلاحا: يعرف "قاموس اللغة الفرنسية" الديمقراطية بأنها: نظام سياسي يمارس فيه الشعب سيادته بنفسه دون وساطة هيئة تمثيلية (الديمقراطية المباشرة)، أو عن طريق وساطة ممثلين عنه (الديمقراطية التمثيلية).[3]

نلاحظ أن "قاموس اللغة الفرنسية" يعرف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يقوم على ممارسة الشعب للسلطة بنفسه مباشرة، أو عن طريق اختيار ممثلين عنه.

ويعرف "قاموس اللغة الانجليزية الديمقراطية Democracy بأنها: النظام الذي يتم انتخاب حكومة البلاد من قبل جميع الشعب. وحق كل فرد داخل كل تنظيم التصويت على المسائل التي تؤثر عليهم ومعاملتهم على قدم المساواة".[4]

نلاحظ بأن قاموس اللغة الانجليزية يقر بأن الديمقراطية هي النظام الذي يقوم على انتخاب الحكومة من طرف الشعب، وله كل الحق التدخل في الشؤون المرتبة به، وتطبيق المساواة بينهم.

---

1 : http://www.ar.wikipedia.org le 25/02/2016 15 :30 min, p 01 تعريف التجربة ويكيبيديا

2 : **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** ، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2000، ص 483.

3 : **Le Petit Larousse Illustré**, op.cit, p 372.

4 : **Oxford word power**, Oxford university press, second edition 2008-2009, p 208.

ويعرف "قاموس علم الاجتماع" الديمقراطية: "هي مثالية التنظيم الاجتماعي والسياسي، اقترحت لأول مرة من قبل الإغريق، حيث تكون السيادة لجميع المواطنين. كما أن النظام السياسي يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة (مباشر، تمثيلي، استبدادي)".[1]

نلاحظ أن "قاموس علم الاجتماع" يؤكد بأن الديمقراطية هر ذلك التنظيم الاجتماعي والسياسي المثالي الذي تكون السيادة فيه لجميع المواطنين.

وتعرف "موسوعة السياسة" الديمقراطية: "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة".[2]

نلاحظ من هذا التعريف بأن الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي يقوم على أساس المساواة والمشاركة الحرة للمواطنين في سن التشريعات الخاصة بهم.

وتعرف موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي الديمقراطية: "هي التي يتساوى فيها أهلها فاضلهم ودينهم في استحقاق العقوبات والكرامات والرياسات. و تكون الرياسة فيها لمن أجمعوا على ترويسه أو روسه رئيسهم الأول".[3]

نلاحظ من هذا التعريف أن الديمقراطية تعني المساواة بين جميع المواطنين، وأن الرئاسة تكون عن طريق الانتخاب(الإجماع).

يعرف "معجم علم السياسة" الديمقراطية:" النظام السياسي الذي يعود فيه ملكية السلطة أو السيطرة عليها من قبل الشعب (مبدأ السيادة)، دون تمييز بسبب الولادة، والثروة، والكفاءة... (مبدأ المساواة)". بشكل عام الأنظمة الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية، وتمارس السلطة من خلال ممثلين معينين في الانتخابات بواسطة الاقتراع العام".[4]

نلاحظ من هذا التعريف أن الديمقراطية هي ذلك النظام السياسي الذي يعطي السيادة للشعب دون أي تمييز، تمارس السلطة عن طريق ممثلين يتم انتخابهم من طرف الشعب.

و الديمقراطية حسب قول الرئيس الأمريكي **إبرا هام لنكولن** (1809 – 1865)

« La démocratie : est le gouvernement du peuple, par le peuple, pour le peuple »[5]

الديمقراطية إذن هي حكومة الشعب، من الشعب، ولأجل الشعب.

---

1 : Gilles Ferréol et autres, **Dictionnaire de Sociologie,** 3eme édition, Armand colin 75006 Paris, France, 2004, p 44.

2 : عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء 02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985، ص 751.

3 : سميح دغيم: **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2000، ص 484.

4 :Gilbert Pouthas, **la démocratie, reims ,** semaines sociales, le 20/10/2011, p 1.

5 : J-C. Gay: **valeurs de la démocratie et valeurs de la république**, IUFM d'ouvrage- UBP, CAVL 11 mai 2011, page 1.

وتعريف "إبرا هام لنكولن" للديمقراطية ينطبق على الأصل اليوناني للكلمة، حيث نجد أن أصل كلمة ديمقراطية Démocratie مركبة من لفظين "ديموس" (Demos) أي الشعب، و"كراتوس" (Cratos أو Kratia) أي السلطة أو الحكومة ومعناها "سلطة الشعب".(1)

يتضح من هذا التعريف أن الديمقراطية تقوم على سيادة الشعب، أو الشعب هو صاحب السلطة (صنع القرار)، أي سيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها.

كما يعرفها "جوزيف شومبتر" :" هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والتي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس".(2)

حسب تعريف "جوزيف شومبتر" الديمقراطية هي مجموعة من الإجراءات المنظمة للوصول إلي القرارات السياسية، التي تسمح للأفراد الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات.

ويعرفها "صامويل هنتنجتون" هي:" نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين."(3)

الديمقراطية كما حددها "صامويل هنتنجتون" عبارة عن نهج للحكم أساسه الانتخابات الحرة والنزيهة، التي تنتج تداول سلمي على السلطة بين الأحزاب بشكل يكفل الحرية وتكافؤ الفرص.

كما يعرفها "علي خليفة الكواري" في معرض حديثه عن الديمقراطية يقول " هي منهج حكم يقبل التكيف مع عقائد المجتمعات المختلفة ومراعاة ظروفها الخاصة، طالما كانت تلك العقائد والظروف لا تعطي حقا إلهيا للبشر، ولا تنشئ سيادة، ولا تدعي عصمة، ولا تعطي حق وصاية لفرد، أو قلة، أو كثرة، على غيرهم من عباد الله".(4)

يؤكد "علي خليفة الكواري" من هذا التعريف أن الديمقراطية منهج حكم عام يصلح للتطبيق مع أي دين.

ويعرفها "محمد عابد الجابري":" تعني الديمقراطية أولا الحرية السياسية ليتمكن المواطنون من أداء واجبهم الانتخابي، وتعني **ثانيا** الحرية الاقتصادية الليبرالية ليتمكن كل شخص، حقيقي أو معنوي، من القيام بنشاطه الاقتصادي حسب وسائله وإمكانياته، دون أي تحديد لمجال حريته وتصرفه، و دون أي توجيه من أي جانب من جوانب هذا النشاط".(5)

---

1 : فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة 02، 2006، ص 28.

2 : ابتسام محمد العامري: **اتجاهات بناء الديمقراطية في جنوب شرق اسيا بعد الحرب الباردة**، مجلة الأستاذ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 5.

3 : صامويل هانتنجتون: **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة 01، 1993، ص 5.

4: على خليفة الكواري واخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، بيروت ، لبنان، الطبعة 02، 2002، ص 19.

5 : محمد عابد الجابري: **في غمار السياسة: فكرا و ممارسة** الكتاب الأول، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، سلسلة مواقف، الأعداد 1- 4، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2009، ص 310.

يؤكد الجابري بأن الديمقراطية تقوم على الحرية الانتخابية،و حرية الملكية الاقتصادية. كما تعرف بأنها كل عناصر عقائدية، المؤسسية، والسوسيولوجية المجتمعة لتشكيل الحكومة لبلد ما لفترة زمنية محددة .(1)

نلاحظ من هذا التعريف أن الديمقراطية عبارة عن نسق أيديولوجي، مؤسسي سوسيولوجي لتكوين الحكومة لفترة محددة. وتعني الديمقراطية عند جل المفكرين حكم وسلطة الشعب يقوم على أساس إرادة الشعب كمصدر وتحقيق المصلحة العامة كهدف.

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

ج.التعريف الإجرائي: الديمقراطية هي نظام سياسي اجتماعي يقوم على المساواة بين المواطنين في كل المجالات، حيث يتم ضمان الحقوق المدنية والسياسية للشعب، ومشاركته في اختيار من يمثله عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة، لتحقيق تداول على السلطة بين مختلف الأحزاب السياسية.

من خلال الربط بين التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي: التجربة الديمقراطية هي خيار أو حل تبنته الدولة الجزائرية للخروج من الأوضاع المزرية التي وصلت لها البلاد، تقوم أساسا على التعددية الحزبية، وضمان حريات وحقوق الإنسان، والتداول السلمي على السلطة في إطار انتخابات حرة دورية ونزيهة في وجود مؤسسات مختصة كالبرلمان.

II. المفاهيم الفرعية:

1-الحزب السياسي Parti politique: قبل تعريف الحزب السياسي ككلمة مركبة نلاحظ أن المفهوم يتكون من مصطلحين الأول: الحزب والثاني: السياسي، لذلك لابد من معرفة كل مصطلح على حدي وأخيرا الربط بينهما.

1-1-الحزب

أ-لغة: "حزب جمع أحزاب: جماعة من الناس تشاكلت أهواؤها، طائفة، جماعة، فرقة"(**كل حزب بما لديهم فرحون**)-(**فاختلف الأحزاب من بينهم**): المراد قريش وغطفان.

-تنظيم سياسي له فلسفة معينة يدعو إليها ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه".(2)

ب-اصطلاحا: يعرف "قاموس اللغة الفرنسية" الحزب: هو مجموعة من الأفراد لديهم آراء، وتطلعات مشتركة للحزب يدافعون عنه.(3)

نلاحظ أن "قاموس اللغة الفرنسية" يؤكد أن الحزب هو تكتل مجموعة من الأفراد لديهم نفس الآراء والميول.

1: Jean-Yves Dormagen et Daniel Mouchard : **Introduction à la sociologie politique,** éditions de Boeck Université, Bruxelles, 2007, p 42.

2 : أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص ص 484 - 485.

3: **Le Petit Larousse Illustré**, op.cit, p795.

ويعرفه "قاموس علم الاجتماع": "الحزب بمعناه العام هو جماعة من الأفراد تشترك في تصور واحد لبعض المسائل السياسية وتكون رأيا انتخابيا واحدا".(1)

يؤكد "قاموس علم الاجتماع" أن الحزب عبارة عن تجمع مجموعة من الأفراد حول مواضيع سياسية مشتركة تسعي لتحقيقها انتخابيا.

ويعرفه "ريمون ارون": "هو تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الاحتفاظ بها".(2)

نستنتج من هذا التعريف أن مجموعة من الأفراد يسعون للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها.

1-2-السياسي:

أ-لغة:"سياسي مفرد: اسم منسوب إلى سياسة: من يعمل في السياسة، متعلق بإدارة الشؤون العامة وتنظيمها".(3)

ب-اصطلاحا: يعرفها "قاموس علم الاجتماع": "السياسة مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني، والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات، وغالبا ما يتضمن ذلك استخدام القوة أو أية صورة من صور الكفاح، وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة".(4)

يؤكد قاموس علم الاجتماع أن السياسية هي العمليات التي يقوم بها الأفراد داخل نظام الدولة للحد من الصراع والنزاع.

يعرفها "لفتوفيتش A.leftveich": "السياسة تتعلق بكل نشاطات التعاون والصراع داخل وبين المجتمعات، حيث يسعى الأفراد إلى امتلاك واستعمال وإنتاج وتوزيع مواد تتعلق بإنتاج و بإعادة إنتاج حياتهم الاجتماعية والبيولوجية".(5)

يؤكد لفتوفيتش أن السياسة هي كل النشاطات التي تتعلق بالأفراد داخل المجتمع وخارجه، وتمس مختلف جوانب حياتهم الاجتماعية والبيولوجية.

ويعرفها "محمد السويدي": "هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم، وتطلق أيضا على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، كما تطلق على الطريقة التي يسلكها الحاكمون".(6)

يري "محمد السويدي" أن السياسة هي مجموعة التصرفات التي يقوم بها المواطنون داخل الدولة التي تخص علاقات الحكم.

---

1 : محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** ، مرجع سابق، ص 293.

2 : حسيبة غارو: **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 2012، منشورة، ص 24.

3 :أحمد مختار عمر: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد 02، مرجع سابق، ص 1134.

4 : محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص

5: عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سعيدة-د مولاي الطاهر- الجزائر، 2007-2008، ص 5.

6 : محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 173.

بعد عرض مختلف التعريفات التي تناولت الكلمتين كل على حدي سوف نعرض بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم "الحزب السياسي" منها:

الحزب السياسي:يعرف"Blondel" الحزب السياسي بأنه: " جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة".[1]

يؤكد"Blondel" أن الحزب السياسي هم عبارة عن مجموعة منظمة من الأفراد مجتمعة رسميا تسعي لتولي السلطة.

وعرفت كل من "Susan" و "Peter" الحزب السياسي بأنه: "مجموعة من الأفراد التي تعمل معا بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي".[2]

نلاحظ أن الحزب السياسي هو تكتل مجموعة من الأفراد تعمل على تأييد مصالح محددة من خلال العمل السياسي.

ويعرف "أسامة الغزالي حرب" الحزب السياسي هو وجود:"اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلى، يعبر –في جوهره– عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها".[3]

فالحزب السياسي "لأسامة الغزالي حرب" هو مجموعة من الأفراد يجتمعون حول مجموعة من الأفكار، ويسعون للوصول إلى الحكم و التأثير فيه، إذا فالحزب السياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه. والمتتبع للأحزاب السياسية الجزائرية فإنه يلاحظ بأنها تنقسم إلى ثلاث تيارات أو اتجاهات حيث نجد في التيار الأول الأحزاب الوطنية على رأسها FLN، والتيار الثاني الأحزاب الدينية أو الإسلامية على رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، والتيار العلماني على رأسها جبهة القوى الاشتراكية FFS.

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي: الحزب السياسي هو تنظيم يقوم على مجموعة من المبادئ والأهداف الموافقة لمصالح الأفراد المكونة له، التي تسعى جاهدة للوصول إلى الحكم بطرق و وسائل ديمقراطية سلمية و قانونية.

2–التعددية الحزبية: **Multipartisme**: قبل تعريف التعددية السياسية ككلمة مركبة أو مترابطة نلاحظ أن المفهوم يتكون من مصطلحين الأول التعددية والثاني السياسية، لذلك يجب معرفة كل مصطلح والربط بينهما.

2–1–التعددية Pluralisme :

أ–لغة:"اسم مؤنث منسوب إلى تعدد، مصدر صناعي من تعدد.

1: مدحت أبو النصر: **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية** إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 01، 2004، ص 14.

2: المرجع السابق، ص 14.

3: أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987، ص 20.

-سياسيا: نظام سياسي قائم على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلة في الإدارة مع تمثيلها في الحكم.

-التعددية الحزبية: اعتماد عدة أحزاب سياسية في دولة ما".[1]

ب-اصطلاحا: يعرف "قاموس اللغة الفرنسية" التعددية هي: المفهوم الذي يقبل تعدد الآراء والاتجاهات في المجالات السياسية ، الدينية،.....الخ.[2]

يؤكد قاموس اللغة الفرنسية أن التعددية هي تقبل مختلف الأفكار و الآراء، والاتجاهات في ميادين متعددة (السياسية، والاجتماعية، والدينية،....الخ).

كما تعرف "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية" التعددية: هي النظرية التي تدور حولها الليبرالية الحديثة، وهي وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي في النظام السياسي الواحد، ويتنافس الجميع من أجل الوصول للسلطة، والتعددية تعني بأن كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة ولكل جزء جوهره المتميز والخاص، والتعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة التي يوجد بها برلمان Modern Nation-State التي يوجد بها برلمان يعمل بصورة متماسكة ومستمرة Cohernt & Consistent وبها أبنية اجتماعية واقتصادية معقدة Socio-Economic Structures ومواقف وسط حقيقية Genuine Compromise بين الجماعات وتهدف التعددية أخيرا إلى خلق التوازن والاستقرار Equilibrim & Stability".[3]

نلاحظ أن التعددية هي وجود أحزاب مختلفة تتنافس للحصول على السلطة، هدفها الأساسي خلق التوازن والاستقرار.

بعد عرض مختلف التعريفات التي تناولت الكلمتين كل على حدي سوف نعرض بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم "التعددية الحزبية" منها:

التعددية الحزبية:تعرف "موسوعة السياسة" التعددية الحزبية: "مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام عدة أحزاب تمتاز بضعفها (بمعنى أنه لا يتاح لحزب أن يقوى لدرجة الهيمنة على سواه) وبالخلافات العقائدية فيما بينها. ويفرض نظام تعددية الأحزاب، في أغلب الأحيان، حكومات ائتلاف تتصف بعدم الاستقرار الوزاري.إلا أنه يتيح قدرا واسعا لكل القوى السياسية في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها".[4]

نلاحظ أن التعددية الحزبية هي عبارة عن تمثيل للنظام السياسي الذي يسمح لعدة أحزاب أن تعبر عن مواقفها وأهدافها للرأي العام، وأن تسعى للحصول على السلطة.

---

[1] : معجم المعاني الجامع http://www.almaany.com le 22/02/2016 à 21 :00 min

[2] : **Le Petit Larousse Illustré**, op.cit, p 844.

[3] : إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (عربي. إنجليزي)، 2005، ص 109.

[4] : عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء 01، مرجع سابق، ص 768.



كما تعرف التعددية الحزبية الفعلية تفرض وجود أكثر من حزبين يتنافسان على السلطة في أغلب مناطق التراب الوطني أثناء المناسبات الانتخابية وتظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، وبعبارة أخرى هي المعبر عن الصراعات كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية.(1)

نلاحظ من هذا التعريف أن التعددية الحزبية هي وجود أكثر عدد من الأحزاب المختلفة التوجهات تسعى للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات. ويرى الكثيرون من المتخصصين في العلوم السياسية أن نظام تعدد الأحزاب هو عماد النظام الديمقراطي وسنده، وأن غياب نظام تعدد الأحزاب عن العمل السياسي يجعل من المتعذر وصف النظام السياسي بأنه نظام ديمقراطي. ويربط العلماء بين النظام الديمقراطي ونظام تعدد الأحزاب استنادا إلى المزايا التي تحققها الأحزاب السياسية في مجال العمل السياسي، حيث يرى بعضهم أن الأحزاب السياسية تساعد جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية لأن ترك كل ناخب وشأنه يجعل من الديمقراطية شيئا مستحيلا نتيجة لتشتت الآراء ومن ثم تعذر معرفة رأي الأغلبية التي هي قوام حكم الديمقراطية.(2) يؤكد هذا التعريف أن تعدد الأحزاب هو ركيزة الديمقراطية .

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي: التعددية الحزبية هي أهم ركائز الديمقراطية حيث تعكس التصورات والآراء والاتجاهات المختلفة داخل المجتمع، وتكون القرارات المتخذة في دولة تتمتع بالتعددية هي قرارات نخب عديدة تسعى إلى خلق التوازن والاستقرار داخل الدولة.

3-المشاركة الانتخابية Participation électorale :

3-1-المشاركة:

أ-لغة: "تشتق من الفعل 'أشرك' بمعنى 'أدخل' ويقال أشركه في الأمر أي: أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه".(3)

ب-اصطلاحا: يعرفها "قاموس اللغة الفرنسية": هي فعل يقوم به المواطن لأخذ نصيبه في شيء ما نتيجة مشاركته في النقاش.(4)

يؤكد "قاموس اللغة الفرنسية" أن المشاركة هي قيام الفرد بعمل معين ليحصل على مردود لهذه المساهمة.

3-2-الانتخاب Election :

أ-لغة:"ينتخب، انتخب، انتخابا، الشيء اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب".(5)

1: خالد توازي: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، منشورة، ص 105.

2:حافظ علوان عماد الدليمي: **الديمقراطية و التعددية في الفكر الغربي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 40، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص 12.

3: معجم المعاني الجامع: مرجع سابق، نفس الصفحة.

4: **Dictionnaire Hachette Encyclopédique Illustré**, édition Bernard Bondu, édition 02, p 1395.

5: علي بن هادية وآخرون:**القاموس الجديد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة 07، 1991، ص 106.

ب–اصطلاحا: يعرف قاموس اللغة الفرنسية الانتخاب: نمط التعيين عن طريق التصويت لمرشح لمنصب الرئاسة إلى وظيفة معينة، الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية.(1)

نلاحظ أن الانتخاب هو طريقة لتعيين مرشح معين لرئاسة وظيفة ما.

تعرف موسوعة السياسة الانتخاب: "هو اختيار الناخبين لنوابهم أو رؤسائهم مباشرة دون اللجوء إلى ناخبين ثانويين وهو الانتخاب القائم على درجة واحدة. والانتخاب في الديمقراطيات الحديثة هو الأصل في تعيين الحكام وتوليتهم".(2)

نلاحظ أن الانتخاب هو عملية اختيار المواطنين من يمثلهم مباشرة.

تعرف "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية" الانتخاب: هو المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لإفراد الشعب. ومنها الانتخابات الدائمة Maintaining Election وتقوم الانتخابات على فكرة الأصوات العادية Normal Vote، وهي التي يفوز بها الحرب الذي يحصل على اكبر عدد من الأصوات العادية".(3)

نلاحظ أن الانتخاب هو أحسن طريقة لاختبار الشعب من يمثلهم بكل حرية. بعد عرض مختلف التعريفات التي تناولت الكلمتين كل على حدي سوف نعرض بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم "المشاركة الانتخابية" منها:

المشاركة الانتخابية: "تعد المشاركة الانتخابية الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسة السلطة، ورغم اختلاف الانتخابات من نظام إلى آخر إلا أنها تتفق جميعا على أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات (رئاسية أو نيابية) هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، كما أن التصويت يعتبر أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي".(4)

كما تعتبر المشاركة الانتخابية وسيلة ممارسة المواطن للسلطة،رغم اختلاف الانتخابات من نظام لأخر إلا أن الأمر الحقيقي أن المشاركة الانتخابية هي الحق الشرعي في المشاركة السياسية.

وفي دراسة "ياسر حسن ناجي الصاوي" 2007 حول المشاركة السياسية في اليمن، حيث يعتبر الباحث "أن أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا هي المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية، التي تعتبر مؤشرا هاما للتطور الديمقراطي في بلد ما، فضلا عن أنها حق من حقوق المواطنة، وأداة هامة

---

1 : **Le Petit Larousse Illustré**, op.cit, p383.

2 : عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء 01، مرجع سابق، ص 341.

3 : إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: مرجع سابق، ص 59.

4 : إبراهيم أبراش: **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 252.



يتمكن المواطنون من خلالها من اختيار ممثليهم أو من ينوب عنهم في التعبير عن مصالحهم في السلطة التشريعية، كما تساهم في الارتقاء بنوعية أداء المؤسسات العامة، وتعتبر وسيلة تداول سلمي للسلطة".[1]

نلاحظ هنا أن المشاركة الانتخابية تحتل موقع الصدارة في المشاركة السياسية، فهي أعلى صورها خصوصا وأنها تغطي كافة الصور التقليدية للمشاركة: الترشح والنشاط في العمل السياسي ، والتصويت.

من خلال التعريفات السابقة، وعلى ضوء دراستنا الحالية نقدم التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي: هي تلك الوسيلة التي تمكن المواطنين من اختيار حكامهم، ويكون ذلك عن طريق الترشيح والتصويت والنشاط السياسي.

سابعا: الدراسات السابقة: تشكل الدراسات السابقة أهمية بالغة لأي باحث فهي تزوده بالنتائج المتوصل إليها التي تنير طريق بحثه، سواء في تفادي المتداول والمتفق عليه مسبقا أو لتعزيز نتيجة أو دراسة، لإثبات صحتها أو البحث في مسارات أخرى لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

1- الدراسات العربية: تم تقسيم الدراسات الي دراسات عربية نسبة الى البلدان التي تقع فيها المراكز التي أشرفت على قيام هذه الدراسات.

الدراسة الأولى: دراسة إسماعيل قيرة وآخرون بعنوان "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**" دراسة ميدانية ضمن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جانفي 2002.

إشكالية الدراسة: طرحت هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتلخص في مجموعة من الأسئلة أهمها ما يلي:

1. مالأ سباب التي أدت إلى قيام الدولة الراهنة؟
2. ما الشعارات التي قامت الدولة على أساس تحقيقها؟ وما العصبية التي قامت عليها؟ وما القوى التي استندت إليها وما مدى استمرارية ذلك؟
3. هل يمكن للجزائر أن تحقق السلم والوئام المدني، أم ستتوه في تعميق ما تعيشه من أزمات على مستوى سوسيو-اقتصادي وسياسي؟
4. هل يؤدي تعدد القيم وتطورها بهذا الشكل إلى تعدد الأيديولوجيات وعدم وضوحها وتضخمها؟ وهل الاقتصاد الجزائري ريعي أم إنتاجي؟

أهداف الدراسة: لقد قامت الدراسة على مجموعة من الأهداف أهمها:

✓ إجلاء واقع التحولات السياسية في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا باعتبارها تتمتع بجل المكونات الرئيسية للوضعيات العربية.

---

[1] : محمد لمين لعجال أعجال: **إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص 241.

✓ التفكير في طبيعة العقبات التي تواجه الانتقال نحو الديمقراطية.

✓ تقديم بعض الرؤى والاقتراحات النقدية التي تساهم في بلورة استراتيجيات العمل لتحسين شروط وفرص توطين النظم الديمقراطية في المجتمعات العربية.

مجالات الدراسة: تناولت الدراسة:

أ. **المجال الجغرافي:** منطقة الجزائر.

ب. **المجال البشري:** -مجموعة من منظري بعض الأحزاب السياسية.

-مجموعة من أعلام جزائرية و شخصيات وطنية.

منهج الدراسة : تبنت الدراسة: المنهج الثقافي والأنثروبولوجي والسياسوي معا. ومنهج المقاربة المتعددة الأبعاد التي تفرض وجود تفاعل كبير بين مختلف مستويات الأبنية الاجتماعية لإحداث أي طفرة في النظام (سياسي أو اجتماعي).

أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث على عدة طرق لجمع البيانات تمثلت في الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات من المبحوثين، بالإضافة إلى الملاحظة لمعرفة رد فعل المبحوثين.

التقنيات المستعملة: طبقت الدراسة تقنية **دلفاي** « La technique de Delphi» لتفريغ الاستمارات.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

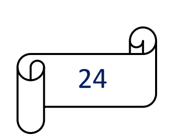
-تعيش الجزائر مخاضا ديمقراطيا عسيرا يتجلى في الانفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة على معظم الخطابات السياسية، الانتخابات التعددية، التعددية الحزبية...الخ.

-قسمت الدراسة الأحزاب السياسية في الجزائر على ثلاث تيارات أساسية تضم:

✓ أحزاب التيار الوطني
- حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND .
- حزب جبهة التحرير الوطني FLN.

✓ أحزاب التيار الإسلامي
- حركة مجتمع السلم حمس MSP (حماس سابقا).
- حركة الإصلاح (المنبثقة عن النهضة).
- حزب النهضة.
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS (حلت في مارس 1992)

✓ أحزاب التيار العلماني
- جبهة القوى الاشتراكية FFS.
- التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية RCD .
- حزب العمال PT .
- الحركة الديمقراطية و الاجتماعية MDS.



-تأثر المسار السياسي في الجزائر بالثقافة واللغة لاعتبارهما محرك معظم خطابات التيارات الفاعلة في الجزائر.

-الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني وسيطرة الدولة عليه تشكل أحد المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي بسبب سوء استعمال عائدات النفط، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري، الزبونية السياسية والاجتماعية.

-مواصلة الجزائر في تطبيق القانون الفرنسي مثل قانون الأحوال الشخصية، قانون التجارة، قانون الضرائب ...الخ، مما يجعله بالضرورة غير مناسب لغير الفرنسيين لأنه يراعي تاريخهم وواقعهم، وبالتالي فهو غير مناسب لغيرهم.

-عدم قيام تنظيمات المجتمع المدني بدورها في الربط بين الشعب والدولة، بل تركز دورها في الزبونية السياسية.

-عدم التوازن بين السلطات الثلاثة وهيمنة مؤسسة الرئاسة.

-فشل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في المشروع التحديثي الذي كان مفاده مكافحة الفقر واستيعاب الفئات الدنيا، بل ترتب عنه ارتفاع المديونية، وما ترتب عنها من تنازلات فرضت على الجزائر .

-غياب الديمقراطية في الأحزاب السياسية الجزائرية.

-رغم أن التجربة الجزائرية الديمقراطية عرفت الكثير من العثرات والعراقيل التي امتزجت بالعنف والنكسات السياسية، إلا أن الشواهد الواقية تؤكد تضمنها لعوامل التحول الديمقراطي مما يعطي لنا الأمل في نجاح الديمقراطية.

تقييم الدراسة: تعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لاستكشاف و توصيف واقع المجتمع الجزائري في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد أحداث أكتوبر 1988 والإعلان الرسمي تبني الديمقراطية في دستور فيفري 1989، كما بينت الدراسة عدم التناسق بين السلطات الثلاثة وسيطرة المؤسسة الرئاسية، وكذا تدخل المؤسسة العسكرية في تسيير شؤون الدولة وذلك انطلاقا من إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992. أكدت الدراسة أنه رغم الصعوبات و العراقيل التي واجهت التجربة الديمقراطية في الجزائر إلا أنها تحمل عوامل التحول وبذور نجاحها.

توظيف الدراسة: أفادت الدراسة الحالية الطالبة في عدة جوانب نذكر منها: تاريخ التجربة السياسية في الجزائر قبل قيام الدولة المعاصرة ودواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها. وكذا الحياة السياسية في الجزائر وكيفية التداول على السلطة، ومصير الأحزاب المعارضة فيها.

تكمن نقاط الاختلاف أولا في عينة الدراسة فالدراسة الحالية عينتها الأساتذة الجامعيين أما الدراسة السابقة فعينتها البحثية هي مجموعة من ممثلي بعض الأحزاب السياسية ومجموعة من أعلام جزائرية وشخصيات وطنية. ثانيا تناولت الدراسة السابقة التجربة الديمقراطية الجزائرية عموما وكذا أعطت بعض الرؤى المستقبلية لتعزيز الديمقراطية في الجزائر، ولكن الدراسة الحالية تهتم بمعرفة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر (ايجابي أم سلبي)، أما نقاط الالتقاء بين الدراستين فتتجلى في أن كلاهما تعرض بالدراسة للديمقراطية في الجزائر بشيء من التفصيل والتدقيق خصوصا بعد الإعلان الرسمي عن تبني الديمقراطية في دستور 1989.

الدراسة الثانية: دراسة يوسف محمد جمعة الصواني بعنوان " **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية** تحليل نتائج الدراسة الميدانية "(دراسة مسحية مقارنة)، مركز دراسات الوحدة العربية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، جانفي 2014.

إشكالية الدراسة: تمحورت الدراسة حول مجموعة من الأسئلة أهمها:

1. ما هي اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية؟
2. ما هي اتجاهات الرأي العام نحو الأنظمة السياسية العربية؟
3. إلى أي مدى يتم ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان؟
4. إلى أي مدى يقوم مجلس النواب بدوره لترسيخ الديمقراطية؟
5. ما مدى مشاركة المواطنين في الانتخابات؟
6. ما هي العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي في البلدان العربية؟

أهداف الدراسة: لقد قامت الدراسة على مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ الاهتمام والتركيز على مسألة الديمقراطية والتنظير لها كهدف أساسي لأي مشروع نهضوي عربي.
- ✓ انجاز دراسات ميدانية تستكشف مكامن، مرتكزات ومظاهر الفكرة الديمقراطية على المستوى الشعبي، وفي الثقافة العربية.
- ✓ التعرف إلى حالة الديمقراطية عربيا باستطلاع مدى وجود أو رسوخ الإيمان بها، والطموح في تحقيقها رغم ما يكشف عنه الواقع السياسي من انسداد الأفق.
- ✓ التعرف إلى التصورات التي تنتشر بين عامة الناس بشأن النظام الحاكم ومؤسساته، من خلال معرفة نظرة المستجيبين لنظام الحكم في بلدانهم.
- ✓ دراسة وتحليل جملة من القضايا والتحديات التي لا يمكن من دون تناولها التوصل إلى فهم للواقع، أو إمكانية النظر إلى المستقبل بكل مكوناته ومحدداته ونتائجه مثل الديمقراطية في الفكر والوعي العربيين.
- ✓ الكشف عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية.
- ✓ قياس مدى ثبات الاتجاهات نحو الديمقراطية.
- ✓ التعرف على تقييم المواطنين لمستوى الديمقراطية في بلدانهم من خلال:
  - فهمهم الذاتي لمفهوم الديمقراطية وإعطاء تعريف مبسط لها.
  - مدى ضمان مجموعة من الحريات والحقوق للمواطنين.
  - التقييم العام لمستوى الديمقراطية في المنطقة العربية.

مجالات الدراسة: تضمنت الدراسة ثلاثة مجالات:

أ. **المجال الجغرافي:** نفذ هذا الاستطلاع في تسع مجتمعات عربية هي: الجزائر، المغرب، الأردن، فلسطين (غزة والضفة الغربية)، لبنان، السعودية، اليمن، السودان ومصر.

ب.**المجال البشري:** مواطني المجتمعات التسعة العربية.

ج.**المجال الزماني:** تمت الدراسة خلال مرحلتين:

الأولى: الفترة الأخيرة من عام 2009 وبداية عام 2010.

الثانية: خلال شهري أيلول/ سبتمبر و تشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

عينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على عينة متعددة المراحل لتكون نسبة الثقة في نتائج هذه الاستطلاعات 95٪، مع هامش خطأ لا يتجاوز ± 4٪، أي تصميم عينة البحث تمثل توجهات المجتمعات المدروسة. و وصل حجم العينة المدروسة تقريبا 1200 مستجيبا.

منهج الدراسة: تبنت الدراسة مجموعة من المناهج هي: المنهج المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي.

أدوات جمع البيانات: اعتمدت الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات من المستجيبين.

التقنيات المستعملة لتحليل البيانات: اعتمد الباحث على التحليل الكمي والتحليل الكيفي.

نتائج الدراسة : توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

-العجز أو القصور الديمقراطي العربي لا يعود كما ترى وتدعي مدارس ومفكرو الغرب والاستشراق لأسباب أنتروبولوجية، أو ثقافية أو بسبب الدين الإسلامي كعائق حضاري أمام الديمقراطية والحداثة، بل يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية التي سعت أن تبقى الدول العربية متخلفة.

-ولادة فكر ديمقراطي جديد، ورؤية عربية استوعبت القيم الإنسانية في الديمقراطية بشموليتها لحقوق الإنسان المختلفة.

-تعبئة الوعي العربي بطاقات فكرية وحركية ديمقراطية لمواجهة الدكتاتورية والاستبداد الذي مثلته جل نظم الحكم العربية.

-86٪ من المستجيبين لديهم قناعة بأن النظام الديمقراطي أفضل الأنظمة الحاكمة التي يرغبون العيش في ظلها.

-62٪ من المستجيبين في البحث العربي أن الممارسات الديمقراطية القائمة على تنافس واختلاف الأطراف المختلفة ضمن النظام الديمقراطي ذات جدوى وفائدة لبلدانهم.

-الفهم الشعبي للديمقراطية يتجاوز النطاق المجرد، ليشمل المؤسسات والعمليات المرتبطة بالنظام الديمقراطي، مبدأ وممارسة في مجال الحكومة بشكل عام.

-قوة الاتجاهات المتصلة بالحقوق عموما ضمن الديمقراطية المأمولة.

-قبول قوى الإسلام السياسي بالدولة المدنية والديمقراطية والمشاركة السياسية.

-الديمقراطية نظام شامل يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة ، وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية، بما يحقق المصلحة العامة التي لابد أن تجد لها تأسيسا في ثقافة المجتمع ككل.

-الديمقراطية ليست أفضل نظام حكم فحسب، بل إنها نظام مفيد ومناسب لمعالجة التحديات وتحقيق العدالة كقيمة إسلامية إنسانية، كانت ولازالت تتفوق في أولويتها على ما عاداها في سلم القيم في الثقافة العربية.

-الدور الحاسم للانترنت فتح المجال أمام الأفراد للتعبير عن أرائهم في كل المجالات خاصة المجال السياسي، للتعبير عن الرأي بكل حرية.

-اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الديمقراطية ما هي إلا مكون أساسي من مكونات الثقافة السياسية، وإن كانت لا تخضع للتغيير السريع، فإنها أيضا ليست ذات طبيعة أزلية تستعصي على التغيير والمؤثرات، بل طبيعتها تطورية.

-بقدر ما سعت الدكتاتوريات العربية إلى استخدام الديمقراطية عبر ما سمي بالإصلاح السياسي، والتطوير محاولة سحب البساط من تحت قوى المعارضة، فقد كان لذلك أثار ايجابية ساهمت في انتشار المفاهيم والقيم والمعرفة بالديمقراطية بين أوساط الرأي العام.

-الاتجاه العام لدى مواطني الأقطار العربية المستطلعة نحو المجالس النيابية، اتجاه سلبي.

-قدم الفكر العربي بكل تياراته ومدارسه الأيديولوجية والسياسية، وبكل المقاربات تصورا وفهما متكاملا للديمقراطية يسد فجوة الفقر والتنظير بشكل مناسب، سيظل لزمن التعبير الأوضح عن مدى قوة وثبات الاتجاهات الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر.

-قوة الاتجاهات نحو الديمقراطية قبل الربيع العربي وثباتها أثناءه وعقبه دليل حياة، وسيكون حاسما في انجاز الأمل الديمقراطي ومواصلة مسيرة النهوض.

-رغم ما قدمه الفكر العربي حول الديمقراطية، إلا أنه لا يزال غير كاف لدحض المقاربات الإستشراقية التي أمعنت في وصف الاستثناء والاستعصاء العربي على الديمقراطية.

تقييم الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من أحدث دراسات الوحدة العربية غداة الربيع العربي وما أفصح عن نضج وعي سياسي عربي لم يكن متوقع أن يخرج الشعب للميدان بهذا العدد والقوة والتحدي كاسرا كل القيود عابرا كل الحواجز معربا عن مدى تذمره من النظام القائم ومطالبته بتطبيق الديمقراطية وتيقنه بأنها السبيل الوحيد للتمتع بالحرية والسيادة الوطنية.

توظيف الدراسة: أفادت الدراسة الحالية الطالبة في عدة جوانب منها :

-تحديد معالم الدراسة خاصة الديمقراطية في العالم العربي، ولأن الجزائر من بين البلدان التي جرى فيها المسح. في الفصول النظرية، من الناحية المنهجية، المنهج الاستمارة التحليل الكمي

-التركيز على المجالس البرلمانية باعتبار نوابها يختارون مباشرة من قبل المواطنين وهو تجسيد حقيقي للديمقراطية.

-إعطاء الحريات العامة والسياسية قدرا من التفصيل والتحليل.

أما مواطن الاختلاف فالدراسة الحالية تناولت جزءا فقط من الدراسة السابقة حيث ركزت على الديمقراطية في الجزائر. كما أن موضوعها الأساسي هو قياس اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية من حيث كونه سلبيا أو إيجابيا أو استنتاج مدى مساهمة أساتذة الجامعة في ترسيخ التجربة الديمقراطية، بينما الدراسة السابقة كانت أشمل وأعم حيث تناولت اتجاهات الرأي العام العربي نحو التجربة الديمقراطية، بالإضافة إلى أن الدراسة السابقة بدأت أولا بمعرفة مفهوم الديمقراطية لدي المبحوثين، ولكن الدراسة الحالية موجهة إلى النخبة المثقفة الوطنية تقوم على أساس أن المفهوم واضح لا جدال حوله.

تكمن نقاط التشابه بين الدراستين الحالية والسابقة في أن كلاهما تعرضا بالدراسة للاتجاهات نحو التجربة الديمقراطية. و كانت هذه الدراسة السابقة بمثابة المنهاج الذي سلكته الباحثة في دراسة موضوعها نظرا لاستفادتها الواسعة من هذه الدراسة السابقة.

الدراسة الثالثة: دراسة سعد ياسين عباس بعنوان **"الديمقراطية ومفهومها لدى الشباب"** دراسة ميدانية لجامعة الأردن، جاءت هذه الدراسة ضمن دراسة شاملة قامت بها "كلية التربية لجامعة ديالي الأردن"، وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي قامت بها الكلية للسنة الدراسية 2011/2010.

إشكالية الدراسة: لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على مفهوم الديمقراطية لدى الشباب بجامعة ديالي الأردن، وتمحورت هذه الدراسة حول سؤال رئيسي هو:

إلى أي مدى أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم الديمقراطية وأبعادها لدى الشباب العراقي؟

وتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الديمقراطية وما المتغيرات العالمية المؤثرة على إبعاده؟
2. ما مدى وعي الشباب العراقي بإبعاد مفاهيم الديمقراطية؟
3. كيف يمكن تفعيل الديمقراطية لمواجهة تحديات العصر؟

أهداف الدراسة: ويمكن ترتيبها كما يلي:

✓ التأصيل النظري لمفهوم الديمقراطية و الشباب.

✓ استخدام أهم أبعاد الديمقراطية بمفهومها العصري والتقليدي من خلال أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي.
✓ التعرف على طبيعة وعي الشباب بأبعاد و مضامين الديمقراطية.
✓ تحديد أهم المتغيرات التي انعكست على مفهوم الديمقراطية والشباب.
✓ تقديم رؤية مقترحة حول آفاق تفعيل مبدأ الديمقراطية و دور مؤسسات المجتمع ذات العلاقة في ذلك.

مجالات الدراسة:

أ. **المجال البشري**:عينة طلبة جامعة ديالى قدرت ب200 طالب و طالبة .

ب.**المجال المكاني (الجغرافي)**: جامعة ديالى الأردن.

ج.**المجال الزماني**: العام الدراسي 2011/2010.

منهج الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، والمنهج المستخدم هو المسح الميداني عن طريق العينة، لأنه يعد من المناهج الملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات الاجتماعية.

أدوات جمع البيانات: أهم وسائل جمع البيانات هي: المقابلة والاستبيان، لكونهما أكثر الوسائل أهمية لجمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق الملاحظة.

نتائج الدراسة: أظهرت المعطيات في الدراسة الميدانية النتائج التالية:

✓ أغلب الشباب يرون أن الديمقراطية تعني لديهم احترام الرأي والرأي الآخر، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، واحترام الآداب والتقاليد العامة، وهذا يدل على أن الشباب على درجة عالية من النضج والوعي كونهم اقتربوا من توصيف الديمقراطية بمفهومها.
✓ مفهوم الديمقراطية قد بلغ مداه في المرحلة الجامعية.
✓ ضرورة إدخال الديمقراطية في المناهج الدراسية، لبناء مجتمعات ديمقراطية، ونشر العدالة.
✓ 56.5% أكدوا على أن الديمقراطية مناسبة لمجتمعنا، وهذا يدل على الرغبة والتأييد لممارسة الديمقراطية.
✓ 53% من المبحوثين يمارسون الديمقراطية سلوكا.
✓ 82.5% من المبحوثين أكدوا أن الديمقراطية تبدأ من الأسرة.
✓ 57% من المبحوثين يرون في الديمقراطية حلا لمشكلات المجتمع والجماعة، وهي نسبة معتبرة في مجتمع تحكمه الثقافة القيمية.
✓ 70.5% من المبحوثين أكدوا على ضرورة اعتماد تنشئة الأطفال تنشئة ديمقراطية.

✓54.5% من المبحوثين يرون أن الديمقراطية تتعارض مع قيم وعادات مجتمعنا، ما يناقض إجاباتهم حول مدى ملاءمة الديمقراطية لمجتمعنا، وهذا يعود إلى أمرين إما أنهم يحلمون بالديمقراطية أو أنهم يتشبثون بهذا الحلم عله يتحقق على صعيد الواقع.

✓43% من المبحوثين لا يجدون في الديمقراطية حلا لمشاكل الجماعة والمجتمع، وتبدو النتيجة واقعية إذا ما علمنا حجم المعانات والمشاكل التي يتعرض لها المواطن العراقي على جميع الأصعدة، حيث تبدو الديمقراطية في نظرهم مجرد شعار يتنادى ويتبارى بها السياسيون إعلاميا ولا وجود لها على صعيد الواقع.

تقييم الدراسة: ركزت هذه الدراسة على مفهوم الديمقراطية لدى الشباب واختار الباحث عينته البحثية طلبة الجامعة باعتبارهم في هذه المرحلة يتمتعون بخبرة جيدة و دراية واسعة بالأمور التي لها علاقة مباشرة بهم وبكيفية سير حياتهم، وهذا فعلا ما أكدته نتائج الدراسة حيث أكدت معظم عينة البحث على معرفة تامة بما يعنيه مفهوم الديمقراطية،كما طالبوا بضرورة تطبيقها على كل الأصعدة بدءا من تنشئة الأطفال ديمقراطيا داخل الأسرة، إلى تطبيقها في المناهج الدراسية لتتم ممارستها فعليا.

توظيف الدراسة: أفادت الدراسة الحالية الطالبة في إثراء الجانب النظري خاصة بالنسبة للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية.

بالنسبة لمواطن الاختلاف بين الدراستين أولا في عينة البحث فالدراسة الحالية عينتها البحثية الأساتذة الجامعيين الجزائريين أما الدراسة السابقة فعينتها طلبة الجامعة من الشباب العراقي، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية تقوم على قياس الاتجاه نحو الديمقراطية، في حين الدراسة السابقة تناولت مفهوم الديمقراطية. أما مواطن الالتقاء بينهما فكلاهما تناول دراسة الديمقراطية عموما.

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الرابعة: دراسة غاني بودبوز بعنوان "**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**"دراسة ميدانية "دراسة حالة" بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2005/2004.

إشكالية الدراسة: لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، وتمحورت هذه الدراسة حول جملة من التساؤلات:

1. لماذا تعثرت التجربة الديمقراطية في الجزائر ؟
2. ما هي الشروط التي أدى عدم توفرها إلى عدم تبلور النظام الديمقراطي المنشود ؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الخارجية في عرقلة أو تعزيز البناء الديمقراطي؟

4. إلى أي مدى يمكن أن يساهم استرداد النخبة السياسية لمراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية في إنجاح التجربة الديمقراطية ؟

5. لماذا لم نستطع إقامة نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر رغم وجود منظومة قانونية تسمح بذلك؟

6. هل يمكن الوصول إلى نظام ديمقراطي ودولة ديمقراطية حقيقية قبل الوصول إلى المجتمع الديمقراطي الذي يسري فيه الروح والشعور الديمقراطي ؟

وقد وضع الباحث مجموعة من الفرضيات للبرهنة عليها هي:

الفرضية العامة: غياب الثقافة والتقاليد الديمقراطية لدى كل من الشعب والطبقة السياسية والسلطة ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر، فإمكانية قيام نظام ديمقراطي حقيقي مرتبط بوجود مجتمع مشبع بالوعي والشعور الديمقراطي.

الفرضيات الجزئية:

1. غياب الثقافة والتقاليد الديمقراطية لدى الطبقة السياسية ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية.

2. توافق مصالح الدول الكبرى مع أوضاع سياسية معينة يعرقل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية ضرورية لنجاح التجربة الديمقراطية.

3. استرداد النخبة السياسية المدنية لمراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية يساهم في إنجاح التجربة الديمقراطية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تقديم ممارسة علمية في مجال التخصص، طبقا للتعريف للرسالة العلمية.
- ✓ توثيق البحث أي كتابته وجعله متاحا للآخرين.
- ✓ توسيع معارفنا حول الواقع الاجتماعي المرتبط بموضوع الدراسة.

مجالات الدراسة: تضمنت الدراسة ثلاثة مجالات هي:

أ. **المجال الجغرافي**:مقر المجلس الشعبي الوطني بشارع زيغود يوسف بالجزائر العاصمة.

ب.المجال البشري: أعضاء البرلمان الجزائري وبالتحديد نواب المجلس الشعبي الوطني.

ج.المجال الزماني: الفترة الممتدة من 2005/03/05 إلى غاية 2005/03/18، حيث تم توزيع استمارة البحث على النواب في أول يوم افتتاح الدورة الربيعية لضمان الحضور المكثف للنواب.

عينة الدراسة: اعتمد الباحث في دراسته على العينة الطبقية العشوائية، استخدمت هذه العينة لتقسيم المجتمع الأصلي وهو أعضاء البرلمان إلى طبقات كل واحدة لها خصائص متباينة مع الطبقة الأخرى، تمثل كل طبقة مجتمعا متجانسا قائم بذاته في كيان المجتمع الأصلي.

قسمت العينة إلى ستة طبقات (مجموعات):

-المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني. -المجموعة البرلمانية للنواب الأحرار.

-المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم. -المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

-المجموعة البرلمانية لحزب العمال. -المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني.

قدر مجتمع البحث:378 نائبا، بلغ حجم العينة 100 نائبا، قدرت نسبة العينة ب 26.45 %.

منهج الدراسة: تبنت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

أدوات جمع البيانات: اعتمد الباحث على: استمارة المقابلة والملاحظة البسيطة.

التقنيات المستعملة في تحليل البيانات: اعتمد الباحث أسلوبا: التحليل الكمي والكيفي.

نتائج الدراسة : خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-إثبات صحة الفرضيات التي انطلق منها الباحث.

-غياب الثقافة و التقاليد الديمقراطية (الشعور الديمقراطي) لدى كل من الطبقة السياسية، والسلطة، والشعب عموما ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر وهوما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-ساهم العامل الخارجي في إخفاق التحول الديمقراطي في الجزائر الذي يعرقل مسيرة مصالحهم، هذا ما أكده 94 % من عينة البحث، وهوما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-سيطرة النخبة العسكرية على الساحة السياسية والاقتصادية.

-فقدان الحقل الإعلامي للمهنية والموضوعية المطلوبة بسبب تأييده أو معارضته للأحزاب.

-طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، واحتكار الثروة الوطنية من طرف النخبة الحاكمة، وغياب آليات المحاسبة حول المال العام أدى إلى انتشار الرشوة وشراء المجتمع المدني والأسرة الإعلامية والطبقة السياسية عموما.

-غياب المجتمع المدني أو تغييبه وتدجينه واحتوائه، واختصار دوره في مساندة الأحزاب أثناء فترة الانتخابات مما أدى إلى تعزيز ظاهرة الزبونية السياسية.

-تفشي روح الزعامة والقداسة الشخصية والدينية والثقافية والتاريخية ساهم في تغيب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

-قيام نظام ديمقراطي حقيقي مرتبط بوجود مجتمع مشبع بالوعي والشعور الديمقراطي، وتوفر آليات ومؤسسات النظام الديمقراطي.

تقييم الدراسة: ركزت هذه الدراسة السابقة على إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها، وهذا من خلال إجراء استمارة بحث لأعضاء المجلس الشعبي الوطني والتركيز على أسباب تعثر الديمقراطية في الجزائر مقارنة مع أوروبا التي نجحت فيها الديمقراطية بصورة كبيرة استنادا على المبادئ والأسس الثابتة التي تقوم عليها أي دولة تتبنى النظام الديمقراطي، وإرجاع أن السبب الرئيسي لفشل المسار الديمقراطي في الجزائر يعود أولا إلى أن الشعب لما انتفض في أكتوبر 1988 لم يطالب بتطبيق الديمقراطية، وأنما طالب بتغيير النظام، وهذا يدل على أن الشعب الجزائري لا يمتلك الثقافة الديمقراطية لهذا لا يمكنها النجاح في بلد لا يتحلى أبناؤه بالشعور الديمقراطي بفعل أنه شعب حديث الاستقلال جيل نخبه الوطنية ذات أصول ريفية لا تتمتع بالثقافة الديمقراطية، كما أن الباحث اعتبر التجربة الديمقراطية في الجزائر فاشلة من البداية، وهذا في تقديرنا أمر غير صحيح لان التجربة الديمقراطية في الجزائر رغم العراقيل التي تواجهها لكنها تعتبر تجربة رائدة في الدول العربية.

توظيف الدراسة: أفادت الدراسة الحالية الطالبة في إثراء الجانب النظري خاصة بالنسبة للمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية عموما، والديمقراطية في الجزائر خصوصا، ولقد كانت هذه الدراسة بمثابة المرجع الحي لدراسة الديمقراطية في الجزائر .

بالنسبة لمواطن الاختلاف بين الدراستين أولا في عينة البحث فالدراسة الحالية عينتها البحثية النخبة المثقفة الوطنية (الأساتذة الجامعيين)، أما الدراسة السابقة فعينتها النخبة السياسية (أعضاء المجلس الشعبي الوطني)، بالإضافة إلى تركيز الدراسة الحالية على مدى مشاركة الأساتذة الجامعيين في تجسيد التجربة الديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات والتمتع بممارسة الحقوق المدنية والسياسية وهو ترسيخ للديمقراطية، أما الدراسة السابقة فركزت على مدى غياب الديمقراطية وسبب إخفاق التحول الديمقراطي، أما مواطن الالتقاء بينهما هو أن كلا الدراستين في مجال علم الاجتماع السياسي، وتناولا التجربة الديمقراطية في الجزائر بشيء التفصيل والتحليل منذ الإعلان الرسمي لها في دستور 1989.

الدراسة الخامسة: دراسة بن عمير جمال الدين بعنوان "**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**" دراسة وصفية تحليلية ميدانية مقارنة لعدد من الأحزاب الجزائرية(FLN, RND, RCD MSP وغيرهم) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، سنة 2006/2005.

إشكالية الدراسة: لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة، وتمحورت هذه الدراسة حول سؤال رئيسي:

إلى أي مدى التزمت هذه الأحزاب بتطبيق قواعد وآليات الديمقراطية الفعلية على مستوى بناها الداخلية ؟

وتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ماذا نقصد بالديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ؟ وما هي الأطر النظرية التي تناولت هذا المفهوم ؟ وما هو مضمونها ؟
2. ماذا نقصد بمفهوم التعددية السياسية المعاصرة ؟ وما هو واقع هذه التجربة في الجزائر ؟
3. كيف يمكن تصنيف الأحزاب الجزائرية خلال التجربة التعددية ؟
4. ما هو نمط البناء السلطوي داخل هذه الأحزاب ؟ وما هي طبيعة العضوية فيها ؟
5. ما طبيعة الهيكل والنشاط التنظيميين فيها ؟
6. على أي أساس يقوم أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية ، لاسيما المهمة منها ؟
7. ما هي طبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية داخل هذه الأحزاب ؟ وما هو أسلوب تداول القيادة فيها ؟ وأي دور للأعضاء في تحديدها ؟
8. كيف تمت إدارة الأزمات الداخلية على مستوى العلاقة بين النخبة والأعضاء فيها ؟

وضع الباحث مجموعة من الفرضيات للبرهنة عليها وهي:

الفرضية الرئيسية:

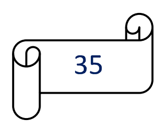
عملية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية المعاصرة مرهون بتطبيق مجموعة من الأطر والعمليات المتعلقة بالمشاركة والتداول المستمر وتفعيل الديمقراطية المشاركتية فيها.

الفرضيات الفرعية:

1. لتحقيق ديمقراطية مستقرة في بنى الأحزاب الجزائرية المعاصرة، يتطلب توزيعا عقلانيا و رشيدا للسلطة على مستوى القمة والقاعدة في البناء التنظيمي لها.
2. لضمان تطبيق ديمقراطية فعلية داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة مشروط بالاشتراك الفعلي للأعضاء في صناعة واتخاذ القرارات الحزبية.
3. لتحقيق التداول الدوري للسلطة باستمرار في الأحزاب الجزائرية المعاصرة يستدعي تفعيل حقيقي لآليات الديمقراطية المشاركتية، وتبني تلك الآليات كأفكار من جميع الأطراف.
4. لضمان ديمقراطية فعلية دائمة داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة يستدعي الإدارة السلمية والعقلانية لمختلف الأزمات التي تتعرض لها هذه الأحزاب على مستوى بناها الداخلية.

أهداف الدراسة: أهداف تطلعية تتجلى في:

- ✓ التعرف على مدى تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية المعاصرة.



✓ المساهمة وتكثيف العمل الأكاديمي حول هذا الميدان، وذلك بإجراء دراسات في مثل هذه المواضيع.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المناهج التالية:

-المنهج المقارن: كمنهج أساسي في هذه الدراسة حيث يتم التطرق بواسطته إلى مقارنة النصوص القانونية لهذه الأحزاب بالواقع الحزبي(أوجه التشابه، الاختلاف و مواطن التداخل بينهما).

-المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التفكيكي من أجل التطرق إلى بنى الأحزاب المعاصرة من خلال تفكيك الأطر النظامية والقانونية للأحزاب ومقارنتها بالممارسة الفعلية في الواقع.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-تعاني الأحزاب السياسية من مشاكل على مستوى بناها الداخلية مما أعاق قيام ديمقراطية فعلية، رغم نصوصها التنظيمية والقانونية التي تظهر الطابع الديمقراطي الذي يتعارض مع الواقع الحزبي، وأبرز النتائج المتوصل إليها:

-تتسم الأحزاب السياسية الجزائرية المعاصرة بالطابع السلطوي المتفاوت المدى، حيث تتركز السلطة الفعلية في يد قادة الأحزاب لإتباعها للنمط القيادي الكاريزمي الأوحد مثل حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية....الخ.

-طبيعة العلاقة بين النخبة و الأعضاء الحزبيين داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وهذا انعكس سلبا على دور الأعضاء في اختيار وتجديد القيادات الحزبية.

-مختلف أنماط الهياكل التنظيمية داخل الأحزاب تجسد الممارسة الديمقراطية نظريا، أما من الناحية الواقعية فهي تتركز على عناصر القمة في السلطة ويتجلى ذلك في عملية اتخاذ القرارات الحزبية وتحديد الخيارات الهامة، وهذا يدل على أن كل القرارات شكلية.

-تعثر الأسلوب الديمقراطي لإدارة الأزمات الحزبية واقعيا لإتباع أسلوب الإقصاء واستبعاد الحوار والمشاركة، رغم أن جميع الأحزاب تنص وثائقها على ضرورة إتباع النمط الديمقراطي لإدارة أي خلاف داخلي، لكنها تبقى شكلية ومحدودة ترتبط بالجانب النظري والخطاب الحزبي للقادة فقط .

-وجود بعض مظاهر التنافس في بعض الأحزاب السياسية الجزائرية لاسيما أعضاء النخبة الحزبية أثناء الانتخابات وعملية الترشح داخلها، وهي مظاهر مبدئية تحدد إمكانية توفر ديمقراطية في مستقبل هذه الأحزاب، ولكنها تبقى غير كافية وشكلية.

-تعاني الأحزاب الجزائرية المعاصرة أزمة تطبيق الديمقراطية ضمن بناها الداخلية، وذلك لتأثر أغلب ممثليها بالممارسة السياسية في النظام السياسي ككل، خصوصا بالنسبة للأحزاب الكبرى التي تربطها علاقات بالسلطة المركزية مثل FLN، RND، ومنه لا يمكن تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب في ظل نظام يقوم على أساس غير ديمقراطي.

تقييم الدراسة: ركزت الدراسة على إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، والمقارنة بين النصوص القانونية للحزب والواقع الفعلي فوجدت التناقض التام بين النظرية والواقع، نظرا لسيطرة قادة الأحزاب على تسيير شؤون الحزب وباقي الأعضاء فإن دورها شكلي، وبهذا نستطيع القول بأن هذه الدراسة استطاعت كشف الواقع المطبق داخل الأحزاب السياسية المعاصرة وإبراز الغياب التام لتطبيق الديمقراطية داخل هذه الأحزاب.

توظيف الدراسة: أفادت الدراسة الحالية الطالبة في عدة جوانب أهمها الاستفادة في تحديد المفاهيم الخاصة بالتعددية السياسية و الحزبية، وقد كانت هذه الدراسة بمثابة السبيل المنير لدراستنا في جانب التعددية في الجزائر.

أما مواطن الاختلاف بين الدراستين أولا في عينة البحث فالدراسة الحالية عينتها البحثية الأساتذة الجامعيين في حين الدراسة السابقة عينتها مجموعة من الأحزاب السياسية، ثانيا الدراسة الحالية دراسة ميدانية تقوم بدراسة اتجاهات الأستاذة الجامعيين سلبية أو ايجابية عن طريق استخدام مقياس الاتجاه "ليكرت" لكشف مدى مساهمة الأساتذة الجامعيين في ترسيخ التجربة الديمقراطية، أما الدراسة السابقة فقد استعملت المنهج المقارن لمقارنة النصوص القانونية للأحزاب ومقارنتها بالواقع الحزبي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التفكيكي من أجل التطرق إلى بنى الأحزاب المعاصرة. أما مواطن الالتقاء بينهما فكلاهما تناول بالدراسة التعددية السياسية والحزبية بالجزائر، ولقد كانت هذه الدراسة بمثابة المرجع الحي لدراسة الديمقراطية في الجزائر.



الفصل الثاني

تطور الفكر السياسي و التنظير السوسيولوجي للديمقراطية

تمهيد

أولا: تطور الفكر السياسي للديمقراطية.

1- الديمقراطية في الفكر السياسي اليوناني.

2- الديمقراطية في الفكر السياسي الروماني.

3- الديمقراطية في الفكر السياسي المسيحي.

4- الديمقراطية في الفكر السياسي عصر النهضة.

5- الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي.

6- الديمقراطية في الفكر السياسي المعاصر.

7- الديمقراطية في الفكر السياسي الشمولي

ثانيا: نظريات الديمقراطية:

1- نظريات العقد الاجتماعي.

2- النظرية الشعبية للديمقراطية.

3- النظرية السوسيولوجية المفسرة للديمقراطية.

ثالثا–المقاربة النظرية للدراسة.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الديمقراطية من بين المواضيع التي نالت اهتمام أغلب العلماء والمفكرين عبر مختلف مراحل تطور الفكر السياسي منذ العهد الروماني إلى يومنا هذا، وتباينت آراء المفكرين نحو هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض لها، ففي كل مرحلة زمنية نجد إسهامات العلماء مغايرة للسابقين من حيث تقبلها كنظام سياسي، وشروطه ومبادئه والمعايير التي يقوم عليها، ومع التطور الزمني بدأت الديمقراطية تلاقي تأييد وترحيب الدول بتبنيها كنظام سياسي وطريقة عيش وأكبر دليل على ذلك تناولها بالدراسة في أغلب المداخل النظرية وتأكيدهم على ضرورة تطبيق الديمقراطية.

وسيحاول هذا الفصل دراسة الديمقراطية في مختلف مراحل تطور الفكر السياسي انطلاقا من الروماني وصولا إلى الديمقراطية في الفكر السياسي الشمولي، بالإضافة إلى تطرق للنظريات الديمقراطية والمداخل المنهجية التي تناول مفكروها موضوع الديمقراطية، وصولا في الأخير إلى صياغة مقاربة نظرية حول موضوع الدراسة.

أولا: تطور الفكر السياسي للديمقراطية:

1- الديمقراطية في الفكر السياسي اليوناني:

أ.**عند أفلاطون**: عارض بشدة النظام السياسي الذي كان قائما في أثينا، وما لحق به من فساد لمحاكمة الحكومة الديمقراطية أستاذه سقراط وأدانته، مما أثار سخطه، وحزنه، ما دفعه إلى القول بأن الديمقراطيين يبحثون عن السلطة المادية في المدينة بدلا من بث روح العدالة والاعتدال بين الأفراد،(1) واعتبر نظام الدولة وحدة سياسية رئيسية بتصوره لنموذج الدولة المثالي الواقعي. من مساهمته في الفكر السياسي نذكر:

-قدم تحليلا عن الطبقات الاجتماعية، السياسية، تطور الفكر السياسي الذي يبرز في توزيع السلطات للمدينة الفاضلة:حراس الدستور، مجلس الشيوخ، الكهنة ورجال الدين، حكماء التربية، رجال القضاء، الحكام، قادة الجيش، رجال الشرطة، التجار، العمال الزراعيين، عمال الصناعة، وحدد طبيعة وظائف السلطات داخل المدينة الفاضلة.

-طرح نظريته عن الفئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية محاولا تحقيق الرفاهية والعدالة والشجاعة عن طريق تحديده لاختصاصات هذه الفئات.

-حدد طبيعة الاستقرار السياسي والاجتماعي لدولة المدينة السياسية الفاضلة.

-عرض نظرية سياسية هامة في نظم الحكم وبرز هذا في كتابه "الجمهورية" و"السياسة" الذي أشار فيه إلى أفضل أنواع الحكومات وهي حكومة الدولة المثالية الديمقراطية، ثم الدولة الثيموقراطية (هي نموذج من الدولة المثالية في حالة فسادها)، فالدولة الأوليجاركية (هي حكومة الأقلية ذات الثراء المادي).(2)

-حاول طرح طبيعة نظم الحكومة بصورة مثالية، عن طريق القادة السياسيين الذين يجمعون بين الحكمة والعفة والفضيلة والشجاعة والعدالة، هي فضائل **الفيلسوف الحاكم**.

-طرح نموذجا لتصنيف أفضل أنواع الحكومات، على أساس التزام الدول (القوانين، الدستور).(3)

نجد من خلال إسهامات أفلاطون السياسية إنه معاد للنظام الديمقراطي، ولكنه قدم في كتابه القوانين نظام مختلط يجمع فيه بين الديمقراطية والملكية، كما أعدل عن فكرة حرمان الطبقة الدنيا، وسمح باشتراك جميع المواطنين في الجمعية التشريعية التي تشكل مجتمع المدينة، وأكد على ضرورة المساواة بين الحاكم والمحكوم. ويعد أول من طرح أفكار سياسية وإن كانت خيالية، حيث طرح شكلاً لمجتمع أفضل من أي مجتمع قائم حتى ذلك الوقت.

1: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان** دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 117.

2:عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الإجتماع السياسي** النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة 01، 2001، ص 144.

3: المرجع السابق، ص 145.



ب.عند أرسطو (322–384 ق م): يعتبر من أبرز الفلاسفة لإسهاماته الكبيرة في جل الميادين، ومن أبرزها الفلسفة والسياسة حيث ساهم في إدخال المنهجية إلى علم السياسة بتحليل الدساتير اليونانية والتعرف على أنظمة الحكم، وذلك بتركيزه على المنطق العقلي والتحليل النظري المجرد، وإقران أسلوب القيادة العقلية بالتجارب التاريخية والحياة الواقعية السياسية.(1)

لاحظ أرسطو بعد أن درس 158 دستورا من دساتير المدن السياسية أن هناك ثلاث أشكال للحكومات، هي الملكية والأرستقراطية والديمقراطية. والحكومة الصالحة تشمل النظام الملكي، والذي يكون الحكم فيه فرديا، والنظام الأرستقراطي الذي يكون فيه الحكم بيد الأقلية المتميزة المولد. وأخيرا النظام الدستوري الذي يكون الحكم فيه للأكثرية.

أما الحكومات الفاسدة فيرى أنها تشمل النظام الاستبدادي أو حكم الطغيان حيث يكون الحاكم فردا يستغل الحكم لمصلحته الخاصة، والنظام الأوليجاركي حيث تكون السلطة في أيدي أقلية من الأغنياء الذين يستغلون الحكم لصالحهم، وأخيرا حكم الديمقراطية وفيه تكون السلطة للأغلبية من الفقراء الذين يستغلون الحكم لمصلحتهم ضد الأغنياء.(2)

قسم أرسطو الديمقراطية إلى خمسة أنواع هي:

1–النوع الأول: يتعلق بالمساواة المؤسسة على القانون التي تؤكد أن الفقراء ليس لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء، وعندما تكون الحرية والمساواة هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة في الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل الشوائب ويكون رأي الأكثرية فيها هو القانون، ويصبح الدستور الديمقراطية بعينها.

2–النوع الثاني: يتعلق بالوظائف العامة التي تكون مشروطة بنصاب في أغلب الأحيان ضئيل القدرة تكون فيه مفتوحة إلى كل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد وتكون مغلقة أمام الذين لا يملكون.

3–النوع الثالث: كل المواطنين الذين لا تراعي في صفتهم هذه يصلون إلى وظائف الحكم لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة.

4–النوع الرابع: يكفي أن يكون المواطن حاكما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون.

5–النوع الخامس: يقبل مع ذلك الشروط نفسها وتنتقل سيادة القانون إلى الكثرة التي تكون مقامة، وتصبح الأوامر الشعبية هي التي تقتضي لا القانون والفضل في هذا للمحاكم الشعبية.(3)

1: نور الدين حاروش: **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة 02، 2009، ص 83.

2: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 123.

3: وجدان كاظم التميمي: **الديمقراطية رؤية فلسفية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية 2013، ص ص 124-125.



يعتبر أرسطو أن أفضل نظام سياسي هو نظام الدولة الدستورية التي يكون قوامها الطبقة المتوسطة أما الطبقتان الشديدة الثراء والشديدة الفقر فلا تصلح لرعاية مصالح المدينة والاهتمام بشؤونها. فالأولى هدفها اقتناء المال واكتنازه، والثانية لا يعنيهم سوى السعي وراء الرزق لسد حاجاتهم اليومية. أما الطبقة الوسطى فأفرادها يمتلكون قدرا وسطا من الثروة والفسحة من الوقت بما يسمح لها بممارسة الألعاب الرياضية التي تؤهلهم للدفاع عن المدينة واكتساب المعرفة اللازمة لإدارة شؤون الحكم.(1)

يدعو أرسطو الدولة المدينة إلى ضرورة تبني النظام الذي يأخذ في اعتباره المفاهيم الأساسية التالية:

-تكوين هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على الأمور العامة للدولة مثل إعداد الترتيبات اللازمة لتنفيذ قراراتها والتأكيد من قيام الولاة بواجباتهم وتنفيذ التعاليم الموجهة إليهم.

-إنشاء وظائف للولاة لقيامهم بأعباء الأمن وتطبيق قوانين الدولة في جميع أنحاء البلاد.

-وجود هيئة قضاء تتكفل بالبت في أمور العدالة ومحاكمة الأفراد الذين يحاولون اختلاس أموال الدولة، أو خرق القوانين العامة.(2)

كان أرسطو منطقيا ونظاميا وعمليا في أرائه وأبحاثه وضعه البحث السياسي يسير على أساس منطقي، كما ميز بين السياسة والأخلاق. ومما هو جدير بالذكر أن الفلاسفة اليونان العظام لم يعتبروا النظام الديمقراطي تجربة صحيحة للمجتمع فأفلاطون كان يدعو إلى نظام الحكم الواحد المتمثل في الفيلسوف الذي ينتخب من قبل الفلاسفة فقط لأنهم على معرفة تامة بمصالح الناس، لأن الديمقراطية بالنسبة إليه هي حكم الرعاع الذين لا يعرفون مصالحهم أو مصلحة المجتمع بصورة عامة. أما أرسطو يرى أن حكم الديمقراطية تكون فيه السلطة للأغلبية من الفقراء الذين يستغلون الحكم لمصلحتهم ضد الأغنياء لهذا كان يعني بها حكم الرعاع، لذلك طالب بإقامة النظام الدستوري لأنه أحسن نظام تسير بمقتضاه الدولة لكي تستمر وتحضي بالاستقرار كما لا يجب أن يبقى حاكم معين يسيطر على نظام الحكم.

2- الديمقراطية في الفكر السياسي الروماني:

أ.عند بولبيوس: **(120-201 ق م)**: تعتبر أفكاره حلقة وصل بين الفكر السياسي الإغريقي والروماني حيث:

-قيم الدستور والقانون الروماني وفضله على العديد من الدساتير.

-وجد أن الدستور الروماني يحتوي على النظم السياسية الثلاث: الملكية، الأرستقراطية والديمقراطية مما جعلها قادرة على السيطرة على كثير من الدول.

-سعى أن يحدد كيفية إدارة نظام الدولة وتوزيع القوى السياسية في روما.

1: المرجع السابق، ص ص 124-125.

2: محمد نصر مهنا: **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 68.

- تتوزع القوة السياسية بين: القناصلة (السلطة العليا و تمثل القوى المالكة)، مجلس الشيوخ(الهيئة البرلمانية) والشعب (المجالس المنتخبة وتمثل العنصر الديمقراطي).

-أكد أن الهدف الأسمى من السياسة ليس اكتساب الثروة والشهرة والحفاظ عليها بل هي تهدف إلي إقامة حياة مستقرة للأفراد والشعوب تقوم على أساس الفضيلة والعدل والرحمة.

-تنبأ باضمحلال الدولة الرومانية وانهيارها نتيجة للظروف الداخلية والخارجية.(1)

-عدل نظرية الحكومة المختلطة وجعلها نتيجة لتوازن الطبقات على عكس ما قدم أرسطو الذي أقامها على توازن القوى السياسية ذاتها.(2)

يعتبر بولبيوس أول كاتب نادي بأفضلية الحكومة التي تتكون وتتألف من عناصر مختلفة والتي يوجد فيها ضمانات تمنع تطرف الهيئات الحكومية المختلفة، وكانت آراؤه موضع اهتمام المفكرين السياسيين الذين ركزوا على دراسة الدستور، والنظام السياسي، والقانوني لروما مثل ميكيافليي، ومنتيسكيو...إلخ

ب.عند شيشرون(43-106 ق م): لم يكن فيلسوفا أو صاحب أكاديمية بل كان محاميا مقتدرا تقلد عدة مناصب مهمة في الدولة، وكان أخطب أهل زمانه وأبلغهم بيانا وأقواهم حجة. ويعد أفضل من جسد فلسفة الرومان القانونية والسياسية في كتاب الجمهورية، إذ عبر فيه عن أكمل تصور للمثل الرومانية عن الحكم والقانون العام الشامل.

-أكد على قيمة العقل.

-أعتبر بأن الدولة كالمؤسسة المساهمة لجميع مواطنيها حيث نشأت كتعبير عن غريزة البشر بهدف تحقيق مصالحهم المشتركة والحكم العادل، وأما الحكومة فتنوب عن الشعب في القيام بنشاطاته العامة (عملية الحكم).

-طالب بنظام حكم مختلط يجمع بين مزايا كل من الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، وضرورة التعديل الدوري للدستور (القوانين) استجابة لتجدد ظروف الحياة.(3)

-الدولة إذا أرادت البقاء والاستمرار يجب عليها الاعتراف بحقوق مواطنيها، كما يجب أن تقوم على مبادئ خلقية ليسود السلام.

-اتبع بولبيوس في تقسيم أنواع الحكومات إلى: ملكية(فردية)، ارستقراطية (النخبة) ثم ديمقراطية (تضمن جدية كل فرد)، وأن لكل منها مزايا، وكلا منها عرضة للفساد وهذا ما يؤدي إلى قيام الثورات، وفضل نوعا مختلطا من الحكم يحتوي على المزايا لكل نوع من أنواع الحكومات السابقة.

1: عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص 149-150.

2: محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص 70.

3 : سليمان بوزيدي: **الفكر السياسي الروماني**، منتديات الجلفة، ص 02. Bouzidi Slimane, 2014, 17:40 min http://www.djelfa.info

-مصدر السلطة هو الشعب وممارستها إستنادا على القانون والأخلاق.[1]

-أكد على ضرورة تحقيق المساواة بين الأفراد أمام القانون لتحقيق الديمقراطية السياسية إذ قال: "أننا إذا لم نستطع المساواة للمواطنين لأنها مستحيلة في الثروة والمواهب الفطرية فلا أقل من أن تكون الحقوق القانونية للمواطنين في الجمهورية الواحدة متساوية".[2]

-يرتكز مفهوم الدولة عنده على فكرتين أساسيتين، هما:

- ✓ الدستور المختلط الذي يتمثل في دستور روما، وقد اعتبره أكمل ما تستطيع الخبرة السياسية أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار والكمال معا.
- ✓ نظرية التطور التاريخي الدوري للدساتير ومن ثم فإن نظرية الدولة ترتكز على الحقائق والتجارب واستقراء الأحداث. والدولة هي في حالة تطور دائم، فإن تجمدت فإنها تصبح في حالة العجز التام.[3]

نستنتج أن شيشرون حاول في نظريته حول السلطة إيضاح أن الدولة لا يمكن لها العيش طويلا إن لم تعترف بالحقوق التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وكذلك بالالتزامات المتبادلة. فالدولة ما هي إلا جماعة من الأفراد يمتلكون الدولة والقوانين الموجودة. وبهذا تكون الدولة عند شيشرون ما هي إلا ثروة يمتلكها الشعب، أو بعبارة أخرى هي مصلحة الناس المشتركة.ومن هنا وضع قواعده العامة للحكم والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

السلطة مستمدة من الشعب وأن الحاكم الممارس لهذه السلطة استنادا إلى القانون، ويقول في القوانين:"فكما يحكم القانون الموظفين يحكم الموظفون الناس ويمكن القول أن الموظف ليس قانونا وأن القانون ليس إلا موظفا صامتا".[4]

وأخيرا يمكن القول كان "لشيشرون" أثر قليل في السياسة ولكن ظلت نظرية القانون الطبيعي تراثا للفكر الديمقراطي، خاصة فيما يتعلق بأن السلطة تنبع من الشعب.

3- الديمقراطية في الفكر السياسي المسيحي:

أ.عند القديس أوغسطين(354 – 435 م): يعتبر من أهم المفكرين المسيحيين الذين مهدوا لظهور الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى، وكانت كتاباته ملهمة للكتاب والمفكرين الذين ظهروا من بعده على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم، كما كان فكره يمثل مرحلة من مراحل التطور الفكري في أوروبا الذي استطاع أن يكون ما يشبه النظرية، حيث تصور العالم المسيحي على أنه مجموعة توحدها المصالح.[5]

---

[1]: حسن خليفة: **تاريخ النظريات السياسية و تطورها**، المطبعة الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1929، ص 48.

[2]: حسن زغير حزيم: **جذور الفكر الديمقراطي الأوروبي**، مجلة آداب المستنصرية، العدد 57، الجامعة المستنصرية، كلية التربية قسم التاريخ، آذار 2011، ص 14.

[3]: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 131.

[4]: محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص 70.

[5]: المرجع الساق، ص 70.

–تأثر بالأفلاطونية الجديدة رغم أنه لم يكن سياسيا، ولكنه لم يتقيد بآراء اليونانيين ولم يوافق على اعتبار القانون والدستور وسيلة كفيلة لتحقيق العدالة مثلما قال شيشرون.

–اعتبر في كتابه "مدينة الله" أن المدينة الخالدة ليست روما بل الكنيسة المسيحية. وتنحصر الإنسان على الأرض في الاستعداد للتمتع بنعم الحياة الأبدية، والسلطة القائمة معطاة من الله. لذلك أتاحت تلك الظروف للكنيسة أن تقبض بيد من حديد على رقاب الناس. فأصبحت كلمة البابا لا يعلو فوقها أي كلمة أخرى.(1)

–اعتبر أن المسيحية هي نقطة تحول في التاريخ فبظهورها بدأ الصراع بين الخير والشر وخلاص الإنسان مرتبط بمصالح الكنيسة، وهي أرفع وأسمى من أي مصالح أخرى.

–الجنس البشري هو أسرة واحدة لن يبلغ مصيره النهائي على الأرض بل في السماء.

–وحدة الجنس البشري تعني وحدة العقيدة المسيحية تحت قيادة الكنيسة.

–الدولة هي لا شيء أكثر من الدرع الدنيوية التي تحمي الكنيسة، يتعين عليها أن تكون مسيحية تخدم مجتمعا تربطه العقيدة المسيحية.

–أعاد تكييف النظرية القديمة القائلة بولاء الإنسان لمدينتين: المدينة التي ولد بها، ومدينة الله، ودافع عن المسيحية ضد اتهامات الوثنية، وجاء بنظريته في أهداف التاريخ الإنساني وأهميته، وتخيل مملكة الشر في صورة الإمبراطوريات الوثنية.

–الدول غير المسيحية عجزت وتعجز عن تحقيق العدالة.

–الدولة الحقة هي التي تقوم فيها العقائد على أسس من التعليم التي تحافظ على سلامة هذه العقائد، وتتمثل في الدولة المسيحية، ولا تستطيع أية حكومة ليس لها صلة بالكنيسة أن تكون عادلة.

–القانون الوضعي: هو أساس الحياة الاجتماعية يضعه الناس شرط ألا يكون متناقضا مع القانون الإلهي.(2)

نلاحظ أن أفكاره مثالية جدا لأنها تدعو إلى الفصل بين الخير والشر، بين الفضيلة والرذيلة، بين حب الذات، الأنانية الفردية وحب الله الموطن الحقيقي في المدينة السماوية، وتأكيده على أن الدولة الحقة هي الدولة المسيحية التي على صلة بالكنيسة لأن الدولة في الواقع تقع تحت سلطة وإشراف الحاكم الدنيوي الذي يدير شؤون الدولة، والحاكم الروحي الذي يكون ممثل الكنيسة، وهنا يؤكد القديس بأن تكوين الدولة ينقسم إلى شقين الأول ممثل الدولة أو المسؤول على الإشراف على تسيير الأمور الإدارية ويكون إما الملك أو الإمبراطور، والثاني يكون الكنيسة، والتسيير بين هذين الشقين يكون مشاعا بينهما، مع ضمان استقلال كل هيئة طالما أن الدولة لا تمس مصالح واستقلال الكنيسة.

1: سليمان بوزيدي: مرجع سابق، ص 23.

2: نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 155.



ب.عند توما الاكويني(1225 –1274 م): يعتبر مؤسس الاتجاه التجديدي في الفلسفة المسيحية بواسطة الأرسطية (أرسطو طاليس)، أقام توما الإكويني لاهوته الفلسفي على مزيج من الاعتماد على البراهين العقلية الأرسطية وعلى نصوص الكتاب المقدس للعقيدة المسيحية، وهو الأمر الذي يتضح في معظم مؤلفاته وخاصة"**الخلاصة اللاهوتية**" و"**الرد على الوثنيين**"، و"**مختصر اللاهوت**" كلها تدور حول إثبات أن العقل والمفاهيم العقائدية لا تعارض بينهما.[1] أكد أن كل سلطة مصدرها الله لكن الله لم يخول هذه السلطة مباشرة للحكام الذين يزاولونها، وإنما ترك الناس أحرارا في إسناد مهمة هذه المزاولة لمن يشاءون من الحكام، ما يثبت أن السلطة السياسية أمر مدني موكول للقوانين المدنية، والشعب هو صاحب الحق في تعيين من يتولى أمره.[2]

يرى أن حكومة الفرد العادل هي الحكومة الارستقراطية العادلة التي تفضل الحكومة الديمقراطية (حكومة الشعب)، لذلك فهو يفضل الملكية الفردية العادلة على النظامين الآخرين، لأنه أكثر تطابقا للواقع كل شيء يديره مبدأ واحد، فالجسم يحركه القلب، والنفس يحركها العقل والأسرة يديرها الأب، والعالم يديره الله، ومنها فالدولة الكاملة أو الدولة المثالية في نظره هي التي يقوم عليها شخص واحد، بشرط أن تكون الدولة ملكية ،عادلة ولا يتأتي ذلك إلا إذا اختير الملك عن طريق الانتخاب، لأنه يمثل الشعب وبذلك استبعد الملكية الوراثية [3]، ويضيف أن الدولة هيئة موحدة تسعى لتحقيق العدالة بين الأفراد في ظل حكومة عادلة يحكمها فرد واحد، يتمثل في الحاكم المسؤول عن الرعية. والعدالة تسود المجتمع عندما نضع الحدود الفاصلة بين سلطة الكنيسة والدولة.[4]

بالإضافة إلى اعتباره للدولة اجتماع سياسي طبيعي لها قوانين يجب على الأفراد أن يخضعوا لقوانينها، ووظائف تقوم بها تتجلى في:

- ✓ تحقيق الأمن والطمأنينة في الحياة وتأمين الأفراد والجموع من الأخطار .
- ✓ تحقيق النظام وضمان العدالة بواسطة التشريعات القانونية.
- ✓ ترويج الحد الأدنى من الأخلاق بمساعدة الكنيسة التي تعمل أساساً على الحياة الأخلاقية.
- ✓ حماية الدين وفي ذلك محافظة ومساعدة للكنيسة.
- ✓ وبما أن الدولة عرضة للخطر الخارجي فقد وجب عليها الاستعداد للحرب واعتبار ذلك وظيفة جوهرية لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون الحرب عادلة.[5]

1: رمضان زبيري: **الفكر السياسي في العصور الوسطى**، المحاضرة السابعة، 2011.
2: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 139.
3: محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص 138.
4: نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 168.
5: رمضان الزبيري: مرجع سابق، ص 6.



وفي الأخير يتضح لنا أن إسهام الاكويني كان قائما على تأثره بالفكر والمفاهيم الأرسطية، بالإضافة إلى جعله الفلسفة تابعة للدين، والحقيقة عنده واحدة تتمثل في الحقيقة الدينية لان العقل والنقل لا يتعارضان، وذلك من خلال تأليفه بين النظريات المسيحية ومنطق أرسطو ليصل في النهاية إلى أن أفعال الإنسان تصدر عن إرادة إنسانية وأن كان مصدر هذه الأفعال هو الله. والحكومة الارستقراطية هي أفضل حكومة لأنها أكثر حكمة من الديمقراطية الفوضوية.

4- الديمقراطية في عصر النهضة:

أ-عند ميكيافلي (1469 – 1527): إن فلسفة ميكيافلي هي فلسفة سياسية خالصة، حيث اهتمت بالدراسة والتنظير لما هو قائم في ايطاليا ومحاولة توحيدها فتجردت من فلسفة ما بعد الطبيعة، اللاهوت الإيمان والكفر، "ويرى أن السياسة هي الفن العالي الذي يراد بها يجاد دولة".[1] قسم ميكيافلي الحكومات إلى ثلاثة أنواع من الحكم وهي الجمهورية (الديمقراطية) والملكية والنظام المختلط. والحكم الجمهوري لا يصلح في حالة بناء الدولة، ومع ذلك فقد فضله على الملكية، لأن النظام الجمهوري يقوم على الانتخاب الذي يتيح للمواطنين الأخيار أن يصلوا إلى الصفوف الأولى، بينما لا تتيح الملكية ظهور مثل هذه العناصر الصالحة لاقتصار الوظائف على المقربين للملك، وعلى من يثق في إخلاصهم بصفة عامة[2]

ويرى ميكيافلي أن الحكم الديمقراطي يكون أصلح الأنظمة ولكن بشرط أن يملك الشعب ثقافة عالية ويكون متمسكا بالأخلاق الفاضلة وفضلا عن هذا فقد كان ميكيافلي يؤمن بواجب إشراك الشعب بالحكم والسبب لأن استقرار الشعب يكون تحصيل حاصل في استقرار الحكومة.[3] على الرغم من تأكيده أن النظام الديمقراطي أصلح الأنظمة في وجود الظروف الملائمة إلا أنه يركز على ضرورة وجود صفات يتميز بها الحاكم من خلال "أن الحاكم يجب أن يتصف بصفات كلا من الأسد والثعلب، لأن الأسد لا يتمكن من حماية نفسه مما ينصب له من شباك، والثعلب يتمكن من حماية نفسه من شر الذئاب. لذلك فيجب على الحاكم أن يتصف بقوة الأسد ودهاء الثعلب لكي يستطيع تثبيت حكمه و الدفاع عنه"[4]، وهنا نجده مقتنعا بالحكم الملكي حيث يؤكد على أن "الحكم لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا أخذ شكل الملكية المطلقة، ونظام الطغيان، لأن الحكومة الناضجة يجب أن يقوم بها شخص واحد" هو الأمير.

نلاحظ أن فلسفة ميكيافلي السياسية عبارة عن دراسة لفن الحكم أكثر منها دراسة لنظرية الدولة لاهتمامه المتزايد بكيفية الحكم وما يجب أن يتصف به الأمير من قوة وسيطرة ودهاء لكي يبقى مسيطرا أطول فترة ممكنة، وتركيزه على الحاكم وآليات الحكم فإنه لم يكترث بالطبقة المحكومة بل إن جل أفكاره متمركزة على الحاكم وأنظمة الحكم.

1: وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 145.
2: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 154.
3: وجدان كاظم التميمي: مرجع سابق، ص ص 148 – 149.
4: محمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص ص 244- 245.



ب–عند مونتسكيو (1686 – 1755): قسم الحكومات إلى ثلاثة أشكال جمهورية، ملكية واستبدادية. ما يميز مونتيسكيو عن غيره ممن سبقوه تقسيمه للحكومة الجمهورية إلى قسمين: ديمقراطية وارستقراطية.

–ديمقراطية: هي ذلك النظام الذي يجسد فيه السيادة السلطة.

–ارستقراطية: تتمثل في تمركز السلطة في يد جزء من الشعب أو القلة منه، حيث يمارس الشعب في الديمقراطية أحيانا دور الملك وأحيانا دور المرؤوس ولا يمكن أن يكون الملك إلا من خلال تصويت الشعب الذي يعبر عن إرادته من خلال التصويت، والقوانين التي وضعت حق التصويت أساسية في هذه الحكومة.[1]

أما الحكم الملكي (الحكومة الملكية) يقوم على هيئات تتوسط بين الملك والشعب ويكون لها اختصاصات محدودة تحديدا دقيقا يحد من سلطة الملك.[2] هذا التمييز الذي يؤكد أنه مستوحى من الوقائع، يتأثر في الحقيقة بالرهانات السياسية في ذلك العصر، ولاسيما بإصلاح النظام الملكي في فرنسا و الدور الأيل إلى الأجسام الوسطى. ويفصح مونتيسكيو باستمرار عن تفضيلاته التي تتجه نحو الحكومة الملكية التي تحترم المزايا والامتيازات الخاصة بكل طبقة اجتماعية. والميزة الأخرى التي يقدمها هي الصلة التي يقيمها بين الشكل الدستوري لكل نظام ومبدئه، أي أن أسلوب الحكم ليس مجرد ترتيب للقواعد القانونية، إنه يرتكز على دينامية اجتماعية خاصة بكل منها، "وكما أن هناك حاجة للفضيلة في الجمهورية، وللشرف في الملكية، هناك حاجة للخوف في الحكم الاستبدادي".[3]

تسمح الديمقراطية بإعطاء السيادة للشعب وتمكينه من حكم نفسه بنفسه لذلك اعتبرت نظام استثنائي ومطلب الجميع وربما حظيت بالإجماع لكونها مرتبطة بالحقيقة السياسية والقاعدة التشاورية والقوانين المؤسسة للنظام والاستقرار، من خلال قوله "إن المواطنين يمتلكون في الديمقراطية هذا الامتياز الفريد في إنتاج هذا النظام نفسه الذي يسوسهم بشكل واع وإراديا عبر التشريع لأنفسهم بأنفسهم، حيث هم أبناء القوانين فهم أيضا آباؤها، إنهم ليسو رعايا إلا كأسياد، إنهم أسياد خاضعون لسلطتهم".[4]

وتمثل الحرية مجموعة من الحريات تتطلب تحويل القوة إلى فعل، والموقف إلى التزام حتى لا تكون عذرا لتبرير الوحشية وترتفع الحرية إلى درجة الإطلاق في مجال السياسة، لأن هذا المجال يساعد على انتقال الحرية من الفرد إلى الجماعة التي تمثله وتجسد رغباته وميوله ومطالبه في إطار القوانين السياسية للدولة، ويصبح الإنسان مواطن حيث يؤكد بأن "مقولة المواطن هذه تحقق في الإنسان نفسه (مركب الدولة)، المواطن هو الدولة في الإنسان الفرد. لهذا السبب تشغل التربية

---

1 : Montesquieu : **L'esprit des lois**, édition Édouard Laboulaye, Garnier frères, 1875, p 165.

2 :Ibid, p 165.

3 : فيليب برو: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدلراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1998، ص 170.

4: لوي ألتوسير: **مونتيسكيو السياسة والتاريخ**، ترجمة نادر ذكرى، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2006، ص 60.

مكانا هاما في اقتصاد هذا النظام".[1] كما يرى أن الغاية من بناء مؤسسات مستقلة تابعة للمجتمع المدني ليس تقويض ركائز الدولة وإفشال دعائم حكمها وخرق القوانين وإشعال النزاعات، وإنما بلوغ حالة من السلم الإجتماعي والحياة الآمنة والتمدن المتحضر. كما أن الحرية مطلوبة بالنسبة للأفراد لا تعني حق التسلح والقدرة على ممارسة العنف ولا تتمثل في إقامة حكومة تلائم عادتهم وأهواءهم وإنما تحتاج إلى حدود وتقوم على القدرة على فعل ما يجب وعلى عدم الإكراه على فعل مالا يريد، وبعبارة أخرى تكون الحرية السياسية هي حق فعل كل ما تبيحه القوانين.[2]

نستنتج أن مونتيسكيو من أبرز المفكرين السياسيين في العصر الحديث، لتقديمه مبدأ الفصل بين السلطات الذي على ضمان حقوق الإنسان عن طريق تطبيق القوانين الذي أبرز العلاقة الوثيقة بين القوانين والمؤسسات الحكومية مما جعله يؤكد أن أحسن دستور طبق لصالح المجتمع الفرنسي ذلك الذي يضمن الحرية والمساواة والعدل الإجتماعي الذي يطبق الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية و القضائية).

ج-عند هيجل(1770 – 1825): يرى أن سلطة الدولة صاحبة الإرادة الحرة التي يجب أن يخضع لها الجميع باعتبارها مجسدة في مشروع واحد هو الملك، يؤكد هيجل أن الدولة تقوم على ثلاثة سلطات هي:

"1-السلطة التشريعية (التمثيلية)، وهي الموظفون الذين يديرون شؤون الدولة.

2-الأمير الذي يبث في الأمور.

3-أما ممثلو الشعب من حيث المصالح وليس من حيث الأفراد يشكلون همزة وصل بين المواطن والدولة التي هي بمثابة كيان مستقل يخضع لسلطة الإداريين والأمير".[3]

نجد أنه يعطي كل الصلاحيات للأمير أو ملك الدولة الذي يعتبره عنصر التالف والجمع بين الأفراد والممثلين الإداريين لأن كل وظائفهم رمزية تنحصر في سيادة وسيطرة الملك، و"مختلف السلطات في الدولة لا يمكن أن تستقل بنفسها عن غيرها وليست لها قاعدة راسخة لا في ذاتها، ولا في الإرادة الفردية للأفراد الذين يمارسون السلطة،... والحاكم الملك، الأمير...الخ تتجسد فيه كلية الدولة، وهو يمثل عدم الانفصال بين أجزاء المجموع".[4]

ويمنح هيجل كل السلطة للأمير فيقول :"سلطة الأمير تشمل في داخلها اللحظات الثلاث للشمول هي:

أ.كلية الدستور و القوانين.

ب.المشورة التي تضع الجزئي في علاقة مع الكلي.

---

[1]: المرجع السابق، ص 60.

زهير الخويلدي: **الثورة العربية وإرادة الحياة:** مقاربة فلسفية

[2]: http://www.books.google.dz le 24/04/2016 à 20 : 55 min

[3]: نور المرجع السابق، ص 361.

[4]: عبد الرحمن بدوي: **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة 01، 1996، ص ص 186-187.



ج.لحظة القرار النهائي الذي إليه ترجع سائر الأمور، والذي منه تستخلص سائر الأمور بداية حقيقتها الواقعية وهذا التحديد الذاتي المطلق هو الذي يكون المبدأ المميز لسلطة الأمير بما هي كذلك".[1] وهذا يعني أن سلطة الأمير تقوم:

أ.سن قوانين كلية تنطبق على الجميع، وتكون ذات طابع عقلي.

ب.يتشاور الأمير مع أفراد الدولة بشأن القوانين، ويتم وضع ارتبط بين الجزئي والكلي، وبين الأفراد والمبدأ الكلي العام.

ج. الفصل النهائي في الأمور يرجع للأمير، أي الحاكم.[2]

نلاحظ أنه ينفي فكرة السيادة الشعبية وينكرها ويؤكد أن السيادة المطلقة تكون متمركزة في شخص واحد هو الملك الأوتوقراطي (الحاكم الفردي)، كما عدل من مبادئه وأخذ يدعو إلى الملكية الدستورية بعد سجنه في ظل حكم الملك نابليون، واتجه تركيزه على دراسة الجماعة التي اعتبرها تعطي قيمة وأهمية للفرد الذي يحصل على حقوقه وحرياته في ظل هذه الجماعة، فالأفراد يطالبون دائما بالحرية في المجتمع التي لا يمكن أن تتحقق إلا في الدولة وبواسطتها.[3] وهكذا فإن الحرية الحقيقية في نظر هيجل تعني الخضوع الإرادي للأفراد وامتثالهم لأوامر الدولة لأن الحرية لا تتمثل في أن نفعل ما نريد، ولكن في أن نفعل ما ينبغي القيام به، والعمل وفقا لمقتضيات 'العقل العام' المتمثل في الدولة.

نستنتج أن هيجل يؤكد على حرية الأفراد داخل المجتمع، ولكن هذا لا ينفي أن تكون له حقوقه السياسية المتمثلة في حرية الملكية، وحرية التعاقد تكون في إطار العقل العام المجسد في الدولة.

ويؤكد هيجل أنه حتى تكون ديمقراطية حقة يجب توفر شرطين:

"-ألا يكون الأمير شخصا تجريديا، فيحدث تطابق فعلي مع كل المجتمع الواقعي(هذا يعني نهاية الدولة).

-ألا يكون هذا الأمير أو السلطان كائنا عليا خاصا (ملكا أو مجلسا ولكن مادامت الخصوصية هي التي تميز العلاقات الاجتماعية الواقعية". [4] تتجلى مثالية هيجل باعتباره الدولة هي التي تشكل وتكمل المجتمع المدني.

د-عند اليكسيس دي توكفيل(1805 – 1859): طرح في دراسته للديمقراطية في أمريكا "علما جديدا للسياسة، ضروريا لعالم جديد" يعنى بتطور الديمقراطية وتكوين مجتمع حديث(عكس النظام القديم) في فرنسا وانجلترا وأمريكا، أثناء ملاحظته وتقييمه للتيارين الثوريين للقرن الثامن عشر-الثورة الديمقراطية والثورة الصناعية- اللذين كانا يخلقان "العالم الجديد"، فأبدى اهتماما كبيرا بالثورة الديمقراطية على خلاف ماركس وأضفى عليها أهمية أعظم في تشكيل المجتمعات الحديثة. الذي يعتبر مهما كانت مصادر الحركة الديمقراطية فإن نتائجها واضحة تهدف إلى خلق المساواة الاجتماعية

1: المرجع السابق، ص 185.
2: المرجع السابق: نفس الصفحة.
3: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 169.
4: نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 362.



بإلغاء التمايزات الوراثية في المراتب ووضع جميع المهن والمكافآت في متناول كل فرد في المجتمع.[1] نلاحظ أن هدفه من خلال كتبه عن الديمقراطية في أمريكا إقامة مجتمع حر متوازن ومنتظم عن طريق تطبيق المساواة الاجتماعية، حيث ينظر إلى الحركة السياسية الديمقراطية باعتبارها القوة الرئيسية التي تخلق هذا النظام الإجتماعي الجديد، لأن النظام الديمقراطي يعطي قيمة رئيسية لخير العدد الأعظم المتمثل في أغلبية المواطنين، ويؤسس مجتمعا مفتوحا متحركا بقضائه على المراتب الهرمية القديمة، يشجع تطور التجارة والصناعة. كما يقر أن تطور النظام الصناعي نفسه قد تكون له آثار هامة على النظام الديمقراطي خصوصا بعد ظهور "أرستقراطية" جديدة في الصناعة الإنتاجية، إلا أنه يجنح إلى اعتبارها ظاهرة استثنائية ومؤقتة لن تقوى على الصمود أمام الاتجاه العام للديمقراطية لتحقيق قدر أعظم من المساواة.[2]

نلاحظ أن تركيز توكفيل على المساواة في كل الميادين خصوصا في الميدان السياسي فغياب الفرق بين الغني والفقير وبين القوي والضعيف يؤدي إلى بناء مجتمع مستقر ومتقدم، ومن أجل إلغاء الفوارق بين الطبقات ربط توكفيل وماركس الديمقراطية بقيم مجتمع زراعي وتجاري للطبقة الوسطى، حيث لاحظ أن المضامين الممكنة للانقسامات الطبقية الناشئة ضمن الصناعة المانيفاكتورية من أجل إبراز النضال السياسي للطبقة العاملة كحركة لتوسيع الديمقراطية.[3]

5- الديمقراطية في الفكر السياسي الإسلامي:

أ-عند مالك بن نبي(1905 – 1973): يوافق مالك بن نبي ابن خلدون "أن المغلوب مولع بتقليد الغالب" في جل المجالات لما يتميز به من تطور فكري وحضاري والديمقراطية من بين العناصر الغربية التي لاقت ترحيبا كبيرا من قبل الدول المتخلفة عموما، والدول الإسلامية خصوصا، لأن الديمقراطية 'حسب مالك بن نبي' تعني سلطة الشعب أو 'سلطة الإنسان'، وهي عبارة عن "مفهوم سياسي يفيد في مجمله تقرير (سلطة الإنسان) في نظام اجتماعي معين".[4]

وهو العنصر الذي تفتقده الدول المتخلفة، لذلك سعت إلى تبني الديمقراطية باعتبارها سلطة الشعب، ويرى أن الديمقراطية يجب النظر إليها من ثلاثة وجوه هي:

"1-الديمقراطية بوصفها شعورا نحو ال(أنا).

2-الديمقراطية بوصفها شعورا نحو الآخرين.

3-الديمقراطية بوصفها مجموعة من الشروط الاجتماعية السياسية الضرورية لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد".[5]

هذه الوجوه تتضمن حقيقة مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، تتمثل في: "كل الاستعدادات النفسية التي يقوم

1: توم بوتومور: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1986، ص 11.
2: المرجع السابق، ص ص 25 – 26.
3: المرجع السابق، ص 27.
4: مالك بن نبي: **تأملات** مشكلات الحضارة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 2002، ص 67.
5: المرجع السابق، ص 68.



عليها الشعور الديمقراطي، و العدة التي يستند عليها النظام الديمقراطي في المجتمع، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية واقعا سياسيا إن لم تكن شروطها متوافرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد".[1]

ويؤكد أن الشعور الديمقراطي ليس فطريا طبيعيا، وإنما هو مقيد بجملة من الشروط والضوابط التي تحكمه وتقيده التي هي أساس النظام الديمقراطي في المجتمع، مما يسمح بتكوين ثقافة ديمقراطية معينة للفرد حسب الدولة التي ينتمي إليها، والتي تكون تتويج وتقدير لقيمة الإنسان داخل المجتمع. وبهذا يتكون الشعور الديمقراطي نتيجة تقدير الإنسان لنفسه ولتقدير الآخرين.

ويرى أن الديمقراطية الغربية لم تأت من فراغ بل إن أصولها بعيدة وبسيطة، وأن تكون الشعور الديمقراطي كان يتشكل ببطء حتى اكتمل وتفجر في التصريح بحقوق الإنسان والمواطن، ذلك التصريح الذي يعتبر "التتويج الأسطوري والسياسي للثورة الفرنسية".[2] التي أعطت لهذا الإنسان (الحر) لقب يعبر عن قيمته الجديدة، فبعد أن كان يعد sujet أي التابع إلى الملك، أعطت له الثورة الفرنسية اسم citoyen أي المواطن. وكل مشروع يهدف إلى تأسيس ديمقراطية يعتبر أنه "مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها، وعلى منهج شامل يشمل الجانب النفسي، الأخلاقي، الاجتماعي والسياسي. فالديمقراطية ليست إذن كما نفهمها فهما سطحيا عندما نتناول معناها الدارج أي في حدود اشتقاق المفردة، ليست مجرد عملية سياسية، عملية تسليم سلطات إلى الجماهير، إلى شعب يصرح بسيادته نص خاص في الدستور".[3] يرى بأن تأسيس الديمقراطية في أي بلد يجب أن يبدأ أولا بغرس ثقافة ديمقراطية داخل المواطنين وترسيخها فيهم حتى تنجح وتجد طريقها في الجانب السياسي.

ليصل إلى "الديمقراطية مغروسة أولا في ضمير المسلم مع التقويم الجديد الذي حدد في نظره قيمته وقيمة الآخرين...أما الديمقراطية العلمانية (اللائكية)، التي تمنح للإنسان الحقوق والضمانات الاجتماعية، ولكنها تتركه عرضة لأمرين: إما أن يكون ضحية مؤامرات لمنافع معينة، ولتكتلات مصالح خاصة ضخمة، وإما أن يجعل الآخرين تحت ثقل دكتاتورية طبقية، لأنها لم تصف في نفسه دوافع العبودية والاستعباد، وكل تغيير حقيقي في المجتمع لا يتصور دون تغيير ملائم في النفوس، طبقا للقانون الأعلى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) سورة الرعد (12.13) ".[4]

نلاحظ توصل مالك بن نبي أن جوهر الديمقراطية هو الإنسان وليس القانون، يتمثل في تفاعل الإنسان مع ذاته ومع الآخرين، ولا يتم ذلك إلا عن طريق غرس الشعور الديمقراطي داخل الفرد و الباقي يبقى تحصيل حاصل فقط (القوانين والآليات الديمقراطية).

1: المرجع السابق، ص 69.
2:المرجع السابق، نفس الصفحة.
3:المرجع السابق، ص 74.
4:المرجع السابق، ص 79.



ب–عند محمد عابد الجابري(1936 – 2010): يعتبر الجابري من أبرز المطالبين بتطبيق الديمقراطية باعتبارها مطلبا عربيا وإسلاميا لابد من النضال من أجل تحقيقه، لأن "الديمقراطية ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل ذلك ضرورة من ضرورات هذا العصر...هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد (رعية)، بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلا عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع، وإنشاء الأحزاب، النقابات، الجمعيات...".[1]

يؤكد الجابري أن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن طرحها طرحا جديا وبناءا إلا من خلال النظر إليها في ضوء الواقع كما هو.أي الممارسة من خلال الممارسة الواقعية كما هي في العصر الحالي:"إنها نظام سياسي اجتماعي يقوم على ثلاثة أركان:

1–حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنهما كالحق في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص...الخ.

2–دولة المؤسسات هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

3–تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية".[2]

نستطيع القول لا يمكن الحديث عن تطبيق الديمقراطية إلا من خلال تفعيل هذه الأركان على أرض الواقع، لأنه يجب النظر إليها من واقع ممارسة المواطنين لحقوق المواطنة من عدل، وحرية، ومساواة لتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم، وبالتالي نصل إلى نضج الشعب، لأنه بهذه الطريقة يستطيع المواطنين التعامل مع الخلافات حيث يؤكد الجابري في حال نشوء صراعات أثناء ممارسة الديمقراطية أنها "صراعات أفقية أي طبقة ضد طبقة أو إيديولوجيا ضد أخرى أو عقلية ضد عقلية،و النتيجة في مثل هذا الصراع هو ظهور الجديد من جوف القديم والوصول إلى نتائج جديدة وبالتالي تحقيق تقدم".[3]

يرى الجابري أن غياب الديمقراطية لا يؤدي إلى زوال الصراع، إنما يرجعه إلى القوالب العتيقة كالقبيلة والطائفة مما يجعل منه صراعا عموديا، حيث يقف الفقير و الغني في صف ليقاتلا الفقير والغني في الصف الأخر، مما يجعل الصراع فتنة واقتتالا وتدميرا للذات.[4] كما يقسم الديمقراطية إلى: ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية.

---

[1]: محمد عابد الجابري:**الديمقراطية و حقوق الانسان**، مجلة كتاب في جريدة، العدد 95، بول ناسيميان، بيروت، لبنان، 2006، ص 12.
[2]: المرجع السابق، ص 5.
[3]: المرجع السابق، ص 08.
[4]: المرجع السابق، نفس الصفحة.

"الديمقراطية السياسية هي إطار تنظيمي للحقوق الديمقراطية والنظام السياسي الذي يحترمها ويخدمها. أما الديمقراطية الاجتماعية فهي اختيار اقتصادي أثبتت التجربة أنها لا يمكن تحقيقه مع غياب الديمقراطية السياسية".[1] أوضح الجابري أن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الديمقراطية السياسية.

ويخلص أن الديمقراطية ضرورة حضارية يجب على الدول العربية تبنيها والسعي لتحقيقها رغم صعوبة الأمر، لكنه ليس مستحيلا فهي تتطلب الصراع والنضال من أجلها باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإظهار الحقيقة الاجتماعية التي تعتبر نتائجها دروس توعية للشعب من خلال بعض مظاهرها كالحياة البرلمانية، الحزبية وحرية الصحافة، الانتخابات، إنها ايجابيات الديمقراطية التي تقدمها للمواطنين لتجعلهم يناضلون من أجلها، وهو الطريق الصحيح لتحقيق الديمقراطية، وبالتالي يحدث التوافق والتكامل بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية لأنه لا غنى للواحدة عن الأخرى للوصول إلى الديمقراطية.

ج–عند برهان غليون(1945 –...): يؤكد أن جل الدول العربية تعاني التخلف والانحطاط والتراجع كونها حديثة الاستقلال تعاني من بقايا الاستعمار وما تركه من دمار شامل، وأن الحل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة تبني الديمقراطية لما تقوم عليه من مساواة، عدل وحرية. ويرى أن الديمقراطية لا تأتي بمجرد الإعلان عن تبني النظام الديمقراطي، وإنما هي عبارة عن "مسيرة تحول طويلة ومستمرة وليست نظاما يولد منذ البداية كاملا ناجزا".[2]

كما يؤكد أن الديمقراطية لا ترتبط بعقيدة معينة فهو يقر "إن النظام الديمقراطي هو ذلك الذي يتيح للرأي العام والقيم السائدة أن تعبر عن قيام نفسها من دون القضاء على قاعدة اللعب الأساسية. ففي ظل الديمقراطية يمكن قيام نظام اشتراكي أو ليبرالي أو قومي أو إسلامي، حسب تغير وتبدل الرأي العام وسيطرة القيم الأساسية النابعة من هذا التوجه أو ذاك، في هذه المرحلة أو تلك".[3]

نلاحظ تأكيده ان النظام الديمقراطي يقوم على حرية التعبير دون القضاء على مبادئ الديمقراطية الأساسية التي أعلن عنها في "الاصطلاح البسيط للديمقراطية الذي يتضمن المبادئ الثلاثة للديمقراطية التي لا غنى عنها من أجل قيام أي نظام سياسي يتسم بسمة الديمقراطية".[4] وهذه المبادئ (المبادئ الثلاثة للديمقراطية) هي:

"*التعددية التنظيمية و الفكرية. *الاعتراف بالحريات الأساسية.

*التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات العامة".

---

1 : المرجع السابق، نفس الصفحة.

2 : على خليفة الكواري وآخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، مرجع سابق، ص 240.

3 : برهان غليون، وسمير أمين: **حوار الدولة والدين**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة 01، 1996، ص 189.

4 : على خليفة الكواري وآخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 239.



كما عرض جوهر الديمقراطية المتمثل في "إعادة بناء النظم السياسية على مبدأ المواطنية بما تتضمنه من قيم الحرية، والمساواة ، والسيادة الشعبية".[1]

من أجل هذه المقومات الايجابية التي تقوم عليها الديمقراطية، وكذا ما تعانيه الدول العربية من خراب شامل في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا السياسية لجأت هذه الدول إلى تبني الديمقراطية نظرا لبروز ثلاثة عوامل هي:

-إفلاس النظم القديمة واستنفاذ رصيدها المادي و المعنوي بعد تبين عجز سياستها وانحصار قدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية، واعتماد سياسة البقاء بشكل متزايد وشبه كامل على الاستخدام الموسع للعنف والقوة.

-تبدل البيئة الدولية الجيوسياسية والفكرية معا، وذلك بزوال مناخ الحرب الباردة.

-انبعاث الحركات الاجتماعية أو بعثها بعد أن قبرت حية، وبداية مواكبتها انتعاش المجتمع المدني، ثقافته، منظماته ومطالبه، وهو ما يشكل جوهر عملية الإحياء التي تتم اليوم على هامش الخروج من الأزمة الفكرية السابقة التي ارتبطت بصراعات الحرب الباردة، وذلك من خلال تبلور النظم والقيم الفكرية الجديدة المتمركزة حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وانتشار الوعي بأهمية الديمقراطية وبقيم المواطنة لدى أوساط متزايدة من المثقفين ونشط المجتمع السياسي في جميع أنحاء العالم.[2] بالإضافة إلى ظروف لجوء الدول العربية للمطالبة بالديمقراطية فإن ظهور وسائل الاتصال الجديدة التي أدخلتها الثورة المعلوماتية، وشبكة الانترنت، والإعلام الفضائي لعب دور كبير في الانتشار السريع للقيم والأفكار الجديدة، وفي تنامي الشعور بأن المجتمعات العربية جزر لا يتجزأ من عالم واحد وبالتالي تصاعد وتيرة الطلب على الانخراط في هذا العالم والمشاركة في معايير الحضارة المدنية الصاعدة. وهذا ما سماه غليون "الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي والتي سيشكل العالم العربي، بسبب ما يختمر به من قوى، وما ترتبط بأزمته من رهانات دولية، بؤرتها الرئيسية ".[3] ويؤكد بالرغم من كل الايجابيات التي تقوم عليها الديمقراطية إلا أنه في الواقع يوجد ديمقراطيتين:

-ديمقراطية شكلية: أو ديمقراطية زائفة عبارة عن مجاراة للوضع الدولي، وتغطية للأزمات المنتشرة في البلدان، وما هي إلا عبارة عن سياسة هروب النظام إلى الأمام ويقول غليون "ديمقراطية شكلية جدا مطابقة في معظم الأحيان لليبرالية اقتصادية".[4] ويعبر هذا النوع عن مدى ضعف الدولة، ضعف المجتمع وتبعيته للنظام الحاكم.

-ديمقراطية حقيقية: هي "النظام الذي يترافق فيه التمثيل بما يشمله من انتخابات حرة أي التعددية الحزبية مع الممارسة الفعلية للحرية، مع المشاركة في اتخاذ القرارات من جهة ومع التكافؤ العملي في الفرص".[5] ومع ذلك فإنه يؤكد أن "دمقرطة الحياة الاجتماعية الوطنية والعالمية ليست حلما ولا أملا بعيدا مستحيل التحقيق، ولكن حركة يومية تقوم على

---

1 : برهان غليون: **بيان من أجل الديمقراطية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة 05، 2006، ص7.
2 : المرجع السابق، ص ص 8 - 10.
3: المرجع السابق، ص 10.
4: برهان غليون: **المحنة العربية** الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 267.
5: على خليفة الكواري وآخرون: مرجع سابق، ص 239.



إعادة بناء هياكلنا السياسية والاجتماعية".[1] وهنا نستنتج أن الديمقراطية ليست نظاما جاهزا يتحول تلقائيا بل تمثل عمل مستمر ومتواصل، كما أنه لا توجد ديمقراطية واحدة بل ديمقراطيات متعددة، وأنه من الضروري التمييز في عالمنا العربي بين ديمقراطية شكلية وحقيقة والسعي لتطبيق هذه الأخيرة لما تتضمنه من مواطنة، حرية ومشاركة.

6- الديمقراطية في الفكر السياسي المعاصر:

عند أنطونيو غرامشي (1891 – 1937): تناول المسألة الديمقراطية من خلال نقابات العمال التي كان يطالب من خلالها بتحقيق حقوق الطبقة العاملة المهضومة حيث يقول " الحقوق الديمقراطية لهذه الطبقة لازالت مصادرة بالكامل"،[2] وهذا يعني بأن العمال لا يحظون بأي حقوق مما يؤكد على غياب روح التنافس للعمال لغياب أدنى الحقوق وإحساس العمال بالاغتراب.

لذلك فهو يطالب بتطبيق الديمقراطية لهذه الطبقة لأنه من أجل تطبيق الديمقراطية على المستوى المجتمعي العام يجب أن تحقق أولا داخل المصانع، ويكون ذلك من خلال تطوير مؤسسات تسمح للعمل أن يطور مبادئه المستقلة كمنتج، وعند ظهور حركة مجالس المصانع في ايطاليا بعد الحرب العالمية الأولى حيث تعتبر هذه الحركة وسيلة تعبئة الطبقة العاملة كقوة ثورية، وقد عبرت عن السيطرة الديمقراطية المباشرة على عملية الإنتاج من قبل جميع المنتجين في المصنع، ويؤكد "أن مفتاح المجتمع المستقبلي، عندما يصبح المنتجون قوة عملية الإنتاج، لا مجرد منفذيها، وعندما يتحول البرغي في آلية الإنتاج الرأسمالي إلى ذات، في دخول الديمقراطية المباشرة للمنتجين كقوة مستقلة إلى مجال الإنتاج نفسه، أي إلى ذلك الحيز من المجتمع الرأسمالي الذي يفتقر احده إلى الديمقراطية: مجال العمل".[3]

ويضيف أنه بتطبيق الديمقراطية داخل المصانع فإن الطبقة العاملة سوف تنال حقوقها الديمقراطية مثل "حقها في تنظيمها النقابي المستقل وحزبها السياسي وحقوق الإضراب والاعتصام والتظاهر هي المحور الحقيقي والجوهري لأي مجتمع ديمقراطي حقا، وبدونها تفتقد الديمقراطية مضمونها ومغزاها، وتظل مجموعة من الديكورات والكرنفالات أو هايد بارك ربما كان عالي الصوت ولكنه ضيق الإطار منحصر في صفوف النخبة".[4] ولا يوجد مجتمع ديمقراطي لا تتمتع فيه النقابات العمالية باستقلاليتها تمارس نشاطاتها بفاعلية في الدفاع عن المصالح اليومية للعمال وديمقراطية التنظيم النقابي تبدأ من "الحق الاختياري للعمال في الانضمام للنقابة غير المقيد في تشكيل التنظيم النقابي الذي يعبر عن مصالحهم...، فضلا عن الإقرار القانوني بحق العمال في الإضراب والاعتصام وحق النقابات في عمل عقود العمل الجماعية"[5] بهذا

[1]: برهان غليون وسمير أمين: مرجع سابق، ص 189.
[2]: أنطونيو غرامشي: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة 1990، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة 01، 1991، ص 426.
[3]: وجدان كاظم التميمي: مرجع سابق، ص ص 162- 163.
[4]: انطونيو غرامشي: مرجع سابق، ص 426.
[5]: المرجع السابق، ص 427.



يؤكد على دور التعددية النقابية في تجسيد الديمقراطية العمالية واعتبرها أساس من أسس الديمقراطية التي تسمح بظهور وجهات نظر وآراء مختلفة تؤدي إلى أحسن النتائج والحلول سلميا، وهو ما يؤدي إلى تحسين ظروف، شروط عملهم وكسب ثقتهم في النقابات العمالية، كما عارض من يدافع عن التنظيم المركز الذي لم يستطع أن يحقق أي مكسب اقتصادي للطبقة العاملة، ويرى "أن المكاسب الاقتصادية الجزئية التي تم الحصول عليها في السنوات الأخيرة جاءت في أعقاب ونتيجة التحركات العمالية التي جاءت من خارج هذا التنظيم، الذي تحول إلى مؤسسة للخدمات الاجتماعية ودفن الموتى في أحسن الأحوال".[1]

كما يؤكد "أن افتقاد الطبقة العاملة للتنظيمات هو المأزق الراهن للحركة العمالية التي يرتهن تطورها باكتسابها لحقوقها الديمقراطية، وهو ليس مأزقها وحدها بل إنه مأزق المجتمع بأسره، فوعي العمال بكونهم طبقة اجتماعية لها دورها القيادي في حركة المجتمع، وقدرة الحركة العمالية على أن تلعب دورا طليعيا مع القوى الديمقراطية، هو شرط حاسم لتغيير الطابع الشمولي للدولة في مجتمعنا، ولفتح الطريق المسدود".[2] هنا نجد أن غرامشي اتخذ من الطبقة العاملة نموذجا لدراسة الديمقراطية في ايطاليا ثم عمم هذا النوع من الديمقراطية الذي يعاني منه كل المجتمع، وأن أحسن حل للخروج من هذا الوضع المتردي هو تغيير حقيقة النظام المطبق الذي يعتبره غرامشي شمولي وأن الديمقراطية ما هي إلا واجهة تتحلى بها الدولة لإخفاء حقيقة هذا النظام حقيقة هذا النظام المطبق، وهنا يمكن "تحقيق الديمقراطية الكاملة عندما يتم إقناع كل العناصر الاجتماعية المناهضة للديمقراطية بحق الديمقراطية في الوجود".[3]

بالإضافة إلى تركيزه على النقابات العمالية فإن غرامشي يؤكد أيضا على ضرورة وجود أحزاب سياسية فاعلة وهو عكس ما طبق في ايطاليا حيث أكد "من دواعي الأسف أن الديمقراطية المركزية مستحيلة في الدول التي لا يوجد فيها مجتمع مدني قوي، أما بالنسبة إلى الأحزاب يرى غرامشي أنه عندما يكون الحزب تقدميا يعمل بيروقراطيا بمعنى "البيروقراطية المركزية التي تظهر فيها الغلبة في الحزب إلى فئة معينة وهذا يؤدي إلى ولادة القوى المعارضة".[4]

7- الديمقراطية في الفكر السياسي الشمولي:

أ.عند صامويل هنتنجتون(1927 – 2008): أكد على حدوث ثلاث موجات من التحول الديمقراطي في العالم الحديث، وكان لكل من هذه الموجات أثرها على عدد من الدول، وأن كل موجة أحدثت بعض حركات الانتقال إلى الديمقراطية، "وكانت كل من الموجتين الأوليتين من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة عادت فيها الدول إلى الحكم اللاديمقراطي...وتواريخ موجات التحولات السياسية كما يلي:

---

[1]: المرجع السابق، ص 428.
[2]: المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3]: وجدان كاظم التميمي: مرجع سابق، ص 165.
[4]: المرجع السابق، ص ص 163-164.



*الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية 1828 -1926.

*الموجة المضادة الأولى من التحول إلى الديمقراطية 1922 -1942.

*الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية 1943 -1962.

*الموجة المضادة الثانية من التحول إلى الديمقراطية 1958 -1978.

*الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية 1984 -........."[1]

ويمكن القول بأن التحول إلى الديمقراطية يعتبر ظاهرة شاملة، حيث أن موجات التحول والموجات المضادة توحي بوجود نمط "خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء"[2]، وهذا يؤكد وجود دول تقبل الديمقراطية وترحب بتطبيقها كنظام سياسي واجتماعي تعيش في ظلها، وأخرى ترفض الديمقراطية وتحاربها والإصرار على بقاء الأنظمة السائدة، وهذا ما يبرز مقابلة كل موجة تحول نحو الديمقراطية موجة مضادة لها تحاول أن تعرقل مسار الديمقراطية.

حاول العلماء تفسير هذه العراقيل التي توضع أمام موجة التحول إلى الديمقراطية في فترة الستينات والسبعينات، فأشاروا إلى عدم ملاءمة الديمقراطية للدول الفقيرة، ومزايا النظام الشمولي بالنسبة إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والأسباب التي تؤدي بالنمو الاقتصادي إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية، أما في أواسط الثمانينات أدت التحولات الديمقراطية إلى إفراز موجة من التفاؤل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية [3]، أي بروز موجة الانتقال الايجابي نحو الديمقراطية وأن موجة التحول هذه تعود إلى أسباب كثيرة اعتبر النمو الاقتصادي العامل الرئيسي وراء ظهور هذه التغيرات السياسية، بالإضافة إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية الغربية والمؤسسات الدولية التي كان لها دورا إيجابيا في اسبانيا والبرتغال ...إلخ،[4]

ويؤكد هنتنجتون أن سبب استقرار الديمقراطية في وسط وجنوب أوروبا يعود إلى وجود الأغلبية من الكاثوليك أو البروتستانت على عكس دول أمريكا اللاتينية التي تكون أقل نجاحا في استقرار الديمقراطية، أما في شرق آسيا فإن الكاثوليك والفلبينيون المرتبطون بالقيم الأمريكية رجعوا إلى الديمقراطية في الثمانينات [5]، بالإضافة إلى أن الديمقراطية في البلدان الإسلامية غير واضحة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ولد اعتقاد في الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية "بأن هناك ثورة ديمقراطية كونية في الطريق، وأن المفاهيم الغربية عن حقوق الإنسان والأشكال الغربية للديمقراطية السياسية سوف تسود العالم بسرعة". [6]

1: صامويل هنتنجتون: **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة 01، 1993، ص 74.

2: صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب وصلاح قنصوه، الطبعة 02، 1999، ص 85.

3: المرجع السابق، ص 86.

4: المرجع السابق، ص 309.

5: وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 179.

6: صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 310.



وأكبر دليل على كونية الديمقراطية سنة 1995 - حسب رأي هنتنجتون- محاولة الأمريكيين والأوروبيين تحقيق الأهداف المتعلقة بها، ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحا كبيرا بسبب مقاومة الحضارات غير الغربية لضغوطات الولايات وأوروبا (الهندوسية والأرثذكسية والإفريقية، وفي بعض الأحيان بلدان أمريكا اللاتينية)، ولكن هذه المقاومة الواسعة للديمقراطية جاءت من الحضارة الإسلامية والأسيوية التي لها جذور في حركات التنظيم الثقافي الواسعة والمتضمنة في الإحياء الإسلامي والإصرار الأسيوي الذي يؤكد بأن سنوات التبعية القديمة والخضوع للغرب انتهى. بالإضافة إلى نمو اقتصاد البلدان الأسيوية الذي أدى بشكل متزايد أكثر مناعة للضغوط الغربية المهتمة بالديمقراطية، وليس فقط أن النفوذ الغربي انتهى، ولكن التناقض الظاهري للديمقراطية أيضا أضعف الإرادة الغربية في تعزيز الديمقراطية بعد الحرب الباردة.[1]

وهنا نجد في نظرية هنتنجتون عن الديمقراطية بأنه يركز على أهمية ودور الشعوب في تحديد طبيعة وسرعة ومدى قبولها للتحول نحو الديمقراطية، وقناعتها بايجابيات وسلبيات الديمقراطية ومدى قناعتهم بأنها ليست مجرد نظام للحكم ونهج يتبع في إطار نظام الحكم تقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الديمقراطية النزيهة كالبرلمان وتداول السلطة الذي يضمن تعددية حزبية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب.

ب.عند فرانسيس فوكوياما(1952-...): يرى أن الديمقراطية الليبرالية بمؤسساتها السياسية والاقتصادية بدأت تزحف وتسيطر على كافة أجزاء العالم وأكبر دليل على ذلك الانتصارات التي حققتها على مختلف الإيديولوجيات الأخرى، وهذا يشكل نهاية التطور العقائدي للجنس البشري فهي تمثل "نهاية التاريخ"، و بذلك فإن التطور التاريخي يقود نحو الديمقراطية الليبرالية وبالتالي اعتبر الديمقراطية الليبرالية هي اللحظة المطلقة.

وقد واجهت الديمقراطية الليبرالية عنده تحديين رئيسيين هما الفاشية بمختلف أشكالها والشيوعية، وقد استطاعت الديمقراطية الانتصار عليهما فالحرب العالمية الثانية تعتبر انتصارا على الفاشية، أما نهاية الحرب الباردة تجسد انتصار الديمقراطية على الشيوعية، إذ يعتبر فوكوياما "أن هذين الانتصارين أدي إلى نهوض الديمقراطية بوصفها اللحظة المطلقة التي انتصر فيها العقل النهائي".[2] ويؤكد على أن الديمقراطية الليبرالية هي أحسن الأنظمة وأنجعها لتطبق داخل كل دول العالم لما تتميز به من حرية التعبير ومؤسساتها السياسية والاقتصادية وبالتالي فهي قمة الحضارة وأكبر دليل على ذلك هو امتداد تطبيقها في أغلب دول العالم وانتصارها على الأنظمة الأخرى وتأكيده على أنها الشكل النهائي والأخير للحكم في التاريخ البشري.كما يثبت في كتابه "نهاية التاريخ و الإنسان الأخير" أن فكرة نجاح الديمقراطية في

---

[1]: وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 180.

[2]: المرجع السابق، ص 172.

بلدان العالم الثالث كانت عبارة عن وهم وفخ توهم به الدول أفراد الشعب بالتحول إلى الديمقراطية، وذلك لأن هذه الدول غير قادرة للتحول إلى الديمقراطية بنجاح ويرجع ذلك بالدرجة الأولى في عدم الثقة بالديمقراطية.[1]

ويرى أن بلدان العالم الثالث بعيدة عن تطبيق الديمقراطية الليبرالية وسبب ذلك هو عدم ثقتها بالديمقراطية وأنها تفضل البقاء تحت سيطرة الأنظمة السائدة التي تضمن لهم الاستقرار و الأمان، كما قدم لنا تعريفا شكليا للديمقراطية لكي نستطيع تحديد البلدان الديمقراطية "يصبح البلد ديمقراطيا إذا منح الشعب حق اختيار حكومته بواسطة انتخابات دورية على أساس التعددية الحزبية بالاقتراع السري، وذلك على أساس الاقتراع العام و المساواة في ذلك بين الجميع... إلا أن الديمقراطية الشكلية توفر ضمانات حقيقية على صعيد المؤسسات ضد الدكتاتورية بأنها الأكثر استعدادا في نهاية المطاف لإنتاج ديمقراطية (جوهرية)". [2]

ويؤكد اعتماد الديمقراطية الليبرالية على مجموعة من القيم الثقافية المشتركة بالإضافة إلى وجود نظام قانوني مستقر ومؤسسات اقتصادية قوية لكي تؤتى ثمارها وتصل إلى إقامة مجتمع عصري ناجح، ولكن في الواقع تواجه معظم الديمقراطيات الليبرالية العصرية مشكلة عدم قدرتها على اعتبار أسسها الثقافية قاعدة نهائية وكذا عجزها عن الدفاع عن نفسها في مواجهة الاستبدادات الفضة والمحددة.[3] وأخيرا يعطي لنا مجموعة من الايجابيات للأنظمة الديمقراطية منها، أنها تتمتع بشرعية موضوعية وبشكل كامل فهذه تتأتي من قدرتها على تلبية وحماية المصالح العامة لمجموع السكان وقدرتها على التطور في هذه الاستجابة بشكل يتفق مع تطور تلك المصالح. إنها الأنظمة الأكثر انسجاما مع وعي الإنسان عن طبيعته مأخوذا ضمن حركته التطورية، وهذه الخصوصية لا يمكن أن تلغى طالما نجح هذا النظام في تجديد نفسه والمحافظة على طبيعته الخاصة. ودليل ذلك غياب ثورة ضده ولا هزيمة عسكرية بسبب مناعته الدبلوماسية والعسكرية وذلك بفضل ضمان حلها سلميا مسبقا. "ومما سبق يرى فوكوياما أن هذا النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي التعددي البرلماني هو اللحظة النهائية في التطور على صعيد شكل الدولة، وهو الغائية العليا التي يسعى العقل إلى تحقيقها في التاريخ".[4]

ويمكن القول أن أطروحة فوكوياما حظيت بالكثير من النقاش والجدل حيث وفق إلى حد بعيد في طرحه أن الديمقراطية هي أحسن نظام ما أثبت عبر مختلف دول العالم باتجاهها نحو تطبيق الديمقراطية داخل أنظمتها السياسية للحصول على الاستقرار، الأمن، التطور والتمتع بحقوق الإنسان، ولكن ما يؤخذ على فوكوياما هو اعتبار الديمقراطية

1: فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين و آخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1993، ص 42.
2: المرجع السابق، ص 69.
3: وجدان كاظم التميمي: مرجع سابق، ص 175.
4: المرجع السابق، ص 176.



الليبرالية هي نهاية التاريخ والإنسان الأخير فنحن لا نعلم ما سوف تأتي به القرون القادمة من تطورات سياسية وأنظمة الحكم القادمة سواء كانت مؤيدة للديمقراطية أو معارضة لها أو بروز أنظمة جديدة لم تكن موجودة من قبل.

ثانيا: نظريات الديمقراطية

1-نظريات العقد الاجتماعي:

أ-عند توماس هوبز (1679-1588): يعتبر من أنصار الحكم الملكي المؤيدين للمذهب الفردي والمصلحة الفردية التي يعتبرها المعيار العام لكل شيء، ويؤكد أن "المصلحة الفردية هي المحرك الأساسي للسلوك الإنساني... وأن أساس التعامل هو خوف كل فرد على مصالحه مما يولد الصراع بين الأفراد فيما أسماه هوبز بدولة الفوضى أو سيطرة قانون الغاب على حياة الأفراد وهي دولة يجري فيها كل فرد وراء تحقيق مصالحه وتلبية حاجاته"،[1] وصور حياة الناس قبل نشأة الدولة على أنها تنافس، صراع واقتتال لما يتمتع به الإنسان من قوة رغم أن الطبيعة جعلت البشر متساوين في ملكات الجسد والفكر، فبالنسبة إلى قوة الجسد إن الأضعف يملك القوة الكافية لقتل الأقوى، إما بحيلة سرية أو بالتحالف مع طرف آخر يتعرض لما يتعرض له هو منخطر.[2] هنا أكد هوبز على وجود المساواة باعتبارها حق طبيعي منحه الخالق لجميع البشر، ورغم هذا فالناس دائمو الصراع فيما بينهم بقوله "الناس يعيشون في حرب مستمرة، وكل واحد متربص بالآخر، والكل يخاف الكل، لا أمن و لا أمان. فلم يكن أحد يأمن على نفسه أو ماله، فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وقد أملت فطرة الناس عليهم مراعاة قاعدة للمحافظة على أنفسهم، والدفاع ضد هجمات المغيرين عليهم، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتخلص من عدم الأمان".[3]

ونظرا لتزايد الصراعات وغياب الأمن والأمان "أدرك الناس أنه لابد من أن يتنازلوا عن كافة حقوقهم الطبيعية وحرياتهم لرجل أو جماعة منهم، ويتعهدوا بطاعته والولاء له دون شرط حتى يضمنوا لأنفسهم الأمن والطمأنينة، مما يعني أن السلطة مصدرها الشعب، ولكنه يتنازل عنها للحاكم".[4] هكذا منح هوبز كل الصلاحيات للملك "يتمتع بسلطة مطلقة وما يراه هو الحق وما يفعله هو العدل ولو خالف الناس رأيه، وليس لهم الحق في معارضته أو سؤاله عما يتخذه من قرارات ولا يحق لهم أن يثوروا عليه فالطاعة المطلقة له أرحم من العودة إلى حياة الفوضى والصراعات الأنانية ".[5] نلاحظ أن هوبز يبرر أسباب منحه للحاكم كل الصلاحيات بسبب حياة الفوضى التي كان البشر يعيشونها من قبل،

1: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة 02، 2006، ص ص 37-38.

2: توماس هوبز: **اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب و بشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفرابي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة 01، 2011، ص 131.

3: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 160.

4: المرجع السابق: نفس الصفحة.

5: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص 38.



ومهما بلغ استبداد وطغيان الحكم فهو أهون من العودة للصراع والاقتتال مرة أخرى، والفرق بين الدول يكمن في الفرق بين الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع أفراد المجموعة وكلا منهم. و طالما أن السلطة المطلقة هي إما في يد شخص أوفي مجموعة مؤلفة في أكثر من شخص، ففي هذه المجموعة يحق للجميع أو لبعض المميزين عن غيرهم دخولها، لذلك من الأكيد أن الدولة هي ثلاثة أنواع ويجب على الممثل أن يكون بالضرورة شخصا أو أكثر، وأن كانوا عدة أشخاص، فتكون مجموعة تضم الجميع أو تضم قسما من الأشخاص وعندما يكون الممثل شخصا واحدا، تكون الدولة على شكل **نظام ملكي**، أما عندما تكون المجموعة هي مجموعة الذين أرادوا التجمع تكون الدولة على شكل **ديمقراطية** أو **دولة شعبية**، وعندما تكون المجموعة مجموعة قسم دون سواه، تسمى الدولة **بالدولة الأرستقراطية**.[1]

لا يؤمن هوبز بوجود حكم مختلط ولا بنظام حكم محدود أو مقيد، لأن السيادة مطلقة لا تقبل الانقسام أو التجزئة، فلابد من وجود شخص يكون له القرار النهائي والأخير، فمن يملك القرار يستطيع تنفيذه لأنه يملك سلطة مطلقة ويكون صاحب السيادة الحقيقية[2]، هنا يؤكد بأن النظام الملكي هو أصلح الأنظمة لما يتمتع به الملك من حرية في صنع و تطبيق القرارات التي يرى بأنها الأنسب لصالح الشعب بقوله "إن ثراء الملك وسلطانه وشرفه لا يتأتى إلا من ثراء رعاياه وقوتهم وسمعتهم، فليس من ملك يستطيع أن يكون ثريا فخورا بحق، إذا كان رعاياه ضعافا معدمين"، ويرى أن ذلك لا يتوفر في الديمقراطية. فإن حاكما وصوليا انتهازيا مفسدا يستطيع في ظل الديمقراطية أن يصل عن طريق الغدر والخيانة أو عن طريق حرب أهلية أن يحقق لنفسه مالا يتحقق له مع الرخاء العام وسلام الشعب".[3]

نلاحظ أن هوبز بنظرية العقد الاجتماعي أعطى تبريرا للحكم المطلق، وأكد دعائمه وأسباب وجوده المتمثلة في الخوف من العودة إلى حالة الفوضى والاستبداد والدور الأول للملك الحفاظ على السلام، الأمن الاجتماعي والدفاع عن الدولة ضد الاستعمار الأجنبي.

ب.عند جون لوك (1632– 1704):لم يكن متحمسا للحكم الملكي أو الأرستقراطي، بل فضل الحكم الديمقراطي المحدود فالحكومة أو الهيئة التنفيذية والهيئة القضائية تابعتان للبرلمان ونواب الشعب يحاسبون المسؤولين في الهيئتين[4]، نلاحظ تأكيده لسيادة الشعب من خلال ممثلي البرلمان الذين يقومون بمتابعة عمل الحكومة ومراقبة ومحاسبة ممثلي الحكومة والسلطة القضائية باعتباره يمثل الشعب ويطبق سيادته. ويرى أن الدولة نشأت لحماية حقوق الإنسان التي كانت قائمة وتنازل الفرد عن جزء منها ليضمن التمتع بباقي الحريات والحقوق الأساسية، حيث لا يتمتع الحاكم بسلطة

---

[1]: توماس هوبز: مرجع سابق، ص 193.
[2]: احسان عبد الهادي النائب: **توماس هوبز وفلسفته السياسية**، منشورات مكتب الفكر و التوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، الطبعة 01، 2012، ص 157.
[3]: المرجع السابق، ص ص 158 - 159.
[4]: نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 325.

مطلقة يمنحه إياها الأفراد لأنهم لا يمتلكون هذه السلطة المطلقة وبالتالي تكون سلطة الحاكم محدودة بطبيعتها فإذا حاول الاستزادة من سلطته أو أساء استخدامها يحق للشعب خلعه."ومعنى هذا أن لوك كان يدافع عن نظام الحكم الدستوري، وأنه كان يفرق بين الحكومة والدولة، ويؤمن بوجود قوة تقف من وراء الحكومة وتراقب أعمالها وهي الشعب، فبقاء الحاكم في منصبه مرهون بإرادة الشعب وموافقته. لأن سيادة الدولة ليس معناها سيادة الحاكم. وبهذا يعتبر لوك من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث".[1]

يعتبر لوك عكس هوبز الذي نادى بإعطاء السلطة المطلقة للحاكم، فإن لوك وضع الحاكم طرفا في العقد ومسؤول عن القيام بحماية الحقوق والحريات حيث يعتبر من المطالبين بالحريات الفردية، وحماية الضعفاء من تعسف الأقوياء، بهذا يصبح الحاكم مقيد ويلتزم بتلك الواجبات، وأن أخل بشروطها يصبح الشعب في غنى عنه، وهنا تبرز سيادة الشعب لأن الحاكم لا يتمتع بسلطة مطلقة بل يلتزم بإحترام القوانين وتطبيقها، لذا نادى بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات.[2]

ويرى لوك أن الدولة والحكومة وضعت لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للتجاوزات وتحديد الحقوق والمحافظة على الحريات، حيث كان كل فرد يتولى حماية حقوقه بنفسه في حالة الفطرة التي وصفها "أن حياة الفطرة كانت تتسم بالحرية والسلام يحكمها قانون طبيعي ملزم لكافة الأفراد دونما تمييز، والأفراد فيها متساوون في الحقوق والواجبات باعتبارهم أفرادا في مجتمع طبيعي ومن أجل تحديد الحقوق وصيانة الحريات فكر هؤلاء الناس في مجتمع أكثر تنظيما، وافقوا بمحض إرادتهم ورضاهم دونما قهر من أحد على إبرام تعاقد على إقامة سلطة مهمتها تحقيق العدالة وتنفيذ القانون الطبيعي".[3] وبهذا يؤكد لوك أن القصد من تشكيل الحكومة وتعاقد الأفراد هو تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في المحافظة على أملاك الأفراد، وعدم السماح لأية هيئة أو فرد أن يتعدى على الآخرين والضمان الوحيد هو:

- منح ثقة محدودة للملك لمنع الطغيان.
- إسناد قضايا العدالة إلى القضاء والمحلفين.
- فصل تام بين هذه الهيئات، وكل هيئة تعمل في مجال اختصاصها.
- وضع ثقة في البرلمان.

يفضل لوك النظام البرلماني الذي يختص بإصدار القوانين نيابة عن الشعب، فالنفوذ يكون بيد المجموعة المنتخبة من الشعب لأنها تمثل المصالح الشعبية المتعددة، وسلطته ليست مطلقة.[4] وأخيرا يمكن اعتبار أن لأفكار لوك وآرائه تأثيرا كبيرا على وضعية الشعوب وذلك لما قدمته نظرية العقد الاجتماعي، باعتبار الفرد ولد حرا بطبيعته ومن أجل الحفاظ على الحرية والعدل والمساواة سعى لتنظيم نفسه داخل ما سمي بالدولة التي تتكون من ثلاثة سلطات، وأعطي الأولوية للسلطة التشريعية باعتبارها أداة الرقابة على السلطة التنفيذية والقضائية كما أنها تمثل حكم الشعب.

1: جون لوك: **الحكومة المدنية** وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، ب س، ص 6.

2: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 163.

3: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص ص 38 -39.

4: نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 324.

ج.**عند جان جاك روسو (1712 – 1778)**: يرى أن حق الشعب الطبيعي أن يحكم نفسه بنفسه وهو حق السيادة داخل الدولة، ولا يمكن أن يؤخذ منه هذا الحق و يجب أن يقوم الشعب بسن القوانين ويعين رجال السلطة التنفيذية والقضائية من بين أفراده من أجل الإشراف على الإدارة، كما أكد صراحة أن تمثيل الشعب أمرا لا يمكن تحقيقه لذلك يجب أن يكون التشريع هو التعبير المباشر عن الإرادة العامة، ومن ثمة يضع الشعب القوانين التي تستند بأسرها إلى سلطان الشعب. وعلى الرغم من معارضة روسو لمبدأ فصل السلطات فإنه ميز بشكل واضح بين الوظائف التشريعية والقضائية وحصرها في سلطة التشريع.(1)

ويرى أن الرغبة في الوحدة (اتحاد الأفراد فيما بينهم) هي التي أدت إلى العقد الاجتماعي والوحدة هي وحدة الجسم الاجتماعي أي تبعية المصالح الخاصة للمصلحة العامة وهذا ما تدور حوله نظرية العقد الاجتماعي التي تنشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم، والمجتمع قبل هذا التعاقد أي قبل تعيين صاحب السيادة هو مجموعة من الناس بدون نظام وبدون قانون ما عدا القانون الطبيعي، رغم أن الحالة الطبيعية للأفراد كانت خيرا للإنسان حيث سادت فيها الحرية والمساواة ونتيجة للتفاوت في الثروات والتقدم المدني ساءت هذه الحالة مما أدى إلى تنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح الإرادة العامة مقابل ضمان أمنهم، حقوقهم واستقرارهم .(2) وهذا العقد يؤدي إلى تكوين الدولة وقيام سلطة جماعية وعندما يطيع الفرد سلطة الجميع يطيع نفسه أيضا لأنه ضمن الجميع وبذلك تكفل الحرية وتصان الحقوق ويعم الأمن والاستقرار في ظل دولة تحكم بالقانون وقسم الحكومات أو أنظمة الحكم إلى: الملكية، الارستقراطية والديمقراطية.(3)

أما الديمقراطية بوصفها الدقيق يؤكد روسو "أن الديمقراطية الحقانية لم توجد قط، ولن توجد أبدا"(4)، وهنا نجد أن روسو يرى بأن تطبيق الديمقراطية الحقيقية أمر مستحيل، لأن تطبيق الديمقراطية يعني حكم الأغلبية للأقلية وهو ما يراه مخالفا للنظام الطبيعي "فإنه لمما يضاد النظام الطبيعي أن يحكم العدد الأكبر وأن يكون العدد الأصغر محكوما، فلا يمكن أن نتخيل الشعب مجتمعا بلا انقطاع لكي ينقطع للشؤون العامة، وبين لنا بسهولة أنه لا يمكن للشعب أن يقيم لجانا تتولى تلك الشؤون(مكانه) من دون أن يتغير شكل تصريف الإدارة"(5)، و يؤكد أن وظائف الحكومة عندما تقسم إلى محاكم كثيرة فإنه يسهل انجاز الأمور حيث تشترط الحكومة: (6)

أولا: دولة صغيرة جدا حيث يتيسر جمع الشعب، حيث يتيسر لكل مواطن أن يعرف جميع المواطنين الآخرين.

ثانيا: بساطة كبيرة في الأخلاق الجارية تحول دون تكاثر القضايا ودون المناقشات الشائكة.

1: وجدان كاظم التميمي، مرجع سابق، ص 152.
2: نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص 346 -347.
3: المرجع السابق، ص 348.
4: جان جاك روسو: **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي** ، ترجمة عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011، ص 158.
5: المرجع السابق، نفس الصفحة.
6: المرجع السابق، نفس الصفحة.

ثالثا: كثير من المساواة في المراتب والثروات، فمن دونها لا يمكن أن تدوم طويلا المساواة في الحقوق وفي السلطة.

رابعا: قليل من الترف أو عدمه، وذلك لأن الترف يكون إما نتيجة الثروة أو لجعله إياها أمرا ضروريا، والترف يفسد الغني و الفقير معا، يفسد الأول بالحيازة، والثاني بالطمع، وهو يبتاع الدعة والتفاهة بالوطن، وينزع الدولة من جميع مواطنيها ليجعل بعضهم عبيدا لبعض، ويجعل الجميع عبيدا للرأي العام.[1]

كما يؤكد أنه لا توجد حكومة أكثر عرضة للحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية من الحكومة الديمقراطية أو الشعبية لأنه لا توجد حكومة بلغت ما وصلت إليه الديمقراطية من النزوع القوي والمتواصل إلى تغيير شكلها، فهي تتطلب المزيد من اليقظة والشجاعة لتبقى محافظة على وجودها وشكلها، كما يجب على المواطن أن يتسلح بالقوة والثبات للعيش في كنف الديمقراطية حيث يردد في كل يوم من حياته قائلا من أعماق قلبه ما كان يقوله احد رجالات البلاط (إني أفضل الحرية بمخاطرها على العبودية بسكينتها)، ورغم هذا فإن روسو يؤكد أنه لو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بصفة ديمقراطية، أما حكومة كاملة بالغة الكمال كهذه فإنها لا تلائم البشر.[2]

يؤكد أن الديمقراطية الحقيقية لا تصلح لجميع المجتمعات لأنها تتطلب قيام المواطنين بوضع القوانين ومتابعة كافة شؤونهم بأنفسهم وهذا أمر غير ممكن التحقيق لكون الأفراد لا تنحصر انشغالاتهم في تسيير أمور الدولة فقط، بالإضافة إلى أنه يرى بأن الحرية والمساواة التي تقوم عليها الديمقراطية هي ما تنازل الأفراد من أجله وخرجوا من حالة الفطرة للتعاقد من أجل المحافظة على السيادة والحرية والمساواة.

وأخيرا يمكن القول أن نظرية العقد الاجتماعي تختلف بين كل من هوبز، لوك وجان جاك روسو حيث أكد هوبز أن العقد بين الأفراد أما لوك فالعقد يبرم بين الأفراد والحاكم، أما جان جاك روسو فأعطاه شكلا آخر بموجب العقد الاجتماعي كل واحد يتحد مع الكل، والعقد معقود مع المجموعة (كل واحد منا يضع في الشراكة شخصه وكل قدرته تحت سلطة الإرادة العامة تلتقي ككل أي كجسم .. كل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل، كل شريك يتحد مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص إنه لا يخضع هكذا إلا لذاته ويبقى حرا كما في السابق).[3]

2-النظرية الشعبية للديمقراطية: تستعين هذه النظرية بصورة ضمنية بالنظرية البنائية وتعد مشاركة المواطنين العاديين في التصويت للمناصب الحكومية والاشتراك في تشكيل السياسات العامة التفافا حول محور السياسة في المجتمعات الديمقراطية (الليبرالية الحرة). تتطلب النظرية الشعبية الديمقراطية أن يتفاعل المواطن بصفة مستمرة مع المناصب الحكومية

---

[1]: المرجع السابق، ص ص 158 – 159.
[2]: المرجع السابق: ص 159.
[3]: نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 346.



فيما يختص بالسياسة العامة.(1) نلاحظ أن هذه النظرية تسعى إلى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة أو المجتمع ككل انطلاقا من الانتخابات التي تحدد من ينوبهم في مختلف التشريعات، والمشاركة في وضع السياسات العامة للوصول إلى أنجع الحلول المتعلقة بالمجتمع ككل، فكلما زادت مناقشة الناس للشؤون السياسية مع أقرانهم كلما زاد اهتمامهم ومشاركتهم في الحملات القومية، التصويت وينشأ التنافس على المشاركة المحلية في الأحزاب والجمعيات التطوعية والمصانع، والمؤسسات فيكتسب المواطنون المعايير الديمقراطية، المهارات والخبرات، ولاحظ السياسيون عوائد هذا التعليم المدني للمجتمع la société civile فنظر إلى نظرية المشاركة الشعبية أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.(2)

على الرغم من ذلك فإن القليل من النظريات تعطي اهتماما بكيفية تأثير شبكات التفاعل فيما بين المواطنين وملاحظة أنماط التصويت والمشاركة داخل البناء الاجتماعي ولكن تلك النظرية تشتمل بوضوح على العلاقات بين شبكات العمل التي تعمل على إثراء معرفتنا بسياسة المواطن كما تفسر عملية تشكيل اتجاهات وأنشطة الناخبين من خلال عاملين أساسيين هما الإقناع والاختيار.

تبرز المحددات الأساسية للنظرية الشعبية للديمقراطية فيما يلي:(3)

-البحث عن المبادئ الأساسية الخاصة بإيجاد شبكة عمل.

-تأثير شكل ومحتوى هياكل الشبكة على السلوك الفردي للناخب.

-الوصول لبيانات بعض الشبكات الاجتماعية المتعلقة بالمشاركة السياسية من خلال الأعمال التطوعية.

-التعرف على شبكة العلاقات الاجتماعية.

3- النظرية السوسيولوجية المفسرة للديمقراطية:تعد عملية التنظير عماد العلم الحديث والوحدة الأساسية في نسق التفكير العلمي، فلا يوجد علم دون نظريات علمية، فالمعرفة التجريبية أو الميدانية تستلهم النظريات العلمية نتائجها قابلة للتحول بدورها إلى نظريات علمية مما أعطاها مكانة علمية متميزة سواء كانت في ميدان العلوم الطبيعية أو الإنسانية .(4)

تعتبر النظرية السوسيولوجية (التي تقع ضمن دائرة العلوم الإنسانية) الإطار التصوري الملائم لتفسير الظواهر والمواضيع الاجتماعية لتصبح مفهومة من خلاله، وهي ليست نطاقا للتفكير المجرد إنما تشير للعلاقة المتبادلة بين الأشياء

1: سامية خضر صالح: **المشاركة السياسية والديمقراطية** اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، عين شمس، مصر، 2005، ص ص 40 -41.

2: المرجع السابق، ص 41.

3:المرجع السابق، ص 42 عن David Knoke **Networks of Political Action Toward Theory Construction,An international journalof Social Research** (The university of North Californiya Press, Vol 68, 1990, p p 1041 – 1049.

4: إبراهيم أبراش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2009، ص 54.



والظواهر،تعتبر الأداة التي تنظم الوقائع فتصبح ذات معنى ودلالة معينة،[1] وعلى هذا الأساس سنحاول أن نعرض أهم الإسهامات السوسيوسياسية التي تناولت موضوع الديمقراطية، باعتبارها نظام سياسي اجتماعي يقوم على المساواة بين المواطنين من خلال ضمان الحقوق المدنية والسياسية للشعب ومشاركته في اختيار من يمثله عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لتحقيق التداول السلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب السياسية، ومن أهم المداخل التي تناولت موضوع الديمقراطية بالدراسة والتحليل ما يلي:

3-1- **المدخل البنائي الوظيفي**: سعت النظرية البنائية الوظيفية إلى تفسير التوازن والاستقرار في المجتمع، فتجاهلت ما قد يتعارض مع أطروحتها من عمليات تثير التوتر أو التفكك أو الصراع، من هذا المنطلق نظرت البنائية الوظيفية إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبيا يتألف من عناصر هذا البناء تعمل في إطار من الاتفاقات المشتركة والإجماع القيمي،[2] ويعتبر الاتجاه البنائي الوظيفي المجتمع نسق متكامل تسود بين أجزائه علاقات التكامل، التساند والتضامن في ظل قيم عامة مشتركة تكتسب قدرا كبيرا من الشرعية، في إطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية "خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي" حيث أصبح الذين يميلون إلى تبني هذا الاتجاه من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة إيجابية للنسق الأكبر وهو المجتمع[3]، ويمكن متابعة استخدام مفهوم الديمقراطية وانعكاساته على المعنى في البنائية الوظيفية من خلال أبرز أعلامها مثل: إميل دوركايم، هربرت سبنسر، ماكس فيبر، تالكوت بارسونز و روبرت ميرتون.

برزت إسهامات "دوركايم" حول الديمقراطية من خلال مناقشته ل"الأشكال الشاذة" لتقسيم العمل في كتابه بعنوان **(في تقسيم العمل الاجتماعي)**، أكد أن الناس رأوا أن تقسيم العمل اتجه إلى منحى آخر عوض التطور، التكامل والتضامن إلى العزلة حيث ينعزل الفرد داخل نشاطه الخاص فلا يعود يحس بوجود الآخرين منذ أن تخطى هذا التقسيم درجة معينة من النمو، كما يتضح أن هذا التبعثر والانحلال لا يمكنه أن يتفادى إثارة الإختلافات الفردية الفكرية والخلقية بدرجة تتناسب مع هذا التبعثر، والتأثير المجتمع لهذه الإختلافات الفردية يجب أن يتطلب بذات الدرجة نظاما دائما لا ينفك يتنبأ أو يضبط النمو الناشز لهذه الإختلافات. وأن تنوع الوظائف مفيد وضروري ولكن بما أن الوحدة لا تقل ضرورة عن التنوع ولا تخرج منه بصورة عفوية فإن الاهتمام بتحقيقها والمحافظة عليها يجب أن يشكل في الجهاز

---

[1]: فيروز زرارقة وآخرون: **في منهجية البحث الاجتماعي**، سلسلة البحوث الاجتماعية، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة ، الجزائر، الطبعة 01، 2007، ص 30.

[2]: محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع** التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 01، 2008، ص 109.

[3]: سامية خضر صالح: مرجع سابق، ص 38.



العضوي الإجتماعي وظيفة خاصة تتمثل في عضو مستقل، هذا العضو هو الدولة أو الحكومة ويقول كونت: "إن المهمة الإجتماعية للحكومة تتجلى بصورة خاصة كما يبدو لي، في ضبطها ضبطا كافيا وفي استدراكها لهذا الاستعداد الحتمي للتبعثر الأساسي للأفكار، العواطف والمصالح الذي هو نتيجة لا مفر منها لمبدأ التطور الإنساني ذاته، والذي لو تمكن من مواصلة السير في مجراه الطبيعي دون عائق لانتهى حتما إلى إيقاف التقدم الإجتماعي في جميع العلاقات الهامة. إن هذه النظرة تشكل القاعدة الأولى الموضوعية والعقلية للنظرية الأولية المجردة عن الحكومة بمعناها الصحيح، المتصفة على العموم باستعداد الحكومة للاستجابة لكل أجزاء الدولة استجابة شاملة وضرورية، تبدأ عفوية ثم تصبح منظمة. ومن الواضح فعلا أن الوسيلة الوحيدة الواقعية للحول دون حدوث مثل هذا التبعثر تقوم على جعل تلك الاستجابة الضرورية تصبح وظيفة جديدة خاصة قادرة على التدخل تدخلا مناسبا لإتمام جميع الوظائف المتنوعة للاقتصاد الإجتماعي إتماما طبيعيا، ولتعيد دوما في هذه الوظائف فكرة المجموع والشعور بالتضامن المشترك".(1)

و ينمو الجهاز الحكومي بنمو تقسيم العمل لا لكي يقيم توازنا معه بل بدافع ضرورة آلية، والأجهزة متضامنة مع بعضها تضامنا وثيقا تكون الوظائف موزعة بكثرة مما يؤثر على جهاز ليصيب الأجهزة الأخرى، كما أن الحوادث الإجتماعية تتخذ أهمية عامة في الوقت ذاته فهي نتيجة لزوال النموذج الجزئي، وهذه الحوادث تنتشر بمزيد من السهولة على طول امتداد النسيج نفسه أو الجهاز ذاته، وثمة حوادث أكثر عددا تترك صدى في الجهاز المشرف الذي ينمو نشاطه الوظيفي الذي يقوم به في كثير من الأحيان، كما ينمو حجمه إلا أن دائرة عمله لا تمتد إلى أبعد من ذلك.(2)

تقوم كل دراسات "دوركايم" بتطبيق الحلول الموضوعية والعلمية المجردة على الظواهر المجتمعية لاعتباره أن الظواهر المجتمعية ما هي إلا أشياء موضوعية، قد يكون خطرا على النظام السياسي إذا وصل إلى الفردية المفرطة التي تتسم بها الأشياء الموضوعية، فيصبح من الضروري مقاومته من خلال إجماع أخلاقي متجسد في الدولة.(3)

أما "جون ديوي" تقوم فلسفته السياسية على: التجربة، الاستقصاء، التربية والديمقراطية، أما السياسة ما هي إلا عبارة عن اكتشاف ولعبة لانهائية من البحوث والأخطاء المصححة، وستكون "الديمقراطية" اسم السياسة التجريبية البالغة أوجها حيث تعمل على تحسين مستوى الأفراد في محاولة للوصول إلى الكمال البشري (بما فيه التربية التي هي أداة ممتازة)، ويرى أن الديمقراطية تشكل هدفا متجددا باستمرار، ومشروعا جذريا للتحول غير النهائي الذي لا يختزل إلى مجرد مكتسبات محدودة للديمقراطيات التمثيلية المعاصرة مع نزعتها إلى حكم القلة.(4)

1: إميل دوركايم: **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، مجموعة الروائع الإنسانية-الأونسكو، السلسلة العربية، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 1982، ص ص 404 – 405.

2: المرجع السابق، ص 406.

3: المرجع السابق، ص 79.

4: فيليب كوروكوف: **كبار المفكرين في السياسة**، ترجمة علي نجيب إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2014، ص 106.

ويؤكد ذلك في كتابه (**الديمقراطية والتربية**) حيث يرى بأن التربية وظيفة اجتماعية ترمي إلى توجيه النشأ وتنميتهم بإشراكهم في حياة المجتمع الذي ينتمون إليه وذلك من أجل ضمان التقدم والتكيف وجعل الجماعة أكثر ديمقراطية لأنه يتعذر نجاح الحكومة القائمة على التصويت العام ما لم ينل الأفراد الذين ينتخبون حكامهم ويولونهم الطاعة نصيبا من التربية، لأن المجتمع الديمقراطي إذ ينكر مبدأ السلطان الخارجي لابد أن يلتمس عنه بديلا في ميول الأفراد ورغباتهم الصادرة عن طوع و اختيار، وهذا ما لا سبيل إلى تكوينه إلا بالتربية.(1)

ويركز "جون ديوي" على أن الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكومة بل أسلوب الحياة الاجتماعية والخبرة المشتركة المتبادلة، وازدياد عدد الأفراد المشتركين في مصلحة واحدة وانتشارهم على الأرض بحيث يصل كل واحد منهم عمله بأعمال غيره معتبرا أعمال غيره مفيدة وممددة لاتجاه عمله، ويعني تحطيم الحواجز التي فرقت بين الطبقات، الأجناس والأوطان التي حالت بين الناس وإدراكهم مغزى أعمالهم كاملا، و من ثم تتحرر قواه التي كانت مكبوتة، مما يتيح الفرص الفكرية لجميع أفرادها بطريقة عادلة وهذا ما تصبو الديمقراطية إلى تحقيقه.(2)

بالنسبة ل"ماكس فيبر" فيرى الديمقراطية مجرد وسيلة لاختيار القادة السياسيين لا نظاما يتحقق فيه نوع من الحكم المباشر من قبل الشعب وقد صاغ هذا المفهوم في كتابه (**الاقتصاد والمجتمع**)، كما عبر عنه أيضا في نقده للحياة السياسية الألمانية في كتاب (**البرلمان والحكومة في ألمانيا مجددة**)، والديمقراطية المباشرة غير ممكنة إلا في مجتمعات صغيرة وبسيطة نسبيا، في حين أنه فيما يتعدى هذه المرحلة في مجتمعات أصبحت أكثر سعة وتعقيدا وتمايزا –لاسيما المجتمعات الحديثة– يكون الحكم المباشر من قبل الشعب غير وارد، وتحل محله الديمقراطية التمثيلية، هذا يعني أن الشعب لم يعد يباشر السيطرة على القرارات السياسية، وتصبح السيطرة على القرارات السياسية في هذه المرحلة امتيازا لإدارة بيروقراطية من جهة، ولزعماء الأحزاب السياسية من جهة أخرى، وهذا المركز المتسلط للنخب البيروقراطية والسياسية بامتلاكها لوسائل الإدارة لأنها فئات صغيرة تستطيع الاتفاق بسهولة للحفاظ على سلطتها(3)

ويركز"ماكس فيبر" على أهمية الديمقراطية التمثيلية لأنها تسمح باختيار قادة سياسيين ذوي خبرة لهم القدرة على الاتفاق واتخاذ القرارات المناسبة ما أطلق عليه "ديمقراطية القائد الإستفتائي"، وضرورة تطبيق الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة الكثيرة العدد، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به الأحزاب السياسية في تسيير الشؤون السياسية التي تساهم في التطور والسير قدما نحو تحقيق أهداف الديمقراطية.

1: جون ديوي: **الديمقراطية والتربية** وهو مقدمة في فلسفة التربية، ترجمة متي عقراوي وزكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة 02، 1954، ص ص 84 - 89.

2: المرجع السابق، ص 90.

3: توم بوتومور: مرجع سابق، ص ص 31 - 32 .



أما "تالكوت بارسونز" فحاول من خلال نظرية الفعل الاجتماعي أن يجمع بين النظرية الكلية والفردية كماكس فيبر ودوركايم، والفعل الإجتماعي عند بارسونز هو كل أشكال السلوك البشري التي تحكمها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل الذي يمكن أن يكون فردا، جماعة، تنظيما أو حتى مجتمعا. الفاعل هو أي كيان –كبر حجمه أو صغر– يسلك في ضوء المعاني لا يحتكرها فاعل بعينه بل يشترك فيها آخرون، لا يتم إلا داخل موقف معين ويضم الموقف الموضوعات الفيزيقية (الطبيعية الجغرافية والظروف المناخية ...)، الموضوعات الإجتماعية (الفاعلين الآخرين الموجودين في الموقف) الموضوعات الرمزية (اللغة، القيم والمعايير)، فالفعل الإجتماعي لا يمكن أن يتم إلا إذا توافرت عدة عناصر "الفاعل، الموقف والرموز" ليتم التواصل داخل الموقف والمعايير التي توجه سلوك الفاعل وتضبطه.(1)

لذلك فالحياة الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال أفكار البشر التي تضبطها المعايير والقيم التي يتبنونها، ويقصد بالمعايير تلك القواعد المقبولة اجتماعيا والتي يستخدمها الأفراد في تقرير أفعالهم، والقيم هي ما يعتقده الأفراد حول ما يجب أن تقوم عليه الحياة الاجتماعية ومن ضمنها الحياة السياسية تتم خلال عملية توصيل المعاني بين الأفراد (الرموز، الأفكار، المعلومات)، هذه العملية تتم بصفة مستمرة ومنتظمة يطلق عليها بارسونز نسق الفعل Action System هو العلاقة القائمة بين الأفراد والفعل باعتباره نسقا يتم خلال تلبيته لحاجات ضرورية يسميها بالمقتضيات الوظيفية للنسق ضمن نموذجه المعروف بالAgil تتمثل في وظيفة التكيف، بلوغ الهدف، التكامل، الحفاظ على النمط، وكل وظيفة يقوم بها نسق فرعي من نسق الفعل.(2)

يتكون نسق الفعل من أربعة أنساق فرعية هي:

-**النسق الثقافي**: مرتبط بالقيم والمعايير.

-**النسق الاجتماعي**: النسق المتعلق بتكون أدوار المكانة أي مراكز اجتماعية ترتبط بها توقعات سلوكية.

-**نسق الشخصية**: يمثل الفاعل الاجتماعي الذي يسعى إلى إشباع حاجاته.

-**النسق العضوي**: المتعلق بالتكيف مع البيئة المادية.

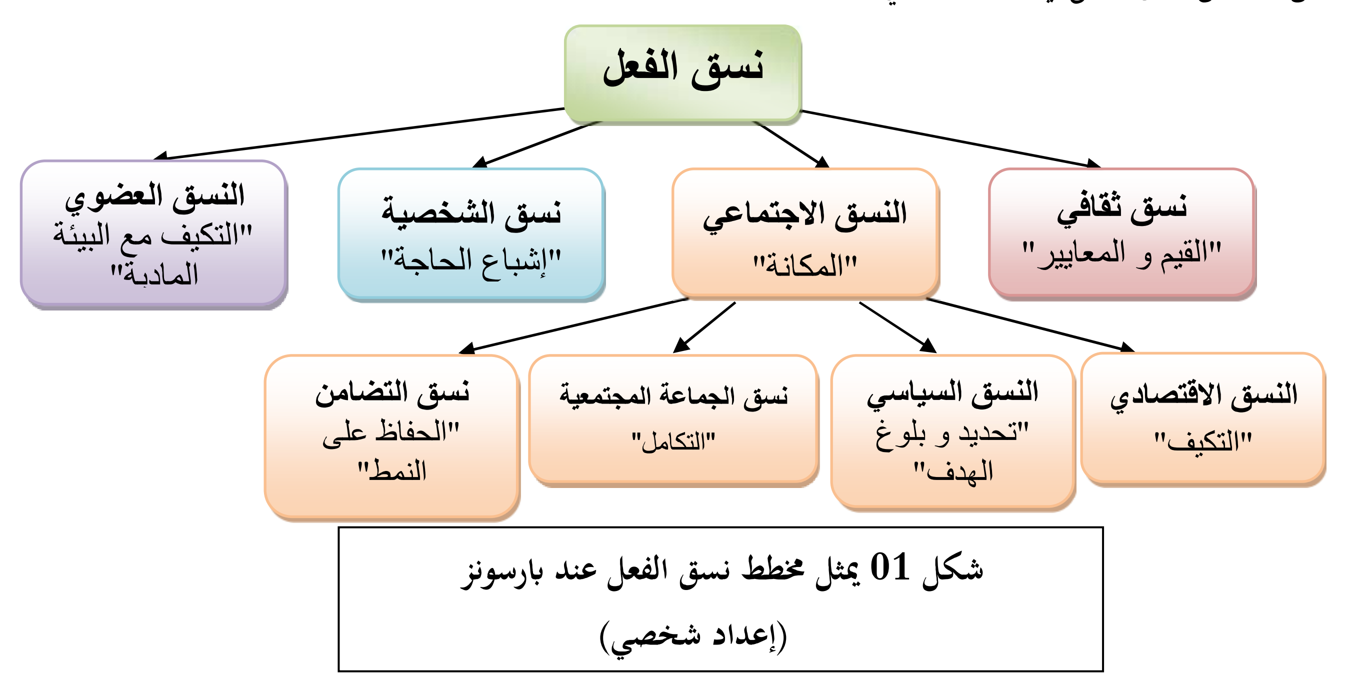
كل نسق فرعي من الأنساق المذكورة ينقسم بدوره إلى أنساق فرعية تؤدي الوظائف المطلوبة لاستمرار النسق، وركز على النسق الاجتماعي الذي بدوره يتشكل من النسق الاقتصادي الذي يؤمن وظيفة التكيف، والنسق السياسي الذي يقوم بوظيفة تحديد وبلوغ الهدف، ونسق الجماعة المجتمعية الذي يحقق وظيفة التكامل، ونسق التضامن الذي يقوم بوظيفة الحفاظ على النمط.(3)

1: أحمد زايد: **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، ب ط، ب س، ص ص 114-115.

2: توم بوتومور: مرجع سابق، ص 30.

3: المرجع السابق، ص ص 31.

و يمكن تلخيص نسق الفعل في المخطط التالي:



شكل 01 يمثل مخطط نسق الفعل عند بارسونز

(إعداد شخصي)

نلاحظ أن بارسونز يقدم نظرية تطورية في التغير الاجتماعي منطلقا من المماثلة مع الكائن الحي في الطريقة التي تنقسم بها الخلية الحية وتتكاثر، حيث يرى أن تطور المجتمع الإنساني يجب أن ينظر إليه بنفس الطريقة، بالإضافة إلى تفسيره للتغير والصراع على أنهما تكيف تطوري مستمر لمختلف الأنساق الفرعية مع بعضها.[(1)]

وهذا ما ينطبق على الأوضاع التي عاشها ويعيشها الإنسان على مر العصور للتخلص من أنظمة الحكم الفاسدة للوصول إلى الأنظمة التي تمثل الإنسان أحسن تمثيل الذي لم يأتي إلا عن طريق التغير والصراع اللذان ساهما في تطور الأنساق المختلفة، فبتطور الديمقراطية وما تقوم عليه من مبادئ وقيم تسعى جاهدة لتطوير الفرد فإن ذلك بدوره يقارب بين النسق الثقافي والنسق السياسي وهذا ما عرف بالتساند الوظيفي، وعلى غرار ذلك يمكن النظر إلى المشاركة الانتخابية والتعددية الحزبية والتمثيل البرلماني كأنساق فرعية في إطار النسق العام المتمثل في النظام السياسي أو النسق السياسي، وهذه الأنساق الفرعية تؤدي أدوارا بشكل متساند وظيفيا ومتكامل مع بعضها البعض لتحقق بذلك الأهداف العامة المرجوة والمتمثلة في تطبيق الديمقراطية.

تؤكد النظرية البنائية الوظيفية بطرحها صورة المجتمع كنظام متكامل يحافظ على وجوده من خلال علائق متكاملة (ومتممة لبعضها البعض) بين عناصره المختلفة أو أنظمته الفرعية الذي يرتكز على مجموعة من القيم المشتركة، وعلى أساس هذه الصورة أو النموذج عرضت فكرة "الديمقراطيات المستقرة".[(2)]

[1]: ايان كريب: **النظرية الإجتماعية** من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، الكويت، 1999، ص 76.
[2]: توم بوتومور: مرجع سابق، ص 15.



3-2- المدخل الماركسي: وضعت النظرية الماركسية للارتقاء بالمجتمع بشكل جيد للاستجابة للمدنية والتقدم باعتبارها جزء من المدينة Modernity والتطور فهي في حد ذاتها جزءا من الاعتقاد التقدمي المتمدن بأن المجتمعات تستطيع أن تتحول إلى ما هو أفضل وهذا التقدم يمكن تحقيقه في المنظمة الإجتماعية خلال تطبيق المعرفة البشرية، كما اهتمت الماركسية بوضع الاعتقاد الخاص الذي يرمي إلى تحقيق الفرد وانجازه لذاته وحريته مرتبط بشكل لا ينفصل بوضع التقدم في المنظمة الإجتماعية وكذلك ببنية المجتمع. ووفقا لماركس فإن الوضع الراهن لإنجاز الفرد مرتبط بالنشاط الإنتاجي والاقتصادي الخاص بالمجتمع، وبشكل خاص الفرصة للتحرر في المجتمع الحديث التي تكون فقط متاحة عندما تكون خصائص النظام الإنتاجي المبني على الطبقات المهملة في ظل النظام الرأسمالي(1).

تعالج الماركسية كثيرا من القضايا المتعلقة بالتنظيمات الإجتماعية ومقدار تأثيرها في مستويات الأداء والإنتاجية كالصراع الطبقي بين العمال وأرباب العمل، قضايا الإنتاج، ظروف العمل، قضايا التغير والتطور ضمن التنظيمات الصناعية وخارجها، والديمقراطية واحدة من بين القضايا التي تناولها رواد هذا الاتجاه، وورد إسهام ماركس للديمقراطية في نظرية الطبقات الإجتماعية التي صاغها لأول مرة بشكل شامل، ففسر الديمقراطية بأنها نتيجة تغيرات في المجتمع، وطبقا لهذه النظرة فإن الثورات السياسية الديمقراطية قد تحققت على أيدي طبقة جديدة "البورجوازية" تكونت خلال عملية تطور الرأسمالية التجارية والصناعية، ومستقبل الديمقراطية سيتأثر إلى درجة حيوية بالاتجاهات الكامنة في الإنتاج الرأسمالي والعلاقة بين البورجوازية والطبقة الجديدة الأخرى في المجتمع الرأسمالي-البروليتاريا.

وكانت المسألة الحاسمة بالنسبة لماركس (ولأولئك الذين تأثروا بنظريته فيما بعد) هي "المسألة الإجتماعية " أي وضع ومصالح ونضال الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية والديمقراطية معا، وهنا توضع الديمقراطية في إطار اجتماعي أعرض، يكون العنصر الطاغي هو المصالح والتوجهات السياسية للطبقات الإجتماعية المشتبكة في صراع طبقي.(2)

وهذا لا يعني أن الديمقراطية لا ينظر إليها إلا بوصفها الشكل السياسي الذي يتخذه حكم البورجوازية بالرغم من أنها تاريخيا إنجاز للبورجوازية، وتقدم حقيقي بالنسبة لأشكال الحكم السابقة، وسمة تقدمية للرأسمالية، ويرى ماركس أن الديمقراطية تشتمل على تناقض أو توتر بين مبدأ الديمقراطية -أي مشاركة كافة أعضاء المجتمع في تنظيم حياتهم المشتركة- والشكل المحدود الذي تتخذه الديمقراطية في مجتمع طبقي تسيطر فيه البورجوازية.

ومن أجل إبراز انجازات البورجوازية عرض ماركس النضالات السياسية للطبقة العاملة كحركة لتوسيع الديمقراطية في عرضه (عام 1852) للمطلب الميثاقي (Chartist) بحق التصويت العام، بقوله "أجراء أكثر اشتراكية بكثير من أي

1: فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2010، ص 95.
2: توم بوتومور: مرجع سابق، ص 26.

شيء يشرفه هذا الاسم في القارة أوفي تحليله اللاحق لكمونة باريس كشكل جديد من الحكم الديمقراطي، الشكل السياسي المكتشف أخيرا، والذي يجري في ظله تحقيق تحرر العمل".[1]

لهذا اعتبر ماركس الديمقراطية الحقيقية هي دكتاتورية البروليتاريا وهي دولة الطبقة العاملة التي يتعاون العاملين مع غيرهم لتحطيم النظام الرأسمالي، لتقيم مجتمعا جديدا خاليا من الطبقات المتناحرة، ومن استغلال ملايين العمال من قبل قلة من الأثرياء، كما أكد على أهمية دور دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها دولة حقيقية "تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجدة والامتياز، فهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي تتحول خلال عملية تطورها إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب بأسره"[2]

ويركز على هذا النوع من الديمقراطية لمباشرة العمال حقوقهم وتمتعهم بها لامتلاكهم وسائل الإنتاج التي تمكنهم من إرادة اقتصاد البلاد "فهم يتولون حكم البلاد بالفعل، ويديرون شؤونه من خلال ممثليهم (شؤون حياتهم الاقتصادية، السياسية والاجتماعية)"[3]، وكذا تمتعهم بالحرية لانها ضرورة لا ينبغي التنازل عنها، والحرية متجددة بتجدد الأجيال فهي ثمرة من ثمار التطور التاريخي وعملية مستمرة يحقق الإنسان من خلالها انتصاره على الطبيعة الخارجية، وتمرده على العبودية الاجتماعية "الحرية في نظرهم ليست على النقيض من الحتمية والضرورة، بل هي على النقيض من العبودية ... ولمفهوم الحرية عند الماركسيين معنى طبقيا، وهي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الصراع الطبقي".[4]

كما يرى أن أشكال الديمقراطية وتكونها ما هي إلا تكون لأشكال الديمقراطية لمجتمع متحول-الأشكال الديمقراطية للشيوعية في طورها الأول- سيرورة هدف، وهي ديمقراطية للمواطنين المنتجين، المتشاركين بحرية في محاولة للتحكم جماعيا بحياتهم الاجتماعية حيث يكون البشر متساوين بوصفهم مواطنين منتجين داخل هذا المجتمع الذي سيبقى حسب ماركس مجتمعا متخيلا مهما بلغت نسبة الواقعية فيه طالما أن المساواة المواطنية تتعارض مع التفاوت الاجتماعي الموجود.[5]ويؤكد ماركس أن الديمقراطية هي الطريق إلى الاشتراكية الذي عندما يبلغ ذروته نصل إلى الشيوعية التي تعتبر انتصارا حقيقيا للبروليتاريا، وتهدف فلسفة ماركس السياسية "إلى تغيير الأنظمة الفاسدة ولا تقتصر فقط على محاولة فهمها...وعندما تنتصر البروليتاريا وتسقط الرأسمالية تحل البروليتاريا محلها وتستولي على وساءل الإنتاج بحيث لا يبقى هناك أي استغلال، ويرى ضرورة بقاء الحكومة في المرحلة الانتقالية لأنه لابد من تدريب البروليتاريا على القيام بأعباء الحكم و تنظيم اقتصاد البلاد بطريقة علمية مدروسة".[6]

---

[1]: توم بوتومور: مرجع سابق، ص 27.
[2]: حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص 170.
[3]: المرجع السابق، ص 171.
[4]: المرجع السابق، ص 181.
[5]: هنري مالر: **ماركس و الديمقراطية و الشيوعية**، مجلة المناضل-ة، العدد 41، ب س.
[6]: نور الدين حاروش: مرجع سابق، ص 367.



وأخيرا يمكن القول بأن الديمقراطية بالنسبة لماركس ما هي إلا ظاهرة تاريخية أبعد من أن تكون قد كشفت عن كافة إمكانياتها والعامل الرئيسي في تطورها الأبعد هو حركة الطبقة العاملة.(1)

أما "فريديريك أنجلز" الذي يناصر ماركس في أغلب مواقفه فيرى أن الديمقراطية العادلة أساسها المساواة الإجتماعية وذلك بتبني الديمقراطية الإجتماعية التي ترمي إلى تحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين، وهي نظرية تعبر عن إرادة الشعب لتخليصه من الطبقية، "الاشتراكية ظهرت نتيجة صرخة ألم ومعاناة الإنسان" فهي تخلق مجتمع متوازن ومتعاون، عن طريق المساواة بين أفراد المجتمع لذا يجب تطبيق الديمقراطية الإجتماعية التي نادي بها ماركس لأنها من غير مساواة تؤدي إلى هيمنة الرأسماليين واستغلالهم لأغلبية أفراد الشعب وبالتالي ظهور الطبقية.(2) ولتحقيق هذه المساواة بتطبيق الديمقراطية الإجتماعية لابد من الاعتماد على مجموعة من الأسس هي:

-**تكافؤ الفرص**: المساواة بين جميع الأفراد من خلال ديمقراطية التعليم والعلاج المجاني ونظام الحزب الواحد الذي يعبر عن إرادة الجماهير وليس هناك مجال للمنافسة.

-**محاربة الاستغلال**: تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتأميم وسائل الإنتاج ومختلف المرافق المالية والاقتصادية للقضاء على التفاوت الطبقي التي هي مصدر الإنتاج والثروة في المجتمع، لأن المهم للدولة الاشتراكية ليس تسجيل حقوق المواطنين السياسية في دساتير، وإنما رفع المستوى المادي والفكري لهم، وتعبر الجماهير عن ذاتها وإرادتها وطموحاتها السياسية داخل جهاز الحزب الواحد وليس هناك مجال للمنافسة السياسية لأن فكرة التعددية غير واردة، فالأفراد متساوون والشعب يشكل وحدة متجانسة.(3)

3-3- المدخل التفاعلي الرمزي: إذا كانت البنائية ترى أن المجتمع هو الذي يؤثر في الذات فإن التفاعلية ترى عكس ذلك، أن الذات هي التي تؤثر في المجتمع، بمعنى أن الناس هم الذي يؤسسون المجتمع بأفعالهم وتصرفاتهم وسلوكياتهم الواعية والهادفة. ويسمى هذا المنظور بالتفاعلية الرمزية؛ لأن الأفراد في تواصلهم وتفاعلهم يستخدمون الرموز والإشارات والعلامات والأيقونات والإيماءات. ومن ثم تتخذ أفعالهم طابعا نسقيا زاخرا بالدلالات السيميائية والرمزية التي تستوجب الفهم والتأويل وتعد اللغة أهم عنصر لدى هؤلاء لأنها تؤدي دورا تواصليا ورمزيا.

وينطلق أنصار هذه النظرية التفاعلية الرمزية من أن المجتمع هو الذي يشكل الأفراد ويصنعهم، ولكن للفرد أيضا دور وفعل إبداعي في صنع هذا المجتمع بأفعاله الرمزية التواصلية، ويرى رائد هذه المدرسة وليام توماس (W.L.Thomas) أن هناك تفاعل متبادل بين الذات والمجتمع، مثل تفاعل المدرس مع التلميذ بشكل مزدوج.(4)

1: توم بوتومور: مرجع سابق، ص ص 26 – 27.

2 : http:// www.dzbatna.com le 24/04/2016 à 18 :40 min منتديات شباب باتنة

3: المرجع السابق، نفس الصفحة.

4: جميل حمداوي: **نظريات علم الإجتماع**، شبكة الألوكة، الطبعة 01، 2015، ص 92.

تبلورت التفاعلية الرمزية في أحضان جامعة شيكاغو على يد مجموعة من المفكرين من أهمهم "جورج روبرت ميد" الذي بدأ يطورها في الثلاثينات من هذا القرن، وتستند هذه النظرية على مجموعة من المفاهيم الأساسية تتمثل في الرموز، المعنى، التوقعات، السلوك، الأدوار والتفاعل.

فبالنسبة **للرموز والمعنى** فإن "جورج ميد" ينطلق من مسلمة أساسية وهي أن الإنسان شأنه شأن الأنواع الحيوانية فهو كائن نشط وفعال، وجميع الأنواع الحيوانية تمارس حركات، إشارات وأصوات في استجابتها لبعضها البعض، والنوع الإنساني فقط هو الذي يحول تعبيرات الوجه أو الإشارات إلى رموز، وأصوات و أفعال تنطوي على معنى، تكتسب الرموز أهميتها وتصبح ذات دلالة حينما تكتسب نفس المعنى لدى مستقبلها.[1]

وحسب "ميد" **التفاعل** بين الأفراد يصبح رمزا مشتركا بينهم، متفقا عليه تصبح عبارة عن رموز اجتماعية اكتسبت من خلال التفاعل الإجتماعي، ولكي يصبح الإنسان إنسانا لابد أن يكتسب القدرة على التفكير لابد من وجود سياق لغوي (هو نسق من الرموز ذات الدلالة والمعنى)، فالتفاعل الاجتماعي عبارة عن ظاهرة اجتماعية، والناس عبارة عن كائنات اجتماعية وإنسانيتهم نتاج للتفاعل الإجتماعي الرمزي مع الآخرين.[2]

أما بالنسبة **للتوقعات والسلوك** يرى "ميد" أن تنظيم وتنسيق السلوك داخل الجماعات وبين الجماعات يتم من خلال التوقعات، أما **الأدوار والتفاعل** فإن التفاعل يظهر في مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها فاعل ما في علاقة بالسلوك الذي يصدر عن الفاعل الأخر.[3]

أما "هربرت بلومر " فيعرف التفاعل الرمزي في كتابه (التفاعلية الرمزية) بأنه: خاصية مميزة وفريدة للتفاعل الذي يقع بين الناس، وما يجعل هذا التفاعل فريدا هو أن الناس يفسرون ويؤولون أفعال بعضهم بدلا من الاستجابة المجردة لها، وأن استجابتهم لا تصنع مباشرة وبدلا من ذلك فهي تستند إلى المعنى الذي يلصقونه بأفعالهم.[4]

ويوضح "بلومر" أن المرتكزات المعرفية الأساسية للتفاعلية الرمزية تتمثل في أن البشر يتصرفون حيال الأشياء على أساس ما تعنيه بالنسبة لهم، أي من خلال المعاني المتصلة بها، وهذه المعاني هي نتاج للتفاعل الإجتماعي في المجتمع الإنساني، وهي تحور وتعدل ويتم تداولها عبر عملية تأويل يستخدمها كل فرد في تعامله مع الإشارات التي يواجهها.[5]

وتعتبر التفاعلية الرمزية واحدة من بين المحاور الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الاجتماعية في تحليل الأنساق الاجتماعية، لأنها تبدأ أولا بمستوى الوحدات الصغرى (Micro)، منطلقة لفهم الوحدات الكبرى (Macro)، بمعنى

1: محمود عودة: **أسس علم الإجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مصر، 1993، ص 96.
2: المرجع السابق، نفس الصفحة.
3: جميل حمداوي: مرجع سابق، ص 92.
4: محمد عبد الكريم الحوراني: مرجع سابق، ص 28.
5: المرجع السابق، نفس الصفحة.



أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي لتصبح أفعال الأفراد ثابتة تشكل بنية من الأدوار، ويمكن النظر إلى هذه الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض من حيث المعاني والرموز، ومع أنها ترى البنى الاجتماعية ضمنيا باعتبارها بنى للأدوار بنفس طريقة بارسونز، إلا أنها لا تشغل نفسها بالتحليل على مستوى الأنساق بقدر اهتمامها بالتفاعل الرمزي المتشكل عبر اللغة، المعاني والصور الذهنية استنادا إلى حقيقة متمة هي "على الفرد أن يستوعب أدوار الآخرين".[1]

إذن المجتمع في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، جميع هذه الأفعال والتفاعلات بين الأفراد هو أكثر العوامل أهمية في تحديد السلوك الإنساني، وبالتالي معرفة اتجاهات الأفراد نحو المواضيع المختلفة ومن بين المواضيع التي كثر الحديث عنها "الديمقراطية" التي تعتبر من بين أهم وأقدم المواضيع التي تناولها المتخصصين وغير المتخصصين باعتبارها تمس الأفراد وكذا التفاعلات بين الأفراد في ظل النظام الديمقراطي ومدى قيامهم بأدوار فعالة في الحياة الإجتماعية، السياسية ومدى تفاعلهم مع مكونات هذا النظام بالمشاركة في تجسيد التداول السلمي للسلطة وتحقيق الديمقراطية بانتخابهم لممثلي البرلمان والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

3-4- المدخل المؤسساتي: تعددت إسهامات علماء الاجتماع من أجل تطوير الأطر التصورية (النظرية) والمناهج التحليلية (البحثية)، التي من شأنها أن تحدث من أساليب الدراسة للقضايا الإجتماعية والمشكلات الواقعية التي تتزايد بصورة مستمرة، وهذا ما ظهر من خلال التركيز على بعض المداخل السوسيولوجية الحديثة، ذات الطابع التحليلي النظري والإمبريقي (الميداني) في نفس الوقت، والتي ظهرت في علم الاجتماع السياسي منها المدخل المؤسساتي ذلك المدخل الذي تطور بفضل علماء اجتماع التنظيم خاصة في دراسة التنظيمات السياسية.[2]

وتعتبر إسهامات "روبرت ميشلز" من أهم الإسهامات التي تناولت التنظيمات السياسية في كتابه عن الأحزاب السياسية، ودراسته لطبيعة التنظيمات والنقابات العمالية ودورها السياسي في المجتمعات الحديثة، ومحاولته الربط بين الدور البنائي والوظيفي للأحزاب السياسية وفكرة النظام الديمقراطي، توصل إلى نتيجة هامة مؤداها: تعتبر الديمقراطية فكرة زائفة وبعيدة كل البعد عن الواقعية.[3] واهتم بمعالجة البناءات والتنظيمات السياسية والمهنية (النقابات) في معظم الدول المتقدمة، وخلص إلى نتيجة أو صياغة قانون عام ينظم العلاقة بين هذه التنظيمات أو المؤسسات وفكرة وجود الديمقراطية كنظام سياسي وأيديولوجي، وموجز هذا القانون: وجود نظام سياسي أوليجاركي يحكم المؤسسات السياسية أو ما يعرف بالقانون الحديدي للأوليجاركية، القانون الذي يسيطر على أغلبية التنظيمات السياسية (الأحزاب) يسعى

---

1 : http:// www.ingdz.net le 15/04/2016 à 16 :00 المنتدى المغاربي الأول لجميع المهندسين والتقنيين بالمغرب العربي الكبير

2: عبد الله محمد عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 115.

3: المرجع السابق، ص 116.



قادتها مهما أدعوا من تطبيق نظم الديمقراطية الرأسمالية الغربية كما في أوروبا الغربية، أو في المجتمعات الشيوعية، الاشتراكية واعتمادها على ديمقراطية المساواة بين الجميع، ولكن كل ذلك يعتبر نوع من التزييف الديمقراطي.[1]

يؤكد "جوزيف شومبيتر" أن الديمقراطية عبارة عن ذلك الترتيب المؤسساتي الهادف للوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته، ويؤكد على وجود إرادة عامة للشعب وهذه الإرادة ذات حدود مشتركة مع الخير العام أو المصلحة العامة التي تسمح لكل الأفراد مراقبة وإدارة شؤونهم التي تتطلب استعدادات وتقنيات خاصة[2]. نظرا لكبر حجم المجتمع لا يمكن أن يباشر أفراد المجتمع كل القضايا لذلك وجدت مؤسسات تنوب عنهم، وأحسن مثال هو مجلس البرلمان (المؤسسة البرلمانية) حيث يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخابات العامة وبعد اختيار ممثليه فإن دورهم الأساسي هو خدمة الشعب ومراقبة عمل الحكومة ووضع السياسات العامة لصالحه....إلخ، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

أما "صامويل هنتجنتون" فيبرز إسهامه من خلال كتابه (النظام السياسي لمجتمعات متغيرة)، يعتمد تطور الدول على تطور المؤسسات الديمقراطية فيها وبالتالي فهو يعكس مستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع (العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي تشكلها) وتمثل القوة الاجتماعية جماعة عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية أو غيرها، وتشمل العصرنة بدرجة كبيرة على مضاعفة القوى الاجتماعية وتوظيفها في المجتمع، أما التنظيم أو النهج السياسي فهو ترتيب من أجل المحافظة على النظام وحل الخلافات واختيار القادة الموثوقين، وكلما ازداد المجتمع تعقيدا احتاج أكثر إلى المؤسسات السياسية التي تلطف وتعدل وتعيد توجيه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمع الأكثرية.[3]

ويعتبر السلوك عنصرا ضروريا لتحقيق التطور وضمان الاستقرار لأن المؤسسات هي التعبير السلوكي للإجماع الأخلاقي والمصلحة المشتركة، "المؤسساتية هي العملية التي تكسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا في أي نظام سياسي بتكيف وتعقيد واستقلالية وتماسك تنظيماته وإجراءاته. إذا أمكن تعريف هذه الموازين وقياسها، تصبح المقارنة ممكنة بين الأنظمة السياسية في نطاق مستوياتها المؤسساتية. ويمكن قياس التزايد والتناقص في مؤسساتية التنظيمات والإجراءات الخاصة ضمن نظام سياسي".[4] نجد هنتجنتون يقدم لنا أبعاد وأنماط المؤسسات السياسية في مقاييس تعتمد على مؤشرات محددة. ولمعرفة تلك الأنماط والمستويات للبناء المؤسساتي يمكن إيجازها في أربعة أنماط:

---

[1]: المرجع السابق، ص 117.

[2]: جوزيف شومبيتر: **الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011، ص 483.

[3]: صامويل هنتنجتون: **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01،1993، ص ص 17 – 18.

[4]: المرجع السابق، ص 21.



- **التكيف–التصلب**: قدرة المؤسسة على التكيف في التنظيم داخل المؤسسة والاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية.

-**التعقيد – البساطة**: كلما ازداد التنظيم تعقيدا، ارتفع مستواه المؤسساتي، أي قدرة المؤسسة على ضم مجموعة من الوحدات المتخصصة و قيامها بمجموعة من الوظائف لضمان الاستمرار، التطور والاستقرار.

-**الحكم الذاتي(الاستقلالية) – التبعية**: مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوكيات اجتماعية أخرى، أي مدى حرية المؤسسة في العمل.

-**اللحمة(التماسك) – التفكك**: كلما ازداد التنظيم وحدة كلما ارتفع مستواه المؤسساتي، ويقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل التنظيم الواحد (المؤسسة).(1)

-أما "ألموند وباول" فقد اعتبرا أن هذا المدخل يتناول بالدراسة النظام السياسي عنى الدولة وما تحتويه من مؤسسات تقوم بالتنسيق فيما بينها للمحافظة على النظام السياسي القائم وبالتالي ضمان استقرار الدولة.(2)

3–5– المدخل السلوكي:لم يلغي علماء السياسة أهمية دراسة الأحاسيس والدوافع والجوانب الأخرى للإدراك الذاتي ولتفاعلهم مع النظام السياسي القائم، لذلك فهم ركزوا على دراسة السلوك السياسي (السلوكية) التي تعرف بأنها مجموعة استجابات تصدر عن أفراد ناتجة عن مثيرات المحيط الخارجي طبيعيا كان أو اجتماعيا (سياسيا)، تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها:(3)

-تهتم بالظاهرة السلوكية و ذلك بدراسة السلوك الإنساني نفسه بدلا من الأفكار والمشاعر، فهم يدرسون الظاهرة كما هي لا كما ينبغي أن تكون، وأعطوا أهمية كبيرة للانعكاس كعامل ارتباط ملاحظ بين المثيرات والاستجابات.

-تقوم على أساس التعزيز والعقاب، دورهما تكوين سلوك الكائن الحي.

-تعطي أهمية كبيرة للملاحظة المباشرة بوصف الوقائع كما هي، ويرى رواد هذه المدرسة أن السلوك إما متعلم أو تم تعديله عبر عمليات التعلم وأننا نكتسب المعرفة، اللغة، القيم، المخاوف والاتجاهات، وهذا يعني أن اكتشاف قوانين التعلم هي مفتاح لفهم العوامل التي تكمن وراء السلوك.

-التركيز على السلوك الظاهري وليس على الأحداث العقلية الداخلية كالتفكير والتخيل.

-القدرة على تشكيل السلوك إذا تم التحكم غي الظروف البيئية المناسبة.

---

[1]: المرجع السابق، ص ص 22 – 32.

[2]: الاقتراب بأنواعه في دراسة الظاهرة السياسية، منتديات طموحنا، http ://www.tomohna.net le24/04/2016à20 :25min

[3]: المدرسة السلوكية، منتدى جامعة البويرة، منتدى العلوم الإنسانية و الإجتماعية. http://www.cubouira.3oloum.org le 24/04/2016 à 21 : 51 min



يعتبر "روبرت دال" السلوكية كحركة لدمج الدراسات الفلسفية بالنظريات، الوسائل، الاكتشافات ووجهات النظر المتاحة في علم النفس والاجتماع والأجناس والاقتصاد وجعل مكونات علم السياسة أكثر علمية.[1] وعلى غرار علم السياسة فقد حققت الحركة السلوكية توجها جديدا في علم الاجتماع السياسي في العقدين الماضيين وذلك لجنوحها نحو نظرة علم طبيعية، وذلك بدعوتها العامة إلى الاهتمام بالسلوك السياسي الفعلي بدلا من الهيكل الشكلي للمؤسسات التي يمكن إتباعها بطرق مختلفة طبقا لما إذا كان "السلوك" يعتبر نشاطا جسديا يمكن ملاحظته مباشرة و تفسيرا سببيا، أو عملا مقصودا ينبغي تفسير معناه. وبهذا المعنى فإن تحليلا فينومينولوجيا للحياة السياسية اليومية يبدو مقبولا بنفس الدرجة مثل تفسير سلوكي بحت وفق الخطوط المطروحة في كتاب (ما وراء الحرية والكرامة) ل ب . ب . سكنر.[2]

تبدو السلوكية أكبر من أن تكون مجرد حالة نفسية لأن الباحث الذي يتناول مبدأ السلوك السياسي ينظر إلى المشاركين في النظام السياسي كأفراد لهم عواطف، تحيز وميول، وهي محاولة لجعل المكون التجريبي للنظام أكثر علمية بمعنى أنها مدخل يفضي إلى المساعدة على شرح الجانب التجريبي للنظام للحياة السياسية بواسطة نظريات ومعايير للبرهان تكون مقبولة طبقا للقوانين والاعتقادات الخاصة بالعلم التجريبي الحديث.

وأيد "ديفيد ترومان" هذا الاتجاه وعرف السلوك السياسي بعملية فهم الأفعال والأفعال الداخلية للجماعة التي تدخل في عملية الحكم، و يوضع هذا المفهوم تحت عنوان السلوك السياسي "أنشطة بشرية" يمكن أن يقال أنها جزء من الحكم، وكل متطلبات السلوك السياسي تتمثل في أن يكون البحث منظما مع مراعاة أهمية الوسائل التجريبية.

أما اسهام "دافيد إيستون" في كتبه (النظام السياسي 1956) و(تحليل النظم السياسية 1965) بين طريقة عمل النظام السياسي. والحياة السياسية عبارة عن نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذ وعطاء، وشبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية للكائن الحي.[3] وهذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره عبارة عن دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي،وحدد المكونات الأساسية للسلوكية كما يلي:

-الانتظامات: التعميمات أو النظريات القادرة على تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها.

-التحقيق: التأكد من صحة الفرضيات بالتجريب ليبنى البرهان على ملاحظات إمبريقية.

-الأساليب: طرق تحصيل، تجميع وتفسير المعومات.

-القياس: للحصول على نتائج وبيانات كمية دقيقة عن الحياة السياسية.

1: ثامر كامل محمد الخزرجي:**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004، ص 51.

2: توم بوتومور: مرجع سابق، ص 18.

3: دافيد ايستون: **نظريات تحليل النظم**، بحوث، ب س.



-التنظيم: عملية البحث في العلوم السياسية، في دراسة النظم السياسية ينبغي أن تكون منظمة مبنية على النظرية وموجهة بالنظرية.(1) يتضح لنا أن المدخل السلوكي يعنى بدراسة الفرد داخل المجتمع ومعرفة سلوكياته السياسية اتجاه النظام السياسي القائم ففي ظل النظام الديمقراطي مثلا يقوم السلوكيون بدراسة اتجاهات وانفعالات المواطنين نحو الديمقراطية سواء من خلال المشاركة السياسية بالتصويت أو الترشح في الانتخابات أو الإنظمام إلى مؤسسات المجتمع المدني، أو معرفة درجة تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية أم أن هذا النظام ما هو إلا عبارة عن مواد توضع في الدستور ولا يتم العمل بها، وبالتالي نجد سلوك المواطنين معادي للنظام وقد يصل الأمر إلى الإحتجاج والتمرد على النظام القائم.

ثالثا:المقاربة النظرية للبحث:

ما تم التطرق إليه من نظريات ومداخل نظرية تناولت دراسة موضوع الديمقراطية يمكننا من تحديد إطار نظري تستند عليه دراستنا، رغم أنه من الصعب الحديث عن تحديد مدخل نظري واحد لدراسة موضوع الديمقراطية لما تناولته مختلف النظريات والمداخل اتجاه تطبيق الديمقراطية وأحسن الطرق لتحقيقها، ويؤكد الكثير من المفكرين والعلماء أن الديمقراطية متعددة المداخل لأن كل مدخل اختص بجانب محدد من الديمقراطية وركز على تحقيقه، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع والفترة الزمنية التي ينتمي إليها المفكرين واقتناعهم أي مدخل مناسب لتطبيق الديمقراطية الفعلية.

بالنسبة لموضوع الدراسة فقد تبدى لنا أنه من الضروري تبني المدخل البنائي الوظيفي باعتبار أن النظرية البنائية الوظيفية هي التي تساهم في بلورة أفكارنا حول موضوع ومنهج الدراسة ووضعها في إطارها النظري المناسب، حيث يتم النظر إلى الديمقراطية كوحدة للتحليل ذات مستويين أحدهما:

-البناء: تتكون الديمقراطية من مجموعة من المؤسسات والأجهزة التي تساهم في بناء وترسيخ الديمقراطية كالمؤسسة التشريعية، التنفيذية و القضائية. فمثلا قيام البرلمانيين بدورهم في وضع السياسيات العامة ومساءلة موظفي الحكومة وفتح فضاءات للنقاش مع المواطنين تزيد من شرعية النظام السياسي ويحقق الهدف المرجو وهو ضمان الاستقرار والاستمرار.

-الوظيفة : أي أن لكل عنصر من عناصر النظام السياسي وظيفة معينة يقوم بها، وأن هذه الوظائف حينما تؤدى مجتمعة تعمل على تكامل النظام السياسي واستمراره، وبذلك تعمل البنائية الوظيفية في نسق متكامل تسعى من خلاله تحقيق التكامل بين مختلف مكونات الديمقراطية (من مبادئ ومؤسسات) عن طريق تطبيق التكيف والانسجام بين أفراد

---

[1]: ثامر كامل محمد الخزرجي: مرجع سابق، ص ص 52 – 53.



المجتمع في ظل النظام الديمقراطي بما يحتويه من ضمان الحقوق والحريات المدنية والسياسية من أجل عيش المواطنين تحت ظل الأمن والاستقرار الذي يتطلب قدرا من التنظيم داخل المجتمع سواء بالنسبة للمواطنين أو المؤسسات الديمقراطية.

كما تتوافق دراستنا الحالية مع نظرية بارسونز نسق الفعل حيث تناول بالدراسة الفعل الاجتماعي من خلال محاولته الجمع بين النظرية الكلية والفردية مثل ماكس فيبر ودوركايم، باعتبار أن الفعل الاجتماعي هو كل أشكال السلوك البشري التي تحكمها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الأفراد أو الجماعة أو التنظيم أو حتى المجتمع ككل، وهذا السلوك البشري يجب أن يتم داخل موقف معين لتتفاعل معه سواء، لذلك فالحياة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا تتم من خلال تفاعل الأفراد عن طريق عملية توصيل المعاني سواء رموز أو أفكار أو معلومات وهو ما يطلق عليه بارسونز نسق الفعل، ويتكون نسق الفعل من أنساق فرعية كل نسق يؤدي الوظيفة المطلوبة منه لاستمرار النسق الكلي، فالنسق الاجتماعي مثلا يتكون من النسق الاقتصادي الذي يضمن وظيفة التكيف للأفراد داخل المجتمع والنسق السياسي القائم على تحديد وبلوغ الهدف المسطر. كما أكد أن تطور الديمقراطية وما تتميز به من مقومات وركائز التي تسعى جاهدة لتحسين ظروف الفرد أولا ما ينعكس بالإيجاب على الدولة والنظام السياسي ككل، وكذا بمقاربته بين النسق الثقافي والنسق السياسي وما عرفه بالتساند الوظيفي، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى المشاركة الانتخابية والتعددية الحزبية والتمثيل البرلماني كأنساق فرعية في إطار النسق العام المتمثل في النظام السياسي أو النسق السياسي، وهذه الأنساق الفرعية تؤدي أدوارا متباينة ومتساندة متكاملة وظيفيا لتحقق بذلك الأهداف العامة المرجوة والمتمثلة في تجسيد الديمقراطية.

وهذا ما تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقه بتبنيها للديمقراطية من خلال تسطير جملة من البرامج والأهداف (في مختلف المجالات) التي تعمل على تحقيقها للوصول إلى التكامل بين مختلف مؤسسات وعناصر الديمقراطية بحماية المواطنين عن طريق ضمان حقوقهم والسعي لتحقيقها ميدانيا للمحافظة على استقرار البلاد الداخلي وحمايتها من الغزو الأجنبي، بالإضافة إلى قيام الأفراد بواجباتهم داخل هذا النسق الإجتماعي سواء من حيث التصويت في الانتخابات أو التمتع بالحريات المدنية والسياسية داخل هذا النسق وتحقيق المكانة الاجتماعية في إطار النسق الإجتماعي، وهو ما يعتبر التجسيد الفعلي للديمقراطية.



خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مراحل تطور الفكر السياسي للديمقراطية و أهم المداخل النظرية التي عالجت موضوع الديمقراطية، ولاحظنا اختلاف اتجاهات رواد هذه المداخل حسب انتماءاتهم الفكرية والحقبة الزمنية التي يعيشون فيها، إذ يمكن القول أن كل نظرية تصلح للمجتمع الذي وجدت فيه ويحتوي على كل جزئياتها مما يجعله مناسبا لها، وذلك لاختلاف كل مجتمع عن آخر وكل فترة زمنية عن أخرى لأن ما يصلح للمجتمعات الغربية بطبيعة الحال لا يمكن أن يطبق مباشرة في الدول الأخرى، كما أن كل المداخل التي تناولت الديمقراطية كل مدخل يحاول أن يتبنى الديمقراطية من زاوية معينة وأخيرا المقاربة النظرية للطالبة.



الفصل الثالث

التجربة الديمقراطية في الجزائر

تمهيد

أولا:الديمقراطية

1- نشأة و تطور الديمقراطية.
2- أنواع و تصنيفات الديمقراطية.
3- المبادئ الأساسية للديمقراطية.
4- شروط نجاح الديمقراطية.
5- العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية.
6- الديمقراطية و المفاهيم المحيطة بها.

ثانيا:التجربة الديمقراطية في الجزائر.

1- طبيعة النظام السياسي الجزائري
2- التحول الديمقراطي في الجزائر و عوامله
3- أحداث أكتوبر 1988
4- مسار الديمقراطية في الجزائر
5- آفاق ترسيخ الديمقراطية في الجزائر
6- الاتجاهات نحو النظام السياسي الجزائري

خلاصة

تمهيد:

الديمقراطية عبارة عن عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا جاهزا، كما أنها ليست نظاما يولد منذ البداية مكتملا وجاهزا، لا يحتاج إلا إلى التطبيق في أي زمان ومكان، وذلك لأنه لا توجد ديمقراطية نموذجية مثالية بل يوجد أنواع وتصنيفات عديدة للديمقراطية حيث يطبق كل نوع وتصنيف في بلد معين وفترة زمنية وجد هذا النوع من أجلها، وعلى غرار الدول الأجنبية فإن رياح التغيير نحو الديمقراطية هبت أيضا على دول العالم الثالث والجزائر من بين هذه الدول التي تبنت النظام الديمقراطي التعددي في الثمانينات من القرن العشرين، وفي هذا الفصل سوف نستعرض الديمقراطية عموما وسبل تعزيزها بالإضافة إلى التجربة الديمقراطية في الجزائر وأسباب تعثرها والعودة من جديد إلى إرسائها وتعزيزها وترسيخها من أجل بث الأمن والاستقرار للحاق بالركب الحضاري والتكنولوجي الأجنبي.

أولا: الديمقراطية

1- نشأة وتطور الديمقراطية:

ظهرت الديمقراطية في اليونان وعنيت باهتمام الفلاسفة الإغريق أمثال أفلاطون وأرسطو وقد طبقت الديمقراطية المباشرة في المدن اليونانية القديمة خاصة دولة المدينة "أثينا"،[1] التي كان حجم السكان فيها (لا يتجاوز عشرين ألف شخص) مما يسمح باجتماع المواطنين الأحرار في مجلس الشعب لمباشرة أمور المدينة المختلفة، من خلال وضع القوانين واختيار الحكام والقضاة وعقد المعاهدات وإعلان الحرب والسلام والتصويت بأكثرية الأصوات في الشؤون العامة.[2]

وكان تركيز السلطة في يد الطبقة الأرستقراطية الحرة لما تملكه من عقارات ونفوذ وممتلكات خاصة، بينما كان بقية السكان الذين يمثلون السواد الأعظم عبارة عن عبيد ونساء وأطفال ممن كانوا يستثنون من المشاركة في صنع القوانين التي يخضعون لها على الرغم من أنهم يمثلون أغلبية سكان المدينة،[3] أي أن من يملك حق المشاركة في صناعة القرار السياسي هم الرجال الأحرار ذوي الأملاك والنفوذ، حيث يستثنى العبيد والأجانب والنساء من المشاركة في التسيير، فالمشاركة في تسيير الشؤون العامة إذن يحددها العرق والجنس والحالة الاقتصادية فمن لا يملك أراضي أو عقارات ليس له الحق في المشاركة في اتخاذ قرارات الدولة.

عكس الإغريق عرفت الإمبراطورية الرومانية في عهدها الجمهوري وبدايات العهد الملكي الديمقراطية وطبقتها عن طريق اللجان والمجالس الشعبية، غير أن قيام حكم القياصرة في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطي وأصبحت الديمقراطية شيئا منسيا،[4] ولم تطرح مشكلة الديمقراطية في الأزمنة القديمة عند الإغريق والرومان الذين تناولوا السلطة كواقعة وضرورة كما كتبوا عن التصور المثالي للمدينة الفاضلة أمثال أفلاطون وغيرهم، ويعود الفضل في طرح المسألة الديمقراطية إلى الفلاسفة اللاهوت المسيحيين في القرنين الثاني والثالث عشر من العصر الوسيط الذين تصدوا للسلطة واعتبروها بالشكل الذي تأخذه في الزمان والمكان من صنع البشر أنها نابعة من عند الشعب، وإذا كانت في ذاتها أو جوهرها تأتي من الله.[5]

بدخول المسيحية إلى أوروبا دخلت فكرة إلغاء نظرية السادة والعبيد لصالح فكرة المساواة والحرية وبدأ العمل على تطبيقها وتحول المسيحية إلى مؤسسة سلطوية عرفت بمؤسسة الكنيسة وتحولت مسألة الحرية والمساواة من الوجهة العملية إلى حرية الكنيسة وأتباعها، فنشأ الصراع مع الكنيسة وصل لفصل سلطة الكنيسة عن سلطة الدولة كنهاية محتومة بعد

1: صالح جواد الكاظم وعلى غالب العاني: **الأنظمة السياسية**، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص 22.

2: ر.بودون و ف.بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 01، 1986، ص ص 310 – 311.

3 : Simone Goyard Fabre : **qu'est ce que la démocratie ?**, la généologie philosophique d'une grande aventure humaine, paris 1998, pp 14 – 15.

4: صالح جواد الكاظم و علي غالب العافي: مرجع سابق، ص 22.

5: منذر شاوي: **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية الفكرة الديمقراطية**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة 01، 2000، ص ص 41 – 43.

حكم الملوك المستبدين للقارة منذ بداية الحضارة الغربية، وجاء الإيمان بالديمقراطية تدريجيا كأسلوب ناجح في الحياة السياسية هذا الصراع الذي برمج فلسفته مفكرو عصر التنوير أمثال "جان جاك روسو" و"فولتير" و"جون لوك" و"مونتيسكيو".[1] كما يعتبر قيام الثورة الفرنسية وثورة "كورمويل" البريطانية، والثورة الأمريكية النقلة النوعية التي سعت إلى فرض تطبيق الديمقراطية بالعنف لإحداث التغيير في مخلفات الكنيسة، وتعتبر نقطة التحول الفكري الأساسية وقعت بفضل نظرية العقد الاجتماعي ل"جان جاك روسو" الذي حدد العلاقة بين الشعب والسلطة على أساس تعاقدي بحيث تكون مهمة السلطة تنفيذ موقف غالبية الشعب.[2]

نستطيع القول أن جملة الثورات التي قامت من أجل إحلال الديمقراطية وصلت إلى تحقيق مطالبها تدريجيا، الأمر الذي أخرج الديمقراطية من إطارها النظري إلى النطاق العملي حيث أخذت في الانتشار خاصة بعد الحرب العالمية الأولى على أساس أن النموذج الغربي للديمقراطية لم يتبلور في شكله الحالي إلا بعد تطور تاريخي ومعاناة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولم تستقر فكرة أو مبدأ الفردية في هذه المجتمعات إلا بعد مرور أربعة أنماط أساسية في الحكم هي: الملكية المطلقة، الملكية الدستورية، والديمقراطية المقيدة ثم الديمقراطية الجماهيرية.[3]

لم تصل الديمقراطية المعاصرة إلى الشكل الراهن إلا بعد مرورها بكثير من التحولات، الثورات والحروب، ويؤكد صامويل هنجتنجتون أن جذور الأنظمة الديمقراطية المعاصرة تعود إلى الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، التي تتميز بمؤسساتها الديمقراطية المتمثلة في البرلمان، الأحزاب السياسية والانتخابات عبر الاقتراع الجماهيري العام هي ظواهر خاصة بالقرن التاسع عشر عبر كل أطراف العالم في أواخر القرن العشرين، ويسمى هذا الانتشار بالموجة الديمقراطية.[4]

2- أنواع وتصنيفات الديمقراطية:

1.2- أنواع الديمقراطية: يمكن تصنيف صور أو أنواع الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات التي تمثله إلى ديمقراطية مباشرة، ديمقراطية نيابية وديمقراطية شبه مباشرة.

أ. **الديمقراطية المباشرة**: تعني أن يشترك أكبر عدد ممكن من الأفراد في شؤون الحكم دون وساطة النواب، وقد شهدت المدن اليونانية مثل هذه الديمقراطية، أي أن المواطنون هم الذين يتولون بالفعل سياسة الدول، ووضع برامجها ومخططاتها،[5] فيجتمع أعضاء المجتمع في منطقة واحدة لمباشرة وممارسة سلطاته في كافة القضايا سواء القضائية أو التشريعية أو التنفيذية. وكان هذا النظام مطبقا في الديمقراطيات لقلة عدد السكان، أما الوقت الحاضر ونتيجة للتزايد

1: عارف عادل مرشد: **الديمقراطية مفهومها نشأتها مقوماتها**، مرجع سابق، ص ص 91 – 92

2: المرجع السابق، ص 92.

3: حسين بوقارة: **التجربة الديمقراطية في الجزائر : إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية**، الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2005، ص 30.

4: عبد العالي عبد القادر: مرجع سابق، ص 48.

5: إبراهيم عبد الله ناصر: مرجع سابق، ص ص 263 – 264.

الكبير في أعداد السكان في معظم الدول، فقد أصبح من الصعب الأخذ به وتطبيقه باستثناء بعض المقاطعات السويسرية القليلة العدد التي لا تزال تعمل بهذا النظام.(1)

يعتبر" جان جاك روسو" من أشد المفكرين تحمسا ودفاعا عن هذه الصورة المثلى للممارسة السياسية معتقدا بأنها هي التي تتلاءم مع مبدأ سيادة الدولة (Souveraineté Nationale) الذي لا يقبل الإنابة أو التمثيل، فالشعب وحده بجميع أفراده هو الممثل الحقيقي لإرادة الأمة،(2) ويعتبر هذا النظام أكثر النظم ديمقراطية لأنه يمكن الشعب من ممارسة سلطة صنع القرار بشكل مباشر، دون وسطاء أو نواب يمثلونه، التي تمثل شكل من أشكال الحكم نادر الحدوث نظرا لصعوبة جمع أفراد الشعب في مكان واحد من أجل عملية التصويت،لم تطبق الديمقراطية المباشرة إلا في مجتمعات صغيرة العدد نسبيا. وأشهرها أثينا القديمة وكان مواطنو أثينا القديمة يتخذون قراراتهم بشكل مباشر بدلا عن التصويت على اختيار نواب يمثلونهم، حيث يشارك المواطنين الذكور الأحرار في التصويت والتحدث في الجمعية العمومية، بغض النظر عن درجة فقرهم أو غناهم ولكن ذلك كان يتطلب الكثير من الوقت مما لا يتناسب مع المجتمعات الكبيرة، لهذا لا يمكن تطبيقها إلا في جماعات صغيرة العدد لا يزيد تعداداها على عدة آلاف.(3) رغم اعتبار الديمقراطية المباشرة شكلا مثاليا للحكم لما تتيحه من فرص مباشرة المواطنين تسيير شؤون بلدهم إلا أنه لا يمكن تطبيقها إلا في المجتمعات صغيرة العدد، ومن المستحيل جمع الملايين من الناس ليتداولوا في قضية معينة لذا أصبح هذا النوع من الديمقراطية غير مطبق في أغلب دول العالم إلا قليلة العدد منها.

ب.الديمقراطية النيابية: تعني أن يقوم الشعب باختيار حكامه ويخولهم ممارسة السلطة نيابة عنه على أن يكون هذا الاختيار محددا بمدة معينة ليتسنى للشعب محاسبة ممثليه وإعادة اختيار الصالح منهم وتغيير من لم يمثل الشعب حقيقيا ولم يعبر عن آماله ولم يستطع تحقيق طموحاته، حيث يجتمع ممثلي الشعب في هيئة تسمى (البرلمان)، فهي تقوم إذن على ركن أساسي هو وجود برلمان منتخب لمدة محددة.(4)

ويكمن دور الشعب في انتخاب النواب دون التدخل أو الاشتراك في شؤون الحكم ولا ينتهي دور الناخبين عمليا بمجرد القيام بعملية التصويت فهم يمارسون نوعا من الضغط والرقابة على ممثليهم عن طريق الصحافة والتجمعات واللقاءات طيلة مدة نيابتهم. يبقى الشعب مصدر السلطة مع أنه لا يمارس السلطة بنفسه بل يفوض السلطة إلى حاكم

---

1 : محمد أحمد نايف العكش: **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(الأردن نموذجا 1999-2005)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2012، ص 57.

2 : فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص 45.

3 : سعاد الشرقاوي: مرجع سابق، ص 136.

4 : صالح جواد الكاظم و علي غالب العافي: مرجع سابق، ص 32.

يختارونه من بينهم، وهو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين أو نوابا عنه لمدة معينة من السنين لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب إلى حين انتهاء فترة نيابته.[1] والعناصر الأساسية للنظام النيابي هي:

-وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب لمدة مؤقتة.

-استقلال النائب عن هيئة الناخبين بمجرد انتهاء العملية الانتخابية.

-النائب يمثل الأمة كلها وليس دائرته الانتخابية فقط.[2] إذن تمكن الديمقراطية النيابية الشعب من ممارسة سلطة صنع القرار بشكل غير مباشر عن طريق التصويت لانتخاب نواب يمثلونه في البرلمان أو المجلس النيابي.

ج.الديمقراطية شبه المباشرة: تعد نظاما وسطا بين الديمقراطية المباشرة والنيابية، يخول للشعب حق المراقبة الكاملة للبرلمان، المجلس النيابي، ومن حق الشعب الاعتراض على القوانين، ومن حقهم إقالة النواب قبل انتهاء المدة المقررة.[3]

يتكون هذا النظام من مزيج بين الديمقراطية المباشرة والنظام النيابي، الذي يتمثل في قيام الشعب بانتخاب ممثلين عنه لمباشرة شؤون السلطة على أن يشارك الشعب مع النواب في بعض المهام الحيوية وتتمثل في:

-الاستفتاء الشعبي: هو أخذ رأي الشعب في مشروع قانون عادي أو تشريع دستوري لأخذ الموافقة أو الرفض، وقد يكون الاستفتاء قبل صدور القانون أو بعد صدوره.

-الاقتراح الشعبي: مؤداه قيام مجموعة من الناخبين بتقديم مشروع قانون مقترح إلى البرلمان الذي يتعين عليه مناقشته، وإصداره وفق الإجراءات المنصوص عليها في الدستور، وقد يكون الاقتراح في صيغة قانون متكامل أو مجرد فكرة، وهنا يتعين على البرلمان صياغته واستكمال إجراءاته الدستورية.

-الفيتو الشعبي أو الاعتراض الشعبي: معناه حق عدد من الناخبين في الاعتراض على قانون معين أصدره البرلمان وذلك خلال مدة معينة من تاريخ الإصدار، حسب ما ينص عليه الدستور.

-حل البرلمان: يتم حل البرلمان كليا وليس إقالة نائب واحد بعينه، ويتم هذا الإجراء بواسطة طلب أو اقتراح مقدم وموقع عليه من عدد معين من الناخبين، ويترك للدستور تحديد هذه الأغلبية، وبعدها يعرض الأمر على الشعب لإبداء رأيه فيه فإذا وافق على الطلب حل البرلمان ووجب إجراء انتخابات جديدة، أما إذا لم يوافق الشعب على الحل اعتبر هذا الاستفتاء بمثابة تجديد الثقة بالبرلمان.

-عزل رئيس الجمهورية: تعطي بعض دساتير الدول للشعب حق عزل رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة ولايتها أو رئاسته، وذلك وافق إجراءات يحددها الدستور.[4] نستنتج أن الديمقراطية شبه المباشرة تسمح للمواطنين التدخل في

---

[1] : http://www.siironline.org le 29/07/2015 à 14 :29 min مفهوم الديمقراطية وأنواعها

[2] : محمد أحمد نايف العكش: مرجع سابق، ص 58.

[3] : إبراهيم عبد الله ناصر: مرجع سابق، ص 264.

[4]: محمد أحمد نايف العكش: مرجع سابق، ص ص 58 - 59.

تسيير شؤون الدولة وحتى في البرلمان حيث يحق للمواطنين الرفض على عكس الديمقراطية النيابية التي لا يحق لهم التدخل في شؤون الدولة ولا حتى البرلمانيين ومحاسبتهم قبل أن تنتهي مدة انتخابهم.

2.2- تصنيفات الديمقراطية:

أ. **الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية الدستورية**: تعبر الديمقراطية الليبرالية عن تزاوج بين فلسفتين نشأتا في ظروف مختلفة عن بعضهما البعض فالديمقراطية تعود إلى الفكر اليوناني، تقوم على توفير أكبر قدر من المشاركة في صنع القرار الصادر عن أغلبية المواطنين،(1) وتنتمي الليبرالية إلى السياق الأوروبي ظهرت في البداية كمذهب اقتصادي يقوم من حيث الجوهر على اعتبار أن رأس المال هو أساس التمايزات الاجتماعية، وأن استسقاء الربح هو الدافع لصياغة العلاقات الاجتماعية بدلا من النبالة وملكية الأرض(2)، وقد هيمنة الليبرالية كمذهب اقتصادي طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وكان شعارها المعروف "دعه يعمل دعه يمر"، غير أنه مع تطور الرأسمالية واتساع الاهتمام بالشؤون السياسية العامة بفضل نضال الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات والفئات الشعبية وعمل البورجوازية إلى نقل مفهوم الليبرالية لحرية الاختيار من المجال الاستهلاكي إلى المجال السياسي لتكتسب بذلك أبعادا ديمقراطية.(3)

ويرى الفكر الليبرالي أن الفرد هو اللبنة الأولى وأساس المجتمعات وأن هذا الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته ويسعى باستمرار وراء غايات وأهداف خاصة متغيرة دوما مع تغير الظروف ومدى ما يحققه من انجازات أو ما يصادفه من إخفاقات، فالفرد هو القوة الدافعة للمجتمع وهو بفعله وفعل أقرانه يجر المجتمع من ورائه للتغيير.(4) كما يستبعد الفكر الليبرالي كل مبدأ تمثيلي للمنتخبين بالنسبة للفاعلين والحركات الاجتماعية، وبرفضه في واقع الأمر وجود مجال اجتماعي، نظرا لأنه لا يعترف إلا بالتنظيم السياسي والمصالح، قد حكم على نفسه بألا تكون له سوى أهمية تطبيقية محدودة جدا، في حين أن أهميته النقدية كانت وما تزال كبيرة جدا. فالليبرالية عنصر دائم من عناصر الفكر الديمقراطي.(5)

الديمقراطية الليبرالية عبارة نظام سياسي واقتصادي يقوم على حرية الأفراد كمبدأ يحكم العلاقة بين السلطة والأفراد،(6) كما تقوم على ثلاث مجموعات متميزة من الحقوق: حقوق الملكية، الحقوق السياسية والحقوق المدنية، تحمي المجموعة الأولى من الحقوق أصحاب الأملاك والمستثمرين من المصادرة، وتضمن المجموعة الثانية تمكين المجموعات التي تفوز في المنافسات الانتخابية من تولي السلطة واختيار السياسات التي يقبل بها الشعب، وأخيرا تضمن الحقوق المدنية المعاملة المتساوية أمام القانون والمساواة في الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم .

1: عبد العالي عبد القادر: مرجع سابق، ص 47.
2: منذر خدام: **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات دار الثقافة، مشق، سوريا، 2004، ص 94.
3: المرجع السابق، ص 95.
4: حازم البيلاوي: **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا و مشاكل**، دار الشروق، الطبعة 01، 1993، ص 12.
5: الان تورين: **ما الديمقراطية** دراسات فلسفية، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص 81.
6: عبد العالي عبد القادر: مرجع سابق، ص 47.

وكل من حقوق الملكية والحقوق السياسية يستفيد منها أصحاب مصالح أقوياء، فحقوق الملكية تهم في المقام الأول النخب (أصحاب الأملاك والمستثمرين)، ورغم قلة أعدادهم فإنهم قادرون على تعبئة الموارد المادية، وإذا لم ينالوا ما يريدون فبوسعهم أن يأخذوا أموالهم إلى أماكن أخرى، أو يختاروا عدم استثمار أموالهم (ما من شأنه أن يفرض تكاليف باهظة على بقية المجتمع). أما الحقوق السياسية فتهم في المقام الأول الطبقة العاملة أو الأغلبية العرقية وذلك اعتمادا على بنية المجتمع وانشقاقاته، وقد يكون أعضاء الأغلبية فقراء نسبيا ولكن العدد في صفهم وهم قادرون على تهديد النخب بالانتفاضات والمصادرة.(1)

إذن على مستوى التطبيق تقوم الديمقراطية الليبرالية على ما يلي:

-التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الأحزاب وتداول السلطة بينها، وبالتالي أمكانية التغيير السلمي.

-القرار السياسي هو نتيجة التفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى حل وسط.

-احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار.

-المساواة السياسية، التي تتمثل أساسا في إعطاء صوت واحد لكل مواطن، بالإضافة إلى دورية الانتخابات.

-مفهوم الدولة القانونية وأهم عناصرها وجود الدستور وتطبيق الفصل بين السلطات وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة على الهيئات الحاكمة "التشريعية والقضائية".

-سيادة القانون على مختلف المستويات الإدارية والاجتماعية.

-إقرار حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.(2)

ومن هنا نستنتج أن الديمقراطية الليبرالية تقوم على الاعتراف بالحقوق الأساسية للفرد مع الاهتمام بالجماعة حيث لا تتصادم مصالح الأفراد ببعضها البعض مما يضمن استقرار المجتمع والدولة ككل عن طريق تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد أو حقوق الإنسان والمصالح العامة للأفراد.

ب. الديمقراطية التشاركية: من التعبيرات الحديثة في الفكر الديمقراطي مفهوم الديمقراطية التشاركية، ويقصد بمفهوم الديمقراطية التشاركية أو التشاورية أو التداولية إحياء تقاليد المناقشة Debate والتفكير العلمي Deliberation بين أعداد كبيرة من المواطنين حول القضايا العامة حتى يتم التعرف على رأيهم فيها، وعرض ما يتم التوصل إليه من آراء المشرعين وأصحاب القرار.(3)

وتقدم الديمقراطية التشاركية باعتبارها المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من

---

1 : داني رودريك: **لغز الديمقراطية الليبرالية و الديمقراطية الانتخابية.** http://www.swissinfo.ch le 25/07/2015 à 20 :48 min

2: سعد الدين إبراهيم وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 02، 1987، ص 40.

3 : علي الدين هلال: **الديمقراطية التشاورية**، ص01 http://www.feps.cu.edu.eg le 25/07/2015 à 22 :21 min

جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر، كما عرفها جون ديوي بأنها "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها".[1]

كما تعني الديمقراطية التشاركية بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام. إنها إذن، حسب تعريف wikipedia ‹‹شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكز على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي›› (wikipedia.org/democratie_participative).[2] نلاحظ بأن الديمقراطية التشاركية ديمقراطية فاعلة تقوم بحل المشاكل عن قرب لضمان انخراط الجميع، والأخذ بعين الاعتبار جميع حاجيات المواطنين، وتوفير المعلومات والتدبير الشفاف والمساهمة في اتخاذ القرار لتطوير الدولة.

وترتكز الديمقراطية التشاركية كما عبر عنها "جون ديوي" على ‹‹مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة›› وعلى ‹‹ تكوين مواطنين نشطين قادرين على تصريف قدراتهم في التنقيب والبحث بأنفسهم عن حلول ملائمة لقضاياهم››. كما ترتكز على إرادة السلطات والمؤسسات السياسية التمثيلية في تقاسم هذه السلطة، من أجل جعل الوظيفة الديمقراطية تتمحور أكثر حول تحسين أوضاع الناس.[3]

ونخلص بأن الديمقراطية التشاركية تقوم على مجموعة من العناصر الأساسية هي:

-تبني مفهوم الديمقراطية من أسفل.

-مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.

-تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن ونوابه وبين المواطن ومشكلاته.

-دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها.[4]

نستنتج الديمقراطية التشاركية نظام للحكم الجيد و إعادة الثقة في السياسات الحكومية، وأن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، وأنها طريقة للتقويم والتتبع والمراقبة الشعبية وعملية ترميم الديمقراطية التمثيلية، حيث تجعل من المواطن العادي في قلب اهتماماتها باعتبارها شكلا من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي، كما تشير إلى نموذج سياسي "بديل" يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، أي عندما يتم استدعاء

1: محمد العجاتي: **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج و توصيات)**، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر و التوزيع، 2011، ص 3.

المختار شعالي: **الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية.** 2 : http://www.hespress.com le 12/05/2015 à 22 :30min

3: المرجع السابق، نفس الصفحة.

4: محمد العجاتي: مرجع سابق، ص ص 3 - 4

الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية أو قرارات عمومية تعنيهم بشكل مباشر، وذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك.(1)

ج. **الديمقراطية الاشتراكية:** عبارة عن إيديولوجيا سياسية تدعو إلى تدخل اقتصادي واجتماعي من قبل الحكومة لترسيخ العدالة الاجتماعية ضمن إطار النظام الرأسمالي، وصياغة سياسات للدفع باتجاه الدولة الرفاه، ترتيب المفاوضة المشتركة، تنظيم الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة، إعادة توزيع المداخيل والثروات، والالتزام بالديمقراطية التمثيلية، وتتبنى الديمقراطية الاشتراكية نظام الاقتصاد المختلط اقتصاد السوق الاجتماعي.(2) ويمكن القول بأن الديمقراطية الاشتراكية مشتقة من الأفكار الاشتراكية والشيوعية في إطار تقدمي وتدريجي ودستوري. والعديد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في العالم يعد نسخا متطور من الأحزاب الثورية التي توصلت لأسباب أيديولوجية أو براغماتية تبنت إستراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات الموجودة أومن خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات الليبرالية قبل إحداث التغييرات الاجتماعية الأعمق، عوض التغيير الثوري المفاجئ. وقد تتضمن التقدمية إلا أن معظم الأحزاب التي تسمى نفسها ديمقراطية اشتراكية لا تنادي بإلغاء الرأسمالية، بل تنادي بدلا من ذلك بتقنينها بشكل كبير. والسمات المميزة للديمقراطية الاشتراكية هي:

-تنظيم الأسواق.

-الضمان الاجتماعي ويعرف كذلك بدولة الرفاهية.

-مدارس حكومية وخدمات صحية ممولة أو مملوكة من قبل الحكومة.

-نظام ضريبي تقدمي.(3)

د. **الديمقراطية الاجتماعية:** تعني العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.(4) انتشرت فكرة الديمقراطية الاجتماعية وذاعت آراؤها في مواجهة الرأسمالية قبل الثورة الروسية، وكانت محاولات تدريجية سياسية واقتصادية للتحول من قسوة الرأسمالية الحادة في العالم إلى وضع مثالي، وكانت أهم أفكارها وأنصارها في ألمانيا في القرن التاسع عشر، ولهم أفكار هجينة من الماركسية ومن تعديلاتها، كما كان للمفكر الألماني "برنشتاين" دور في صياغتها الأخيرة وفي إبعادها عن الماركسية أيضا، وكان بعكس ماركس يرى أن تحسن وضع العمال قادم وسيطور من الديمقراطية والرأسمالية، غير أن انتصار الثورة الشيوعية كان ضربة قاسية لهذا وآرائه، ولكنه استعاد الحياة والمجد في ألمانيا وبريطانيا وشمال أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وطور أنموذجا خفف من حدة الرأسمالية و أفاد من الفشل الشيوعي في التنمية.(5)

1: بلقاسم عصام الدين الراجحي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

2 : http://www.ar.wikipedia.org le 15/04/2015 à 15 :07min الديمقراطية الاشتراكية

3: صبري سعيد: **الديمقراطية**، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة 01، 2007، ص 14.

4: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص 64.

5: محمد الأحمري: **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة 01، 2012، ص 80.

لا تزال الديمقراطية الاجتماعية التي تعتمد الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية أنموذجا يكرهه الرأسماليون في بريطانيا أمثال "تاتشر" وأمريكا "ريغان" والمحافظون في الحزب الجمهوري وكانوا يخوفون ويحذرون من سياسة أوباما، وأنها تلك الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الفاشلة أو القريبة من الشيوعية.[1]

وتعتمد الديمقراطية الاجتماعية على الإصلاح التدريجي للنظام الاقتصادي بإدخال مفاهيم "دولة الرفاه الاجتماعي" والعدالة الاجتماعية ودمجها مع الليبرالية السياسية المعتمدة على الحريات وحقوق الإنسان وتنظيم الحرية الفردية ضمن إطار واضح من المصلحة الجماعية، وتقدم المؤسسة الدولية للاشتراكية تعريفا للديمقراطية الاجتماعية بأنها آلية سياسية تحقق نموذجا مثاليا من "الديمقراطية الليبرالية" يحل المشاكل الموجودة في الرأسمالية غير المقيدة.[2]

تقوم الديمقراطية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ منها:

-الحريات: غير مقتصرة على الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي وإنما هي الحريات الجماعية مثل حقوق الإنسان ومكافحة التمييز والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج والنفوذ السياسي.

-المساواة والعدالة الاجتماعية: ولا يقتصر ذلك على المساواة أمام القانون بل أيضا العدالة والمساواة في التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتساوي في الفرص المتاحة أما الجميع بدون تمييز.

-التضامن الاجتماعي: يعني الوحدة والإحساس بالتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.

-السلام: يعتبر عنصر أساسي للعيش المشترك، يجب أن يكون مبنيا على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسلح.[3]

و منه تهدف الديمقراطية الاجتماعية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد والعمل على رفع مستواهم المادي وذلك عن طريق تحقيق المساواة في الثروة بين أفراد المجتمع.

هـ. **الديمقراطية التوافقية**: تشكل "الديمقراطية التوافقية" أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية، وتعتمد أساساً على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، حيث تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض ما يجعلها قادرة على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاح وممكن على صعيد الممارسة. [4] أي أن الديمقراطية التوافقية نوع من أنواع الديمقراطية العامة ولكنها تتخذ منحى خاصا بها يقوم على تكوين تحالفات بين الجماعات

1: المرجع السابق: نفس الصفحة.

2: باتر محمد على وردم: **الديمقراطية الاجتماعية** http://www.bohothe.blogspot.com le 08/08/2015 à 14 :41 min

3: المرجع السابق: نفس الصفحة عن الإعلان العالمي للديمقراطية الاجتماعية 1989. http://www.socialistinternetional.org

4: محمد علاء الصافي: **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد .. العراق نموذجا** http://www.a.annabaa.org le 15/02/2016 à 19 :35 min

المختلفة عرقيا وطائفيا وتضمن لها المشاركة في صنع القرارات الوطنية وبالتالي فهي تمنع سيطرة الأغلبية على شؤون الدولة وتكون القرارات في ظل الديمقراطية التوافقية متخذة بالاتفاق العام.

إن السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي تعاون الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي في ائتلاف واسع لحكم البلد، ويضم هذا الائتلاف أبرز وأهم الأحزاب والجماعات السياسية في البلاد أو الشخصيات الوطنية، الغرض منه إقامة "كارتل حاكم" يوطد النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية للبلاد.

ويتطلب الائتلاف الكبير قيام تجمعات وتكتلات قادرة على تكوين أكثريات مستقرة، وتمتلك برامج واضحة تشكل أساسا للعلاقة مع المواطنين لإقامة التحالفات، والائتلاف الكبير يتطلب اعتراف الأطراف الرئيسية ببعضها بعضا واتفاقها على أساس البرامج والتطلعات والأهداف المشتركة.[1]

وأهم ما يميز الديمقراطية التوافقية "حسب أرنت ليبهارت" هو أربعة عناصر أساسية هي:

-حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة (تشمل حزب الغالبية وسواه)

-مبدأ التمثيل النسبي (في الوزارة، في الإدارة والمؤسسات والانتخابات أساسا)

-حق الفيتو المتبادل (للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار).

-الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.[2]

أي أن الديمقراطية التوافقية تقوم على أساس تكوين ائتلاف بين الجماعات والأحزاب مهما بلغت نسبة شعبيتها سواء تمثل الأغلبية أو الأقلية السياسية، كما يحق للأحزاب السياسية المعارضة والنقد لمنع سيطرة الأغلبية على حقوق الأقليات التي يحق لها رفض القرارات التي لا تخدم مصالحها وبالتالي تتدخل لتسير شؤونها الخاصة بمفردها. كما نستنتج بأن الديمقراطية التوافقية نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه، فهي تستخدم في المقام الأول بمثابة تفسير للاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوروبية الصغرى مثل النمسا، بلجيكا، نيوزيلندا، سويسرا.[3]

و. الديمقراطية السياسية: للتخفيف من أوزار الحكم الدكتاتوري الذي يعنى بالديمقراطية الاجتماعية جاءت الديمقراطية السياسية لتجعل كل شيء يتم بواسطة الشعب أو على الأقل برضاه، وينطبق مدلولها الحقيقي عادة على الدولة التي تسود فيها إرادة الشعب أو غالبية أفراده،[4] كما تعرف الديمقراطية السياسية بأنها تقضي بحق المواطنين في الاقتراع السري العام[5]

---

[1] : http://www.arabsi.org le 12/05/2015 à 20 :14 min التوافقية في شذى ظافر الجندي: هل نحن في حاجة إلى الديمقراطية المرحلة الانتقالية للتحول نحو الديمقراطية و الدولة المدنية، ص 3.

[2]: أرنت ليبهارت: **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينه، الفرات للنشر و التوزيع، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة 01، 2006، ص 8.

[3]: المرجع السابق، ص 12.

[4]: أحمد صابر حوحو: **مبادئ و مقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، العدد 05، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 327.

[5]: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص 64.

ويتم تطبيق الديمقراطية السياسية عمليا بعدة وسائل أهمها:[1]

-الاقتراع: هو الطريقة التي تمكن الفرد من المشاركة في ممارسة السلطة، وهذه المشاركة يمكن أن تكون مباشرة عبر الاستفتاء الشعبي، كما يمكنها أن تكون غير مباشرة بواسطة انتخاب هيئة تمارس أعمالها باسم المواطنين، وقد تكون هذه الهيئة جماعية كمجلس النواب أو سلطة فردية كرئيس الجمهورية، أو الاثنين معا كما حددها دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا (دستور 1958).

-فصل السلطات: حيث يفرض تجزئة السلطة إلى عدة سلطات وعدم حصرها في شخص أو هيئة واحدة، إنما توزيعها على عدة هيئات أو مؤسسات. "فالسلطة توقف السلطة" على حد تعبير مونتيسكيو فتصان الحريات. وعلى الصعيد الدستوري يتم ذلك بفصل السلطات والتمييز بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وجعل لكل سلطة اختصاص محدد ومؤسسة خاصة منفصلة عن الأخرى داخل الدولة، وهذا ما يحول دون تجاوز أي سلطة حدودها وبالتالي يحول دون قيام نظام استبدادي.

-عدم حصر السلطة التشريعية في هيئة واحدة: توزيع على هيئتين أو أكثر، فهناك من يعتقد بضرورة توزيع السلطة التشريعية على مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومنهم من يكتفي بمجلس النواب، دون أن يأخذ دوره بالتشريع.

نلاحظ أن الوسائل التي اعتمدت عليها الديمقراطية السياسية لتطبيقها عمليا لتحقيق الديمقراطية الاستقرار السياسي وكسب رضا المواطنين اتجاه النظام السياسي القائم باختياره من قبل الشعب بواسطة الاقتراع النزيه الشفاف، كما أن فصل السلطات يؤدي بالضرورة إلى منع سيطرة سلطة على أخرى مما يسهل تسيير السلطة للشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة مما يلغي إمكانية قيام نظام استبدادي، وعدم تركيز السلطة التشريعية في يد هيئة واحدة وتوزيعها وتكوين برلمان الذي يتولى التشريع وسن القوانين مما يسهل الطريق نحو تطبيق الديمقراطية وضمان الاستقرار من أجل الاستمرار والمضي قدما نحو الأمام للتطور والازدهار.

3- المبادئ الأساسية للديمقراطية: تعرف الديمقراطية من خلال بعض المبادئ الأساسية التي تمثل مجموعة من المؤسسات والممارسات يتم من خلالها تحقيق هذه المبادئ. ونقطة الانطلاق لتحقيق المبادئ تتمثل في حقوق الإنسان وكرامة الفرد من عدالة ومساواة وحرية، ومع ذلك الديمقراطية تركز أيضا بشكل خاص على عملية صنع القرارات حول القواعد وسياسات أي مجموعة أو جمعية أو المجتمع ككل وميزة مفهوم المواطنين، ليس فقط لأنهم أصحاب حقوق ومسؤوليات، ولكن كمشاركين نشطين في القرارات والسياسات الجماعية التي تؤثر على حياة الأفراد[2]، وتتكون هذه المبادئ الديمقراطية من:

1: عصام سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة 02، 1989، ص ص 220 – 221.

2 : Traduction tirée de : **Deliberating in a Democracy in the Americas** (2011). Tiré à l'origine et adapté de Democracy for All (Street Law, Inc. 1994), p p 8 -9.

*الدستورية: تتطلب حرية الأفراد تحت أي حكم أن يكون لهم نظام يعيشون وفق قواعده، بشرط أن يطبق على كل أبناء المجتمع، وأن تسنه سلطة تشريعية قاموا هم بتأسيسها، وتعني الدستورية مجموعة من المبادئ السياسية أو القانونية المكرسة لصالح المجتمع بأكمله ولصيانة حقوق الأفراد، [1] ويعتبر الدستور القانون الذي يمثل النظام الأساسي للدولة، حيث ينظم سلطاتها كافة والعلاقات بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وهو النظام الذي ينبغي أن توكل كتابته إلى هيئة تأسيسية منتخبة ويجري إقراره بواسطة الاستفتاء الشعبي عليه.[2]

نشأ الحكم الدستوري في أوروبا الغربية والولايات المتحدة دفاعا عن حق الفرد في الحياة والتملك، حرية التدين، التعبير والتنقل، ومن أجل ضمان هذه الحريات والحصول على الحقوق المطالب بها شدد واضعو الحكم الدستوري على ضرورة وجود قيود تحد من قوة كل سلطة من سلطات الحكم، وعلى أن الديمقراطية لا تكتمل دون أن تستند إلى الليبرالية الدستورية حيث يكون هناك نظام لا تنتهك فيه الحقوق وقد يحدث عند قيام حكم ديمقراطي شكلي لا يأخذ بكل المبادئ الدستورية الليبرالية أن تجري انتخابات ديمقراطية، و يحكم بلدا ما قادة منتخبون. يعبر عن الدستورية في النظام الأميركي "العقد الاجتماعي" الذي يعتمد على سيادة الشعب، سيادة القانون، والحكم بموجب القانون (روح القانون وسيادته)، الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية والتنفيذية)، ونظام الضوابط والتوازنات فلا تحتكر أي منها السلطة، وأن تكون سلطات الحكم ومسؤولياته متداخلة.[3]

من أبرز مميزات الحكم الدستوري أن الإطار الأساسي لا يمكن تعديله بسهولة وفقا لرغبات الأكثرية. بل يتطلب رضا المحكومين المعبر عنه بصورة جلية وواضحة. ففي الولايات المتحدة تم تعديل الدستور 27 مرة فقط منذ العام 1787. وقد جعل واضعي الدستور عملية تعديله صعبة، إنما غير مستحيلة، ومعظم التعديلات زادت من الديمقراطية بتوسيعها مدى الحقوق الفردية وإلغائها للفوارق التي كانت قائمة بين الناس على أساس العرق أو الجنس،لم يتم تناول أيا من هذه التعديلات بخفة، وعندما تم تبنيها، كانت كلها قد حظيت بتأييد أكثرية كبيرة من الشعب.[4]

*الانتخابات الديمقراطية: يحتل مفهوم "الانتخابات الديمقراطية"، عند كثير من الباحثين موقع الصدارة في النظم الديمقراطية منذ أن عرف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية "مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة"،[5] وأكد "ألان تورين" لا يمكن الكلام عن الديمقراطية في واقع الأمر دون وجود اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين ودون تعددية سياسية.[6]

1: **الديمقراطية الأمريكية** التاريخ والمرتكزات، ترجمة حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، الطبعة 01، 2005.
2: **المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة 02، 2011، ص 81.
3: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات: مرجع سابق، نفس الصفحة.
4: ملفين آي يوروفسكي: **المبادئ الأساسية للديمقراطية**، بنت الرافدين، في رحاب الديمقراطية، ب س.
5: عبد الفتاح ماضي: **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17 الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 2007/08/18.
6: ألان تورين: مرجع سابق، ص 11.

ولقد وضع "روبرت دال" الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يقدم تعريفا تفصيليا للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكدا على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبرا أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة (حرية التعبير، حرية التنظيم، تشكيل مؤسسات مستقلة)، إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لأن الانتخابات الحرة والنزيهة هي "ذروة الديمقراطية وليس بدايتها" عند دال، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج الديمقراطية ولا الحريات والحقوق.[1]

وفي الأدبيات العلمية التي تعنى بالديمقراطية والانتخابات في الغرب حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محددة للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها. ولعل من أبرز تلك الأدبيات وأكثرها شمولا ما قام به "ديفيد باتلر وآخرون" حيث أكدوا أن الانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى ستة شروط هي: حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، دورية الانتخابات وانتظامها، عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشح للمناصب السياسية، حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون ولا وسائل العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء، وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية وكذا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية.[2]

ولتطبيق هذا المبدأ الأساسي في النظام الديمقراطي يتطلب الأمر قيام نظام انتخابات باعتباره وسيلة السيطرة الأساسية على الحكم لأن الانتخابات تحدد بشكل سلمي من هم الذين سيحكمون، وتعطي مشروعية للقرارات التي سيتخذونها ولتحقيق سلمية الاختيار ومشروعية القرار يجب توفر عدة عوامل كحرية الانتخابات ونزاهتها، وإعطاء حق الانتخاب لكل الفئات مع تساوي الأصوات جميعا بحيث لا يكون لصوت ما تأثير يفوق تأثير صوت آخر، بالإضافة إلى أن تكون هناك معايير انتخابية تتصف بالحرية والنزاهة بالنسبة لعملية الاقتراع وفرز الأصوات وأنظمة تمويل الحملات الانتخابية.[3]

تتكون الانتخابات الديمقراطية من العناصر التالية:

-تنافسية: لذا يجب أن تتمتع أحزاب المعارضة والمرشحون بحرية التعبير والتجمع وانتقادهم للحكومة بصورة مفتوحة، والتقدم بعرض سياسات بديلة ومرشحين بديلين إلى الناخبين بطريقة سلمية و إتباع أسلوب المناظرة.

1: عبد الفتاح ماضي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

2: المرجع السابق، نفس الصفحة. عن David Butler, Howard R. Penniman and Austin Ranney, eds.Democracy at the polls: AComparative Study of Competitive National Elections 1981, p 2-3.

3: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات: مرجع سابق، نفس الصفحة.

-نهائية: تحدد قيادة الحكومة لفترة زمنية مقررة يتولى ممثلون منتخبون شعبيا زمام الحكم، ولا يكونون مجرد رؤساء صوريين أو قادة رمزيين.

-دورية: حيث لا يتم انتخاب حكاما أو رؤساء مدى الحياة.

-الشمولية: أي تشمل الانتخابات كل السكان الراشدين.

-التصويت: يدلي الناخبين بأصواتهم سرا في صناديق الاقتراع، وفي نفس الوقت يجب تامين حماية صناديق الاقتراع وعملية عد الأصوات بطريقة شفافة مكشوفة إلى أكبر حد ممكن كي يثق المواطنين بأن النتائج دقيقة وأن الحكومة تستند بالفعل إلى موافقتهم،[1] وتشكل الانتخابات الحجر الأساس للسياسات الديمقراطية باعتبارها الآلية الرئيسية التي تعبر عن موافقة ورضا الشعب عن الحكومة الجديدة وتأييده لها من خلال نتائج الانتخابات الحرة الدورية والنزيهة.

*__سن القوانين__: يسجل التاريخ أن البشر بدؤوا بسن قوانين رسمية منذ خمسة آلاف سنة. ولكن تتباين بشدة الأساليب التي تعتمدها المجتمعات المختلفة في وضع الأنظمة التي تعيش في ظلها، وذلك بدءا من فرض مشيئة ملوك يتصرفون كآلهة إلى تصويت الأكثرية لاجتماعات أهالي القرى. في الولايات المتحدة، يتم وضع القوانين على مستويات عدة، بدءا من المجالس المحلية في البلدات والقرى، إلى الهيئات التشريعية في الولايات، وإلى كونغرس الولايات المتحدة. ولكن في كل من هذه المستويات يكون للمواطنين إسهام كبير إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة، فهيئات صنع القوانين تعرف أنها مسؤولة أمام ناخبيها، وأنها إذا لم تشرع بما فيه مصلحة الشعب، فإنها ستواجه الهزيمة في الانتخابات المقبلة. الأمر الأهم في صنع القوانين بطريقة ديمقراطية ليس الآلية التي يتم فيها، ولا المكان الذي يحصل فيه، لكن الشعور بالخضوع إلى محاسبة المواطنين وضرورة تلبية رغبات الشعب.[2]

*__القضاء المستقل__: إن استقلالية القضاء هو تجسيد للعدالة وعماد دولة القانون لذا يجب إرساء مبدأ (استقلالية القضاء) في حماية الديمقراطية نفسها من كل انحراف أو زيغ، وفي دعم احترام حقوق الإنسان من حيث ضمان المحاكمة العادلة التي هي حق من حقوق الإنسان وحماية مختلف الحقوق والحريات،[3]ويقصد باستقلالية القضاء عدم وجود أي تأثير مادي أو معنوي أو تدخل مباشر أو غير مباشر وبأية وسيلة في عمل السلطة القضائية بالشكل الذي يمكن أن يؤثر في عملها المرتبط بتحقيق العدالة مما يلغي نزاهة واستقلالية القضاء.

ولقد أكدت العديد من المواثيق والإعلانات والقرارات الدولية على أهمية استقلالية القضاء في تحقيق العدالة، وطالبت الدول باحترام هذا المبدأ وبلورته ميدانيا، فالمادة 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 تؤكد

1: **الديمقراطية بإيجاز** ، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، ص 18. http://www.iipdigital.usembassy.gov le 12/04/2015 à 15 :33 min

2: ملفين اي يوروفسكي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

3: إدريس لكريني: **القضاء المستقل والممارسة الديمقراطية** http://www.alkhaleej.ae le 12/05/2015 à 18 :11 min

أن: "كل مجتمع لا تكون فيه ضمانات للحقوق، ولا فصل للسلطات، ليس لديه دستور"، والمادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشير إلى أنه: "لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه".

وقد أكدت لجنة حقوق الإنسان في مؤتمر "سانتياغو" سنة 1961 على أن "وجود قضاء مستقل يعد أفضل الضمانات للحريات الشخصية، وأنه يتعين وجود نصوص دستورية أو قانونية ترصد لتأمين استقلال السلطة القضائية من الضغوط السياسية وتأثير سلطات الدولة الأخرى عليها، وذلك بالحيلولة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وبين ممارسة أية وظيفة قضائية أو التدخل في إجراءات القضاء".(1)

ويؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 14 "الناس جميعا سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون"،(2) وذكر ألكسندر هاملتون في مقالات كتبها في مجلة "الفدرالي" عامي "1788 – 1789" أن المحاكم التي لا تسيطر لا على القوات العسكرية ولا على الإنفاق هي "السلطة الأقل خطرا" بين سلطات الحكم، رغم ذلك يمكن للمحاكم أن تكون شديدة التأثير في الأنظمة الديمقراطية، وتعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها تفسير القيود الدستورية وتطبيقها. بوسع المحاكم في الولايات المتحدة أن تعلن بطلان قرارات أو قوانين تصدر عن الكونغرس وعن الهيئات التشريعية باعتبارها مخالفة للدستور، كما يمكنها منع تطبيق إجراءات يتخذها الرئيس على نفس الأساس أيضا، والمدافع الأكبر عن حقوق الناس في الولايات المتحدة هو النظام القضائي، وهذا ممكن لأن معظم القضاة يعينون في مناصبهم لمدى الحياة وبذلك يمكنهم التركيز على الأمور القانونية دون أن تصرفهم الأمور السياسية عن ذلك. في حين أن المحاكم الدستورية ليست كلها متماثلة لذا ينبغي أن تكون هناك هيئة لها سلطة تحديد ما يقوله الدستور وتحديد متى تتجاوز سلطات الحكم المختلفة صلاحياتها.(3) ومنه نستنتج بأن وجود قضاء مستقل يشكل دعامة قوية للممارسة الديمقراطية مما يثبت تطبيق المساواة أمام القانون.

*__دور وسائل الإعلام الحرة:__ ما يرتبط ارتباطا وثيقا بحق الناس في المعرفة هو وسائل الإعلام الحرة أي الصحف وشبكات الإذاعة والتلفزيون، التي يمكنها التقصي عن أعمال الحكم ونشر أخبارها دون خشية من الملاحقة. وكان القانون العام البريطاني يعتبر أي انتقاد للملك (وتبعا لذلك الحكومة بكاملها) جريمة تعرف بجريمة تشهير للتحريض على الفتنة لكن بعد كفاح طويل ألغت الولايات المتحدة هذه الجريمة، وأرست مكانها نظرية خاصة بالصحافة أفادت

---

[1] : أخبار الديمقراطية: **استقلالية القضاء والانتقال نحو الديمقراطية** http://www.siironline le 12/05/2015 à 18 :22 min

[2]: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 أ د -21 المؤرخ في 16 كانون/ ديسمبر 1966(تاريخ بدأ النفاذ: 23 مارس/آذار 1976)، المادة 14.

[3]: ملفين اي يوروفسكي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

الديمقراطية كثيرا في دولة تكثر فيها تعقيدات الحياة، قد لا يكون في وسع مواطن ما أن يترك عمله للذهاب إلى إحدى المحاكم وحضور المحاكمات، أو لحضور مناقشات الهيئات التشريعية، أو التقصي عن كيفية عمل برنامج حكومي معين. ولكن الصحافة تعمل بمثابة وكيل عن المواطن، بحيث تنقل إليه بواسطة وسائل الإعلام المنشورة، والمرئية، والمسموعة ما تتبينه من هذه الأمور كي يصبح بإمكانه التصرف وفق ما حصل عليه من معلومات. في الأنظمة الديمقراطية، يعتمد المواطنون على وسائل الإعلام للتخلص من الفساد، وكشف سوء تطبيق العدالة، أو عدم كفاءة وفعالية عمل جهاز حكومي معين. لا يمكن لأي بلد أن يكون حرا دون وسائل إعلام حرة، ويعتبر إسكات صوت وسائل الإعلام من دلائل قيام حكم دكتاتوري.[1]

يقول "اولفير وندل هولمز" قاضي المحكمة العليا الأمريكية عام 1919: "عندما يدرك الناس أن الزمن قد قلب مفاهيم العديد من المعتقدات التي كانوا يقاتلون من أجلها، فقد يتوصلون إلى الاقتناع بأن الخير المطلق الذي ينشدون بلوغه يمكن أن يتحقق على نحو أفضل من خلال تجارة الأفكار الحرة، وأن أدق اختبار للحقيقة هو قياس مدى قدرة الفكر على أن يصبح مقبولا عبر التنافس تجاريا في هذه السوق...بصفة عامة هذه النظرية التي يقوم عليها دستورنا، إنها تجربة كما أن الحياة نفسها تجربة، وأن حرية التعبير عبر جميع وسائل الإعلام الحرة من اشتراطات المجتمع الديمقراطي حيث أن الدستور الأمريكي الذي يعد أساس نظام الحكم في الولايات المتحدة نص على أنه "لا يحق للكونغرس إصدار أي قانون ينتقص من حرية التعبير أومن حرية الصحافة".[2]

*__دور جماعات المصالح (المجتمع المدني الفاعل)__: تهيمن مقالات "اليكسيس دي توكفيل" على التفكير الأمريكي المعاصر عن المجتمع المدني حيث أصبحت بمثابة عقيدة توكفيلية جديدة جذابة في حقبة محافظة ساهمت في بلورة المفهوم فكريا، وذلك لما تطرق له توكفيل عن دور الجماعات المستقلة "المجتمع المدني" وما له من أهمية كبرى في تعزيز الديمقراطية ودفعها إلى الأمام حيث أكد على أهمية دور المجتمع المدني في الحد من سلطة الدولة ومنع تركزها وبالتالي منع سيطرتها على المواطنين، بالإضافة إلى إحياء المجتمع المدني لدور الجماعات، وتدريبه للمواطنين الناشطين وأنه يؤسس تقاليد الاحترام والتعاون، وأن يوفر بديلا أخلاقيا من المصلحة الذاتية، وأن يحد من البيروقراطيات الطفيلية، وأن ينشط الميدان العام، كل ذلك في ظل حكومة صغيرة وسياسة محلية.[3]

خلال القرن الثامن عشر وجزء لا بأس به من القرن التاسع عشر كان صنع القوانين بمثابة حوار بين الناخبين وممثليهم المنتخبين في الكونغرس، أوفي حكومات الولايات والحكومات المحلية حيث كان عدد السكان قليلاً، والبرامج

1: المرجع السابق، نفس الصفحة.

2: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات: مرجع سابق، نفس الصفحة.

3: جون إهرنبرغ: **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 01، 2008، ص ص 437 -

الحكومية محدودة، والاتصالات بسيطة، لم يكن المواطنون بحاجة إلى مؤسسات أو منظمات وسيطة لمساعدتهم على إيصال آرائهم إلى من يريدون، ولكن في القرن العشرين أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدا، كما أصبح دور الحكومة أكثر اتساعا. فهناك اليوم الكثير من القضايا التي يريد الناخبون التحدث عنها من أجل إسماع أصواتهم حول قضايا معينة، فينشئ المواطنون مجموعات لوبي، ومجموعات تدافع عن مصالح عامة أو خاصة تعمل على تحقيقها، ومنظمات غير حكومية تكرس نفسها للعمل في سبيل قضية معينة. وهناك الكثير من الانتقاد داخل البلاد لهذه الناحية من الديمقراطية الأميركية، ويدعي البعض أن تلك المجموعات من أصحاب المصالح التي لديها الكثير من المال يمكنها إسماع صوتها بصورة أفضل مما تستطيعه مجموعات مصالح أخرى محدودة الموارد، بعض هذا الانتقاد محق، ولكن الواقع هو أن هناك مئات من هذه المجموعات تساعد في توعية الناس وصانعي السياسة عن أمور معينة، وبذلك تساعد الكثير من الناس ممن لا تتوفر لديهم الموارد لتعريف آرائهم للمشرعين في عصر يسوده التعقيد، الآن وقد وصلنا عصر الإنترنت سيزداد عدد هذه الأصوات وستساعد هذه المنظمات غير الحكومية على تحسين وتركيز مصالح المواطن بطريقة فعالة.[1]

***الشفافية في الحكم (حق الشعب أن يعرف)**: تعتبر الشفافية إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية حيث تعزز وتطور مفاهيمها وتقوي قواعدها ولبناتها فبغيابها تزول الديمقراطية وتضيع حقوق الإنسان وتكرس مفاهيم الدكتاتورية والعنف بحق المواطن.[2] قبل هذا القرن إذا أراد الناس أن يعرفوا كيف تعمل حكوماتهم كانوا يتوجهون إلى مقر الاجتماعات للإصغاء إلى المناظرات والمناقشات، أما اليوم فهناك بيروقراطيات ضخمة معقدة وقوانين وأنظمة يقع بعضها في مئات الصفحات، وعملية تشريعية حتى ولو كانت خاضعة للمحاسبة من قبل الشعب، قد تكون مبهمة ليسمح لأكثرية الناس بفهمها.

أما في النظام الديمقراطي يجب أن تكون أعمال الحكم شفافة قدر الإمكان أي أن المداولات والقرارات يجب أن تكون متاحة لتدقيق الناس. من الواضح أنه لا يجوز أن تكون كل أعمال الحكومة علنية ولكن للمواطنين الحق معرفة كيف تصرف أموال الضرائب التي تجبى منهم، وما إذا كانت المحاكم تتمتع بالكفاءة والفعالية، وما إذا كان المسؤولون المنتخبون يتصرفون بمسؤولية. إن كيفية توفير مثل هذه المعلومات تختلف بين حكومة وأخرى، ولكن ما من حكم ديمقراطي بوسعه العمل بسرية تامة.[3]

ويشدد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته على أنه لكل شخص الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، وهذا يفرض التزاما على الدول لضمان توفير سبل الوصول إلى المعلومات خاصة المعلومات التي في حوزة الحكومة في جميع أنظمة التخزين والاسترجاع (متضمنة

1: ملفين آي يوروفسكي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

2 : http://www.nazaha.iq le 10/05/2015 à 20 :55 min منشور الشفافية

3: ملفين آي يوروفسكي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

الأفلام، الميكروفيلم، الوسائل الالكترونية، الفيديو و الصور) التي لا تخضع للقيود الواردة في المادة 19 الفقرة 3 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.(1)

وتقوم الشفافية على مجموعة من الآليات لتحقيقها تتمثل فيما يلي:

-الفصل بين السلطات الثلاث "التشريعية، التنفيذية والقضائية".

-قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني.

-سيادة القانون إضافة إلى تشريع قوانين تساعد المواطنين وهيئات المجتمع المدني على كشف الفساد وتطبيقها على جميع المواطنين وأصحاب النفوذ على حد سواء.

-تفتح باب المساءلة و المحاسبة للموظفين الحكوميين المسؤولين.

-اطلاع المواطنين باستمرار على سير إدارة وتدبير شؤون المجتمع في كافة المجالات.

-وجود أنظمة رقابية تهتم بتعزيز مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد، تقوم بإصدار تقارير دورية حول عمل الحكومة وأن تكون هذه التقارير سهلة التداول.(2)

***حماية حقوق الأقليات**: تعتبر حقوق الأقليات من حقوق الإنسان، ويجب وضع ضمانات لحقوق الأقليات قيد الإجراء تضمن أن تتمتع بحقوق الإنسان على غرار أعضاء المجتمع الآخرين، ويجب وضع ضمانات محددة تؤكد على حقوقهم كأقليات. تساعد هذه الحقوق على وجه التعداد وليس الحصر في:

-حماية ثقافات و لغات الأقليات وتعزيزها.

-تيسير مشاركة هذه الأقليات على قدم المساواة في الحياة العامة وفي صنع القرارات التي تؤثر فيها.

-حماية الأقليات من الأذى والتمييز من خلال: حماية الوجود وعدم التمييز وحماية الهوية والمشاركة.(3)

إذا كانت "الديمقراطية" تعني حكم الأكثرية تبقى كيفية معاملة الأقليات من أهم مشاكلها. لا نعني بتعبير "الأقليات" الناس الذين صوتوا ضد الحزب الفائز أو الجهة الفائزة في الانتخابات، بل أولئك الذين يختلفون بصورة جلية عن الأكثرية بسبب العرق أو الدين أو الأصل الإثني. المشكلة الكبرى في الولايات المتحدة هي مشكلة العرق فلم يتم تحرير العبيد السود إلا بحرب أهلية دموية، حيث لم يتوصل الملونون إلى ممارسة حقوقهم الدستورية بحرية إلا بعد انقضاء قرن من الزمن على ذلك. ولازالت قضية المساواة العرقية من القضايا التي تحاول الولايات المتحدة جاهدة معالجتها حتى اليوم. ولكن هذا الأمر يمثل جزءا من الطبيعة المتطورة للديمقراطية بدءا من العمل في سبيل جعل المجتمع أكثر شمولا، وفي سبيل منح أولئك الذين يختلفون عن الأكثرية، لا الحماية من الاضطهاد فحسب بل أيضا الفرصة للمشاركة في حياة

1: مايكل ميتير- ريسيند وآخرون: **إعادة النظر في الديمقراطية**، مكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية، البرلمان الأوروبي، سبتمبر 2009، ص 24، عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي و التعبير و حمايته، تقرير 1999 إلى مفوضية حقوق الإنسان E/CN.4/1996/64

2 : منشور الشفافية: مرجع سابق، نفس الصفحة.

3 : حقوق الأقليات في القانون الدولي: منظمة العفو الدولية، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تعزيز التربية على حقوق الإنسان و بناء القدرات. http://www.amnestymena.org le 13/05/2015 à 18 :27 min

المجتمع كمواطنين كاملي المواطنية ومتساوين مع غيرهم، وهناك العديد من الأمثلة عن الدول التي عاملت أو تعامل مواطنيها بطريقة دموية ورهيبة والمحرقة النازية لليهود ليست سوى الصورة الأوضح عن ذلك، ولكن ما من مجتمع يمكنه أن يطمح لأن يسمي نفسه مجتمعا ديمقراطيا إذا كان يستثني بصورة منتظمة جماعات معينة من سكانه من الحماية الكاملة للقوانين.[1]

*__السيطرة المدنية على الجهاز العسكري__: تعتبر القوة العسكرية مقياس تقدم أي دولة حيث تقوم بالسهر على حماية البلاد داخليا وخارجيا من كل الأخطار التي قد تلحق بها، كما تعمل هذه القوة إلى إحلال الاستقرار، الأمن والأمان في البلاد من أجل ضمان عدم تخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد، فإذا ضعف الجهاز العسكري للدولة فإنها تصبح مطمعا للدول الأجنبية للتحكم فيها واستغلال ونهب ثرواتها قدر المستطاع، وقد تتحول هذه القوة إلى خطر حقيقي يهدد المواطنين والنظام الديمقراطي إذا أسيء استخدامه، أو زاد استخدامه عن المهام المنوطة به وأصبح يتدخل في شؤون السلطة التنفيذية وبالتالي سوف ينعكس ذلك سلبا على الشؤون الداخلية للبلاد وتؤثر سلبا عليها، لهذا وجب وضع قيود على السلطة العسكرية حتى لا تؤثر سلبا على الدولة والمجتمع ككل.

برزت فكرة السيطرة المدنية على القوات العسكرية في ضوء مجموعة من الظروف التاريخية حيث أدرك المؤسسون الأوائل عند إنشائهم للحكومة القومية أهمية وجود جيش دائم لتامين حماية الوطن والدفاع عنه، إلا أنهم في الوقت نفسه عملوا على اتخاذ أقصى درجات الحذر للمحافظة على الحرية ومنع قيام مؤسسة عسكرية تشكل خطرا على البلاد والنظام الديمقراطي من خلال تثبيت مجموعة من الأسس الدستورية المتينة كقاعدة للسيطرة على القوات العسكرية.

ويقسم الدستور الأمريكي السلطة العسكرية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فالرئيس القائد المدني المنتخب شعبيا هو القائد العام للقوات المسلحة، بينما يعطي الكونغرس والمحاكم الأمريكية والهيئة الانتخابية قوة كبيرة لتحديد هذه السلطة، وتقوم القوات العسكرية بدور إداري وليس بدور صنع السياسة.[2]

4–شروط نجاح الديمقراطية: بالرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الديمقراطية لشعوب كثيرة، إلا أن الفكرة لا تزال غريبة عن حياة معظم شعوب العالم، كما أن وجودها في مجتمعات معينة لم يكن كافيا ليتمتع الشعب بالمزايا الديمقراطية والحصول على حقوقه التي يصونها القانون ويقوم النظام الديمقراطي على أساسها، ويعود السبب في ذلك لعوامل عدة، أهمها غياب الإنسان الديمقراطي، أي الفرد الذي يفهم الديمقراطية، ويعي دورها المجتمعي، ويعمل مع غيره من الأفراد والجماعات على توفير الأجواء المناسبة لها والشروط الكفيلة بنجاحها. يتفق غالبية الفلاسفة السياسيين أن الديمقراطية كنظام حكم سياسي بحاجة لتوفر ثلاثة شروط رئيسية:

1: ملفين آي يوروفسكي: مرجع سابق، نفس الصفحة.
: الديمقراطية الأمريكية التاريخ والمرتكزات: مرجع سابق، نفس الصفحة.2

– تعددية سياسية، أي وجود أكثر من اتجاه أو تنظيم سياسي في المجتمع.

–طبقة متوسطة كبيرة لديها ما يكفي من الوعي بحقوقها وموقعها من حياة المجتمع.

–إعلام حر ومحايد، يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية والنزاهة.

أثبتت التجارب الديمقراطية المختلفة أن العوامل المشار إليها أعلاه تعتبر كافية لإقامة الهياكل التنظيمية واستكمال متطلبات اللعبة الديمقراطية، ولكنها ليست كافية وحدها لنشر روح الديمقراطية في المجتمع وحمل مختلف الأفراد على ممارسة اللعبة الديمقراطية بشكل يحقق الهدف المنشود منها، لذلك كان لا بد من إضافة عامل رابع يتمثل في:

–سيادة ثقافة التسامح القائمة على القبول بمبدأ اختلاف الأفكار وتباين المصالح بين أفراد المجتمع الواحد، والاعتراف بحقوق الآخرين في التعبير عن أفكارهم والسعي لحماية مصالحهم.[1]

أما "ريمون ارون" فقد حدد ثلاث شروط لنجاح الديمقراطية وهي:

–قدرة السلطة الحاكمة على فض المنازعات التي تحدث بين النخب، وفي نفس الوقت أن تكون قادرة على فرض وتنفيذ القرارات الضرورية لتحقيق المصلحة العامة المشتركة.

–أن تتوفر للهيئة الحاكمة إدارة اقتصادية فعالة.

–إقامة كوابح تضمن تقييد نشاط كل من يسعى إلى تغيير البنية الأساسية للمجتمع.[2]

ويبدو أن "شومبتير" كان من أشد المعارضين لفتح المجال أمام الشعب للمشاركة السياسية بلا ضوابط، حيث انتقد المفهوم الكلاسيكي للإدارة العامة الذي صاغه روسو، مشككا بقدرة الشعب على إدارة الشؤون العامة للدولة، وهو يقترح بدلا من الديمقراطية (حكم الشعب) ديمقراطية (حكم معتمد من الشعب) أو حكم (لصالح الشعب)، فالديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها طريقة أو نمط من التنظيم تكفل الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وإدارية صائبة، أوهي تقنية للحكم أكثر فعالية من غيرها.

وحدد "جوزيف شومبيتر" نجاح النظام الديمقراطي، تتمثل فيما يلي:

–جودة النخبة السياسية.

–عدم توسيع المدى الفعال لقرار السياسيين أكثر من اللازم.

–قدرة الحكومة على السيطرة وعلى توجيه الجهاز البيروقراطي وضمان فعاليته.

–التعامل بروح سليمة وبمرونة ما بين النخب وبعضها البعض، ووضع حد لتدخلات الهيئة الناخبة في العمل السياسي بعد اختيارها للهيئة الحاكمة.

---

1 : محمد عبد العزيز ربيع : **شروط نجاح العملية الديمقراطية** http://www.albayan.ae le 12/06/2015 à 21 :22 min

2 : ابراهيم أبراش: **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، مرجع سابق، ص 167.

كما ركز "شومبتير" اهتمامه على حصر حق المواطن السياسي في انتخاب القادة والحكام، الحق في النقاش، دون أن يصل الأمر إلى التدخل في الأمور السياسية التي أسندت للحكام وحدهم، وهذا الحصر لمشاركة المواطن الفرد يقابله اهتمام بمؤسسة القيادة Leader Ship، فالحكم على فعالية النظام السياسي الديمقراطي لا يكون من خلال حجم المشاركة الشعبية بل من خلال فعالية القيادة. [1]

كما نجد بعض شروط نجاح الديمقراطية:

-التعليم: إن ضمان استمرارية الديمقراطية يكمن في أن يكون القادة والشعب على قدر من التعليم، ولديهم الاستعداد لطاعة سلطة القانون، والفاعلية تجاه المواطنة الممثلة بحماية الحرية الفردية، ومواجهة بل والتصدي لموضوع التجاوز والتعدي على الحريات، سواء كان ذلك من الحكومة أم غيرها من الأجهزة.

-القضاء على التمييز الطبقي في المجتمع ، وخلق فرص التكافؤ والمساواة.

-القيادة السليمة: أي لا ينبغي السير وراء الفرد، إنما تأييد السياسة التي تحقق مجموعة من المبادئ السياسية التي يؤمن بها القائد أو القيادة، بعيدا عن عبادة الشخصية والانقياد لها.

-المعلوماتية: ينبغي أن يكون موضوعا واضحا في اطلاع الشعب على الأوضاع الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة، مما يرسب الثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته بل يخلق الرأي العام الموحد اتجاه القضايا المصيرية.

-ينبغي أن لا يوجد نوع من التعارض بين السلطة والحريات العامة، بل يجب أن تتشكل مساحة وبيئة مزدهرة عبر وسائل متعددة منها: وسائل الاتصالات المرئية منها، الصحافة، الكتابة، النشر...الخ.[2]

نستنتج أنه بتطبيق هذه الشروط سوف ينجح التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية في الدول مما يؤدي إلى التطور، الرقي والازدهار في ظل الاستقرار والأمن.

5- العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية: تميز الأدبيات العامة للدمقرطة بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماما، كان منظور المدخل الانتقالي وخاصة الدراسات التي ركزت على أمريكا اللاتينية الأكثر انشغالا بقضايا التعزيز الديمقراطي، ومرد ذلك أساسا نشوء وانهيار النظم الديمقراطية في تلك القارة قبل بدأ "الموجة الثالثة". لكن المداخل الأخرى تقر كذلك بهذا التمييز. ويرى أنصار المدخل البنيوي ضرورة التمييز بين اشتراطات إنشاء الديمقراطية واشتراطات المحافظة عليها وترسيخها.

1 : المرجع السابق، ص ص 167 - 177.
2 : محمود سالم السامرائي: **المواطنة والديمقراطية**، المحور السياسي، مركز الدراسات الإقليمية، ص ص 14 – 15.

ويمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملى التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول إن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي.[1]

إن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية سوف تتعزز وتستمر في هذه البلدان، لذلك من المناسب التساؤل عن فرص بقاء الديمقراطيات المتأسسة حديثا والعوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية بها، وتبرز أدبيات الدمقرطات خمسة عوامل ذات تأثير قوي على التعزيز الديمقراطي وهي:

أ.**الشرعية**: تعتبر الشرعية من المفاهيم صعبة التحديد والقياس خاصة في المجتمعات التسلطية، ولكن على الرغم من المشاكل المفاهيمية لها، فمن الواضح أنه لا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلا بدونها، بمعنى انه لا يستطيع تعزيز الديمقراطية ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية، التي تعني "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة"،[2] وذهب "ماكيفر" إلى القول أن "الشرعية تتحقق حينما تكون إدراك النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه"، أما "ماكس فيبر" فيقول"إن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة".[3]

وهنا تتمثل الشرعية في إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم والالتزام بأهداف النظام السياسي من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، بيد أنه يمكن فهم مفهوم الشرعية بصورة أفضل إذا تمت تجزئته إجرائيا إلى ثلاثة مكونات هي الشرعية الجغرافية، الشرعية الدستورية والشرعية السياسية.

-الشرعية الجغرافية: هي مجموعة الأفراد الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية أولا يعارضونها على الأقل إلا عبر الوسائل الدستورية، إذ لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد، وفي الحالات المتطرفة قد يأخذ التهديد شكل حركات انفصالية تحاول تشكيل دولة منفصلة أو تحاول الانضمام إلى دولة أخرى عندما لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال، فمن غير المحتمل أن يلتزموا بالعمليات الديمقراطية ويصبح العنف أمرا حتميا تقريبا، وبالتالي يصبح من الصعب أن تتم التفاعلات السياسية ديمقراطيا على الأقل في الأقاليم محل النزاع.

---

[1] : http://www.bohothe.blogspot.com le 12/06/2015 à 20 :35 min الديمقراطية والإصلاح السياسي

[2] : ثامر كامل محمد الخزرجي: مرجع سابق، ص 177.

[3] : المرجع السابق، نفس الصفحة.

-الشرعية الدستورية: تشير إلى القبول العام للدستور، أي أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها وفي نتائجها بشبكة من القوانين المعروفة والمتفق عليها، أي أن النظام السياسي يعتمد الديمقراطية والمشاركة في الحكم، وتؤدي فيه المؤسسات دورا فاعلا في العملية السياسية.(1)

-الشرعية السياسية: تشير إلى مدى قبول الشعب بالحكومة وبسياساتها وقراراتها، لأن ترسيخ الديمقراطية يتطلب وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين "خاسر ورابح" وعند اعتراف كل طرف بالآخر فإن هذا يعتبر شكلا من أشكال الشرعية السياسية.(2)

نخلص من جملة ما تقدم أنه من أجل ترسيخ الديمقراطية يجب أولا أن تكون السلطة شرعية أي أن يقبل الشعب بالنظام السياسي القائم ويؤيده ويقتنع بفعاليته.

ب.الاتفاق العام (الإجماع) حول قواعد العملية السياسية: لكي تضمن النظم الديمقراطية بقاءها يتعين أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، أي الالتزام بالعملية الديمقراطية ذاتها، خاصة بين النخب السياسية. بحسبان أن التفاعلات السياسية الديمقراطية تتضمن تنافسا مفتوحا على السلطة، تتسم العملية السياسية الديمقراطية بعدم التيقن، والواقع التحول من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي يعني على وجه التحديد أن الجماعة التي كانت تسيطر على القوة والسلطة (القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية، الحزب الواحد في البلدان الشيوعية، البيض في جنوب أفريقيا) لم تعد قادرة على السيطرة على نتائج العمليات والتفاعلات السياسية، مما يزيد من درجة عدم تيقنها من النواتج النهائية للعملية الديمقراطية، ويعني التعزيز الديمقراطي التزام جميع الأطراف بقواعد العمليات السياسية وما تتضمنه من عدم تيقن، وقبول النتائج الناجمة عن هذه العمليات، أي قبول العملية الديمقراطية ذاتها.

ج.القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة: لا تقبل أية مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذا كانت هزيمتها تضر بمصالحها ضررا كبيرا، فإذا فرض على الخاسرين القبول بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، يتعين على الفائزين أن يقبلوا أن هناك قيودا مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة، (3) وفقا لهذا العامل يعتمد ترسيخ الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة، فتزداد احتمالات ترسخ واستقرار الديمقراطيات الوليدة إذا لم تقم النخب الحاكمة الجديدة بوضع سياسات عامة متطرفة ومثيرة للخلاف.

د.أثر الوضع الاقتصادي (الفقر): قبل انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية نادرا ما توجد نظم ديمقراطية راسخة في البلدان الفقيرة جدا،بينما يوجد ارتباط ايجابي قوي بين مستوى الثروة الاقتصادية وبين الديمقراطية، من الأسباب التي

---

1 : المرجع السابق، ص 179.

2 : سعيد صبري: مرجع سابق، ص 55.

3: الديمقراطية والإصلاح السياسي: مرجع سابق، ص 19.

تجعل الفقر عاملا معرقلا للترسيخ الديمقراطي، إن الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة الكاملة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمرا مستحيلا.[1]

هـ.أثر الصراعات الإثنية والثقافية والدينية: تجعل الاختلافات الإثنية والثقافية والدينية (خاصة إذا تداخلت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات) من الصعب الشروع في عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، إذ يتطلب أن يتم تصميم الترتيبات الدستورية بدقة وبحرص والتوصل إلى مواثيق واتفاقات بين النخب السياسية حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي وربط مختلف الجماعات بالبنى المؤسسية للديمقراطية، كما يمكن أن يؤدي الصراع بمختلف أنواعه (اثني، ديني، قومي وثقافي) إلى تقليص فرص خلق إجماع واتفاق عام حول العمليات والترتيبات السياسية للديمقراطية، وتؤدي إلى نتائج مضادة للديمقراطية، كما لا يمكن ترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات الإثنية، الدينية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة.[2]

6–الديمقراطية وبعض المفاهيم المحيطة بها:

***الديمقراطية والإسلام**: إن النظام السياسي في الإسلام نظام مستقل يتميز عن غيره من الأنظمة الأخرى التي عرفها الإنسان في تاريخه القديم والحديث، إنه النظام الذي وصف الله تعالى مصدره وأصله بالكمال والتمام: (**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا**) المائدة: 3. إنه النظام الذي يقر مبدأ **حاكمية الله الخالق** عز وجل:(**ألا له الخلق والأمر**) الأعراف: 54، ولا يقر المبدأ الذي تقوم عليه الديمقراطية "**حاكمية الشعب**"، إن الإسلام بأحكامه وتشريعاته يقيد الحاكم والمحكوم بقيود تمنعهم من الانطلاق وراء تحقيق شهواتهم ومصالحهم ورغباتهم الشخصية، بعكس الديمقراطية التي ترى ذلك.

"القول إن الشورى تتطابق مع الديمقراطية معناه إغفال الفرق بين المفهوم والممارسة، فالديمقراطية مفهوم لا يمكن النظر إليه منفصلا عن تقنيات الحكم، بينما الشورى كما عرفت في التاريخ الإسلامي كانت تقنية للتشاور تحددها مبادئ دينية"،[3] وذلك لأن "المبادئ التي قررها الإسلام في المجال السياسي والمجال الاجتماعي، ووضعها في أساس ما يمكن أن نطلق عليه (الديمقراطية الإسلامية)، قد تحققت فعلا في واقع المسلمين. وقد كان أثرها حقيقا في سلوك الأفراد وفي أعمال الحكم".[4]

يرى مالك بن نبي أن أمم الغرب بحكم اتصالنا بها في عهد الاستعمار واليوم قد فرضت علينا بعض عاداتها و مفاهيمها ومصطلحاتها، وأسلوب حياتها حتى أصبحنا نضم إلى الإسلام كل ما نعتقد أنه ذو قيمة حضارية دون

1: المرجع السابق، ص 20.
2: المرجع السابق، ص 21.
3: يوسف محمد جمعة الصواني:**اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية و حقوق الإنسان، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص 74.
4: المرجع السابق، ص 91.

تمحيص ولا تحقيق لدرجتها من الصحة، واتفاقها مع جوهر شخصيتنا وفلسفة حضارتنا، ولا ننظر فيما يربط ذلك بالإسلام أو ينزه عنه، وأصبحت هذه المفاهيم المتصلة بحياة العالم الغربي، وبتجربته التاريخية من بين المفاهيم التي نقبلها ونضيفها إلى الإسلام والديمقراطية من بين هذه المفاهيم. ويرى مالك بن نبي أن الربط بين هذين المصطلحين هو المشكل الأساسي حيث لا توجد ديمقراطية في الإسلام، فالديمقراطية في أبسط معانيها تعني سلطة الشعب، سلطة الإنسان فأي صلة و أي وجه مقارنة بين مفهوم الإسلام باعتباره إيمانا بالله ورسوله واليوم الآخر، وأداء الصلاة والزكاة...الخ، ومفهوم سياسي يقرر سلطة الإنسان في نظام اجتماعي معين، بين مفهوم ميتافيزيقي يفيد إجمالا خضوع الإنسان إلى سلطان الهي في نظام ما أو آخر، وشعارات نادت بها الثورة الفرنسية في مقاومتها للكنيسة "لا نريد ربا، ولا سيدا"، ومعنى هذا أن هناك تناقضا واضحا، فلا مجال إذن للمقارنة بينهما.[1] نستنتج أن الإسلام يضع مقاييس العدل والحق والمساواة والخير للأفراد والجماعة، بينما الديمقراطية تترك للبشر أن يرسموا حدود كل شيء وأن يضعوا ما يشاءون من الأنظمة والقوانين وفق أهوائهم وشهواتهم، وهذا ما يؤكد عدم وجود علاقة بينهما.

***الديمقراطية وحقوق الإنسان**: ترتبط الدعوة للديمقراطية بشكل آلي مع الدعوة لحماية الحقوق والحريات حيث لا يمكن فصل الديمقراطية عن الحقوق لأن نظام الحقوق والحريات هو أساس النظام الديمقراطي ككل، وبدونه ينهار النظام الديمقراطي بكامله،[2] وقد تحدث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في 10 ديسمبر 1948 عن العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارهما "متكافئين وداعمين كل للآخر". ومن صور التعبير الأخرى عن هذا الرأي أن المجتمع الدولي يقر بأن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب تؤمن على أحسن وجه في الدول المتقدمة كما في الدول النامية عن طريق الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، وذلك يعني أيضا أن ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضرورية للديمقراطية حتى تعمل على نحو سليم.[3]

كما تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 دعوة إلى الحكم الديمقراطي إذ أورد كأحد مثله العليا في المادة 21 أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم"، كما تطالب المؤسسات الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية الدول بان تكفل لكل مواطن الحق والفرصة في "أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارهم في حرية، وفي أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا (و) في أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.[4]

---

1 : عمار طالبي: **نظام الحكم و الديمقراطية في تصور مالك بن نبي** http://www.binnabi.net le 28/08/2015 à 15 :02 min

2: وليم نصار: مرجع سابق، ص 93.

3: صبري سعيد: مرجع سابق، ص 44.

4: المرجع السابق، ص 45.

نلاحظ بروز علاقة تكامل وتكافل بين مبادئ حقوق الإنسان العالمية ومبدأ الحكم الديمقراطي باعتباره جوهر وقاعدة كل ديمقراطية، التي تؤكد أن لكل إنسان الحق بأن يكون له دورا فاعلا في حكومة دولته، سواء مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه ينوبونه في اتخاذ القرارات العامة، ولكل إنسان الحق في الحصول على الخدمات العامة في دولته ورغبة الشعب يجب أن تكون أساس سيادة الحكومة.[1]

*‌**الديمقراطية والمجتمع المدني**: المجتمع المدني مفهوم يشير إلى بنية مجتمعية انصهارية أعيدت هيكلتها، تشكل فيها الطبقات، الأحزاب، المنظمات غير الحكومية، النقابات والهيئات الأهلية المختلفة أشكالا للوجود الاجتماعي مستقلة عن الدولة، بل وتقف في مواجهتها دفاعا عن مصالح أعضائها، في المجتمع المدني ثمة فصل بين ما هو خاص وما هو عام بحدود تميزهما دون أن يعني ذلك القطيعة الكاملة، وكلاهما مستوعبان في إطار المجتمع وتحت سقف القانون. بهذا المعنى فإن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم تاريخي ولد في إطار عمليات الانتقال إلى النظام الرأسمالي في أوروبا بلوره فلاسفة العقد الاجتماعي، ليبلغ أوج نضجه وتطوره على يد "هيجل". يتحدد إذن المجتمع المدني بدلالة الدولة، فإذا كانت الدولة بناءا مؤسساتيا تنتظم علاقاته الداخلية بجملة من القوانين والتشريعات، فإن المجتمع المدني يعبر عن العلاقات والتفاعلات القائمة بين المواطنين المؤطرين في تنظيمات مدنية دفاعا عن مصالحهم الخاصة.[2]

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية رغم أنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، بالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني،[3] كما توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

-المشاركة التطوعية في العمل العام.

-ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية.

-التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار.

-المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة "الجمعية" وقبول النتائج سواء موافقة لرأي العضو أو عدمه.

-المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه.[4]

نلاحظ ظهور علاقة وطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية، فهذه التنظيمات هي قنوات وشرايين الديمقراطية، وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام، من خلال تنظيمات فئوية التي بدورها تحد ولو قليلا من سطوة

1:عمار طالبي: مرجع سابق، نفس الصفحة.

2: منذر خدام: مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

3: صلاح ياسر: مرجع سابق، ص 61.

4: عبد الغفار شكر: **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية-ج3** : http://www.ahewar.org le 09/07/2015 à 12 :30 min

وجفوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها، وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة، ومن ثم فإن بناء مجتمع مدني أو تطور ثقافة مدنية حقيقية هو بمثابة بناء للقيم الديمقراطية،[1] وكلما كان المجتمع المدني فعال داخل الدولة يؤثر إيجابا في تكوين المواطنين سياسيا وثقافيا واجتماعيا ويسهم المواطنين في كل الإجراءات والشؤون الخاصة بهم سواء على المجال الضيق أو المجال الواسع المتعلق بالقرارات السياسية والدولية.

*__الديمقراطية والتحول الديمقراطي__: تطورت العلاقة بين الديمقراطية والتحول بطريقة ما في مسارها التاريخي فقد اتضح بصورة جلية أن مصطلح "التحول" يشير في معظم الحالات إلى مصطلح آخر هو "الديمقراطية"، ويتضح ذلك بشكل خاص في معظم المواضيع التي تتحدث عن "التحول" حيث من البديهي أن عمليات التحول غالبا ما يكون القصد منها هو تحويل أنظمة الدول إلى ديمقراطيات، ومنذ أن اتضح أن سيادة القانون هي الإطار الذي يسود ويهيمن على الديمقراطية أصبح من الضروري معرفة ماذا تعني "العدالة الانتقالية" التي تهدف إلى دعم وتعزيز عناصرها لتبني نظاما قانونيا يحترم قواعد ومعايير الحقوق الإنسانية الدولية في بلد ما. وفي نهاية يتم دعم "العدالة" و" السلام" داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي بدوره في النهاية إلى تعزيز الأمن الإنساني.[2]

وعلاوة على هذا فإن الديمقراطية ليست فقط ما يطلق عليه نظام الدولة الذي يعزز السلام الاجتماعي الداخلي المنشود، والقادر على تسوية النزاعات بشكل أفضل، بل إنه من المفترض أيضا أن يكون أكثر جنوحا للسلام خارج نطاقه عند التعامل مع دول تتبع أنظمة مختلفة. حتى وإن كانت النقطة الأخيرة مثارا للشك إلا أن هناك حقيقة لا نزاع فيها وهي أن تحقيق المدى الكامل لحقوق الإنسان لا يتأتى إلا من خلال نظام ديمقراطي حقيقي بمعنى الكلمة، فقد اتضح أن حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية متشابهان إن لم يكونا متطابقين تماما.[3]

*__الديمقراطية والمواطنة__: المواطنة هي انتماء الإنسان إلى بقعة أرض، أي الإنسان الذي يستقر بشكل ثابت داخل الدولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي لها،[4] والعنصر الأساسي في مفهوم المواطنة هو الانتماء الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تربية مواطنية فهي ضرورية لتحقيق المواطنة، من هنا نستنتج بأنه روح الديمقراطية والقلب النابض لمفهومها هي المواطنة.[5]

1: بشير مخلوف: **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة (1989 – 1995)** "دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ – المحلة-"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران-السانيا، الجزائر، 2013، منشورة، ص 92.

2: هيفاء أبو غزالة: **المرأة العربية والديمقراطية 2013**، منظمة المرأة العربية، مصر، الطبعة 01، 2014، ص 41.

3: المرجع السابق، نفس الصفحة.

4: حسان أيو: **مفهوم المواطنة** http://www.mokarabat.com le 11/08/2015 à 18 :53 min

5: المرجع السابق، نفس الصفحة.

المواطنة هي المدخل الذي يرسي أسس قيام الحكم الديمقراطي، لأن المواطنة تتمثل بحق المشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية والإعلامية...الخ فالتمثيل السياسي ومبدأ حكم القانون تلك التي تحتل الركيزة الأساسية الأخرى لتعزيز مبدأ المواطنة المعاصرة، وفق ما يطلق عليه بالشرعية الدستورية، وبهذا يصبح التنظيم السياسي مفهوما يحدد المجتمع بكل تنوعه وأحد أهم المقاييس الديمقراطية. فحق المشاركة للجميع تلك التي تقود إلى انجاز القرارات الجماعية، بل وحق تولي المناصب العامة، بفضل المساواة أمام القانون والاعتراف بأفضلية الميزات الفردية المكتسبة، لكي تكون قاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب، من دون أي اعتبارات أخرى، تلك الممثلة بالقومية والطائفة أو القبيلة أو الديانة أو الحزبية.تلك القيم التي كان أساس قيامها المساواة أمام القانون. ولا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية مكتوبة في لوائح ما لم تتوفر الضمانات لممارستها على أرض الواقع، مما يجعل المواطنة شكلا فقط.[1]

نستنتج أن المواطنة هي دعامة الديمقراطية حيث على أساسها يمكن البدء بالعمل السياسي لكل المواطنين بالتساوي.

ثانيا: الديمقراطية في الجزائر:

1- طبيعة النظام السياسي الجزائري: يعتبر النظام السياسي حصيلة تفاعل بمجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية، الثقافية، الحضارية والاقتصادية التي تنتج في الأخير النظام السياسي لأي دولة والجزائر مثلها مثل أي دولة يعتبر النظام السياسي فيها نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تكوين هذا النظام، غير أن الحالة الجزائرية —على غرار الدول التي عانت من ويلات الاستعمار– لها تركيبة مختلفة من حيث طبيعة تكون النظام السياسي فيها، حيث مر بمجموعة من الأزمات والمشادات خصوصا بعد الاستقلال وزوال السيطرة العسكرية بدأت مجموعة من الخلافات حول النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر حيث لم تهتم جبهة التحرير الوطني أثناء الاستعمار الفرنسي بوضع سياسة أو أيديولوجيا واضحة بعد الاستقلال بل كان هدفها ينحصر في تحرير البلاد واستعادة الشعب الجزائري لحريته المسلوبة، ولكن هذا لا ينفي أن الأمر المتفق عليه هو إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة وطنية في إطار المبادئ الإسلامية.

وهذا ما أكده "مصطفى الأشرف" في قوله "لم يعد يخفى على أحد–كما يشهد بذلك البرنامج الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A– بأن جبهة التحرير الوطني، بعد أن تشكلت كمنظمة سياسية عسكرية للكفاح المسلح وللحرب الثورية الجذرية،لم تهتم بتحديد بنياتها لتعمل كحزب له قيادة، له نشاط معين، نظام مستقل يتقيد به المناضلون، مذهب عقائدي للتوجيه، وسلطة قومية عليا قائمة باستمرار فوق الجميع، ولذلك اضطرت جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال أن تفسح المجال لجيش التحرير لكي يحتل مكان الصدارة".[2]

1: محمود سالم السامرائي: مرجع سابق، ص 9.
2: مصطفى الأشرف: **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 384.

وتأكيدا لكلام "مصطفى الأشرف" هو إخفاق مؤتمر طرابلس في تحديد مسار البلاد على المستوي السياسي والمؤسساتي الذي فتح باب الصراع على السلطة بدءا بأزمة صائفة 1962 التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال على التوترات والخلافات الداخلية التي أحلت إلى حين، وأدت هذه الخلافات إلى ظهور 3 تيارات أيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني وهي:

-التيار الاشتراكي: يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي جزائري، يقوم بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري.

-التيار الرأسمالي الليبرالي: يعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي، يدعو إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والتعامل مع فرنسا.

-تيار رأسمالية الدولة: يعكس طروحات الجهاز الإداري والجيش والبورجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية، يدعو إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي، تقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية. ساهمت هذه التوترات الثقافية والسياسية في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني المتمتع بوزن كبير غداة الاستقلال برئاسة "بن بلة" و"هواري بومدين" وزير للدفاع.[1]

وفي ظل العلاقات المتداخلة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة انحرفت الممارسة السياسية عن الديمقراطية الحقيقية التي كانت شعارها ولم تعد فكرة القيادة الجماعية ومسالة الالتزام برأي الأغلبية سوى عملية خرق لأهداف الثورة واهتزاز لمبدأ الشرعية الدستورية، إلا أن فكرة الأحادية الحزبية بقيت ثابتة وبالتالي سيطرة الحزب الواحد وإلغاء فكرة التعددية الحزبية نهائيا، على الرغم من أن جبهة التحرير الوطني أثناء الاستعمار وبهدف الاستقلال ضمت تحت لوائها العديد من الأحزاب المختلفة الاتجاهات والتيارات كحزب نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب....الخ

ويتميزدستور 1963 كما حدده كل من كامو وبوريله " دستور برنامج لا دستور قانون"،[2] وجميع قوانينه لم تصدر حقيقة عن السلطة التشريعية بل شرعت عن طريق أوامر ومراسيم رئاسية،[3] وأعطى هذا الدستور امتيازات سلطوية واسعة لرئيس الجمهورية كتحديد سياسة الحكومة، توجيهها، تسيير السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، ما تؤكده المواد 23، 24، 25، 26 فالمادة 23 "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"، والمادة 24 " جبهة التحرير الوطني تحدد سيادة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة، أما المادة 25 "جبهة التحرير الوطني تشخص المطامح العميقة للجماهير وتهذبها وتنظمها وهي رائدة في تحقيق مطامحها"، وفي المادة 26 "جبهة التحرير الوطني تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، وتشيد الاشتراكية في الجزائر".[4]

---

1 : ناجي عبد النور: **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي** دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010، ص ص 33 – 34.

2 : سعيد بوشعير: **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، بدون سنة نشر، ص 50.

3 : محفوظ لشعب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000، ص 71.

4 : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**الجريدة الرسمية**، دستور 1963، ص 6.

الأمر الذي أكده ميثاق 1964 بالإضافة إلى الإقرار بالحقوق الأساسية للمواطنين والمتمثلة في المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في جميع المجالات..الخ، و بعد الحركة الانقلابية التي قادها "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 التي انتهت بعزل "أحمد بن بلة" عن رئاسة الجمهورية، وخلاصة ما يمكن تسجيله في هذه الفترة من حكم "بن بلة" هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يرتكز عليه النظام السياسي، ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، بل اتسمت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري.[1]

وبهذا حلت "الشرعية الثورية" محل "الشرعية الدستورية"،[2] إثر الانقلاب العسكري الذي انتهى ب"هواري بومدين " رئيسا للجمهورية الذي اعتمد على إلغاء شخصنة السلطة وتوحيدها في شخص واحد وأحل "مجلس الثورة" محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة، وذلك تحت شعار " العودة إلى الحكم الجماعي" وإنهاء الحكم الفردي واعتبر **مجلس الثورة** المتكون من 26 عضوا الهيئة التشريعية التي حلت محل المجلس الوطني، وأسندت له جميع اختصاصات الدولة (المجلس الوطني ورئيس الجمهورية) والحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام)، واعتبر مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها.[3]

كما عمل مجلس الثورة على بناء دولة مركزية قوية تعيد تنظيم المجتمع وتجعله تابعا لها، مع تصويرها (أي الدولة) أنها هيكل تقني لا سياسي وظيفته الأساسية تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري، ولتحقيق ذلك كان هناك هدفان تمثلا في جعل الإدارة الأداة المميزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع من جهة واسترجاع الموارد الوطنية لبناء اقتصاد دولة مخطط من جهة ثانية، وهذه الإستراتيجية طبقت في مجالين هما الإداري-السياسي، والاقتصادي-الاجتماعي.[4]

وهنا بدأت عملية بناء الدولة البيروقراطية بإصلاح البلديات والولايات (قوانين 1967)، وفي عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات، التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريون عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الاجتماعية، وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياة السياسية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري.[5]

ونستطيع القول بأن النظام السياسي الجزائري في عهد بومدين استطاع أن يضع توازنا سياسيا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر من خلال أحكام دستور 1976 وميثاق 1976 حيث بدأ النظام السياسي إثرهما بإنشاء مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية، وتعيد لجبهة التحرير الوطني دورها الفعال في الحياة السياسية ولكن الذي

---

1 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 38.
2 : محفوظ لشعب: مرجع سابق، ص 73.
3 :سعيد بوشعير: مرجع سابق، ص 71.
4 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 39.
5 : المرجع السابق، نفس الصفحة.

حصل عكس ذلك فقد حرص النظام السياسي أن يبقى مسيطرا على الأوضاع وبقاء الأولوية للجبهة، بمعنى حصر الجبهة في المجال التعبوي السياسي–الاجتماعي لدعم النظام وعدم السماح للمعارضة بالظهور، وهذا ما يؤكد سيطرة "هواري بومدين" على السلطة وتفرده بها طوال فترة حكمه باعتباره رئيسا لأم مراكز السلطة في الدولة مثل رئاسته لمجلس الثورة والسلطة التنفيذية وأمينا للحرب وقائدا عاما للقوات المسلحة...الخ، مما أدى إلى نشوء الأحزاب السرية وسط فئات اجتماعية وسياسية رافضة استمرار النسق الثقافي المتعدد، أمام إصرار النخب السياسية الحاكمة على التمسك بصيغة أحادية الحزب وشمولية الدولة.(1)

وركز الرئيس "هواري بومدين" خلال فترة حكمه على الجمع بين السلطتين العسكرية والسياسية في قبضته لوحده دون تدخل طرف آخر ثالث، وهو ما يؤكد على استمرار أحادية النظام السياسي في الجزائر، رغم أن انقلاب جوان 1965 الذي قام به بومدين يقوم أساسا على إلغاء نظام الحكم الواحد والتفرد بالسلطة وهو ما قام به هو أيضا، ولكن لا يمكننا التنكر لما قام به بومدين من انجازات كتأميم المحروقات والانتخابات البلدية ...الخ .

في 1978/12/27 تم الإعلان الرسمي عن وفاة الرئيس "هواري بومدين "، فاجتمع المجلس الشعبي الوطني في اليوم نفسه ليكلف رئيسه "رابح بيطاط" بتولي منصب رئاسة الدولة بالنيابة لمدة لا تتجاوز 40 يوما كما ينص على ذلك دستور 1976، وبعد نزاع وصراع بين "عبد العزيز بوتفليقة" و"محمد الصالح يحياوي" تم تعيين العقيد "الشاذلي بن جديد" قائد المنطقة العسكرية لوهران، وعضو جبهة التحرير الوطني الذي عمل على إعادة التوازن بين الجانب العسكري والسياسي،(2) بعد توليه رئاسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني قام بتقوية الحزب ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش لإدراكه استحالة السيطرة على الحزب والدولة بدون سيطرته على الجيش، فاستعان ب"محمد الشريف مساعدية" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية (1980 – 1988)، فقاما بإلزام كل إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين بالانضمام إلى جبهة التحرير الوطني، مما يعني توجها جديدا لإعادة الاعتبار للجانب السياسي وإحداث توازن مع الجيش، ومحافظته على موقع الجيش داخل الجبهة لأنها جزء لا يتجزأ عنها يشكل ضباطه السامون 20% من أعضاء اللجنة المركزية، وأدخل تغييرات على هيكلية الجيش وأعاد تنظيمها "فرق عسكرية تقليدية" وليس "مناطق شبه مستقلة" كما في السابق وأعطى صلاحيات كبيرة ونفوذ واسع لقائد المنطقة.(3)

كما وضع بن جديد نصب عينيه ضرورة إبعاد كل الشخصيات التي القوية من النظام وإضعاف الذين جاءوا به إلى الحكم كي لا يكون رهينة في أيديهم، ورافق هذه السياسة بتحسين النمط الاستهلاكي للمواطنين من خلال برنامج "مكافحة الندرة" ورفع شعار "من اجل حياة أفضل"، كما أطلق سراح المعارضين الذين كانوا في السجون في عهد

1 : المرجع السابق، ص ص 42 - 43.
2 : رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 190 – 194.
3 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 44.

بومدين، كما سمح للمعارضين في الخارج بالدخول للبلاد، واستهدف بن جديد من كل هذه الإجراءات تمهيد أرضية للتخلي عن سياسة بومدين وسحب البساط من تحت أقدام بعض الرجال الأقوياء في النظام وإبعادهم نهائيا عن الحكم وشل قدرتهم على تشكيل أي معارضة له في المستقبل.[1]

وفي المجال الدستوري أدخلت تعديلات طفيفة على دستور 1976 بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 1979/07/07 المتعلق بمراجعة الدستور. وأكد ميثاق 1986 مبدأ الحزب الواحد ".. إن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب..." أكد على وحدة القيادة في الدولة والحزب، وبقاء تأثير الحزب على المنظمات الجماهيرية خاصة وأن قياداتها مناضلون في الحزب ".. المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعي للحزب..عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة، وهي تهيئة أوسع الفئات لتحقيق المهام السياسية، الاجتماعية والثقافية، التي تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح في بناء الاشتراكية.."، وتعرض الميثاق لمسألة المشاركة السياسية من خلال مشاركة الجماهير الشعبية (العمال الفلاحين، الجنود، الشباب والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة.[2]

انتقدت الحكومة الجديدة مسار التنمية السابق التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها لأن الوحدات الصناعية الكبيرة لم تسهم بالشكل المطلوب في حل المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر (ارتفاع البطالة، ندرة المواد، ضعف الإنتاج ورداءة نوعيته)، بالإضافة إلى استهلاكها لأكبر قسط من الريع النفطي، لتجاوز هذه الصعوبات اقترحت الحكومة الجديدة سياسة اقتصادية تقوم على إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية بهدف تفعيلها وإعطاء فرصة للقطاع الخاص وتشجيعه بفتح مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتأكيد وزنه في دعم النمو الوطني، كما أنها استهدفت محاربة الندرة من خلال برامج متعددة تعمل على توفير مواد البناء، قطع الغيار، الأغذية، المستهلكات الصناعية والمواد الغذائية. تجسدت سياسة الحكومة من خلال المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) والخماسي الثاني (1985 – 1989) اللذين هدفا إلى صياغة بنية الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الانفتاح،[3] وتعتبر السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس بن جديد ما هي إلا خطوات سريعة نحو الاقتصاد الليبرالي وذلك عن طريق تطوير القطاع الخاص بالتوجه للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليص، تقزيم القطاع العام وفتح باب الاستيراد لكل المنتجات.

ولكن بمجرد ما تقلصت الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط حتى ظهر شرخ واضح في المجتمع الجزائري، وبرزت مظاهر الإخفاق الاقتصادي وتجسدت في ضعف الأداء الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم إلى أن أصبح الوضع يثير القلق على مستقبل الوضع الاقتصادي وارتفاع البطالة، انخفاض العملة الصعبة، تجميد الأجور وتراكم الديون، أما

1: رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 196.
2: ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص ص 45 – 46.
3: محمد بوضياف: **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، منشورة، ص 109.

على المستوى السياسي المحلي فإن حزب جبهة التحرير هو المسيطر على مقاليد الحكم والسلطة مما أدى إلى خنق الحريات الفردية والعامة ومن ثمة التعسف في استعمال السلطة، وبالتالي إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات.[1]

بعد وصول الجزائر والشعب الجزائري إلى هذه المرحلة من الانحطاط والتدهور في جميع المحالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية فإن هذا أدى إلى حدوث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع بل تطور الوضع حتى وصل درجة المواجهة بينهما مما أدى إلى فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى أفراد المجتمع. إثر هذا الوضع المتردي وظهور الخلافات في أغلب القطاعات حتى طالت المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأمة وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة مثل: الحركة الإسلامية التي نشأت وتغذت في المساجد وتشبعت بأطروحات قادت الحركة الإسلامية السياسية التي جاءت كرد فعل لانتشار الفساد الإداري، المالي والسياسي في الدولة، بالإضافة إلى بروز حركات معارضة فقدت الثقة في الدولة تطلب بالتغيير السياسي والمؤسسي مثل: الحركة الثقافية البربرية، المنظمات اليسارية وجميعها ورغم اختلاف توجهاتها وأهدافها إلا أنها تتفق على أمر أساسي واحد هو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المتنفذة في السلطة. وكانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.[2]

بعد ظهور هذه الحركات و موجة المعارضة الشديدة للنظام السياسي أدرك بن جديد ومن معه أنه أمام أوضاع يصعب التغلب عليها أو ضبطها ومع ذلك فقد بقي الرئيس "بن جديد" يمشى على نفس الخطى ورفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى تصاعد الوضع حتى وصل إلى انفجار الأوضاع في الدولة من خلال مظاهرات عارمة في أغلب ولايات الوطن في أكتوبر عام 1988 معبرا عن سخطه وغضبه من الوضعية الاقتصادية والسياسية التي آل إليها.

2- التحول الديمقراطي في الجزائر وعوامله: لم تكن أحداث أكتوبر 1988 التي عرفها النظام السياسي الجزائري سوى تعبيرا عن حالة الانسداد التي وصل إليها، فالأزمات الداخلية المتعددة والمختلفة لازمته منذ نشأته وأخذت تتبلور في شكل ضغوطات تجلت أثارها مع مطلع الثمانينات، بالإضافة إلى الشروط الخارجية (إقليمية ودولية) تمثلت أساسا في هيمنة المنظومة الليبرالية وما فرضته من توجهات، مما أدى إلى تآكل شرعيته وأصبح عاجزا عن ضمان الاستقرار والتوازن، وقد أعطت هذه الظروف (الداخلية والخارجية) فرصة لبعض النخب السياسية الفاعلة التي تتبنى طرحا

---

[1] : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 46.
[2] : المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

إصلاحيا إلى إعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري على أسس جديدة تستجيب ولو نسبيا لمتطلبات القوى الإجتماعية الصاعدة وتنسجم مع السياق العالمي الجديد.(1)

تعتبر أحداث أكتوبر نتيجة قصور النظام السياسي عن أداء مهامه اتجاه المجتمع والدولة معا وذلك بسبب احتكاره للسلطة، الجيش، الحزب والضغوطات الخارجية مما أدى إلى انفلات زمام الأمور من قبضته، وبالتالي أجبر النظام السياسي الجزائري لإجراء التحولات الديمقراطية من أجل امتصاص غضب المواطنين والحفاظ على السلطة وإعادة حساباته من جديد والحد من شدة التوتر والأزمة التي وصلت إليها الدولة. ومن عوامل التحول الديمقراطي ما يلي:

1.2– العوامل الداخلية:

أ. **العوامل السياسية**: يمكن تلخيص أهم العوامل التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول التي برزت الأزمة من خلال مجموعتين أساسيتين من الأزمات وهي:

*__المجموعة الأولى__: أزمة الحزب الواحد: استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة إلى الشرعية التاريخية الثورية، التي ارتكزت على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وبعد الاستقلال بقي الحزب يركز الشرعية التاريخية في جميع النصوص القانونية والمواثيق، ومارس دورا سياسيا تعبويا مانعا ظهور أي قوة سياسية منافسة، فسيطر على النقابات والاتحادات وعلى عملية الانتخاب في الفترة التي كان المجتمع يتطلع إلى مزيد من التغيير، مما أدى إلى انتشار التذمر والرفض ضمن الفئات الاجتماعية الواسعة وتوسيع الهوة بين المجتمع والهياكل الرسمية للدولة.(2)

وإثر فقدان حزب جبهة التحرير الوطني لثقة المواطنين وبداية ظهور التذمر حيالها فإن هذا يؤكد على فقدانها أو التشكيك في شرعية النظام وذلك للأخطاء التي وقعت فيها جبهة التحرير الوطني، زمن بين هذه الأخطاء اعتماد الجيش منذ عام 1965 بعد تولي الرئيس "هواري بومدين " الحكم بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد، وتحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر إلى الشرعية. بالإضافة إلى الصراعات داخل جبهة التحرير وظهور التناقضات بعد الإصلاحات التعددية التي قام بها الرئيس "بن جديد" بين بقايا الحرس القديم بقيادة "محمد الشريف مساعدية" وبين بيروقراطية الحزب، بل إن رئيس الحكومة السابق "سيد أحمد غزالي" الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب، اعتبر الحزب "مجرد جهاز افتقد كل القيم والمبادئ وأصبح يحركه بعض الشخصيات السياسية". أما فشل الجبهة في إعادة هيكلة الحزب وكوادره، في إطار توجهات متوازنة تسمح لها بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي.(3)

على إثر الأخطاء الفادحة التي قامت بها جبهة التحير الوطني واستماتتها للبقاء على هرم السلطة جعلها تخسر تأييد المواطنين، وبالتالي عجزت جبهة التحرير الوطني عن تحقيق التوازن بين كافة القوى السياسية وإجبارها على تبني

---

1 : محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 113.
2 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص ص 60 – 61.
3 : المرجع السابق، ص 61.

التعددية السياسية وتبني النظام التعددي وفسح المجال لمختلف الأحزاب بالظهور إلى الساحة السياسية، وهذا لأن جبهة التحرير الوطني منذ فترة الاستعمار وهي تقر بأنها ديمقراطية ولكنها تصر على إتباع نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني دون سواه.

*<u>**المجموعة الثانية**</u>: (أزمات النظام السياسي) من بين هذه الأزمات ما يلي:

-أزمة الشرعية: استمدت الجزائر كدولة شرعيتها من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير التي ارتكزت على المقاومة ضد الاحتلال، وترتب على هذه الشرعية تداخل بين الدولة والجبهة لما يقرب الاندماج، لذا فمسألة الشرعية تعود جذورها إلى الأيام الأولى للاستقلال، حيث لم يعترف "هواري بومدين" بالحكومة المؤقتة وعمل على الإطاحة بها في انقلاب جوان 1965 الذي برره بومدين "على حد قوله" هو محاولة لاسترجاع الشرعية الثورية بوضع حد للسلطة الفردية، وفي ظل تآكل وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني ونشوب الصراعات الداخلية بين كوادره وقياداته وصراعهم على الحكم، وتردي الأوضاع الداخلية وشيوع الفساد في الإدارة والحزب والجيش أدى ذلك إلى فقدان الشرعية.[1]

إن هذا الإعلان الذي قدمه بومدين بخصوص الحد من السلطة الفردية أوحى للشعب الجزائري أنه سيعيش حرية سياسية في إطار حكومته الجديدة القائمة على الشرعية، ولكن الذي حدث هو العكس حيث حرص على أن تبقى السيطرة والأولوية على الحزب له وحده، وحتى بعد وفاة بومدين فإن الأمور بقيت على حالها حيث ركز بن جديد على إبقاء السيطرة والأولوية له، وهذا ما أدى إلى تآكل وانهيار شرعية حزب جبهة التحرير الوطني.

-أزمة المشاركة السياسية: تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع، بالإضافة إلى بروز رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية وذلك لسيطرة المؤسسة العسكرية على جميع مقاليد الحكم والحياة السياسية بأسرها، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب لمفهوم التعبئة منه إلى المشاركة.[2] وفي ظل هذا التهميش والتظليل لمشاركة الشعب في تقرير مصيره وإصرار الدولة على انفرادها باتخاذ القرارات، ورغبة الشعب في المشاركة السياسية مما أدى للوصول إلى النتيجة الحتمية المتمثلة في أحداث أكتوبر 1988.

-أزمة الهوية: تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد حيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاؤه للحكومة المركزية. وترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي ساهم في القضاء على مقومات الشخصية الحضارية من الدين واللغة والتاريخ،[3] ونلاحظ أن الهوية الجزائرية مسلوبة منذ الاستعمار الذي عمد على طمس مقومات الأفراد حتى لا تبقى لديهم شخصية وطنية

1 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص ص 62 – 64.
2: حسين توفيق ابراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 223.
3: ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 65.

يحسون بالانتماء لهذه الدولة، بالإضافة إلى الصراعات التي عرفها قادة الدولة بعد الاستقلال ومدى تشبثهم بكرسي الحكم الشيء الذي ساعد على تشتتت أفراد المجتمع.

ب. العوامل الاقتصادية: اعتمدت الجزائر بعد فترة وجيزة من الاستقلال على مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل فكرة التأميم وبناء قطاع عمومي واسع، وفكرة التخطيط التي تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني "متمركز حول الذات" وإتباع فكرة التصنيع المعتمد على "الصناعات المصنعة" بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة ولكنها سرعان ما بدأت بوادر فشلها تلوح في الأفق، وتجلى ذلك في عجز هذه التجربة عن إطلاق حركية اجتماعية وثقافية تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة، ولقد تجسد الفشل الذي طبع المشروع الوطني للتنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى،[1] الذي نتج عنه:

-عجز الجهاز الإنتاجي تقليص الاعتماد على الريع النفطي وتعويضها تدريجيا بمنتجات أخرى، بل بقيت المحروقات تحتكر نسبة الصادرات من السلع والخدمات بحوالي (93% من قيمة الصادرات).

-عدم قدرة جهاز الإنتاج عن تموين نفسه وإعادة تموينه بالمواد الأولية والنصف مصنعة بحيث أصبحت التبعية للخارج تبلغ 32% من قيمة الواردات من السلع والخدمات.

-ضعف الآلة الإنتاجية وعدم قدرتها على تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الغذائية والصناعية، أو تحرير المجتمع من التبعية للخارج في تموينه البالغ 32% من مجموع الواردات.[2]

-ارتفاع قيمة الديون الخارجية المتراكمة حيث قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5% من الناتج القومي الإجمالي، وصلت خدمتها إلى 6.343 مليون دولار أي بنسبة 72.3% من حصيلة الصادرات، السلع والخدمات.

-تقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ منتصف الثمانينات ليزداد حدة في منتصف التسعينات، خصوصا بعد الإمضاء على اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي، وما تبع ذلك من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية(تخفيض قيمة العملة ب50%، وتحرير الأسعار وتجميد الأجور...الخ)

-تفاقم الديون الخارجية منذ بداية التسعينيات، وأخطر ما فيها القروض القصيرة المدى وما ترتب عنه من خدمة الديون التي أصبحت تمتص جزءا كبيرا من العائدات النفطية.[3]

1: العياشي عنصر: **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 01، 1999، ص ص 41 – 42.

2: مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 – 2008)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، غير منشورة، ص ص 200 – 201.

3: العياشي عنصر: مرجع سابق، ص 43.

-ضعف القطاع الفلاحي بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط الموجهة أساسا إلى الصناعة (خاصة الصناعة البتروكيميائية)، وهذا يدل على سوء التخطيط وعدم وجود سياسة منطقية تأخذ بعين الاعتبار أهمية الفلاحة ودورها الهام في التنمية، وإتباع الرق التقليدية في استغلال الأراضي الفلاحية وهكذا انخفضت نسبة الإنتاج الفلاحي من 27% سنة 1985 إلى 5.6% سنة 1986، و5.1% سنة 1988.

وهذا الوضع المتردي جعل الجزائر تخصص حوالي مليار دولار سنة 1988 لاستيراد المنتجات الغذائية، أي ما يعادل 12.5% من عائدات البترول.[1]

نستنج أن الاقتصاد الجزائري يعتد كليا على الريع النفطي، حيث وصل إلى الانهيار التام إثر انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى عجز شبه كلي للجهاز الإنتاجي والارتفاع الكبير لنسبة البطالة التي تجاوزت (30% من القوى العاملة)،[2] التي أدت تدهور الأوضاع الاقتصادية للمواطنين ما جعلهم يسخطون على النظام ويقومون ضده بسبب قلة وندرة المواد الغذائية لإتباع الدولة لسياسة التقشف بتقليصها للواردات ورفع الأسعار.

ج. **العوامل الاجتماعية**: أثرت العوامل الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين بشكل كبير وذلك بسبب انتشار البطالة "أزمة التشغيل"، ففي نهاية السبعينات بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 75% من السكان وهذا دليل على ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي التي بلغت 3.2% وهي أعلى نسبة أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا، وهذا ما انعكس سلبا على مستوى المعيشة في هذه الفترة هذا ما أدى إلى انتشار نسبة البطالة حيث أعلنت الجهات الرسمية عن وجود 1.2 مليون شخص عاطل عن العمل بما يمثل 20% من قوة العمل،[3] من خلال اشتداد وتيرة الأزمة في كل المجالات فإننا نلاحظ أن الفشل الذريع للنظام السياسي في تسيير شؤون الدولة هو الذي أوصل الدولة و الشعب إلى هذه النقطة الحرجة و المتأزمة في جميع القطاعات.

كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة في فشل المؤسسات الاجتماعية في فشل المؤسسات الاجتماعية، وعجزها عن أداء دورها و وظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة، المدرسة، منظومة التكوين والتعليم عموما، وكذلك الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب وانحلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، بالإضافة إلى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصا وأن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية وظاهرة التفاوت الاجتماعي أصبحت مرفوضة من القوى الاجتماعية.[4]

---

[1]: سعيد بوشعير: مرجع سابق، ص 17.
[2] : العياشي عنصر: مرجع سابق، 43.
[3] : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 68.
[4] : المرجع السابق، ص 69.

نستطيع القول بأن النظام السياسي الجزائري عجز عن تسيير التطورات الاجتماعية للدولة فأصبحت البطالة والتفاوت الاجتماعي من أهم مظاهر المجتمع الجزائري، ما أدى بتذمر شريحة الشباب وتصاعد الوضع بضغط الدولة على الشعب ورفضها تقديم التنازلات بل بالعكس بقيت متشبثة ببرامجها وهيمنتها على الحكم والحزب مما أدى إلى خروج الشباب إلى الشارع والتعبير عن سخطهم في أكتوبر 1988.

د. **العوامل الثقافية:** يعتبر العامل الثقافي المؤثر الحاسم في الأزمة الجزائرية وذلك وفقا للدور الفعال الذي يؤديه حيث تغير بتغير الظروف المحيطة من أداة لمقاومة المستعمر إلى أداة لشرعية الدولة والنخبة الحاكمة، ثم أداة للعنف والاحتجاج، هكذا تكون تجليات هذا العامل محكومة بالأمر التاريخي والاجتماعي، حيث خلفت السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر أربعة أنماط من المتعلمين والمثقفين:

-النمط الأول: ثقافة من إنتاج المساجد، الزوايا والجامعات الإسلامية، وتمثل استمرارية تراثية وثقافة ما قبل الاستعمار، أحادية اللغة لها تأثير كبير في الأوساط الريفية.

-النمط الثاني: ثقافة من إنتاج المدرسة الاستعمارية تهدف إلى تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة الكولونيالية، وتسود وسط أبناء الأعيان وصغار الموظفين والأهالي.

-النمط الثالث: ثقافة مزدوجة المراجع الثقافية وثنائية اللغة، وهي أقلية صغيرة لم تتح لها فرصة التوسع.

-النمط الرابع: ثقافة شعبية شفوية لم تصل إلى مرحلة الكتابة، التي غذت وتغذي جماهير المدن و الأرياف.[1]

نتج عن هذه الأنماط ازدواجية الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسية والقائمين عليها.

2.2- **العوامل الخارجية:** لا يمكن الاقتصار على الأسباب الداخلية وحدها لفهم الوضع المتأزم في الجزائر بل إن الضغوط الخارجية قد لعبت دورا هاما في تأجيجها، ذلك أن الجزائر كمثيلاتها من بلدان العالم الثالث تتحرك في إطار ما تفرضه القوى الكبرى من توجهات على النظام الدولي سواء عن طريق الإكراه أو الطواعية،[2] ومن أهم العوامل الخارجية التي لعبت دورا هاما دفع الجزائر نحو التحول الديمقراطي ما يلي:

أ.**الضغوطات السياسية الدولية:** شهدت الأوضاع الدولية تطورات حاسمة في العلاقات الدولية، خاصة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد، وما أفرزه من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي، ولقد لعب الظرف الدولي دورا في إقرار التحول إلى الديمقراطية تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا، ومن باب الدعاية في أحيان أخرى. وينحصر هذا الظرف بصفة خاصة في منتصف الثمانينات ما أحدثته الأفكار والممارسات التي أدخلها الرئيس السوفيتي الأسبق "ميخائيل غورباتشوف" عندما أعلن مجموعة من الإصلاحات في كتاب بعنوان "البيريسترويكا" في إطار إعادة الهيكلة والشفافية

1 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 70.
2 : محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 119.

"البيريسترويكا والغلاسنوست" بتغيرات جذرية في الاتحاد السوفيتي نفسه، وفي أوروبا الشرقية وتطور الحركة الديمقراطية فيها، وتضمن الكتاب منهج إعادة تنشيط المجتمع السوفيتي الذي أصابه الركود حسب "غورباتشوف" الذي يرى: "أن البيريسترويكا قضية عاجلة، إنها الحاجة الملحة التي تأتي من أعماق عملية التنمية الجارية في المجتمع الاشتراكي، وأن كل تأخير في تطبيقها سيؤدي إلى نشوء عمليات صعبة في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية".[1]

والجزائر من بين دول العالم الثالث تأثرت بالمتغيرات الدولية المحيطة، وأبرزها انهيار القطب الاشتراكي وزوال نظام الحزب الواحد، وتحت اثر الضغوطات التي يعاني منها الشعب الجزائري من جراء النظام السياسي الجزائري المجحف والسيطرة الكاملة لحزب جبهة التحرير الوطني وعدم فسحا المجال لظهور أحزاب أخرى أدى بها إلى إدخال الشعب في حالة التشبع ومطالبته بزوال النظام الحزب الواحد على غرار دول العالم.

في نفس الوقت بدأت تتضح معالم النظام الدولي الجديد الذي تقوده الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تحول المسلمات في العلاقات الدولية مع انهيار الكتلة الشرقية في إطار الثنائية القطبية، وانفراد القطب الأحادي الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على نشر الرأسمالية العالمية، والديمقراطية والحرية الاقتصادية في دول العالم الثالث عن طريق الضغوطات التي تفرضها على هذه الدول في إطار المؤسسات المالية الدولية التي تتحكم فيها الدول الرأسمالية، كما تتدخل في العديد من مناطق العالم حفاظا على مصالحها الإستراتيجية باسم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية كأحداث في حرب الخليج الثانية والعدوان على العراق عام 2003.[2]

بزوال القطبية الثنائية وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية العالم عن طريق القطبية الأحادية المتبعة للنظام الليبرالي والديمقراطية فإنها بدأت تفرد سيطرتها على معظم دول العالم خصوصا المتخلفة منها بالضغط عليها ماديا عن طريق المؤسسات المالية الدولية وفرض شروطها عليها، والجزائر من بين دول العالم الثالث التي عليها ديون للمؤسسات المالية الدولية فإنها سوف تنفذ ما تطلبه منها هذه الدولة وتخضع لسيطرتها، وهذا من أحد الأسباب التي أدت بالجزائر للدخول في عملية التحول الديمقراطي والانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية.

ب. الضغوطات الاقتصادية الدولية: لعبت المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الدور الأساسي في تحول العديد من دول العالم الثالث إلى الليبرالية بتطبيق المشروطية السياسية التي يفرضها على المقترضين، فصندوق النقد الدولي وعبر برنامج التصحيح الهيكلي يعتبر الوصفة الأساسية التي يقدمها الصندوق لكل الدول المأزومة، فيقوم بتشجيع نظام الخوصصة ورفع الدعم عن المؤسسات العمومية واشتراط انسحاب الدولة التام من

[1] : مصطفى بلعور: مرجع سابق، ص 228.
[2] :المرجع السابق، ص ص 228 – 229.

المنظومة الاقتصادية وفسح المجال أمام قوى السوق، وقد وجدت الجزائر نفسها بسبب أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المتردية مع نهاية الثمانينات مضطرة إلى خوض هذه التجربة والانخراط في هذا المسار.[1]

كما عرفت فترة الثمانينات صعودا في قيمة الدولار مما أثر سلبا على ديون الجزائر الخارجية وارتفاعا كبيرا في مدفوعاتها لسداد تلك الديون، وبالمقابل حدث انخفاض كبير لأسعار البترول مما أدخل الجزائر في حالة اختلال الموازين العامة للاقتصاد الوطني، وتراجع وارداتها وبصفة خاصة الموجهة منها إلى القطاع الصناعي، كما تباطأت نسب النمو في المجال الصناعي و الزراعي،[2]وامتدت التبعية إلى الميدان التكنولوجي، التجهيزات الصناعية، قطع الغيار وعجز الصناعة الداخلية عن توفير الحاجيات. وأدت الأزمة الاقتصادية إلى تنامي سريع لديون الجزائر الخارجية خاصة المديونية قصيرة الأجل ذات التكلفة المالية الباهظة. ففرض على النظام التوجه لطلب المساعدات المالية من الدول الرأسمالية الغربية خاصة مع نقص الموارد المالية للدولة بفعل الصدمة البترولية في 1986، غير أن هذه المساعدات كانت بمقابل التأثير على النظام السياسي وتبني المبادئ الديمقراطية، بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية كالتدخل في الإنفاق العام، تقييد الائتمان، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، تعديل أسعار استيراد بعض المنتجات ونقل مجالات النشاط الاقتصادي من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[3]

وأخيرا يمكن القول بان العجز المالي الذي عانت منه الجزائر جعلها تلجأ للقروض التي ينتج عنها مجموعة كبيرة من الشروط التي يجب على الدولة المدينة الرضوخ لها وتطبيق الأوامر التي تفرضها عليها الدولة الدائنة بدون تذمر أو مناقشة، بسبب هذه الديون والشروط دخلت الجزائر في سلسلة من الإجراءات الإصلاحية لتدارك الوضع المتردي ولكن انخفاض أسعار النفط حطم كل فرص النجاة من الوقوع في الأزمة الاقتصادية التي انجر عنها أزمة شاملة للجزائر، وأكبر دليل على الأزمة وتدهور الأوضاع خروج الشعب الجزائري إلى الشوارع رافضين الأوضاع المتردية ساخطين على النظام وسوء تسييره الذي أوصل الدولة إلى هذه المرحلة، وتجلى هذا الرفض في أحداث أكتوبر 1988.

3- أحداث أكتوبر 1988: إن الملاحظة التي يمكن تسجيلها على أثر أحداث 1988 والتي نجم عنها دستور 1989 والتي كانت بداية للعصر الديمقراطي في الجزائر المعاصرة، هي أن هذا الإجراء السياسي الذي تم بموجبه فتح المجال أمام تعدد الأحزاب كان عشوائيا وغير مدروس مسبقا. وربما تكون التطورات التي عرفتها الجزائر منذ 1992 ناتجة من هذا الإجراء غير التقليدي بالنسبة إلى النظام السياسي الجزائري، لأن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الإطار هو، هل أن خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بالتعددية السياسية والديمقراطية؟ طبعا لا يمكن إثبات ذلك، فالمجتمع الجزائري في هذه الأثناء كان يعيش وضعا اقتصاديا صعبا بعدما توقفت مشاريع التنمية منذ مجيء

1 : محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 120.
2 : مصطفى بلعور: مرجع سابق، ص 229.
3 : المرجع السابق، ص ص 229 – 230.

الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، وبعد انهيار أسعار النفط فجأة ومن دون سابق إنذار سنة 1986 وبحكم أن الاقتصاد الجزائري هو من النوع الريعي، إضافة إلى المديونية الكبيرة مقارنة بالفترة السابقة–بومدين– ومقارنة بالمشاريع التنموية التي توقفت كليا، أدى هذا الوضع إلى استفحال ظاهرة البطالة بين الفئات الشبابية خاصة المدينية منها .[1]

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تجليات واضحة لحالة الانسداد التي عاشها النظام السياسي ودليلا بانهيار أركان شرعيته (التاريخية والثورية) تجسدت في استجابة ورد فعل المواطنين لمطلبين أساسيين هما: أزمة النظام السياسي وضغط البيئة الخارجية للنظام، وبالتالي إجبار النظام السياسي الجزائري لإجراء التحولات الديمقراطية، وهذه الأحداث هي التي كشفت عن الأزمة التي كان يعيشها النظام.

بالإضافة إلى احتكار السلطة وممارستها من طرف نخبة سياسية عسكرية و قادة الحزب الواحد فضلا عن غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي، هنا برزت التناقضات التي فاقت قدرة المؤسسات القائمة آنذاك، التي لم تستطيع ضبط الأمور بأسلوب ديمقراطي لأن النظام الجزائري لم يملك إرثا ديمقراطيا يعبر عن مشاركة سياسية حقيقية، بل عبر عن تعبئة مما زاد في الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى مما أدى إلى فقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها،[2] ولم يكن تسيير النظام لشؤون الدولة بطريقة علمية مدروسة بل كان عبارة عن إصلاحات عشوائية ترتب عنها:

–حملة واسعة ضد الفساد وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي حيث طرحت في الشارع القضايا التالية: قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي، وقضية مركب رياض الفتح، بالإضافة إلى قضية توزيع أراضي "مزرعة بوشاوي".

–الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالروبية التي دامت حتى نهاية سبتمبر 1988، قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم، وتضامنا مع هؤلاء قام 30000 عامل آخرون موجودون في منطقة الروبية الصناعية بإضراب دام 03 أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن. كما طالت موجة الإضرابات قطاع الطيران، البريد والنقل أيضا.[3]

–الخطاب الناري الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 19 سبتمبر، أوحى وجود صراعات حادة في هرم السلطة، وأطرافا منها كانت وراء تلك الإشاعات وندرة السلع، كما أثار في خطابه قضية إغلاقه ثانوية ديكارت الفرنسية في الجزائر التي أسالت الكثير من الحبر، التي ثار ضد إغلاقها عناصر متأثرة بالثقافة الفرنسية منهم زوجات بعض الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، كما هدد بعض مراكز القوى في النظام وطالب منهم الذهاب إلى فرنسا إذا أرادوا تدريس

1: عبد العالي دبلة وآخرون: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، بيروت، الطبعة 01، نوفمبر 2006، ص 201.

2: خيري عبد الرزاق جاسم: **التحول الديمقراطي** http://www.demoislam.com le 19/07/2015 à 18 :32 min

3: مصطفى بلعور: مرجع سابق، ص ص 2015 - 126.

أبنائهم هناك.[1] وتعبيرا عن هذه الضغوطات و الوضعية المتردية التي آل إليها الشعب الجزائري واستفحال الأزمة مساء يوم 4 أكتوبر حيث بدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس وسرعان ما انظم إليهم شبان آخرون، والشيء الملفت للانتباه أن المظاهرات كانت عنيفة، وكانت عمليات التكسير والتخريب موجهة خصوصا ضد الممتلكات العامة: الوزارات، البنوك، الخطوط الجوية الجزائرية، أسواق الفلاح، المؤسسات التعليمية، مراكز الهاتف...الخ. وفي 05أكتوبر انتشرت المظاهرات وكانت عنيفة موجهة ضد الممتلكات العامة ومقرات الحزب، فقرر النظام الرد بعنف وهذا ما يفسر تجاوز الأحداث الإطار المعقول لأية حركة احتجاجية عادية، وأصبحت تهدد بقاءه. فتم إعلان حالة الحصار العسكري يوم 06 أكتوبر 1988 وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناء على قرار من رئيس الجمهورية وذلك لأول مرة منذ 1965. ولهذا فإن اللجوء إلى القوة القهرية للنظام " ..يعكس ضعف قوته الإقناعية وفشله في إقناع المواطنين بالانضباط".[2]

في 10 أكتوبر ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا للشعب "تأسف فيه عما حدث وما نتج من خسائر تحددت في 189 قتيلا و1442 جريحا و1.61 مليار دينار جزائري خسائر مادية، وندد باحتكار السلطة ووعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء عليها".[3]

تعددت تفسيرات أحداث أكتوبر فمنهم من يرى أنها عبارة عن تعبير قوي وساخط على النظام عفويا معبرين عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأن المظاهرات لم تكن تحمل مطالب سياسية لأن أعمال العنف والشغب مست أغلب القطاعات العمومية، ومنهم من يرى بأنها أزمة نظام سياسي في المقام الأول هي أزمة التنظيم الواحد.

وفي هذا الصدد يرى "السعيد بوشعير" إن الاضطرابات التي عرفتها الجزائر ترجع بالأساس إلى مشاكل عديدة منها انخفاض أسعار البترول، إلى جانب ضعف القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار المواد الأولية، توقف الاستثمارات، ضعف الإنتاج الزراعي وقلة مردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار جزائري وارتفاع في ديون الجزائر الخارجية من واحد مليار دولار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988.[4] نلاحظ أن "بوشعير" يرى بان أحداث أكتوبر عبارة عن رد فعل شعبي عفوي أراد الشعب أن يعبر للنظام عن مدى سخطه وعدم رضاه على النظام السياسي والوضعية التي وصل إليها الشعب جراء سياسة هذا النظام لذا يجب تصحيح الأوضاع.

أما في الاتجاه المعاكس الذي يرى بأنها أزمة نظام أوما يطلق عليها نتيجة صراع الأجنحة داخل النظام ما ذهب إليه "الدكتور جيلالي اليابس"، ويبرز ذلك من خلال تضاعف المنازعات في أفريل 1980، أحداث تيزي وزو، الإسلاميون 1982، أحداث قسنطينة وسطيف 1985 – 1986. وقد كان على النظام مواجهة هذه الأحداث التي

1: رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 208.
2: ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص ص 75 - 76.
3: السعيد بوشعير: مرجع سابق، ص 178.
4 : السعيد بوشعير: مرجع سابق، ص 179.

تحمل في طياتها مطالب أضحت تتضخم من يوم لآخر. ثم إن النزعة الشعبوية التي كان ينظر لها البعض على أنها مشروعا للمجتمع التي تحمله الزمرة الاجتماعية المحورية، هؤلاء نسوا بان ذلك لا يتعدى كونه نظام تبريري، أي نظام قادر على التوصل إلى الرضا، ثم سرعان ما بدءوا يتحدثون عن الأزمة الشعبوية التي ترجع إلى استقلال الجهاز العسكري وتعاليه التنظيمي على بقية المجتمع،[1] كما يرى مؤيدو هذا الاتجاه بأن هذه الأحداث عبارة عن نتيجة لصراع الأجنحة داخل النظام، جناح دعاة الليبرالية وأصحاب فكرة الإصلاحات.[2]

أدى كل هذا إلى اختلال التوازن داخل المجتمع السياسي وتوسيع الفجوة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بين السلطة المركزية والقاعدة الشعبية من جراء المطالب الاجتماعية التي لم يستطع النظام السياسي استيعابها ولا تلبيتها في ظل تراكمات سياسية وتصدعات اجتماعية واقتصادية عميقة، وتمثلت التراكمات السياسية نتيجة صراعات داخلية (أيديولوجية، سياسية وثقافية) ظلت تحدث أثرها على مستوى السلوك والممارسة الفعلية.

يمكن القول أن أحداث أكتوبر عبارة عن مطالب اجتماعية وسياسية فرضتها الفراغات والإختلالات الأيديولوجية والسياسية أملتها الوسائط والعلاقات الاجتماعية المتناقضة، التي أبقت مرحلة التحول نحو الديمقراطية سوى تعبيرا كاشفا من جديد عن مدى عمق التناقضات التي ترتكز عليها الدولة وأنها لازالت لا تسمح بالسماح لحرية التعبير داخل العملية السياسية، لذلك كانت الانتفاضة الشعبية ما هي إلا إجابة صريحة عن وضعية حددتها مصالح فئوية ضيقة.[3]

ترتب عن أحداث أكتوبر 1988 العديد من التغييرات التي مهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الباب أمام التعددية ما أكدته مجموعة الإصلاحات التي قام بها النظام السياسي بداية بالإصلاحات الدستورية المتمثلة في دستور فيفري 1989 الذي يقر بالتعددية الحزبية في المادة 40 "الجمعيات ذات الطابع السياسي"، وقد سمحت هذه المادة الجديدة التي احتواها الدستور بإنشاء أحزاب و جمعيات سياسية في فترة قصيرة جدا حتى بلغت أكثر من 60 حزبا، وقد ساعد على هذا التحول السريع والمفاجئ انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية أسطورة الحزب الواحد، ما أكسب الجبهة الإسلامية للإنقاذ قوة كبيرة حيث عرفت كيف تستفيد من تذمر المواطنين إزاء السلطة المتهمة بمسؤوليتها عن وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا المستوى.[4]

وبهذا تكون الجزائر دخلت مرحلة وتجربة ديمقراطية جديدة في تاريخها وهي تجربة التعددية السياسية لتبدأ بالدخول في الديمقراطية الفعلية، رغم أن الجزائر منذ قيام حزب جبهة التحرير الوطني إبان الاستعمار وهو يؤكد بتبني الجزائر الديمقراطية ولكن مع التركيز على بقاء سيطرة الحزب الواحد في الحكم وقمع و تثبيط أي حزب آخر يحاول أن يظهر

---

[1] : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 78.

[2] : محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 122.

[3] : Lahouari Addi : **L'Algérie et la Démocratie** pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions el maarifa, Alger, 2014, p 131

[4] : عبد العالي دبلة و آخرون: مرجع سابق، ص 202.

للوجود خوفا على مكانته وسلطته من أن تسلب منه، وبعد أحداث أكتوبر تأكد النظام السياسي الجزائري من هشاشة بنيته وانهيار دعامته المتمثلة في الشرعية الثورية والدستورية قدم النظام مجموعة من التنازلات من بينها السماح بالتعددية الحزبية (في إطار الإصلاحات الدستورية)، بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية، الإدارية والاقتصادية.

4- مسار الديمقراطية في الجزائر: لمعرفة مظاهر التحول الديمقراطي والتوجه نحو إرساء الديمقراطية التعددية تبنى النظام السياسي مجموعة من الإصلاحات بداية بالإصلاحات الدستورية المتمثلة في دستور 23 فيفري 1989 متجها إلى انتخابات 1990 القائمة على التعددية، ويأتي التدخل العسكري وتوقيف المسار الانتخابي لعرقلة الديمقراطية ومحاولة النظام السياسي العودة من جديد إلى طريق الديمقراطية المتمثل في دستور 1996 وغيرها من الإصلاحات المتبناة من اجل العودة إلى حالة الاستقرار والتخلص من الأزمة والتوتر العام، وتتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي:

1.4- دستور 1989: تعد التغيرات التي شهدها الدستور الجزائري بمثابة الإطار أو الهيكل الخارجي. حيث جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية، اقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية و مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، وإذا كان قد تبنى عددا من أحكام دستور 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي من دون الأيديولوجيا، لاسيما في مجال تنظيم السلطات، فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور عام 1989، تمثلت في الشرعية الدستورية والإسلام.[1]

كما فصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، كما جاء بنقطة تحول كبرى تتمثل في العودة إلى الشعب بشكل مباشر،[2] ويتمثل ذلك في تجسيد استقلال السلطة القضائية حيث نصت المادة 129 "على اعتبار السلطة القضائية مستقلة".[3]

تضمن دستور 1989 أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة، المراقبة، المؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور، كما خصص فصلا عن الحقوق والحريات في صيغة ضمانات أقرها في "المادة 31" التي تنص "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم إن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته".[4]

يصنف دستور 1989 ضمن خانة دساتير القوانين حيث يقوم على مبادئ الديمقراطية الليبرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة، تخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الاقتصادية والاجتماعية... ترجمت ذلك

1 : ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص 87.
2 : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989،مرجع سابق، المادة 74.
3 : المرجع السابق، المادة 129.
4 : المرجع السابق، المادة 31.

سياسيات الحكومات المتعاقبة فيما بعد، فهو يخالف الدساتير السابقة التي تصنف في خانة دساتير البرامج كونها تدعو إلى ضرورة بناء الدولة الاشتراكية، وأهمية بناء حزب طلائعي.[1]

نلاحظ بان دستور 1989 يقوم على مبادئ جديدة تقوم على تنظيم السلطة والمؤسسات الدستورية والحقوق والحريات الأساسية بما يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم والمحافظة عليها، والتي تؤكد معالم الديمقراطية وهذا مؤشر جيد ويحمل في طياته الوصول إلى الديمقراطية وذلك على مستوى النص القانوني أما على المستوى الواقعي فإن هذه المرحلة تعبر عن حالة من الفوضى والانفلات وهذا ما تؤكده الانتخابات القادمة.

2.4- الانتخابات المحلية والتشريعية التعددية 1990 – 1991:

أ. **الانتخابات المحلية**: في الجو المشحون الذي أعقب انتفاضة أكتوبر وقعت أول انتخابات تعددية بتاريخ الجزائر المستقلة في 12 جوان 1990، اعتبرت انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات والولايات (هياكل السلطة المحلية)، وحملت معها عددا من المفاجآت الكبرى حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة من كل المتنافسين وأهمها:

-نسبة الامتناع عالية جدا حيث قدرت بحوالي 35% من الناخبين، وساد اعتقاد خاطئ مفاده أن نداء المقاطعة الذي وجهه كل من جبهة القوى الاشتراكية، والحركة من أجل الديمقراطية وراء ذلك.

-فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت أي ما يفوق قليلا ثلثي المسجلين في الانتخابات، وما يقدر بنسبة 54.2% من مجمل المصوتين.

-السقوط الحر لجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال حيث لم يتحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25% من مجموع المصوتين فعلا.

-ظهور عشرات الأحزاب الصغيرة كالفطر، وعبر المجتمع عن رفضه لها وللمواقف التي برزت خلال المرحلة الانتخابية، ولم يحقق التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية سوى 184 ألف صوت، وحزب التجديد الجزائري 100 ألف صوت، والحزب الوطني للتضامن والتنمية 165 ألف صوت، وكانت جميعها نتائج هزيلة جدا، ومزرية مقارنة بالمزاعم التي روجتها والصورة التي أظهرتها بها وسائل الإعلام.[2]

ب. **الانتخابات التشريعية**: انطلقت الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية في جو من التنافس بين المرشحين، والشيء الجديد والملفت للانتباه في هذه الانتخابات ظهور عدد المرشحين الأحرار بلغ متوسطهم في كل دائرة انتخابية حوالي 04 أشخاص، مما اعتبره حزب جبهة التحرير عرقلة له في الحصول على أغلبية المقاعد، خصوصا إذا كان معظم الأحرار مناضلي حزب جبهة التحرير، الأمر الذي جعل قيادة هذا الحزب تتخذ موقفا لعزل كل مناضل يترشح تحت

1: ناجي عبد النور: مرجع سابق، ص ص 88 – 89.

2: العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين** نصوص مختارة، الجزائر 1998، ص 88.

صفة الأحرار حتى لا يتشتت ناخبوه. وقد برز في الحملة الانتخابية خطاب سياسي متميز من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية، فكان خطاب الأولى ديني، أما الثانية فكان خطابها جهوي يركز على الأمازيغية.(1)

جرت أولى الانتخابات التشريعية في إطار التعددية في 26 ديسمبر 1991 بعد تأجيلها، ومرة أخرى جاءت النتائج المسجلة في الدور الأول لتباغت الجميع و تمثل ذلك في:

-ارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت، ما يعني أن النهج المتبع في إقامة التعددية السياسية كان موضع شك ورفض من قبل قطاع عريض من المجتمع، كما ألقت النتائج بظلال من الشك على الأسلوب الذي جرى من خلاله تأسيس الديمقراطية في الجزائر. ولعل هذه النسبة المرتفعة من الامتناع مؤشر على أن للناس انشغالات أخرى مهمة غير التعددية الحزبية الصورية، تأتي في مقدمتها الشغل، السكن، المحسوبية والرشوة ..الخ.

-تراجع شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث فقدت أكثر من مليون وربع المليون صوت (28%).

-استمرار السقوط الحر لجبهة التحرير الوطني التي لم تسجل سوى 1600000 صوت مقابل 2161000 صوت في الانتخابات المحلية، الشيء الذي يعني تقهقرها بنسبة 26% عن نتائجها السابقة.

-حصول جبهة القوى الاشتراكية على 4% من أصوات الناخبين، ولم تحقق بقية الأحزاب الأخرى نتائج ذات قيمة.(2)

نلاحظ أن نتائج الانتخابات سواء المحلية أو التشريعية تفسر درجة التوافق والتناسق بين نتائجها حيث بقيت تقريبا تشير إلى نفس الاتجاه للشعب الجزائري،كما برز حزب جديد يطالب بتطبيق التعاليم الإسلامية وإلغاء الديمقراطية وعدم الاعتراف بوجودها رغم أن نسبة الأصوات المؤيدة له قد انخفضت من الانتخابات المحلية إلى التشريعية لكنها بقيت محتلة الصدارة مقارنة مع بقية الأحزاب الأخرى خوصا حزب جبهة التحرير الوطني الذي عرف تقهقرا كبيرا باعتباره حزب يقوم على الشرعية الثورية وحزب النظام السياسي منذ عقدين من الزمن. بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العزوف الانتخابي للشعب الجزائري بالنسبة للانتخابات الشيء الذي يوحي بأن الشعب الجزائر فقد ثقته بالنظام .

ج. **التدخل العسكري وتوقيف المسار الانتخابي:** شكل إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 بداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بانهيار الشرعية الدستورية، وذلك لعدم استعداد الحكومة للرضوخ للمطالب المنادية بتغييرات جذرية في الدولة والمجتمع (حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وردت بسرعة عليها واضعة حدا للانفتاح السياسي. في 04 جانفي 1992 صدر مرسوم رئاسي قضى بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني. استقال الرئيس الشاذلي بن جديد في

1: مصطفى بلعور: مرجع سابق، ص 250.
2: العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين** نصوص مختارة، مرجع سابق، ص ص 89 – 90.

الحادي عشر من الشهر ذاته إثر الضغوط التي مارستها عليه القيادة العليا للجيش. وعندئذ تولى السلطة المجلس الأعلى للدولة الذي ضم خمسة أعضاء برئاسة "محمد بوضياف".[1]

أما الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية فعلقت ومنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مزاولة نشاطها السياسي، وفرضت الحكومة سلسلة من التدابير القمعية على الحريات العامة بموجب قانون حالة الطوارئ، وبداية حملات واسعة من الاعتقالات وصلت إلى ما يقارب 18 ألف شخص في تسعة مخيمات في الصحراء، بمن فيهم أعضاء منتخبون من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فضلا عن ناشطين وأعضاء آخرين في هذا الحزب، و هكذا انتهت التجربة الديمقراطية الأولى للجزائر ب"انقلاب دستوري" كما سماه رئيس جبهة القوى الاشتراكية.[2] يمكن القول "عاشت البلاد منذ توقيف الانتخابات وإلغاء الدور الثاني للتشريعات مسلسلا طويلا من المواجهة الدامية والعنيفة بين النظام والجماعات الإسلامية المسلحة في فترة أولى، ثم بين المجتمع ككل وتلك الجماعات الإرهابية في مرحلة ثانية. كانت النتيجة الآلاف من الضحايا من كل شرائح وفئات المجتمع، بالإضافة إلى خسائر مادية كبيرة تعد بملايير الدولارات".[3]

د. انعكاسات التدخل العسكري على الديمقراطية: خلف التدخل العسكري انعكاسات سلبية على المجتمع هي:

-غياب التداول على الحكم: ما من شك أن الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي، بالتوقيف تارة و بتزكية و دعم المرشحين تارة أخرى كان لها تأثيرها المباشر على عملية التداول، التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية[4].

-ضعف المشاركة السياسية: إن نتيجة أخرى من نتائج العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي هي ضعف مستوى المشاركة السياسية، خاصة الدورية منها والمعبر عنها بواسطة الانتخابات حيث عرفت الانتخابات تراجعا واضحا في نسب المشاركة الشعبية.

-ضعف السلطة السياسية: إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينيات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الأولى شكلية أو رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة (Pouvoir apparent) والثانية فعلية وغير رسمية تسمى بالسلطة الخفية (Pouvoir occulte) الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية، والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الأخيرة للأولى تسيير شؤون الحكم لكن مع ضرورة العودة إليها بشأن القضايا المصيرية[5].

1: رشيد تلمساني: **الجزائر في عهد بوتفليقة:** الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي، العدد 07، واشنطن، جانفي 2008، ص 3.

2 : المرجع السابق، ص ص 3 – 4.

3 : العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين** نصوص مختارة، مرجع سابق، ص 90.

4 : مسلم بابا عربي: **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر.** http://www.ulum.nl le 22/08/5015 à 14 :10 min

5 : المرجع السابق، نفس الصفحة.

-استمرار المرحلة الانتقالية: إن تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الانتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية والتداول على السلطة. والحقيقة أن عملية إقحام المؤسسة العسكرية في معترك العمل السياسي مهما كان شكلها، عملية قد تجد تبريرها في حالة الأنظمة الشمولية أو تلك الأنظمة السائدة في مجتمعات مفتقدة للبنى والهياكل الاجتماعية والسياسية الضرورية لتسير شؤون الحكم، وإحداث تنمية الوطنية على الأصعدة المختلفة، بل إن هذا الإقحام قد يؤخذ في بعض الأحيان طابعا إنقاذيا، كما قد يبدو في صورة العمل الضروري للحفاظ على كيان الدولة والمجتمع.[1]

نستطيع القول أن عقب توقيف المسار الانتخابي عام 1992 من قبل الجيش دخلت البلاد مرحلة عصيبة هي الأعنف منذ الاستقلال اتسمت بالمواجهة المباشرة بين الجيش الجزائري والجماعات المسلحة كرد فعل على القرار الذي اتخذته السلطة الجزائرية القاضي بمنع وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى سدة الحكم بعد فوزها بالأغلبية الساحقة في الانتخابات المحلية والدور الأول من الانتخابات التشريعية، وما زاد من وتيرة العنف المسلح صدور قرار 04 مارس 1992 المتضمن حل حزب جبهة الإنقاذ بما يعني انتهاء مستقبله السياسي بشكل نهائي.[2]

3.4- دستور 1996: عرفت الجزائر المستقلة سلسلة من الدساتير محاولة منها وضع أسس متينة تقوم عليها البلاد فكان أول دستور في 1963 ويليه دستور 1976 نظام حكم ذو الطابع اشتراكي، وجاء بعده دستور 23 فيفري 1989 متخذا منحى آخر عن طريق استبدال الطابع الاشتراكي بنظام جديد يقوم على التعددية الحزبية، الفصل بين السلطات والتنافس السلمي على السلطة. لكن دخول الجزائر في مرحلة الأزمة الشاملة والعنف الذي ذهب ضحيته الآلاف من المواطنين، ومن أجل استعادة الشرعية الدستورية والخروج من الأزمة لجأ النظام (رئيس الجمهورية) إلى التوجه نحو وضع دستور يعطي الحقوق للشعب ويجسد المشاركة الفعلية بوضع ركائز الديمقراطية ضمن مبادئ الدستور الجديد لذلك يعتبر دستور 1996 مجموعة من الإصلاحات لدستور 1989، ومن أهم الإصلاحات والمبادئ التي جاء بها:

-عدم استخدام مقومات الهوية الوطنية لأغراض سياسية، وبذلك تنزع من الأحزاب سجلاتهم التجارية التي كانوا يتاجرون بها وكادوا أن يحطموا الدولة والأمة.[3]

---

1 : المرجع السابق، نفس الصفحة.

2 : Abed charef : **Algérie le grand dérapage**, édition de l'aube, paris, 1994, p 280.

3 : رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 268.

-الاعتراف بالتعددية الحزبية والإقرار بحق إنشاء الأحزاب السياسية من المادة 42 دستور1996، [1] أي التصريح الكامل بالأحزاب وليس الجمعيات ذات الطابع السياسي في دستور 1989.

-تحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات، وجعل المشاركة السياسية أساس المؤسسات السياسية على اعتبار أن الشعب مصدر شرعية السلطة والسيادة والتمثيل الحزبي في المادة 100 من الدستور.

-زيادة تنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بالسماح للبرلمان لمراقبة أعمال الحكومة ومساءلة أعضائها، وذلك حسب المواد 80، 84، 134، 135 من دستور 1996.[2]

الشيء البارز تأكيد دستور 1996 على التعددية الحزبية وإقراره رسميا بالتعددية السياسية، فبالنسبة إلى المبادئ التي جاء بها الدستور فتمثل الديمقراطية والتعددية الحزبية (أسس ومبادئ الديمقراطية نظريا)، ولكن على مستوى الممارسة الفعلية فهل تم ويتم تجسيد المبادئ والقوانين التي جاء بها الدستور أم أنها مجرد حبر على ورق ولن تنزل وتطبق في الميدان، وتبقى الممارسة الديمقراطية التي ينص عليها الدساتير غير موجودة، ولعل رفض اعتماد "حركة الوفاء والعدل" للدكتور "احمد طالب الإبراهيمي خير مثال على الانتقائية وغياب حرية إنشاء الأحزاب والجمعيات الخيرية.

4.4- قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية: بعد عشرية دامية ذهب ضحيتها الآلاف من الجزائريين حطمت الاقتصاد الجزائري وأغلب الهياكل الوطنية، وشوهت صورة بلدهم في الداخل والخارج ودفع ضريبتها المواطن العادي، العسكري، الطفل والشاب الثمن باهظا تمثل في الآلاف من القتلى، المشردين والمعطوبين، ومن اجل وضع حد لهذا الوضع المزري كان لابد من أيجاد حل جذري وسليم للخروج من هذه المحنة.

واستطاع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تجسيد هذه الرغبة بالخروج من الأزمة عن طريق فكرة وقانون الوئام المدني الذي يعتبر خطوة أولى تهدف إلى تحقيق التهدئة الأمنية وتليها خطوات أخرى للتهدئة اقتصادية واجتماعية، وكان الهدف الأول من الوئام المدني هو الوصول إلى المصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من إعادة رأب الصدع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد، نتيجة لمنطق رفض الآخر ومحاولة استئصاله.[3]

إن المصالحة الوطنية التي ننشدها تتأسس على قيم إسلامية وإنسانية خالدة تمكننا من تضميد الجراح ودفن الأحقاد وطي صفحة العنف ولغة الغاب والفساد، فتح صفحة السلام والحضارة والتنمية. فلا يمكن الحديث عن مصالحة مع استمرار ثقافة الإقصاء، الاستئصال والتعدي على القوانين وانتهاك حرمات المواطنين وحقوقهم التي كفلتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ونهب خيراتهم، وتعطيل مصالحهم وإفسادها.[4]

---

1 : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر ،1996، ص 6.

2 : المرجع السابق، ص ص 12 – 19.

3 : محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 225.

4 : أنور نصر الدين هدام: **المصالحة الوطنية في الجزائر** خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، معهد الهقار، جنيف، الطبعة 01، 2007، ص 23.

تعتبر المصالحة الوطنية إستراتيجية جديدة أتى بها النظام السياسي ليقضي على الأزمة الشاملة التي عصفت بالبلاد وتأكد القيادات الوطنية أن الشعب الجزائري لن يرضخ للقمع وأن القمع يولد الانفجار وهذا الأخير كاد أن يدخل البلاد في حرب أهلية، لذلك فإن الإستراتيجية الجديدة مبنية على التباع ثقافة السلم والسلام والمصالحة الوطنية.

بما أن المصالحة المنشودة في معناها ومضمونها تتعلق بالمستقبل أكثر مما تتعلق بالماضي، بمعنى وضع الأساس المتين لإعادة اللحمة الوطنية وتمتين أساس المواطنة، سنقوم هنا بالوقوف على بعض المبادئ الأساسية التي نرى بأنها كفيلة بأن تؤسس لثقافة ما بعد الأزمة وتخرج البلاد من دوامة الفعل الهامشي السطحي إلى الفعل الحضاري والتاريخي الفعال،[1] بالإضافة إلى تأكد القيادات الوطنية بأن الحل يكمن في زرع السلام وتلافي الأحقاد ووضع أساس متين للمواطنة فإن الشعب الجزائري بدوره أثقلت كاهله العشرية السوداء فإن قانون الوئام المدني الذي جاء به الرئيس كبداية الانفراج بتوقيف العنف المسلح، حيث تتفاوض عليه القيادة العليا للجيش الجزائري مع الجيش الإسلامي للإنقاذ لإيقاف العنف المسلح الذي انطلق عقب إيقاف المسار الانتخابي عام 1992.[2]

نستطيع القول بأن الوئام المدني 1999 جاء لفتح أبواب التوبة أمام الأشخاص المتورطين في الأعمال الإرهابية بشرط ألا يكونوا قد اغتالوا المواطنين، وإعادة إدماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة التسامح والتعاون بين أفراد المجتمع لتمهيد الطريق نحو المصالحة الوطنية الشاملة بنزع ثقافة الحقد والانتقام بين أفراد الشعب الجزائري وغرس روح المواطنة بدلها. وكمشروع تكميلي للخروج بالبلاد من الأزمة فقد أتى الرئيس بوثيقة السلم والمصالحة الوطنية كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني، وأهم ما حملته هذه الوثيقة التي صدرت في شكل مرسوم رئاسي مؤرخ في أوت 2005 هو تقديم تنازلات وعفو شامل عن الإرهابيين التائبين وطي صفحة عقد من أعمال العنف، وكان لهذا المشروع ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض خصوصا عائلات الضحايا والمفقودين فقد رفضوا مصالحة من تسبب في حرمانهم.

تعد المصالحة الوطنية آلية مهمة لاستعادة الأمن المفقود، واتخذ النظام السياسي من التشريعات القانونية المختلفة التي تم عرضها على الشعب للاستفتاء خلا فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة". استطاعت المصالحة الوطنية تحقيق العديد من النجاحات والمكتسبات، على رأسها استعادة الأمن وإن لم يكن بصورة كاملة، أما عن استجابة المسلحين لتدابير السلم والمصالحة الوطنية فقد أعلن السيد "مراد مدلسي" وزير الخارجية الجزائري عن استسلام عشرة آلاف إرهابي جزائري بفضل سياسة السلم والمصالحة التي تبنتها الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى السلطة في 1999.[3]

---

[1] : المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] : رشيد تلمساني: مرجع سابق، ص 8.

[3] : الطيب بتة: **دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999 – 2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العولمة والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، الجزائر، 2013، ص 93.

5.4- التعديل الدستوري 2008: بعد إصدار الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لقانون الوئام المدني في عهدته الأولى والمصالحة الوطنية في عهدته الثانية جاء بتعديل 2008 لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في إعطاء حقوق سياسية للمرأة وتمديد عهدة الرئاسة، رغم أن الدستور الجزائري يضمن المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، إلا أن مكانة المرأة بقيت محتشمة، وجاء تعديل 2008 لضمان ترقية الحقوق السياسية للمرأة في المادة 02 من التعديل التي تضيف مادة 31 مكرر، بالإضافة إلى تمديد أجل العهدة الرئاسية لثالثة بعدما كانت عهدتين فقط.[1]

نلاحظ أن دستور 2008 جاء أساسا لتمديد العهدة الرئاسية بالإضافة إلى توسيع حقوق المرأة خصوصا في الجانب السياسي باعتبارها غائبة أو مغيبة على الساحة السياسية فأعطاها هذا الدستور مكانة أعلى ووزن اكبر من أجل إثبات وجودها في الساحة السياسية، ويعتبر هذا الإجراء خطوة ايجابية من الرئيس نحو الديمقراطية في الجزائر بتجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة المجالات خصوصا السياسية منها.

6.4- تعديل دستور 2011: في إطار تعزيز معالم الإصلاح والديمقراطية تعهد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في خطاب موجه للأمة في 15 أفريل 2011 كرد فعل طبيعي لامتصاص الغضب الشعبي الذي عرفه العالم العربي عموما وعبر عنه في شكل مظاهرات شعبية واعتصام في ساحات عمومية، في تونس، مصر، اليمن، البحرين، ليبيا وسوريا الذي أطلق عليه الربيع العربي، ووعد الرئيس الشعب الجزائري بإصلاحات سياسية من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية وتعد هذه الإصلاحات خطوة ثانية بعد أولى تمثلت في رفع حالة الطوارئ في شهر فيفري 2011 إضافة إلى تفعيل قوانين مكافحة الفساد، خاصة عندما تكلم عن تغيرات في عدة قوانين لاسيما قانون الانتخابات، قانون الأحزاب ، قانون الجمعيات، قانون الإعلام وتشريع قانون تعزيز مكانة المرأة في المجالس وليس فقط مجرد تغير دستوري.[2]

كما أكد الرئيس على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا. وستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنيها إلى ممارسة حقهم الانتخابي في ظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة، وأننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور، حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن تصميم قناعته، وسيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان، واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد.[3] بعد هذا الخطاب اعد دستور 2011 الذي يعتبر خطوة ايجابية نحو الديمقراطية مقرا صراحة بتطبيق الديمقراطية من خلال تجسيد حرية التعبير وممارسة حق الانتخاب وتوسيع مهام البرلمان، بالإضافة إلى تفعيل دور

---

1 : مليكة فريمش: **دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 03، 2012، ص 366.

2 : المرجع السابق، ص 374.

3 : المرجع السابق، ص ص 374 – 375.

مؤسسات المجتمع المدني، كما زاد هذا الدستور في تفعيل دور المرأة في المجال السياسي حيث فرض الرئيس "نظام الكوطة" حيث فرض نسب معينة في كل انتخابات سواء بلدية أو تشريعية. هنا نتأكد بأن الرئيس بهذا التعديل وإلغاء حالة الطوارئ وعودة الاستقرار النسبي للبلاد يعيد الدولة الجزائرية إلى مسار الديمقراطية الحقيقي ولو بخطى متباطئة بعد تعثرها إثر إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 ودخول الجزائر حالة الانحطاط والأزمة الشاملة.

5- آفاق ترسيخ الديمقراطية في الجزائر: لترسيخ الديمقراطية في الجزائر يجب القيام بمجموعة من الإجراءات هي:

أ. **إقامة حكم راشد**: من أجل ترسيخ الديمقراطية في الجزائر يجب أن يكون النظام السياسي رشيدا يقوم على تفعيل دولة الحق والقانون التي تملك كل مقومات الدولة الحديثة، من حيث وجود دستور ديمقراطي يتميز بفصل السلطات (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، سيادة القضاء، مراجعة القوانين المطروحة على الساحة الوطنية وتنقيحها، إجراء إصلاحات بشأنها تطوير عملية البناء، الترسيخ الديمقراطي، احترام القانون من قبل مؤسسات السلطة الحاكمة والاحتكام إلى نصوصه تداركا واسترجاعا لهيبة الدولة،[1] وتوفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم من خلال إيجاد تشريعات حديثة، دقيقة وواضحة المضمون، تعبر عن إرادة الشعب والإشراف على إدارة الانتخابات قضائيا.[2] نلاحظ أن إقامة الحكم الرشيد وتعزيزه تعني تعزيز الديمقراطية وذلك لارتباطه بمجموع الآليات السياسية التي تدعم المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها.

ب. تفعيل دور المجتمع المدني: أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية، مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى إعطاء الكثير من الاهتمام للمجتمع المدني، ويتكون من مجموعات منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا، وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية، يتمثل في الهيئات غير الحكومية مثل الجمعيات (المهنية، الخيرية، النسوية، النقابات،...)، وكل المواطنين الذين يساهمون في التفاعل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، لأجل تشكيل رأس المال الاجتماعي للمجتمع، المساهمة في النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والإدارة السلمية للاختلافات والصراعات.[3]

كما تعتبر تنظيمات المجتمع المدني المحرك الأساسي في عملية الإصلاح السياسي في ظل الديمقراطية التي أصبحت ضرورة للخروج من الأزمات إلى طريق التقدم والإصلاحات والتنمية، وبالتالي تجسيد الديمقراطية وترسيخها. ورفع كافة القيود المفروضة على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للتحرك، التنظيم، الاحتجاج والتظاهر السلمي حتى يمكن التعبير عن مطالبها ومصالحها للرأي العام،[4] وتمتعها بجانب من حرية الحركة من خلال توفر القنوات الرسمية التي تمكنها من

1: شايب الذراع بن يمينة: **التحول الديمقراطي في الجزائر(العوائق والآفاق)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 76.
2: المرجع السابق، ص 77.
3: محمد عابد الجابري: **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993، ص 06.
4: شايب الذراع بن يمينة: مرجع سابق، ص 77.

التعبير عن نفسها بطريقة سلمية عبر المجالس التشريعية ووسائل الإعلام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها. وإطلاق المبادرات والتوجهات المستقلة لهذه المؤسسات سواء تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية. وتمكينها بإجراء إصلاحات داخلها تمكنها من التغلب على مشكل التداول على القيادة وإيجاد برامج هادفة وفعالة.[1]

ج. **نشر ثقافة ديمقراطية:** ترتبط مسألة تعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية بوجه خاص في تدعيم قيم الثقافة الديمقراطية التي تتسم بغلبة "الثقافة السياسية المشاركة" والتي يتميز بها المواطنون بدرجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية وذلك لإثبات قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم والمشاركة في صنع القرار.[2] وتكمن أهمية زرع ثقافة جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل وتبني منظومة من القيم يكون المشارك طرفا فاعلا فيها، وهذا ما يخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية ومبادئها. بالإضافة إلى إتاحة الفرص للمثقفين والمفكرين للقيام بدور إيجابي حتى يضطلعون بمهام التوعية، التوجيه، التنوير والإسهام في الحفاظ على تماسك المجتمع وتقدمه،[3] وقبل نشر الثقافة الديمقراطية يجب أولا استنبات الثقافة الديمقراطية أولا من الأسرة التي تعد اللبنة الأولى و المنطلق الأساس لغرس القيم والمبادئ والحقوق.[4]

د. **تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية:** إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية، اعتبارا أن الإصلاح الاقتصادي يقود إلى الإصلاح السياسي، وأن التطور السياسي الديمقراطي كما تقدمه الخبرة الغربية قد استند إلى أوضاع اقتصادية ساعدت على تهيئة المجتمع لتقبل واستيعاب متطلبات التطوير والإصلاح السياسي على أساس أن هذا الإصلاح السياسي يسعى إلى تحقيق مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين الذين نمت دخولهم وتحسنت أوضاعهم المعيشية بفعل التطور الاقتصادي الذي شهدته مجتمعات هذه الدول.

إتباع سياسة اقتصادية ناجعة مبنية على خطوات هادفة وإجراءات تنظيمية حاسمة وفعالة وطويلة، لأن الديمقراطية يجب أن ينظر إليها باعتبارها الناتج النهائي لعمليات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية متكاملة وجديدة وليس كنتيجة لتحول فوري،[5] إلى جانب وضع خطة تنموية شاملة ومتكاملة تشمل القطاعات لاسيما القطاعين الصناعي والزراعي، مع ضرورة تماشيها ونظام التعليم والتكوين، وتكون قائمة ومعتمدة على أساس الفهم الحقيقي والواقعي للحاجات الوطنية، دون إهمال التعاون المثمر مع القدرات الخارجية.

ورسم تصور وطني للتنمية على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ظل تفعيل حقيقي لمرتكزات الحكم الراشد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الشفافية في التسيير وإقامة دولة القانون، ومراعاة الاحتياجات الوطنية وخصوصية الفرد

1: المرجع السابق، ص 79.

2: ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب، ص ص 15-16 http://www.biblex.org le 25/03/2016 à 18 :24 min

3: شايب الذراع بن يمينة: مرجع سابق، ص 85.

4: زين العابدين معو: **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جوان 2016، ص 28.

5: شايب الذراع بن يمينة: مرجع سابق، ص 81.

الجزائري والبيئة الجزائرية،[1] وضرورة التكفل بقضايا الشباب والمرأة و وضع سياسة حكيمة لكل ما تواجهه هاتان الفئتان، سواء فيما يتعلق بقضايا التعليم والتكوين والتشغيل، والقضاء على كل آليات الكبح والحرمان من الحقوق والتهميش والمحاصرة والاستغلال مع شجب كل ما يتصل إلى المظالم الاجتماعية كالمحسوبية واللامساواة والرشوة و القهر أو ما يطلق عليه بالعامية الجزائرية (الحقرة).[2]

6- الاتجاهات نحو النظام الديمقراطي الجزائري: يرى الأستاذ الدكتور "عبد العالي دبلة": أن الدخول إلى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية، ولم يكن بطريقة طبيعية نتيجة نضج سياسي، أو مناخ فكري، اجتماعي، اقتصادي، تربوي وقانوني. هذا الأمر لا يمكن تحقيقه في سنة أوفي سنتين بل يتطلب سنوات من الإعداد والتحضير والتضحيات في مختلف أشكالها، فلا يعقل أن تكون أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 هي السبب الرئيسي في الدخول إلى عصر الديمقراطية والتعددية الحزبية، بل يمكن اعتبارها بمثابة فشل في السياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك، وبالتالي فشل الدولة سياسيا إلى جانب الفشل الاقتصادي،[3] والأحزاب السياسية الجزائرية ليست أحزابا احترافية بل إن هدفها تحقيق مصالح شخصية آنية وليس الممارسة السياسية الحقيقية، وليس بمقدورها مواجهة السلطة بحيث تفتقر إلى الانسجام، وتفتقر إلى الأيديولوجية السياسية الواضحة، كما إنها تفتقر إلى البديل السياسي (برامج سياسية واقتصادية واضحة)، ولهذا فإن السلطة لا تجد صعوبة في تجاوزها واستعمال البعض منها لتحقيق أهدافها.[4]

يرى السوسيولوجي "العياشي عنصر": انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988، وانهيار الطموحات والآمال التي انتظرها أفراد المجتمع عنها. وبلوغ الأزمة عمقها الأقصى، وتشعب عواملها وتعدد جوانبها بمجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد لذلك فرضت الظروف استبداله، وإدخال بعض الإجراءات الشكلانية على المستوى السياسي متمثلة في مراجعة نظام الانتخاب (مراجعة أسلوب الاقتراع، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية...الخ)، بينما تجاهل البعدين السياسي والاجتماعي للأزمة. حدث ذلك بالرغم من أن الملاحظ الدقيق لا يمكنه إلا أن يسجل درجة الانحلال التي وصل إليها النظام السياسي، ومستوى التفكك الذي بلغه المجتمع، وانقلاب سلم القيم والمعايير رأسا على عقب تحت ضغط التحولات السريعة التي مرت بها البلاد في مدة قياسية لا تتجاوز عشرية واحدة (1969 – 1979).[5]

---

[1]: المرجع السابق، ص 82.
[2]: المرجع السابق، ص 84
[3]: عبد العالي دبلة و آخرون: مرجع سابق، ص 206.
[4]: المرجع السابق، ص 207.
[5]: العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين** نصوص مختارة، مرجع سابق، ص ص 87 – 88.

خلاصة:

الديمقراطية ليست وصفة جاهزة يطبقها النظام السياسي ويتمتع بنتائجها المتمثلة في الاستقرار والتشاور والتطور، بل هي عبارة عن عملية تطور مستمر عرفته الشعوب منذ اندلاع الثورة الفرنسية والأمريكية حيث مرت الديمقراطية بمراحل مخاض عصيبة حتى وصلت إلى الشكل المعاصر. والجزائر كبقية الدول المتخلفة انتهجت الديمقراطية والتعددية في ظروف عصيبة رأى النظام السياسي أن الديمقراطية هي الحل الأمثل للخروج بالدولة من حالة الفوضى والتمرد الشعبي، وتعتبر الفترة والظروف التي انتقلت فيها الجزائر إلى تطبيق النظام الديمقراطي التعددي -دستور 1989- غير مناسبة لتطبيق الديمقراطية لغياب العديد من الشروط والظروف مما أدى بالنظام إلى مواجهة العديد من العوائق والانكسارات للديمقراطية، ولكن مع مجئ دستور 1996 الذي أعاد فتح الباب نحو الديمقراطية بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات التي قدمها ويقدمها النظام السياسي مؤكدا بأنه يسير نحو تطبيق مبادئ الديمقراطية ويسير بخطى ثابتة في عملية التحول الديمقراطي من أجل تجسيد الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والتطور والازدهار بترسيخ الديمقراطية في الجزائر، رغم تأكيد أغلب المفكرين بأن انطلاق التجربة الديمقراطية في الجزائر خاطئة.



الفصـــل الرابع

الاتجاهات و الأستاذ الجامعي

تمهيد

أولا :الاتجاهات بين الوظائف والمقاييس.

1- ظهور الاتجاهات و طبيعتها.

2- خصائص و تصنيف الاتجاهات.

3- مكونات الاتجاه.

4- أهمية و وظائف الاتجاهات.

5- تكوين الاتجاهات.

6- تغيير الاتجاهات و تعديلها.

7- قياس الاتجاهات.

8- العلاقة بين الاتجاهات و بعض المفاهيم الأخرى.

ثانيا: الأستاذ الجامعي

1. صفات و خصائص الأستاذ الجامعي.
2. أدوار الأستاذ الجامعي.
3. أسس و معايير تقييم جودة الأستاذ الجامعي.
4. تكوين الأستاذ الجامعي.
5. التنمية المهنية للأستاذ الجامعي.
6. مكانة الأستاذ الجامعي.

خلاصة

تمهيد:

يحتل موضوع الاتجاهات أهمية خاصة في علم النفس الاجتماعي فالاتجاهات النفسية وخاصة السياسية لاعتبارها من أهم نواتج عملية التنشئة الاجتماعية، وتعتبر من أهم دوافع السلوك التي تؤدي دورا أساسيا في ضبطه وتوجيهه، كما يعتبر وسيلة مناسبة لتفسير السلوك لتفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به، وفي نفس الوقت تكشف عن حاجة إنسانية تستهدف إيجاد الاتساق والانسجام بين ما يقوله الفرد وما يفكر به وما يقوم به فعلا، فاتجاهاتنا تتعدد بتعدد المواقف التي نتعرض لها، ويمكن رصد هذا التنوع في الاتجاه على ضوء عدد من الأبعاد مثل الشدة (القوة والضعف)، الوجهة (إيجابا وسلبا)، والتعدد (كثرة العناصر التي يعبر من خلالها الفرد عن اتجاهاته)، ولكي نعرف اتجاه الفرد والتنبؤ به نحتاج إلى قياس آراء وانطباعات الأفراد لقياس اتجاهاتهم وتحديد نوع الاتجاه سواء كان سلبي أو ايجابي، ونتناول في هذا الفصل الاتجاهات والأستاذ الجامعي من حيث صفاته وخصائصه وتكوينه أسس ومعايير تقييم جودة أدائه ومكانته.

أولا: الاتجاهات بين الوظائف والمقاييس

1- ظهور الاتجاهات وطبيعتها:

1.1-ظهور الاتجاهات: يعتبر موضوع الاتجاهات من أهم المواضيع التي لاقت اهتمام علماء النفس الاجتماعي وذلك لما تحمله من عناصر ايجابية تمكن الباحثين من قياس اتجاهات الأفراد نحو مختلف المواضيع والمجالات، ويعتبر الفيلسوف الانجليزي "هربرت سبنسر H Spencer" الأسبق في استخدام هذا المفهوم و حتى أسبق من علماء النفس فقد جاء في كتابه "المبادئ الأولى First Principles " سنة 1862 ما يلي:

إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة للكثير من الجدل، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل أو نشارك فيه، ولتكوين اتجاه سليم لابد أن نتعلم كيف نفرق بين معتقدات الإنسان الصحيحة والخاطئة.[1] نلاحظ أن استعمال سبنسر لمفهوم الاتجاه هو الأقرب للواقع في مجال علم النفس الاجتماعي، ويؤكد لنا أهمية الاتجاه في الفصل بين القضايا المختلفة عن طريق تقديم نتائج دقيقة حول الدراسات التي يقام بها، وركز علماء النفس الاجتماعيين على دراسة وقياس الاتجاهات فعلى سبيل المثال أعد "بوجاردوس عام 1925" مقياسا للمسافات الاجتماعية لتقييم درجة التقبل للأفراد من جنسيات مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية (تقبلهم كمواطنين عاديين أو كجيران أو كأصدقاء أو كأزواج)، كما قام "ألبورت وهارتمان" بدراسة للتعرف على اتجاهات الطلاب نحو مجالات سياسية مختلفة.[2]

2.1- طبيعة الاتجاهات: طالما اعتبرت طبيعة الاتجاه النفسي محل جدل بين الباحثين في مجال علم النفس الاجتماعي، وذلك لأن إدراكنا للمواقف وحكمنا عليها نابع من مفاهيمنا ومعتقداتنا وقيمنا المكتسبة خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتكون في ظل الثقافة التي ننتمي إليها، وتعتبر القيم والمفاهيم والمعتقدات الإطار المرجعي الذي يستند إليه الفرد في الحكم على الأشياء والمواقف التي يتعرض لها في حياته اليومية. والاتجاه هو أسلوب منظم متسق في التفكير والشعور ورد الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الإجتماعية، أو تجاه أي حدث في البيئة بصورة عامة. والمكونات الرئيسية للاتجاهات هي: الأفكار، المعتقدات، المشاعر (الانفعالات)، النزعات ورد الفعل.

إذن قد يتشكل الاتجاه عندما تترابط هذه المكونات إلى حد أن ترتبط هذه المشاعر المحددة والنزعات إلى رد الفعل بصورة متسقة مع موضوع الاتجاه.[3] كما تنشأ اتجاهاتنا خلال التعامل مع بيئاتنا الإجتماعية والتوافق معها، وبمجرد تكون الاتجاهات فإنها تضفي النظام على أسلوب ردود أفعالنا وتيسر التوافق الإجتماعي. وفي المراحل الأولى لنمو

---

1 : الاتجاهات النفسية...ما بين الغرائز والعادات http://www.feedo.net le 15/02/2016 à 18 :30 min

2: صلاح الدين محمود علام: **القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 01، 2000، ص515.

3: وليم و لامبرت وولاس إ لامبرت:**علم النفس الاجتماعي**، ترجمة سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، الطبعة 02، 1993، ص 113.

الاتجاه يمكن أن تعدل مكوناته من جراء التجارب الجديدة، ولكن في مرحلة ثانية قد تصبح الاتجاهات غير مرنة ونمطية، وذلك لأننا قد شجعنا مع مرور فترات زمنية طويلة على رد الفعل تجاه أحداث وجماعات معينة بصورة مقننة.[1]

لذلك ثار جدل بين الباحثين في مجال علم النفس خصوصا فيما يتعلق بقطبية الاتجاه النفسي، وللتوضيح فإن هناك فريقا من الباحثين يرى بأن الاتجاه النفسي أحادي القطبية، بينما يوجد فريق آخر يؤكد بأن الاتجاه ثنائي القطبية شأنه شأن السمات الشخصية مثل الانبساط، الانطواء، الثبات الانفعالي، التوتر، القلق وما إلى ذلك، ودافع عن هذه الوجهة كل من "تشارلي جاد و جيمس كوليك 1980" إثر قيامهم بمجموعة من الدراسات الميدانية ثم أثبتا بأن الفرد يتعامل مع اتجاهه على أنه ثنائي القطبية (مع، ضد) ثم دعمهما "براتكانيس"، وتأكد هذا المنحى في نظرية الحكم الاجتماعي التي تعتبر أن استجابات الفرد التي تؤلف اتجاهه النفسي تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: القبول، الرفض وعدم التقيد أو الاهتمام، واستجابة القبول تقع في منطقة العقيدة المقبولة، والرفض تقع في منطقة العقيدة المرفوضة، واستجابة عدم التقيد وعدم الاهتمام تقع في المنطقة الوسطى.[2] وهنا نلاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن الأفراد تتكون اتجاهاتهم في القطب الموجب (مع) أو في القطب السالب (ضد) لذلك فهم يرون وجود قطبية ثنائية، ولكن ما يعاب عليهم هو إغفال الحالة الحيادية وعدم إعطائها تبريرا أو معنى مقارنة بالاتجاهين الأولين.

بالمقارنة إلى هذا الاتجاه وجد فريق آخر يؤكد أن الاتجاه النفسي ليس قطبيا ، وقد قدم "كليرنجر" ملاحظاته العلمية حول النظرية من خلال بحوثه التي ناقش فيها ثنائية قطبية الاتجاه وأكد غياب ثنائية الاتجاه.

بالإضافة إلى القطبية أو التطرف تتحدد طبيعة الاتجاه النفسي أيضا بالأبعاد التالية:

أ.**المحتوى (المضمون)**: درجة وضوح الاتجاه عند الأفراد المعنيين بالاتجاه، فالاتجاه الواحد تختلف درجة وضوحه من فرد لآخر، قد يتفق شخصان على تأييد موضوع معين ولكن لكل فرد اتجاه معين ومفهوم خاص يختلف عن الآخر.

ب. **وضوح المعالم**: يقصد بها تفاوت وضوح الاتجاهات فنجد بعض الاتجاهات واضحة المعالم ، في حين أن البعض الآخر غير واضح المعالم، فالاتجاه الديني نحو شرب الخمر اتجاه واضح محدد في حين نجد أن اتجاها آخر لا يتسم بالوضوح مثل اتجاه فرد معين نحو مهنة التدريس التي لا يعلم عنها الكثير.

ج. **الانعزال**: انعزال الاتجاه عن غيره من الاتجاهات، وتختلف الاتجاهات في درجة ترابطها وتكاملها، فقد يكون هناك بعض الاتجاهات معزولة عن غيرها من الاتجاهات الأخرى، فاتجاه شخص نحو تفضيل نوع من السجائر أو صنف من الطعام يمكن اعتباره اتجاهات سطحية منعزلة بالنسبة لاتجاهات أخرى تتعلق بطرق التربية، أو الاتجاهات الدينية.

1: المرجع السابق، ص ص 113 – 114.

2: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: **مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية –جامعة منتوري_ قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر، الطبعة 02، 2006، ص ص 90 – 91.

د.**القوة**: بعض الاتجاهات تظل واضحة المعالم رغم ما يصادف الإنسان من مواقف شدة تجعله يتعرض للتخلي عنها أو استبدالها، أما الاتجاهات الضعيفة فهي عرضة للتغيير والتبديل كلما طرأ موقف يهز هذه الاتجاهات. ويكون هذا الاتجاه قويا كلما كانت معالمه واضحة بالنسبة للشخص. وكلما كان متصلا بالمعتقدات القومية والدينية.[1]

2- خصائص وتصنيف الاتجاهات:

1.2- خصائص الاتجاهات: تلعب الاتجاهات دورا كبيرا في حياة الفرد، وتمثل دافعا لسلوكه طيلة مراحل حياته، من أهم خصائص الاتجاهات:

- ✓ تتميز الاتجاهات بالثبات والاستقرار النسبي، أي أنها قابلة للتعديل والتغيير في ظروف معينة.
- ✓ يغلب على الاتجاهات الذاتية أكثر من الموضوعية.
- ✓ الاتجاهات مكتسبة، متعلمة وليست وراثية.
- ✓ الاتجاهات متدرجة من الايجابية الشديدة إلى السلبية الشديدة.
- ✓ تتعدد الاتجاهات وتتنوع، وذلك بحسب المثيرات والمتغيرات المرتبطة بها.
- ✓ الاتجاهات مكتسبة متعلمة وهي قابلة للتعديل والتطوير.
- ✓ الاتجاهات قابلة للقياس والتقويم، ويمكن التنبؤ بها.
- ✓ توجه سلوك الأفراد والجماعات في أحيان كثيرة.
- ✓ ترتبط الاتجاهات بثقافة المجتمع، قيمه وعاداته التي تختلف من بيئة اجتماعية إلى أخرى.
- ✓ لا يتكون الاتجاه بالنسبة للحقائق الثابتة المقررة، بل يكون دائما حول موضوعات مثيرة للجدل أو النقاش أو موضوع خلاف في الرأي.
- ✓ قد تكون في أحيان معينة متناقضة بين اتجاهات الشخص المتكونة من خبراته الخاصة، وبين الاتجاهات التي يجب أن يتمثلها تبعا لثقافة مجتمعة، قيمه، عاداته وقوانينه.[2]
- ✓ الاتجاهات ذات طبيعة تقيمية إذ تعبر عن درجة قبول الفرد أو رفضه لشيء ما (سواء كان مادي أو غير مادي)، هو "موضوع الاتجاه".
- ✓ تختلف الاتجاهات في مدى قوتها فقد يكون لدى شخصين الاتجاه نفسه ولكن بدرجات متفاوتة الشدة، وهنا تتحدد الوظيفة الدفاعية للاتجاهات فكلما زادت قوتها، زادت قوة دفعها للسلوك ونقصت معها إمكانية تغييره.
- ✓ تكتسب الاتجاهات من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية، وما يتعرض له الفرد من مؤثرات وتدريبات وخبرات، ما يفسر اختلاف اتجاهات أبناء الثقافات المختلفة تجاه موضوع واحد كالاختلاط بين الجنسين في العمل مثلا، أو استقلالية الشباب في سن المراهقة عن أسرهم.

1: المرجع السابق، ص ص 91 – 92.
2: حسين صديق:**الاتجاهات من منظور علم الاجتماع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 03+04، 2012.

✓ تتفاوت الاتجاهات في درجة استعدادها للاستثارة فالاتجاهات السطحية يسهل استثارتها (كالاتجاه نحو برنامج تليفزيوني)، أما الاتجاهات العميقة فلا تستثار بدرجة السهولة نفسها (كالاتجاهات اللاشعورية لدى الفرد).

✓ تتميز الاتجاهات بدرجة من الجمود نتيجة لما حققته من دعم وإشباع خلال تاريخ الفرد السابق، وما يؤديه من وظائف في حياته. وهذا ما يفسر صعوبة تغيير اتجاهات كبار السن مقارنة باتجاهات الشباب.

✓ للاتجاه مكونات ثلاثة (الوجداني و المعرفي و السلوكي)، ويعبر المكون الوجداني عن انجذاب الفرد أو نفوره من موضوع الاتجاه. أما المكون المعرفي فيتمثل في معلومات الفرد عن موضوع الاتجاه أو معتقداته عنه، بينما يعبر المكون السلوكي عن سلوك الفرد الصريح نحو موضوع الاتجاه، ويتميز الاتجاه بالاتساق بين مكوناته الثلاثة.[1]

2.2- تصنيف الاتجاهات: يمكن أن نتعرف على عدة أنواع من الاتجاهات النفسية وذلك من الناحية الوصفية والوظيفية، وهذا التصنيف يساعد الدارس على تحديد نوعية وشدة الاتجاه النفسي مع العلم بأن الاتجاه الواحد قد يقع في أكثر من تصنيف وذلك من حيث من حيث صفته ومن حيث وظيفته، ومن هذه الأنواع ما يلي:

1.2.2- الاتجاه العام والاتجاه النوعي:

أ. **الاتجاه العام**: يشمل كلية الموضوع الذي يتناوله هذا الاتجاه وذلك بغض النظر عن كونه سالبا أو موجبا مثل اتجاه الفرد نحو بلد معين فهو يعبر عن اتجاهه السالب أو الموجب نحو شعب هذا البلد وطراز المساكن وجوها الطبيعي وطرق المواصلات ونوع الأطعمة السائدة، وبذلك يكون الاتجاه عاما نحو هذا البلد. يتميز هذا النوع من الاتجاهات بأنه أكثر ثباتا واستقرارا من غيره من أنواع الاتجاهات ويحتاج تغييره إلى تقنية علمية من نوع خاص.

ب. الاتجاه النوعي (الجزئي): الاتجاه الذي ينصب على جزئية من الموضوع الذي يدور حوله الاتجاه مثل اتجاه الفرد نحو طعام شعب معين فيعجب بنوعية الطعام (اتجاه موجب) دون بقية جزيئات الموضوع وهو الشعب المعين، وبالتالي فإن سلوكه سوف يتأثر باتجاهه النوعي، وهذا النوع من الاتجاهات يعتبر أقل ثباتا من الاتجاه العام فهو -أي الاتجاه النوعي- قد يضمحل ويتلاشى نتيجة تكوين اتجاهات نوعية أخرى تتنافر فيما بينها وتؤدي إلى ضعفه.

وقد يقوى الاتجاه النوعي وينمو ويشتد ويتفوق على بقية الاتجاهات النوعية الأخرى ليتحول تدريجيا إلى اتجاه عام له صفة الثبات والاستقرار النسبي.[2]

2.2.2- الاتجاه الفردي والاتجاه الجمعي:

أ.الاتجاه الفردي: الاتجاه الذي يتبناه ويؤكده فرد واحد من أفراد الجماعة من حيث النوعية أو الدرجة، كأن يكون للفرد اتجاه خاص نحو مدرك يكون في بؤرة اهتمامه يسمى ذلك اتجاها فرديا، كذلك إذا كان هذا المدرك في مجال الجماعة لكل فرد من أفرادها اتجاها نحوه يختلف عن الفرد الآخر يعتبر ذلك أيضا اتجاها فرديا، ويمكن أن نلاحظ مثل

---

1 : http://www.moqatel.com le 23/01/2015 à 19 :30 min الاتجاهات: خصائص الاتجاهات

2: فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان: **علم النفس الإجتماعي رؤية معاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 258.

هذا الاتجاه بين أعضاء الأسرة الواحدة كجماعة اجتماعية حيث نجد اتجاهات فردية نحو أنواع الأطعمة المختلفة على سبيل المثال.

ب.الاتجاه الجمعي: هو الاتجاه الذي يشترك فيه عدد كبير من أعضاء الجماعة مثل اتجاههم نحو نوع خاص من أنواع الرياضات أو نحو نجم اجتماعي مثل ممثل مشهور أو غير ذلك، ولكن من الوارد أيضا أن يختلف أفراد الجماعة في اتجاههم من حيث الدرجة أو الشدة. وربما كان من المفيد هنا أن نميز بين الرأي العام والاتجاه الجمعي والرأي العام يشترط لتكوينه حد أدنى من شدة الاتجاهات النفسية التي لابد أن تتوافر عند جميع أعضاء الجماعة قبل أن يتكون الرأي العام، ولكن هذا غير ضروري بالنسبة للاتجاه الجمعي إذ ليس هناك درجة دنيا من الشدة يجب أن يشترك فيها جميع أعضاء الجماعة حتى يصبح الاتجاه جمعيا.(1)

3.2.2- الاتجاه العلني والاتجاه السري:

أ.الاتجاه العلني: هو الاتجاه الذي يسلك الفرد بمقتضاه في مواقف حياته اليومية دون حرج أو تحفظ وبهذا يمكن القول بأن مثل هذا الاتجاه غالبا يكون متفقا مع معايير الجماعة ونظمها وما يسودها من قيم وضغوط اجتماعية مختلفة، وهذا الاتجاه يكون غالبا متوسط الشدة لأنه ليس هناك من الضغوط الإجتماعية ما يحاول كبته، كفه، إيقافه ومنع الفرد من أن يعبر عنه سلوكيا.

ب.الاتجاه السري: هو الاتجاه الذي يحرص الفرد على إخفائه في داخله يميل في كثير من الأحيان إلى إنكاره ظاهريا ولا يسلك بما يمليه عليه هذا الاتجاه، وغالبا ما يكون هذا الاتجاه غير منسجم مع قوانين الجماعة وأعرافها وما يسودها من ضغوط ومعايير، وهذا الاتجاه غالبا ما يكون عالي الشدة نتيجة المقاومة والممانعة بل والقمع الذي يواجهه من القوى الضاغطة في الجماعة. ويمكن القول كذلك بأن الاتجاه المعلن قد يكون نما وتطور نتيجة الاحتكاك المباشر بعناصر البيئة الخارجية، في حين أن الاتجاه السري ينمو ويتطور نتيجة الخبرة غير المباشرة، وخاصة الخبرة التي تبنى على عمليات التخيل والتفكير المجرد أو المثالية البعيدة عن الواقعية، كما يجب أن نشير أيضا إلى أن هناك الاتجاه الموجب، الاتجاه السالب، الاتجاه القوي والاتجاه الضعيف.(2)

4.2.2- الاتجاه القوي والاتجاه الضعيف:

أ. الاتجاه القوي: يكون مرتبط لدى الفرد بشدة التأثير وقوته لإحداث التغيرات المطلوبة نحو ظاهرة معينة أو موضوع محدد، يترك انعكاس على السلوك ويكون هذا السلوك القوي مساعد بشكل كبير على إحداث التأثير القوي على الظاهرة موضوع الاتجاه.

1: المرجع السابق، ص ص 258 – 259.

2: المرجع السابق، ص 259.

ب. الاتجاه الضعيف: يتميز بقلة وضعف التأثير لإحداث أية تغيرات وفي بعض الأحيان ينعدم هذا التأثير نهائيا، وهذا ما ينعكس على السلوك العام للفرد.[1]

2.2.5- الاتجاه الإيجابي والاتجاه السلبي:

أ.الاتجاه الإيجابي: تتكون لدى الفرد نحو موضوع معين بتأييد كل جوانب الظاهرة موضوع الاتجاه، وهذا ما يعكس على سلوكه فيعمل على حمايتها ولدعوة لها.

ب.الاتجاه السلبي: يتميز بالرفض لكل ما يتعلق بالظاهرة موضوع الاتجاه، وهذا الأمر ينعكس على سلوك هذا الفرد فيعمل على محاربة هذه الظاهرة والدعوة ضدها...الخ[2]

3-مكونات الاتجاه: يتكون الاتجاه النفسي من عناصر أساسية تتفاعل فيما بينها لتعطي الشكل العام للاتجاه النفسي، وتتمثل هذه المكونات في ما يلي:

1.3- المكون المعرفي: يتضمن المكون المعرفي كل ما لدى الفرد من عمليات إدراكية ومعتقدات وأفكار تتعلق بموضوع الاتجاه، كما يشمل ما لديه من حجج تقف وراء تقبله لموضوع الاتجاه[3]، فيصبح مجموعة المعلومات، الخبرات والمعارف التي تتصل بموضوع الاتجاه التي انتقلت إلى الفرد عن طريق التلقين أو عن طريق الممارسة المباشرة، بالإضافة إلى رصيد المعتقدات والتوقعات. وعلى ذلك فإن قنوات التواصل الثقافية والحضارية تكون مصدرا رئيسيا في تحديد هذا المكون المعرفي بجانب مصدر هام آخر هو مؤسسات التربية والتنشئة التي يتعرض من خلالها الفرد للخبرات المباشرة.[4]

يتضح المكون المعرفي للاتجاه في حالة قياس اتجاه الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر، ويتضح ذلك في مدى مشاركتهم في ترسيخ وتجسيد الديمقراطية في الجزائر سواء من حيث المشاركة الانتخابية أو الحصول على الحريات والحقوق السياسية والمدنية.

2.3- المكون العاطفي (الانفعالي أو الوجداني أو الشعوري): هو الصفة المميزة للفرد التي تفرق بينه وبين الرأي، إذ أن شحنة الانفعال المصاحبة للاتجاه هي ذلك المكون الذي بناءا على عمقه ودرجة كثافته يتميز الاتجاه القوي عن الاتجاه الضعيف، وهذا المكون هو الذي يضفي على الاتجاه طابع التحرك والدفع.[5]

يستدل على المكون العاطفي للاتجاه من خلال مشاعر الشخص ورغباته نحو الموضوع ومن إقباله عليه أومن نفوره منه، وحبه أو كرهه له وهذه المشاعر من نفور وغيره والتي يحملها الشخص نحو موضوع ما كالتعصب العنصري نحو أفراد

1: علي لونيس: **العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري**، دراسة ميدانية بسطيف، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس والعلوم التربوية والارطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 41.

2 : المرجع السابق، ص 41.

3 : محمود السيد أبو النيل: **علم النفس الاجتماعي** عربيا وعالميا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة 05، 2009، ص 354.

4 : فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص ص 253 – 254.

5 : الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 99.

جنسية وقومية معينة يمكن تقديرها بمقياس الاتجاهات[1]، فمثلا قد نجد شخصين ذوي اتجاه واحد نحو موضوع التجربة الديمقراطية في الجزائر أي أنهم يعارضون وجود الديمقراطية في الجزائر ولا يوافقون عليه، لكننا قد نجد مشاعرهما نحو هذا الموضوع مختلفة، فأحدهما يعارض لأنه خائف من أن يبدي رأيه اتجاه حقيقة غياب الديمقراطية، والآخر يعارض وجود الديمقراطية لأنه كاره لطريقة تطبيق الديمقراطية، وهذه المشاعر التي يحملها الشخص نحو هذا الموضوع التي يمكن تقديرها بمقياس الاتجاهات.

3.3- المكون السلوكي (مكون الأداء أو النزعة إلى الفعل): هو عبارة عن مجموعة التعبيرات والاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد في موقف ما بعد إدراكه ومعرفته وانفعاله في هذا الموقف. فعندما تتكامل جوانب الإدراك بالإضافة إلى رصيد الخبرة والمعرفة التي تساعد على تكوين الانفعال وتوجيهه يقوم الفرد بتقديم الاستجابة التي تتناسب مع هذا الانفعال وهذه الخبرة وهذا الإدراك.[2] ويتضح المكون السلوكي للاتجاه في الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه بطريقة ما، فإذا كانت لدى الفرد معتقدات سالبة عن أعضاء جماعة من الجماعات، فأنه بالتالي إما يتحاشى اللقاء بهم أو يوجه إليهم العقاب بأي صورة من الصور إذا كان في إمكانه ذلك، وإذا كانت معتقداته ايجابية فإنه مستعدا للتفاعل معهم أو لتقديم المساعدة إليهم.[3]

4.3- العلاقة بين مكونات الاتجاه: تتأثر مكونات الاتجاه بالعديد من العوامل المختلفة، بعضها يرتبط بالفرد والبعض الآخر يرتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي. فالمكون السلوكي للاتجاه يتأثر بضوابط الأنا الأعلى وبالضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ويتبلور أثر أحد هذين العاملين أو كليهما في تفسيرهما للسلوك التعصبي، حيث يمكن أن يفسر وفقا لجانب من جوانب الشخصية والذي يتمثل في الإزاحة، أي إزاحة مشاعر الكراهية كما تبدو في الاتجاه التعصبي نحو أقلية من الأقليات أو يمكن أن يفسر وفقا للمستوى الطبقي.[4]

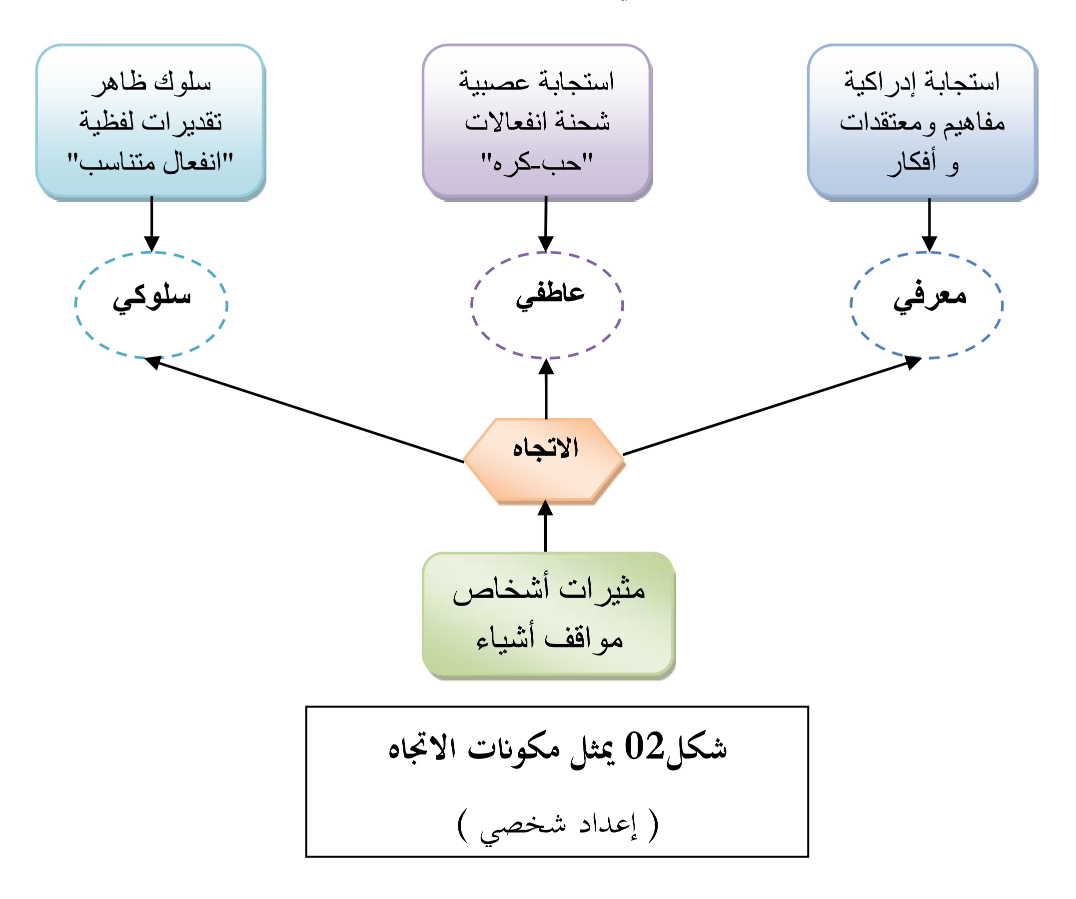
أما الجانب المعرفي من الاتجاه فيتأثر بالبراهين والحجج التي يقدمها أهل الرأي والخبرة والبرامج العلمية والدينية والثقافية التي تأتي عبر وسائل الإعلام. وقد يطغى أي مكون من هذه المكونات على باقي المكونات الأخرى في الاتجاه عندما يتبنى شخص ما اتجاها فكريا دون أن يرتبط بعاطفة أو مشاعر معينة، كما قد يأخذ التعصب اتجاها ذا طابع عاطفي فيغلب على اتجاه الشخص الكراهية والنبذ لجماعات معينة.

هذا بالنسبة للعوامل التي تؤثر وتقف وراء مكونات الاتجاه و لغلبة مكون عن غيره، أما بالنسبة لعلاقة هذه المكونات ببعض فلقد وجد "كامبل Stereetypes" علاقة بين خصائص الاتجاه نحو بعض الأقليات، فكان معامل الارتباط بين مكونات الخصائص الثلاثة للاتجاه لدى طلبة الجامعة كالآتي: 0.65 بالنسبة للاتجاه نحو الزنوج 0.54

1: محمود السيد أبو النيل: مرجع سابق، ص 355.
2: فؤاد البهى السيد وسعد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص 254.
3: محمود السيد أبو النيل، مرجع سابق، ص 355.
4: المرجع السابق، ص 355.

بالنسبة للاتجاه نحو اليابانيين 0.58 بالنسبة للاتجاه نحو المكسيكيين. ومن الممكن في نفس الوقت أن نتصور وجود علاقة سالبة بين خصائص الاتجاه، ويتضح ذلك في أن يعتقد احد الآباء في قدرة ابنته على الخروج وحدها إلى السوق للشراء، لكنه لا يرتاح انفعاليا لقيامها وحدها بذلك العمل، كما انه لا يسمح لها في نفس الوقت بالخروج، ولذلك لا نتوقع أن تكون معاملات الارتباط مرتفعة في هذه الحالة.(1)

ويمكن أن نلخص مكونات الاتجاه في المخطط التالي:



شكل02 يمثل مكونات الاتجاه

(إعداد شخصي)

4- أهمية ووظائف الاتجاهات:

4.1- أهمية الاتجاهات: تحتل دراسة الاتجاهات في علم النفس أهمية كبيرة لما لها من قدرة على توجيه السلوك والتنبؤ به، فهي تعمل على تنظيم العمليات المعرفية، الانفعالية، الإدراكية والدفاعية لتتبلور في موقف ما على شكل سلوك، فالاتجاه ييسر للفرد القدرة على التعامل مع الأشياء أو الموضوعات بشكل متسق يجمع ما لديه من خبرات متنوعة في مجموعة منظمة، ونظرا لأهميتها لقيت إقبالا كبيرا من طرف العلماء والباحثين خاصة في علم النفس الاجتماعي والسياسي وسبر الآراء، لمعرفة اتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي، أو معرفة آراء النخبة المثقفة نحو النظام السياسي القائم أو معرفة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر وهو موضوع دراستنا الحالية.

1: المرجع السابق، ص 356.

ونظرا لهذه الأهمية البالغة للاتجاهات فقد اتفق علماء النفس الاجتماعي على أن للاتجاهات أهمية خاصة باعتبارها جزءا هاما في حياتنا، ولأنها تلعب دورا كبيرا في توجيه السلوك الاجتماعي في الكثير من مواقف الحياة الاجتماعية وتمدنا في ذات الوقت بتنبؤات صادقة عن سلوكه في تلك المواقف فضلا عن كونها من النواتج المهمة لعملية التنشئة الاجتماعية، والاتجاهات هي استجابات القبول أو الرفض إزاء موقف أو موضوع اجتماعي جدلي معين[1]، وتبرز أهمية الاتجاهات في كونها:

- تشكل الاتجاهات جانبا معرفيا هاما لتكامل النمو والتعلم لدى الفرد حيث إن التعلم الانفعالي بالإضافة إلى التعلم المعرفي يعطي فرصة للمتعلم أن يصوغ خبراته ويطور سلوكياته بحيث تلاقي قبولا ويجعلها أكثر مسايرة لمعايير الجماعة. ولهذا يعتبر تعلم الاتجاهات والتعلم الانفعالي متطلبا للوصول إلى التنمية الشخصية المتكاملة.[2]
- تمثل الاتجاهات العوامل المؤثرة في مشاعر الفرد الوجدانية واستعداداته التي تقوم بتوجيه سلوكه على نحو معين في البيئة التي يعيش فيها، والقصد بالمشاعر الوجدانية ما يتصل بأحاسيس الفرد وما يصاحب ذلك من سلوك.
- إن تراكم الاتجاهات في ذهن المرء وزيادة اعتماده عليها، تحد من حريته في التصرف وتصبح أنماطا سلوكية روتينية متكررة، ويسهل التنبؤ بها، ومن ناحية أخرى فهي تجعل الانتظام في السلوك والاستقرار في أساليب التصرف أمرا ممكنا وميسرا للحياة الاجتماعية، ومن هنا كانت دراسة الاتجاهات عنصرا أساسيا في تفسير السلوك الحالي والتنبؤ بالسلوك المستقبلي للفرد والجماعة.[3]
- معرفة اتجاهات الطلبة نحو برامج التكوين أو طرق التدريس أو غيرها من المسائل التي تؤثر على تحصيلهم العلمي، من أجل رفع مستوى التكوين والتأطير (المجال التربوي).
- الكشف عن اتجاهات الجمهور عن ميولاتهم وتفضيلاتهم مما يساعد على تحسين الأداء والنوعية وتنويع المنتوج وترويجه (مجال الإعلام، الاتصال والتسويق).
- معرفة اتجاهات المحكومين نحو تركيب الحكومة أو بناء الحزب أو برامج الدولة، أو إيديولوجية حزب معين (المجال السياسي).[4]

2.4- وظائف الاتجاهات: للاتجاهات وظائف متعددة فهي تعكس تصرفات وأفعال الفرد أثناء تفاعله مع الآخرين في المواقف المتعددة اليومية، فمعرفة وظائف الاتجاهات يمكن أن تساعدنا على تفسير وفهم سلوك الأفراد، وتؤدي الاتجاهات مجموعة من الوظائف المختلفة هي:

---

[1]: بهاز لويزة: **اتجاهات الاساتذة الجامعيين نحو التعامل مع البنوك الإسلامية**، دراسة ميدانية على عينة من الاساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي غرداية نموذجا، ص 5.

[2]: عبد الرزاق سلطاني: مرجع سابق.

سهام إبراهيم كامل محمد مفهوم الاتجاه، ص 8

[3] : http://www.gulfikids.com le 12/04/2015 à 18:30 min

[4]: بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 2012، ص 50.

أ. **وظيفة التنبؤ بالسلوك**: الهدف من دراسة الاتجاهات تحديد طبيعة ونوعية الاتجاهات المكنونة لدى الأفراد العاملين في مؤسسة ما، هل هي اتجاهات ايجابية أم سلبية نحو قضية معينة تريد الإدارة العليا اتخاذ قرار بشأنها؟ فتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة حتى تضمن قبول الأفراد لذلك القرار وتتجنب المعارضة. فالاتجاه يحدد طريق السلوك ويفسره.[1]

ب. **وظيفة التكيف**: هي إحدى الوسائل والطرق التي تساعد الفرد في التكيف مع المحيط البيئة التي يعيش فيها. فالفرد الذي يعمل مع الجماعة سيكيف نفسه مع اتجاهات تلك الجماعة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وأهداف المنظمة، والفرد الذي يبحث عن القبول الاجتماعي في مجتمع ما لابد له من أن يكيف نفسه مع اتجاهات ذلك المجتمع من أجل تحقيق التجانس والتوافق بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه.[2]

نلاحظ أن الفرد من خلال تفاعله مع البيئة الخارجية يقوم بوظائف معينة لتحقيق كل ما هو ايجابي داخل المجتمع ليعود بالفائدة عليه وعلى المجتمع ككل ويتجنب كل ما هو سلبي، لذلك فهو دائم التأقلم مع المجتمع ومع ما هو مقبول من طرف المجتمع و الابتعاد عن الشيء المرفوض مجتمعيا.

إذن تعتمد وظيفة التكيف على إدراك الفرد للفائدة التي يمكن أن يحصل عليها من الاتجاه الذي يتكون لديه كلما حقق موضوع الاتجاه للفرد مقدار من الرضا فإنه من السهل جدا تكوين اتجاهات ايجابية والعكس صحيح،[3] وذلك حسب وظيفته داخل المجتمع.

ج. **وظيفة التعبير عن القيمة**: من المعروف أن الأفراد يحتفظون باتجاهاتهم التي تتوافق وتنسجم مع قيمهم وعاداتهم المنبثقة من البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها، فالأفراد يترجمون ثقافتهم وقيمهم من خلال اتجاهاتهم، فمن الصعوبة بمكان وجود شخص يتمسك باتجاهات تتنافى أو تتعارض مع قيمه وعاداته فاتجاهاتنا تجاه مواقف معينة تعبر عن قيمنا ومعتقداتنا تجاه الموقف.[4]

د.**وظيفة الدفاع عن الذات**: يواجه الأفراد ضغوطا وصراعات في حياتهم، قد تعود لعوامل بيئية داخلية أو خارجية، وفي مواجهة هذه الضغوط يقوم الأفراد بالاحتفاظ باتجاهاتهم من أجل استخدامها في الدفاع عن ذاتهم، وبالتالي تخفيض حدة التوتر المتولد لديهم.

فالأفراد الذين لديهم اتجاهات معينة حيال مواقف معينة يكونون قادرين على تخفيض التوتر والقلق عندهم والعكس صحيح، فالاتجاه يجعل الفرد قادرا على تقدير المنبهات وتقييمها في ضوء أهدافه واهتماماته ما يجعله يستطيع تصنيف الأفعال والموضوعات في البيئة مكونا ميلا للاستجابة المتاحة والملائمة المرتبطة بهذه الأشياء، وهكذا تمد الاتجاهات الفرد

1: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 94.
2: المرجع السابق، ص 94.
3: على لونيس،: مرجع سابق، ص 45.
4: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 94.

بنظرة عامة للعالم يرى من خلالها الآخرين والأحداث بشكل يبرز تصورا طيبا عن ذاته مما يعني حماية مفهومه عن ذاته من التشويه.[1]

هـ. **وظيفة المنفعة:** تعمل الاتجاهات النفسية على إشباع كثير من الدافع والحاجات النفسية والاجتماعية ومن هذه الحاجات مثلا الحاجة إلى التقدير الاجتماعي، القبول الاجتماعي والحاجة إلى الانتماء إلى جماعة معينة، وهنا يتقبل الفرد قيم الجماعة ومعاييرها، بل غنه يكتسب نفس الألفاظ والشعارات التي تستخدمها الجماعة. فالحاجة إلى الانتماء من الحاجات الأساسية في الإنسان.[2]

نلاحظ أن الاتجاهات تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد حيث توجه وترشد سلوكه داخل المجتمع لإشباع احتياجاته، رغباته وتحقيق أهدافه.

و. **وظيفة تنظيم المعرفة:** من وظائف الاتجاهات أيضا القيام بتنظيم المعلومات الكثيرة التي يتعرض لها يوميا الأفراد، كما أنها تساهم في بناء المعايير التي على أساسها يمكن تقييم هذه المعلومات. تساعد الاتجاهات الفرد على تخزين الرسائل والمعلومات المتصلة بأحداث معينة أو مواقف محددة أو أفراد معينين، كما تساعده على تجاهل المعلومات غير المتصلة، وبفضل هذه الوظيفة يظهر الاتجاه كأداة موجهة لسلوك الفرد من خلال تعدد المثيرات التي تنحدر من محيطه. فالاتجاه هو الذي يسمح بإعطاء معنى سريع للمعلومات التي ندركها وتوجيه السلوك انطلاقا من المعنى الذي أعطاه الاتجاه فهو يضطلع بمهمة تنظيم التبادلات مع المحيط.[3]

5-تكوين الاتجاهات: تتكون الاتجاهات عند الفرد وتتطور خلال التفاعل المتبادل بين الفرد والبيئة التي ينشأ فيها بما تحتويه من خصائص، مقومات، عادات وتقاليد. وهناك طرق كثيرة يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته، فكل اتجاه يكتسبه الفرد سواء كان ايجابي أو سلبي تحدده عوامل معينة ويمر بمراحل أهمها ما يلي:

1.5- عوامل تكوين الاتجاهات: الاتجاه مكتسب لا يولد مع الإنسان بل وإنما يكتسبه بتفاعله مع عدة عوامل تؤثر على الاتجاه من حيث القوة، الضعف، الثبات والتغير، من أهمها:

أ. **الأسرة:** تعد الأسرة من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات وتشكيلها وتعزيزها لدى أبنائها، فالأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع التي تتلقى الطفل التي تسهم في بناء مجموعة من الاتجاهات ونموها عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية بأسلوبيها الثواب والعقاب. ويعد الوالدان مصدرا مهما يتشرب من خلالهما الطفل اتجاهات حياتية قيمية من خلال الأسئلة التي يطرحها على أبويه، مما يجعل الاتجاهات في مرحلة الطفولة ذات تأثير بالغ في حياة الأفراد، وذات استمرارية في حياتهم ومعتقداتهم، اتجاهاتهم وسلوكهم، وهناك صعوبة في تغييرها.

---

[1]: المرجع السابق، ص95.
[2]: المرجع السابق، ص95.
[3]: المرجع السابق، ص 96.

وقد أشار "مورفي ونيوكومب" إلى دور الأسرة قائلين:

"إن الاتجاهات الوالدية نتاج للمؤشرات الثقافية السائدة في المجتمع، فالآباء هم المصدر المباشر للمعتقدات والاتجاهات وأنماط السلوك الاجتماعي عن طريق ما يغرسونه منها في النشأ، إنه الأساس التربوي للمجتمع، وما تقوم به المدرسة ودور العبادة، وزملاء اللعب وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية في هذا المجال، هو لتأكيد دور الأسرة وبلورتها".(1)

ب. المدرسة: يلتحق الطفل بالمدرسة ليكمل نموه، تحصيله المعرفي والسلوكي الذين يسهمان في تكوين اتجاهات جديدة، من خلال التفاعل الاجتماعي مع أقرانه ومعلميه وإدارة مدرسته، وكذلك من خلال المعارف التي ينهل منها فتزيد في تحصيله الفكري، العلمي والمعرفي شيئا فشيئا. وقد تعرض "جابر عبد الحميد جابر" إلى جماعة الأقران في المدرسة ودورها في تكوين الاتجاهات قائلا: "لجماعة الأقران في المدرسة الثانوية قوة مؤثرة في تشكيل اتجاهات الطلبة، لأن الطالب في هذه المرحلة قد يتأثر بسلوك أصدقائه أكثر مما يتأثر بقيم والديه ومعلميه. إن مهمة المدرسة الأساسية هي دعم الاتجاهات الايجابية، ومعالجة ما تعلمه الطالب من اتجاهات غير صحيحة سواء في جو الأسرة، أم من زملائه، أو من مجتمع المدرسة وأيضا ما يكتسبه من المجتمع الخارجي".(2)

ج. الجماعة المرجعية: يقول "بروشانسكي وسيدنبرج" يرتبط تكوين الاتجاه لدى الفرد بعضويته في الجماعة الاجتماعية المختلفة التي يكون له فيها اتصالات من نوع الوجه للوجه مع باقي أعضائها. مهما تكن قوة ضغط الجماعة على الفرد أن يمتثل لها ويساير معاييرها، إلا أن مدى تأثيرها عليه يعتمد على درجة توحده معها وقد يتوحد شخص ما مع جماعة لا يكون منتميا لها، ونتيجة لذلك تكون اتجاهاته متطابقة مع اتجاهات هذه الجماعة أكثر من الجماعة الأصلية التي ينتمي إليها. ويظهر ذلك على سبيل المثال لدى الأفراد الذين يؤمنون بمبادئ وأفكار جماعات دينية أو سياسية معينة سمعوا عنها في أوطان أخرى غير بلادهم. ومن المفاهيم التي استخدمت لتوضيح دور مثل هذه الجماعات في تكوين الاتجاه مفهوم الجماعة المرجعية، هي تلك الجماعة التي يتوحد معها الشخص ويعمل على تقبلها، ويرتبط بقيمها، مبادئها، أهدافها ومعاييرها دون أن يكون هو عضو فيها بشكل مباشر، وتؤثر في اتجاهاته وفي تصرفاته.(3)

د. المجتمع: لكل مجتمع ثقافته الخاصة به وعاداته، قيمه وفلسفته التي تؤدي دورا واضحا في تكوين اتجاهات أفراده، وذلك عبر مؤسساته المختلفة المتعددة المهام، الأغراض والوسائل، كالمدرسة، النادي، دور العبادة، الجمعيات الاجتماعية والتنظيمات المتنوعة...الخ من المؤسسات التي يكتسب من خلالها الأفراد اتجاهاتهم المختلفة عبر عملية التنشئة الاجتماعية.(4)

1: حسين صديق: مرجع سابق، ص ص 309 - 310
2: المرجع السابق، ص 310.
3: محمود السيد أبو النيل: مرجع سابق، ص ص 360 – 361.
4: حسين صديق: مرجع سابق، ص 311.

هـ.وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام الحديثة مثل برامج التلفاز والانترنت من العوامل القوية التي تلعب دورا كبيرا في تكوين الاتجاهات نظرا لما تتمتع به من القوة والجاذبية العالية، حيث يتم من خلالها عرض الكثير من الحقائق، الآراء والمعلومات عن كافة موضوعات الحياة وظروف الناس وأحوالهم، التي يترتب على تعرف الفرد عليها تحقق تكوين الاتجاه لديه نحو هذه الموضوعات،[1] وتعمل هذه الفئات الرئيسية مجتمعة مع بعضها متفاعلة في التكون التدريجي للاتجاهات لدى الفرد.

2.5- مراحل تكوين الاتجاهات: يتكون الاتجاه النفسي عند الفرد ويتطور من خلال التفاعل المتبادل بين هذا الفرد وبيئته بكل ما فيها من خصائص ومقومات، وتكوين الاتجاه النفسي بغض النظر عن كونه سالبا أو موجبا إنما هو دليل على نشاط الفرد وتفاعله مع البيئة، ويمر تكوين الاتجاه النفسي بثلاث مراحل هي:

أ.**المرحلة الإدراكية المعرفية:** وهي المرحلة التي يدرك فيها الفرد المثيرات التي تحيط به ويتعرف عليها، ومن ثم تتكون لديه الخبرات والمعلومات التي تصبح إطارا معرفيا لهذه المثيرات والعناصر، ويكون الاتجاه في هذه المرحلة ظاهرة إدراكية أو معرفية تتضمن تعرف الفرد بصورة مباشرة على بعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية التي تكون من طبيعة المحتوى العام لطبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، وهكذا قد يتبلور الاتجاه في نشأته حول أشياء مادية كالدار الهادئة والمقعد المريح وحول نوع خاص من الأفراد كالإخوة والأصدقاء، وحول نوع محدد من الجماعات كالأسرة وجماعة النادي، وحول بعض القيم الاجتماعية كالنخوة والشرف والتضحية.[2] وبالتالي تصبح هذه المرحلة مرحلة تعرف الفرد إلى المثيرات التي تحيط به ويتأثر بها ويكون الخبرات والمعلومات الكافية للتعامل والتأقلم مع المحيط الخارجي.

ب. **مرحلة نمو الميل نحو شيء معين (المرحلة التقييمية):** يقوم الفرد فيها بتقييم حصيلة تفاعله مع هذه المثيرات والعناصر، ويستند في عملية التقييم هذه إلى ذلك الإطار الإدراكي المعرفي بما فيه من متغيرات موضوعية، مثل معرفة خصائص الأشياء ومقوماتها، وكذلك المتغيرات الذاتية وجميعها تعتمد على ذاتية الفرد وأحاسيسه ومشاعره، كما تتميز هذه المرحلة بميل الفرد نحو شيء معين كميل فرد إلى طعام معين ويحب تناوله مقارنة مع الأصناف الأخرى من الأطعمة، وتعتبر هذه المرحلة من نشوء الاتجاه عبارة عن خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والأحاسيس الذاتية. [3]

ج. **مرحلة الثبوت والاستقرار (المرحلة التقريرية):** مرحلة الثبوت والاستقرار على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، فالثبوت هو المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجاه، وبالتالي يتمكن الفرد من إصدار الحكم بالنسبة لعلاقة الفرد مع عنصر من عناصر البيئة، فإذا كان ذلك الحكم موجبا يكون الاتجاه موجب لدى الفرد والعكس صحيح.[4]

---

[1]: محمود السيد أبو النيل: مرجع سابق، 361.
[2]: عبد الرزاق سلطاني: **اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر**، دراسة ميدانية بثانويات دائرة الشريعة ولاية تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 44، عن سعد عبد الرحمان: **علم النفس الاجتماعي**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص360.
[3] : سهام إبراهيم كامل محمد: مرجع سابق، 12.
[4]: عبد الرزاق سلطاني: مرجع سابق، ص 45.

وفي هذه المرحلة يصدر الفرد القرار الخاص بالمثيرات (المواقف) التي تحيط به، فإذا كان القرار موجبا فإن الفرد كون اتجاها ايجابيا نحو موضوع معين، أما إذا كان القرار سلبيا فيعني ذلك أنه كون اتجاها سلبيا.

3.5- النظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات: يمكن تناول النظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات كما يلي:

أ.منحى التعلم لكارل هوفلاند Carl Hovland: يرى أصحاب منحى التعلم أن الاتجاهات كالعادات أو بقية الجوانب (الأشياء المتعلقة بها)، فالمبادئ تنطبق على الأشكال الأخرى للتعلم تحدد أيضا تكوين الاتجاهات.

ويرتبط منحى التعلم ارتباطا وثيقا ب"كارل هوفلاند" وآخرين والافتراض الأساسي خلف هذا المنحى هو أن الاتجاهات متعلمة بنفس الطريقة التي نتعلم بها العادات الأخرى، فكما يكتسب الأفراد المعلومات والحقائق هم أيضا يتعلمون المشاعر والقيم المرتبطة بهذه الحقائق، فيستطيع الفرد أن يكتسب المعلومات والمشاعر بواسطة عملية الترابط، وتتكون الروابط عندما تظهر المنبهات في ظروف وأماكن متشابهة، فعندما يسمع الطلاب من أحد المدرسين أو الوالدين أو التلفيزيون كلمة "نازي" بنغمة عدوانية فهم يربطون بين المشاعر السلبية وهذه الكلمة، وبالعكس عندما نتعرض لأشياء إيجابية "كفيلم سينمائي به بعض الأعمال البطولية" فنحن نربط بين المشاعر الايجابية وهذا الفيلم. كما يمكن أن يحدث التعلم أيضا من خلال التدعيم فإذا أخذنا بعض الدروس في علم النفس واستمتعنا بها، فغن ذلك سوف يدعم لنا الميل لأن نأخذ دروسا أخرى فيما بعد عن هذا العلم، ويمكن تعلم الاتجاهات أيضا من خلال التقليد، فالشخص يقلد الآخرين خاصة إذا كانوا يمثلون أهمية بالنسبة له.

إذن فالترابط والتدعيم والتقليد هي الميكانيزمات الرئيسية في تعلم الاتجاهات، فمنحى تعلم الاتجاهات يعتبر منحى بسيط يرى أن الناس مصدر للتأثير الخارجي فهم يتعرضون للتنبيهات ويتعلمون عن طريق إحدى عمليات التعلم، الذي يحدد اتجاهات الشخص ويضمن الاتجاه النهائي لكل الروابط والقيم والمعلومات التي تراكمت عبر العمر لدى الفرد، فتقويم الشخص النهائي –لموضوع أو فكرة أو قضية- يعتمد على قوة العناصر الايجابية والسلبية التي تعلمها.[1]

أ.1- نظرية الباعث: يرى مؤيدو هذه النظرية أن الشخص يتبنى الاتجاه الذي يريده ويعطيه أكبر قدر من الاهتمام، فهناك حساب للتكاليف والفوائد لأي قضية من القضايا، ويسعى الفرد لأن يتبنى القضية التي تحقق له أكبر قدر من المكاسب، وتتلخص نظرية الباعث لتكوين الاتجاهات في أنها عملية تقدير وزن كل من التأييدات والمعارضات لجوانب عديدة، واختيار أحسن البدائل، فشعور الطالب أن الحفل ممتع وشيق يكون لديه اتجاها ايجابيا نحو الحفل، ولكنه يعرف أن الوالدين لا يريدان حضور هذا الحفل، ويعرف أيضا أن ذلك يتعارض مع دراسته، وهذا يكون لديه اتجاها سلبيا نحو حضور الحفل، وطبقا لنظرية الباعث فإن القوى والتأييدات لهذه البواعث تحدد اتجاه الطالب في هذا الموقف، ومن الصور الشائعة لمنحى الباعث في مجال الاتجاهات ما يلي:

1: معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: **الاتجاهات التعصبية**، دار غريب للنشر التوزيع، 2001، ص 293.

أ.1.1- **نظرية الاستجابة المعرفية**: تفترض هذه النظرية التي وصفها "جرين ولد Green Wald" و"بيتيPetty " و"أوستروم Ostrem" و"بروك Brock" أن الأشخاص يستجيبون من خلال التخاطب لبعض الأفكار الايجابية والسلبية (أو الاستجابات المعرفية)، وأن هذه الأفكار لها أهميتها ويمكن الاستعانة بها في مجال تغيير الاتجاهات كنتيجة للتخاطب، فمثلا يسبب سماع خبرا مؤداه منع الدولة للرعاية الطبية عن كبار السن والمعوقين، الشعور بالألم والضيق لدى المتلقي (استجابة معرفية سلبية)، بحيث لا يحب الشخص سماع مثل هذا الكلام مرة أخرى، ولكن إذا سمعنا خبرا بأن الدولة سوف تزيد من قيمة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة بهدف علاج المرضى بالمستشفيات، ففي هذه الحالة سوف نؤيد الكلام ونحب سماعه (استجابة معرفية ايجابية)، إذا فالاستجابة المعرفية تتم في ضوء معالجة المعلومات التي يستقبلها الفرد عن رسالة معينة تقدم إليه لأن الشخص ليس مجرد مستقبل سلبي للرسائل التي يتعرض لها.[(1)]

أ.2.1- **منحى التوقع (القيمة)**: صاغ هذا المنحى "إدوارز Edwards" حيث يتبنى الأشخاص الموضوعات أو الأشياء التي تؤدي بهم إلى تجنب الآثار السلبية غير المرغوبة، مثال ذلك نفترض أننا نريد أن نذهب إلى حفلة ليلية مع بعض الأصدقاء فلا شك أننا سنفكر في النتائج المترتبة على مثل هذه الصحبة والمتعة وعدم الذهاب إلى العمل في اليوم التالي للحفل، فكل منا في هذه الحالة يقوم بحساب النتائج وقيمة هذه النتائج بالنسبة له، ثم يأخذ القرار بعد ذلك، فالناس دائما يحاولون أن يزيدوا من تحقيق الفائدة الذاتية لهم والتي هي محصلة كل من قيمة الناتج النهائي وتوقع أن هذا الموقف سوف يقدم هذه النتائج.[(2)]

ب. **المنحى المعرفي**: يؤكد أصحاب المنحى المعرفي على أن الناس يبحثون عن التوازن أو التناغم والاتساق بين اتجاهاتهم وسلوكهم، وبشكل محدد يؤكد أصحاب هذا المنحى على قبول الاتجاهات التي تتناسب مع "البناء المعرفي" الكلي للشخص.

ويشمل المنحى المعرفي عددا من النظريات المتشابهة إلى حد ما في بعض الجوانب والمختلفة في بعضها الآخر، ولكن المنطق الأساسي الذي يقف وراءها واحد فجميعها تفترض أن الأفراد يسعون للبحث عن الاتساق بين معارفهم، فالشخص الذي يوجد لديه العديد من المعتقدات والقيم غير المتسقة مع بعضها بعضا يجاهد في سبيل جعلها متسقة ومترابطة فيما بينها، ومحاولة الفرد لاستمرار أو إعادة الاتساق المعرفي تعتبر دافعا أوليا.

وتوجد ثلاثة أشكال أو نماذج أساسية في مجال الاتساق المعرفي هي:[(3)]

ب.1- **نظرية التوازن**: تعتبر من النظريات المهمة في مجال الاتساق المعرفي التي أسسها "هايدر Heider"، وتتضمن ضغوط الاتساق بين المؤثرات داخل النسق المعرفي البسيط والذي يتكون من موضوعين والعلاقات القائمة بينهما أو تقويمات الفرد لهما، وهناك ثلاثة (تقييم الفرد للموضوع الأول، وتقييمه للموضوع الثاني، والعلاقة القائمة

1: سهام ابراهيم كامل محمد: مرجع سابق، ص ص 26 – 27.
2: معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سابق، ص 294.
3: سهام ابراهيم كامل محمد: مرجع سابق، ص 27.

بينهما). ونظرا لأن الدافع الأساسي الذي يدفع الأشخاص نحو التوازن هو محاولة تحقيق التناغم وإعطاء معنى للمدركات، وتحقيق أفضل صورة من التفاعل والعلاقات الاجتماعية، فنظام التوازن يجعلنا نتفق مع الأشخاص الذين نحبهم، ونختلف مع الأشخاص الذين نكرههم.

وينشأ عدم التوازن عندما يوجد اتفاق مع الأشخاص الذين نكرههم، أو عدم اتفاق مع الأشخاص الذين نحبهم، فعدم الاتساق ينطوي على الحقيقة القائلة "بأننا نحب أن نتفق فيما نحبه أو نكرهه، كما أننا نكره أن نختلف فيما نحبه أو نكرهه". وتستخدم نظرية التوازن في التنبؤ باتجاه التغيير المحتمل حدوثه، ومن أمثلة هذه التنبؤات أن الضغوط نحو التوازن تكون ضعيفة عندما نكره أو نعارض الشخص الآخر أكثر منها عندما نتفق معه.

وأطلق "نيوكومب Newcomb" على هذه المواقف اللاتوازن Imbalance وفكرته الأساسية في ذلك هي أننا غالبا لا نهتم كثيرا بما إذا كنا نتفق أو لا نتفق مع شخص ما لا نرغبه، إذ إننا عندئذ ننهي العلاقة وننسى كل شيء عن الموضوع كلية. والقيمة الأساسية لتصور "نيوكومب" تتمثل في أنه يصف الاتساق المعرفي بمصطلحات بسيطة، ويقدم دليلا مقنعا لفهم الاتجاهات، كما أنه يركز انتباهنا على أكثر الجوانب أهمية في مجال تغيير القيم والاتجاهات، فنموذج التوازن يتضح في موقف معين كأنه إعادة لحل عدم الاتساق.(1)

ب.2- نظرية الاتساق المعرفي الوجداني: تعتبر الشكل الثاني أو المراجعة الثانية لمنحى الاتساق هي أن الأشخاص يحاولون دائما أن تكون معارفهم متسقة مع مشاعرهم، فمعتقداتنا ومعارفنا وتبريراتنا عن الموضوعات تتحدد في جزء منها خلال مشاعرنا وتفصيلاتنا، والعكس صحيح أي أن تقويماتنا ومشاعرنا تتأثر بمعتقداتنا، ويتسق ذلك مع تصورنا لكل من الاتجاه والقيمة على أنهما يتضمنان ثلاثة مكونات: (المعرفة، الوجدان والسلوك).

ويقدم "روزنبرج Rosenberg" الدليل على أن التغيرات المعرفية يمكن أن تنشأ بواسطة التغير في الوجدان والشعور حيال موضوع القيمة أو الاتجاه. ويتم تحديد ودراسة اتجاهات مجموعة من المبحوثين (البيض) وأخبرهم بأن اتجاهاتهم نحو السود قد تغيرت إلى العكس، أي أن "روزنبرج" قد غير مشاعر المبحوثين البيض نحو الإقامة مع السود، والنقطة المهمة هي أن الباحث غير مشاعرهم دون أن يزودهم بأي معارف جديدة وأوضح أن التغيير في الاتجاهات والقيم يحدث نتيجة استخدام العديد من الأساليب كالتنويم أو الأساليب الدراسية لتلقين المبحوثين، والمعارف المرتبطة بذلك. وتعتبر هذه العملية في غاية الأهمية لأن العديد من الاتجاهات يتم اكتسابها من خلال الجانب الوجداني دون دخول أي معارف تؤيد ذلك، فالطفل الذي يحب الديمقراطيين لأن والديه يفضلان ذلك ولا توجد لديه في البداية معارف قوية تؤيد ذلك، لكنه يكتسب بعد ذلك المعارف التي تؤيد هذا الاتجاه، فالأفراد يتبنون أحيانا اتجاهات معينة دون وجود معارف قوية تؤيدها ثم يبحثون عن المعارف التي تؤيد هذه الاتجاهات فيما بعد.(2)

1: معتز سيد عبد الله و عبد اللطيف محمد خليفة: مرجع سابق، ص ص 295 – 296.
2: سهام ابراهيم كامل محمد: مرجع سابق، ص 29.

ب.3- نظرية التنافر المعرفي: ترتبط هذه النظرية باسم "ليون فستنجر Festinger"، وقد ظلت نتائج هذه النظرية غير حاسمة لسنوات عديدة، حتى اقترح "فستنجر" فكرته التي تقوم على أساس أن التنافر المعرفي هو عبارة عن حالات من الإثارة النفسية تحول دون إحداث الاتساق المنشود بين الاتجاه والسلوك. ويتم التنبؤ بالاتجاهات والسلوك فهي دائما تميل إلى أن تكون متسقة مع بعضها البعض لدرجة أن الفرد يصبح على وعي بالمتناقضات الحادثة بين اتجاهاته وسلوكه، ويكون لديه الدافع للمعالجة والحد من هذه المتناقضات، مما يؤدي إلى الإقلال من حدة هذا التنافر.

وتتركز نظرية التنافر المعرفي حول مصدرين أساسيين لعدم الاتساق بين الاتجاه والسلوك:

-آثار ما بعد اتخاذ القرار.

-آثار السلوك المضاد للاتجاه.

وقد ينشأ عدم الاتساق بين الاتجاه والقيم التي يتبناها الفرد وسلوكه نظرا لأن الفرد اتخذ قراره دون تروي أو معرفة بالنتائج المترتبة على اتجاهاته وقيمه هذه، أما فيما يتعلق بآثار السلوك المضاد للاتجاه، فقد يعمل شخص في عمل معين ويعطيه قيمة، على الرغم من أنه لا يرضى عنه في الحقيقة، فهو يعطيه قيمة وأهمية، لأنه يريد الحصول من ورائه على كسب مادي، وهنا ينشأ عدم الاتساق بين القيم والسلوك، وتوصف أشكال عدم الاتساق هذه بأنها حالات من التنافر المعرفي، والسبيل للتقليل من مثل هذه الحالات القيام بعمليات تغيير قيم الفرد واتجاهاته. فالجندي الذي يحارب ضد العدو إذا لم يكن لديه اتجاه واضح واقتناع بأن الحرب تمثل قيمة كبرى لأهداف أخرى، فإنه يقع في حالة تنافر معرفي بين الوضع الذي يوجد فيه ويلزمه بالدفاع، وقيمه واتجاهاته السلبية نحو موضوع الحرب، وتفترض هذه النظرية أن هناك ضغوطا على الفرد نحو الاتساق بين اتجاهاته وقيمه وسلوكه.(1)

4.5- تعقيب على النظريات المفسرة لتكون الاتجاهات: بعد التحدث عن أهم النظريات التي تناولت تكوين الاتجاهات أرادت الطالبة تسليط الضوء على مجموعة من النقاط من أهمها:

*الاتجاه يتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات الايجابية والسلبية وهذه الخاصية تشترك فيها كل من نظرية الباعث ونظرية منحى التعلم.

*تهمل نظرية الباعث أصول الاتجاه وتهتم بعملية التوازن بين البواعث، وأن الأفراد يسعون لتحقيق المكاسب الفردية في كل الحالات، وأن قراراتهم نابعة عن إرادتهم الخاصة التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، على عكس منحى التعلم الذين يرون أن الأفراد يتأثرون بالبيئة الخارجية.

1: المرجع السابق، ص ص 29 – 30.

6- تغيير الاتجاهات وتعديلها: بالرغم أن الاتجاهات تتصف بالثبات النسبي لكنها معرضة للتعديل أو التغيير، ويرى "Schellenbery" أن عملية تغيير الاتجاهات أشبه ما تكون بعملية تغيير الدم في جسم الإنسان، ومع ذلك فإن الفرد بإمكانه تغيير اتجاهاته إذا ما أتيحت له فرصة الاتصال العميق بموضوع الاتجاهات، وخصوصا الجوانب المعرفية في الاتجاهات، عندما يغير الجماعة التي ينتمي إليها أو إذا ما تغير الموقف الذي نشأ فيه الاتجاه، أو إذا حصلت بعض الظروف تجبره على ذلك.[1] تتميز الاتجاهات بالثبات النسبي أي أنها ليست ثابتة دائما بل قابلة للتغيير، قد يكون هذا التغيير تلقائيا نتيجة لما يتعرض له الفرد من خبرات، وقد يكون مقصودا نتيجة لزيادة المؤثرات المؤيدة للاتجاه الجديد وخفض المؤثرات المضادة له أو الاثنين معا.

1.6- عوامل تغيير الاتجاهات: إن تغيير الاتجاهات وتعديلها تعتمد على العوامل المؤثرة في تكوينها والتي تركز على طبيعة دور كل من الفهم والاستيعاب للعديد من الاستراتيجيات التي تعتمد على الإقناع والقبول للمفاهيم والأدوار التي يمكن أن تؤديها في إحداث المطلوب من التغير في الاتجاهات النفسية ومن هذه العوامل:

أ.**عوامل تتعلق بالفرد:** تلعب خصائص الفرد دورا كبيرا في تغيير الاتجاهات ويقال أن الاتصال المباشر بموضوع يؤدي إلى تغيير اتجاه الفرد نحوه، كما أن اتجاهات الفرد والجماعة تتغير بتغير المواقف الاجتماعية فكثيرا من الاتجاهات تضرب جذورها إلى الجماعات التي ينتمي إليها التي تعكس معتقدات وقيم ومعايير تلك الجماعة، ولكي يحتفظ الفرد بما لديه من اتجاهات فإنه يحتاج إلى دعم الآخرين الذين يحبهم وينتمي إليهم.[2]

ب. **عوامل تتعلق بالمجتمع**: من المعروف أن هناك معايير معينة في المجتمع تستخدم في الحكم على سلوك الأفراد من حيث أنه سوي أو غير سوي كما أن لكل جماعة عددا من المعايير يؤكد بعض الاتجاهات ويحافظ عليها مثل معايير الحلال والحرام التي تقوي الاتجاهات الدينية لدى الأفراد.

ويضيف كثير من علماء النفس أن لوسائل الإعلام دور مهم في تكوين الاتجاهات في المجتمع حيث تضيف عنصرا جديدا من عناصر ملائمة متاحة للاتجاهات النفسية السائدة حيث تتعاون كلها فيما بينها على ترسيخ مفاهيم هذه الاتجاهات في عقول البشر فإذا حققت البرامج الإعلامية بناء على أسس سيكولوجية واعية فإنها ستقوم بدور فعال ومؤثر في تهيئة الجماهير لاستقبال أي اتجاه جديد يراد انتشاره بينهم في المجتمع.[3]

2.6- طرق تعديل الاتجاهات: كما سبق أن أشرنا إلى أن الاتجاهات الضعيفة تتميز بعدم الثبات والاستقرار وتخضع لعدة عوامل منها المتعلقة بالفرد الأخرى المتعلقة بالمجتمع، ومن بين أهم طرق تعديل الاتجاهات ما يلي:[4]

1: حسين صديق: مرجع سابق، ص 311.
2:أحمد محمد مبارك الكندري: **علم النفس الاجتماعي والحياة المعاصرة**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة 02، 1995، ص 337.
3:المرجع السابق، ص 337.
4: بهاز لويزة: مرجع سابق، ص ص 8-10

أ.**تعديل الخبرة المعرفية والإدراكية لموضوع الاتجاه:** هناك بعض الاتجاهات تتكون نتيجة معلومات خاطئة غير صحيحة، والركيزة الأولى في تعديلها هي إعطاء المعلومات الصحيحة والحقيقية المتعلقة بالموضوع، مما يكتسب الفرد خبرة جديدة من نوع جديد تعدل من المحتوى المعرفي والإدراكي لاتجاهه.

ب. **إخضاع سلوك الفرد للموضوعية العلمية في التفكير:** بمعنى أن يتدرب الفرد على التفكير العلمي الصحيح حتى تتكون عنده اتجاهات خاضعة لهذا التفكير.

ج. **التحكم في الشحنة الانفعالية التي تصاحب الاتجاه:** تبرز الشحنة الانفعالية من خلال التمييز بين الاتجاه القوي والاتجاه الضعيف، والتحكم في هذه الشحنة يمكن من التحكم في قوة الاتجاه وتعديله من الوجهة السالبة إلى الوجهة الموجبة أو العكس.

د. **إخضاع سلوك الفرد للمعايير الاجتماعية:** إن زيادة فعالية المعايير الاجتماعية التي تعمل على تغيير سلوك الفرد، وتعمل على تغيير اتجاهاته بناءا على الضغوط الاجتماعية التي تؤثر على محتواه السلوكي.

هـ. **تغيير الجماعة المرجعية:** إذا غير الفرد جماعته المرجعية التي ينتمي إليها تتغير اتجاهاته حسب اتجاهات الجماعة المرجعية الجديدة.

و. **الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه:** يسمح الاتصال المباشر بموضوع الاتجاه التعرف عليه من جوانب عديدة، مما يساعد في تغيير اتجاهه.

ز. **تغير الموقف الاجتماعي:** تتغير اتجاهات الفرد وتعدل بتغير المواقف الاجتماعية.

ح. **التغير القسري للسلوك:** تؤدي الظروف الاضطرارية إلى تغيير قسري في السلوك التي تعمل عادة في تغيير اتجاهات الفرد.

ط. **أثر وسائل الإعلام:** تعمل وسائل الإعلام على تقديم المعلومات والحقائق التي تساعد في تغيير الاتجاهات.

ي. **تأثير الأحداث الهامة:** يؤثر تغير الأحداث في تغيير الإطار المرجعي، مما يؤثر في اتجاهات الأفراد.

ك. **تأثير رأي الأغلبية والخبراء:** يمكن تعديل اتجاهات الفرد باستخدام رأي ذوي الخبرة والمكانة والأشخاص الذين يثق فيهم.

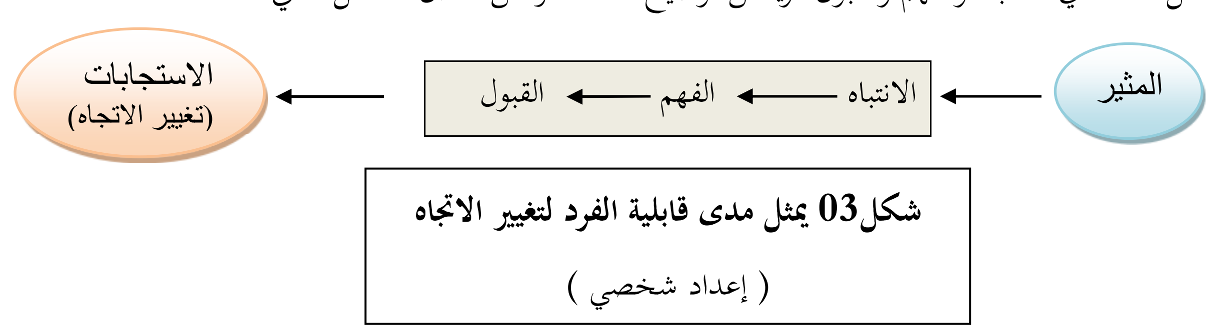
3.6- النظريات المفسرة لتعديل الاتجاهات:

أ.**نظرية التنافر المعرفي (المعرفة المطردة):** تعتبر هذه النظرية من أكثر نظريات تغيير الاتجاه إقبالا من طرف العلماء والمختصين، وتقوم هذه النظرية على فكرة المعرفة المطردة، أي على مجموعة من المعلومات تطرد مجموعة أخرى من المعلومات لتحل محلها، ومن المعروف أن المكون المعرفي هو أحد مكونات الاتجاه، فعندما يحدث تعديل في هذا المكون المعرفي يبنى على ذلك تعديل في المكون الانفعالي ثم السلوكي وهكذا فاتجاه الفرد يتأثر بالمعلومة أو المعرفة التي تقود إلى

إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية، وهذه صفة من صفات المعلومة الطاردة. إذ يجب أن تأخذ في حسابها حاجات أفراد الجماعة وتطلعاتهم وكلما كانت درجة إشباع الحاجات عالية كانت المعلومة أشد قدرة على طرد المعلومة الموجودة أو الحالية لتحل محلها وتحدث التعديل المطلوب في المكون المعرفي للاتجاهات.

كما يتأثر اتجاه الفرد بالمعرفة التي تتوافر لها صفات المنطقية والموضوعية، ومن ثم تحدث التغيير المطلوب ويتغير بتعديل اتجاهه وسلوكه، ويتأثر اتجاه الفرد أيضا بالمعرفة التي تقترب من القيم والمعايير التي يؤمن بها ومن العادات والتقاليد التي يمارسها، فكلما كانت المعرفة أو المعلومة الطاردة أو الجديدة متناسبة مع نسق القيم والمعايير كانت أكثر تأثيرا في دخول المكون المعرفي للاتجاه لتحل محل معرفة سابقة قد لا تكون لها هذه الصفة.[1]

ب. **النظرية السلوكية**: إن الأساس الذي تعتمده هذه النظرية يتمثل في أن السلوك الاجتماعي بالإمكان فهمه وتحليله من خلال الاعتماد على عدد من المنبهات والاستجابات، بالإضافة إلى صور الجزاء والعقاب التي لها علاقة باستجابات الفرد في موقف معين، ونجد أن عمليات تغير اتجاهات الفرد تعتمد أساسا على نفس آليات وعناصر تكوينها، وكما أن اتجاهاته تتغير إذا كانت دوافعه لتعلم استجابات جديدة ذات تأثير كبير من دوافعه الخاصة باتجاهاته الحالية اتجاه نفس الموضوع.[2] بالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه النظرية ترى أن هناك ثلاثة متغيرات أو عوامل أساسية يمكن أن نحدد في مجالها مدى قابلية الفرد لتغير اتجاهه نحو موضوع ما، أو وضعية محددة أو لا، وهذه التغيرات التي تتمثل أساسا في الانتباه والفهم والقبول، ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال الشكل التالي:



شكل03 يمثل مدى قابلية الفرد لتغيير الاتجاه

(إعداد شخصي)

ج. **نظرية الإيحاء اللاشعوري**: تركز هذه النظرية على فكرة النشاط اللاشعوري عند الفرد وإمكانية استخدام هذا النشاط في تعديل الاتجاه وخاصة من حيث المكون الانفعالي، حيث تقوم على توجيه مجموعة من المثيرات (الهامشية) أي التي تدور من بعيد حول هدف التعديل المطلوب.

وتتصف هذه المثيرات بإحداث درجة عالية من الانفعال عند الفرد ومن ثم يحدث تعديل في المكون الانفعالي للفرد بالدرجة الأولى ويلي ذلك إحداث التعديل المطلوب في الاتجاه النفسي للفرد.[3]

د. **النظرية الوظيفية**: تقوم على تعديل المكونات الأربعة للاتجاه النفسي بطريقة متوازنة، بحيث تبدأ بتعديل المجال الإدراكي الذي يقع فيه موضوع الاتجاه ومن ثم تتعدل مدركات الفرد نحو هذا الموضوع ويحدث ذلك بناءا على مبدأين:

1: الهاشمي لوكيا و نصر الدين جابر: مرجع سابق، ص ص 108 – 109.
2: علي لونيس: مرجع سابق، ص 43.
3: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 109.

-أولهما: انتظام مجال الإدراك بمعنى الوجود المتوازن لعناصر المجال.

-ثانيهما:تكامل المجال بمعنى تناسق الأوضاع بالنسبة لهذه العناصر، وفي ضوء ذلك يتم عرض موضوع الاتجاه بصورته الإدراكية المعدلة على الفرد وبجانب ذلك يتم إدخال مجموعة المعارف والمعلومات التي تتناسب مع الصيغة الإدراكية الجديدة مع ملاحظة جميع الخصائص التي سبق الإشارة إليها في نظرية التنافر المعرفي، كما يلاحظ أيضا إحداث درجة متناسبة من الانفعال تصاحب مجموعة المعلومات أو المعارف المقدمة، وعليه نتوقع تعديل الاتجاه.(1)

7-قياس الاتجاهات: إن الهدف من دراسة الاتجاهات النفسية الاجتماعية بطريقة علمية ليس فقط إخضاعها للقياس، إنما هناك أهداف أخرى منها التحقق من الدراسة النظرية، وتسهيل التنبؤ بالسلوك وكذلك تزويد الباحث بميادين تجريبية مختلفة، كالعوامل التي تؤثر في تكوين الاتجاه، وكيفية تعديلها، ومعرفة مدى الموافقة أو المعارضة نحو موضوع معين. بالإضافة إلى ارتباطها بميادين هامة سياسية، اجتماعية، صناعية وتربوية، ومن أهم شروط قياس الاتجاهات النفسية الاجتماعية هو وضوح موضوع الاتجاه وبساطته وأهميته بالنسبة للمبحوثين.(2)

ومن أجل الحصول على اتجاهات واضحة ايجابية أو سلبية فقد طور علماء النفس الاجتماعيون عددا من الأساليب المنظمة لاستنتاج وقياس الاتجاهات. فإذا أريد لأداة أن تكون نافعة فلابد أن تسجل تنوعات الكم بصورة ثابتة لكي يمكن مقارنة العناصر المقاسة وترتيبها. مثلها مثل غيرها من الأدوات، ويعاد استخدامها حتى تعكس بثبات درجات الاتجاهات المواتية وغير المواتية، ولأن الأفراد وكذا اتجاهاتهم تتغير أحيانا من فترة لأخرى، فمن الصعب تحديد درجة ثبات مقياس ما، وليس من الممكن إجراء قياس مباشر للعمليات النفسية المعقدة (الاتجاهات) لأن معظم الناس يقدمون إجابات ناقصة وسطحية مشوهة في الغالب لاتجاهاتهم، فإنه يجب على الباحث في هذه المواضيع أن يستشف بقدر الإمكان وجود اتجاه ما من إجابات المبحوثين، لذلك طور علماء النفس إجراءات قياس الاتجاهات، تمثل ذلك في وضع طرق ومقاييس متعددة للقياس والطرق المستعملة والشائعة للقياس الاتجاهات هي: بوجاردوس، ثورسون وليكرت...إلخ.(3)

أ.طريقة بوجاردوس Bogardus: تسمى هذه الطريقة بمقياس "المسافة الاجتماعية" أو "البعد الاجتماعي"، حيث ابتكر بوجاردوس وحدات أو عبارات تمثل بعض مواقف الحياة الحقيقية للتعبير عن مدى البعد الاجتماعي، أو المسافة الاجتماعية لقياس تسامح الفرد أو تعصبه، وتقبله أو نفوره، أو قربه أو بعده بالنسبة لجماعة إنسانية، وقد صمم بوجاردوس هذا المقياس بعد إجرائه عدة بحوث تدور حول قياس وتحليل المواقف المتحيزة، أي مواقف الحب والكراهية

1: المرجع السابق، ص 110.
2: المرجع السابق، ص 101.
3: وليم و لامبرت وولاس إ لامبرت: مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

التي يحملها أبناء المجتمع تجاه الأقليات القومية، والعنصرية في المجتمع الأمريكي سنة 1925 وعينة البحث مكونة من 1725 أمريكي ينتمون إلى أربعين قومية مختلفة .[1]

ومصطلح البعد الاجتماعي عند بوجاردوس هو إشارة إلى درجة تقبل أو رفض الأفراد في مجال العلاقات الاجتماعية، ويستهدف هذا المقياس التعرف على مدى تقبل أو نفور الأمريكيين لأبناء الشعوب الأخرى، ويتكون هذا المقياس من سبع عبارات تعبر كل منها عن موقف من مواقف الحياة الحقيقية، وتقيس مدى البعد الاجتماعي الذي يحسه المبحوث نحو الشعوب المختلفة، فالشخص الذي يتقبل شخصا آخر لا يرغب في أن يكون بينهما بعد اجتماعي بخلاف الشخص الذي ينفر من شخص آخر، لذا وضعت المعايير لتقيس درجة التقبل أو النفور، وتكون استجابات الأفراد متدرجة من أعلى قيمة للتدرج وهي تعبير عن قمة التقبل والتقارب الاجتماعي إلى أدنى قيمة للتدرج وهي تعبير عن قمة الرفض والنفور.[2]

وتعتبر هذه الطريقة من أسهل طرق قياس الاتجاهات النفسية الاجتماعية للتطبيق، فلا يتطلب تطبيقها وقتا وجهدا كبيرين، ويمثل مقياسا لكل شعوب العالم، ولكن هذا المقياس لا يقيس الاتجاهات المتطرفة عند الأفراد المتعصبين، إضافة إلى أن صدق وثبات هذا المقياس غير معروف.[3]

ب. ثورستون: تستهدف هذه الطريقة اختيار وحدات للقياس تمثل درجات مختلفة من الاتجاه بصورة يمكن معها تحديد قيم دقيقة لكل منها، وبحيث تكون متساوية الأبعاد، وقد طبق هذه الطريقة أولا في قياس الاتجاه العقلي نحو الكنيسة، ثم طبقها بعد ذلك في قياس الاتجاهات نحو موضوعات أخرى متعددة مثل الحرب وتحديد النسل والعقاب البدني.[4] ويبنى هذا المقياس على أساس المعيار المتدرج أو البعد الثابت وليس الاسمي، مستخدما المقارنات الزوجية من خلال انتخاب عبارات ملائمة لموضوع البحث حسب نظرة و تقييم المبحوث، ويتكون هذا المقياس من إحدى عشر درجة ذات قيم عددية خاصة بكل فقرة، إن الهدف من هذا المقياس هو قياس اتجاه واحد من آراء المبحوثين وقد وضع ثورستون 130 جملة تتعلق بموضوع دراسته عكست مضمونها، ويؤكد ثورستون على وجوب أن تكون هذه الجمل:

-مختصرة قدر الإمكان واضحة وعاكسة فكرة وموضوع البحث.

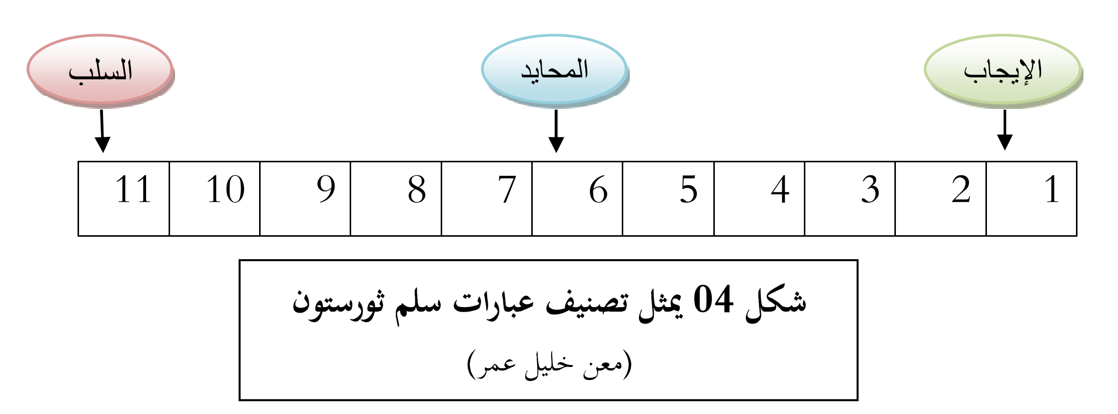
-وجوب قبول الجملة للرفض والقبول في نفس الوقت أي أن تتضمن موافقة المبحوث وعدم موافقته معا.

-الابتعاد عن صياغة جملة ذات مضامين ثنائية أو ثلاثية لتفادي الغموض.

-أن تكون الجمل المضافة متضمنة عبارات واضحة، سهلة القراءة والفهم.[5]

1 : بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: مرجع سابق، ص 36.
2 : عبد الباسط محمد محسن: **أصول البحث الاجتماعي**، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة 08، 1982، ص ص 386 - 387.
3 : الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 102.
4 : عبد الباسط محمد محسن: مرجع سابق، ص 388.
5: معن خليل عمر: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004، ص ص 262 – 263.

وبعد انتهاء المبحوثين من الإجابة تكلف مجموعة من الحكام بتصنيف الإجابات على إحدى عشر مجموعة، بحيث تقيم الإجابات على النحو الآتي:



شكل 04 يمثل تصنيف عبارات سلم ثورستون

(معن خليل عمر)

يتم حساب الانحراف المعياري لكل سؤال فإذا ظهرت نتيجة إحدى الأسئلة تمثل انحرافا معياريا عاليا فإنها تحذف من المقياس. ومن أحد مساوئ هذا المقياس هي اعتبار المسافات بين فقراته متساوية لكنها في الأصل غير ذلك، إضافة إلى أن خلفيات الحكام متباينة وغير متشابهة بعملية تقييم مكررة بحيث تثير الملل عندهم وبالتالي يؤثر ذلك على موضوعية تقييمهم.[1]

ج. **ليكرت**: تعد طريقة ليكرت أكثر الطرق انتشارا واستعمالا في دراسة قياس الاتجاهات وذلك لاستخدامها في مجالات مختلفة، حيث يبنى هذا المقياس على أساس المعيار المتدرج ذي البعد الثابت، أي وجود درجات معيارية ذات أبعاد مكانية أو زمانية أو مادية ثابتة ومتسلسلة بشكل منتظم لذلك لا يستخدم هذا المقياس المعيار الاسمي (طريقة ثورستون). والهدف الأساسي لهذا المقياس هو تحديد اتجاه آراء الأفراد المراد قياسها، أو كشف أبعاد حقيقة اجتماعية معينة،[2] وتقوم هذه الطريقة على قياس تدرج مدى الاتجاه من النفي إلى الإثبات فهو يتكون من مجموعة من العبارات تتصل بالاتجاه المراد قياسه وتقابلها درجات من الموافقة أو المعارضة مرتبة في أوزان فردية متدرجة أصغرها ثلاثة أوزان ، ولا يزيد عن احد عشر وزنا في أغلب الأحيان، وبالنسبة للوزن الخماسي فهي تكون متدرجة على النحو الآتي: موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة.[3] ويتم التنقيط حسب الشكل التالي:

السلم	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

شكل05 يمثل سلم أوزان مقياس ليكرت

(إعداد شخصي)

1: المرجع السابق، ص ص 263 – 264.
2: المرجع السابق، ص 260.
3: حسين صديق: مرجع سابق، ص 318.

يجب على المبحوث أن يضع إشارة في المكان الذي يوافق اتجاهه بالنسبة لكل عبارة. والملاحظ على هذه الطريقة أنها تبين درجة اتجاه الأفراد نحو الموضوعات بدقة وهي كذلك طريقة سهلة ويمكن لمقياس واحد أن يستعمل للكشف عن اتجاهات الأفراد نحو الموضوعات المختلفة، ولكن من المستحسن أن يقيس موضوع واحد، و يجب ألا يضم المقياس عبارات يوافق عليها جميع الناس أو العكس.[1]

وأخيرا يوضح الأستاذ "موسر" فوائد هذا المقياس الذي قال فيها إن في هذا المقياس لا يوجد مبحوث مشمول في عينة البحث إلا وأن يستجيب (سلبا أو إيجابا) للأسئلة المطروحة من قبل الدراسة لا يستطيع التذبذب بين قطبين متنافرين بل هناك درجات فيما بين القطبين يستطيع المبحوث استخدامهما إذ لا توجد فقرات محايدة دون انتهائها إلى أحد القطبين (الموجب أو السالب) حيث أنه لكل فقرة من فقرات المقياس درجة معيارية فلا توجد فيه فقرة معيارية محايدة لا تحمل درجة معيارية، كما يحتاج هذا المقياس تفكيرا من المبحوث بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال لان إجاباته متدرجة بشكل دقيق لا يمكن الإجابة عنها بشكل احتياطي.[2]

8- العلاقة بين الاتجاهات وبعض المفاهيم الأخرى: لكي يتضح مفهوم الاتجاه بدرجة أفضل يجب توضيح علاقته بالمفاهيم الأخرى مثل: الميول، الآراء، المعتقدات، القيم، الدوافع، العادات، السمات والروح المعنوية.

1.8- الاتجاه والرأي: كثيرا ما يعتقد أن الاتجاهات هي الآراء، صحيح يمكن للآراء في بعض الأحيان أن تعبر عن الاتجاهات، لكن هذا لا يحصل دائما لأن الآراء لا تكشف عن حقيقة اتجاه الإنسان لأنه ربما يبدي رأيا حول قضية التدخين لكن أفعاله أو اتجاهه يكون مغاير للرأي الذي أبداه، ولهذا يجب دائما ربط أفعاله مع أقواله وإيجاد العلاقة بينهما للكشف عن الاتجاهات الحقيقية للفرد، ولكن هذا لا يعني أن الاتجاهات يعبر عنها دائما بالأفعال الصحيحة.[3]

يتبين لنا أن الرأي العام يتضمن أو ينشأ بصورة جزئية من الاتجاه لربطه بكثير من جوانب الجدل والنقاش أو الخلاف الذي يدور حول موضوع الرأي، ويختلف عن الرأي عن الاتجاه من ناحية القياس أيضا، ففي الاتجاه تستخدم العديد من الأسئلة، لكن في الرأي لا تستخدم إلا أسئلة قليلة، وهذا موضوع نقد في قياس الرأي سبق الإشارة إليه، كما يعبر عن النتائج في قياس الرأي العام في شكل نسب مئوية، بينما يعتمد في الاتجاه على إعطاء درجات للفرد تعكس شدة الاتجاه لديه.[4] وبالتالي فالرأي فهو الإعلان والإفصاح عن الاتجاه وشدته.

2.8- الاتجاه والميول: تعكس الميول المتمثلة في السلوك ما يجذب الفرد أو يبعد اهتمامه عن أنشطة معينة، وتعبر الميول عن تفضيل الفرد القيام بأنشطة دون سواها، أما الاتجاهات فلا تقتصر على المشاعر، حيث إنها تتضمن أحكاما قيمية أي استجابات القبول أو الرفض. وعلى الرغم من أنه لا ينبغي النظر إلى الميول على أنها منفصلة عن الاتجاهات، إلا أنه

1: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 103.
2: معن خليل عمر: مرجع سابق، ص 262.
3: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 93.
4: محمود السيد أبو النيل: مرجع سابق، ص 370.

ربما يميل فرد بدرجة كبيرة إلى نشاط معين على الرغم من أن حكمه القيمي سلبيا على ما يتضمنه هذا النشاط.[1] ومنه نلاحظ أن الاتجاه عبارة وصف لاستعداد الفرد للاستجابة لموضوع ما بطريقة معينة بينما يرتبط الميل بالعواطف التي تؤثر على الفرد.

3.8- الاتجاه والقيم: يرى سميث (Smith 1963) أن القيم هي تصورات فكرية شخصية لما هو مرغوب ومتعلق بسلوك انتقائي، مثل الحكم على العمل بما يدره من دخل، أو مراعاة الأخلاق في جميع التصرفات، أو احترام العلم والمتعلمين، أي أن القيم تتعلق بأشياء أو مفاهيم مهمة في الحياة. ويمكن أن تكون القيم موجبة (التسامح الاجتماعي، التطلع العلمي والمعايير الخلقية) أو سالبة (الجريمة التحيز العرقي، الفقر والجهل). وتتكون القيم من تجمع ميول الفرد وتفضيلاته واتجاهاته المتعلقة بظواهر مختلفة، وتتضمن مشاعر وانفعالات أقوى من الاتجاهات، وتحتاج القيم إلى وقت طويل لكي تتكون وتتشكل، ومن الناحية التربوية فإن القيم تنمو وتتكون وتتعلم عن طريق ما نقوله ونلاحظه ونفعله في البيئة المحيطة بنا.[2] ولذلك تتجمع الاتجاهات حول بعضها البعض في شكل بنيان متناسق، وتعبر القيم مثلها مثل الاتجاهات عن الدوافع الاجتماعية المهيئة للسلوك، لكن هذا لا يعني أن الاتجاهات هي القيم بل تختلف عنها في كون الاتجاهات أكثر عددا من القيم بل تختلف عنها في كون الاتجاهات أكثر عرضة للتغيير من القيم للتغيير.[3] ومنه نستنتج بأن الاتجاهات أكثر عرضة للتغيير السريع بينما القيم أشد ثباتا وأعم وأشمل تلعب دورا كبيرا في تكوين شخصية الفرد.

4.8- الاتجاه والمعتقدات: تتعلق بمستوى قبول معين لقضية مرتبطة بخصائص شيء أو حدث معين، ويعرف "إنجليش وإنجليش English & English 1958" المعتقدات بأنها القبول الانفعالي لقضية أو مبدأ يعتبره الفرد أساسيا، وتشير معظم التعريفات إلى أن المعتقد يصبح اتجاها إذا صاحبته مشاعر معينة تعكس تقييم تفضيل الفرد لخصائص الشيء أو الحدث المعين، وعندئذ يعبر عن الاتجاه بمجموع هذه المعتقدات، غير أن هناك من يرون أن المعتقدات أقل قابلية للتغير من الآراء بل والاتجاهات، ومن أمثلة ذلك الاعتقاد بأن الأرض كروية، أو الاعتقاد بالتضحية الوطنية وغير ذلك.[4]

ثانيا: الأستاذ الجامعي: تعد الجامعة أحدى المقومات الحضارية من حيث الدور الذي تضطلع به في المجتمع لأنها القناة الرئيسة التي تخرج الفئة المؤهلة علميا وعمليا لتحقيق الازدهار والتطور الحضاري والتكنولوجي، وهي أساس الرقي والتمدن وركن من أركان المجتمع السليم. ومن أهم ما تهدف إليه الجامعة هي استكمال الجوانب المعرفية والثقافية لدى طلبة مراحل الدراسة الثانوية، ووضع مناهج التعلم وأساليب الدراسة الصحيحة الذي يمكن الطالب من فهم المرحلة الجامعية والتأقلم معها بهدف تهيئتهم وخلق روح الإبداع والابتكار فيهم للقيام بالدور الريادي في المجتمع، وخلق إطارات

1: صلاح الدين محمود علام: مرجع سابق، ص 519.
2: المرجع السابق، ص 520.
3: الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: مرجع سابق، ص 93.
4: صلاح الدين محمود علام: مرجع سابق، ص ص 519 – 520.

علمية وفنية في كافة المجالات والحقول للقيام بأداء المسؤوليات الوطنية من أجل التقدم والتطور، فدور الجامعة هو تأهيل المنتسبين إليها من الطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتسليحهم بالعلوم والمعارف من أجل توظيفها في خدمة المجتمع وتطوره، ولتهيئة مستلزمات إجراء البحوث العلمية في كل مجالات الحياة.

إن مكانة الجامعة وسمعتها ترتبط بالمستوى الأكاديمي ومكانة الأساتذة بها لذلك تهتم الجامعات المشهورة في الدول المتقدمة حضارياً بتأهيل الأساتذة الجامعيين على كل الأصعدة وتختارهم للعمل لديها وفق مستواهم الأكاديمي وكفاءتهم وسيرتهم الذاتية واختبار شخصياتهم وفق مقاييس خاصة، وحسب ميثاق التعليم العالي، فإن أهدف التعليم العالي تتلخص في التعليم والتكوين، والقضاء على الجهل والأمية والاستجابة للاحتياجات التنموية، والاستجابة للأعداد المتزايدة للمقبلين على الجامعة[1].

1- صفات وخصائص الأستاذ الجامعي:

1.1- الصفات الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي: لكي يؤدي الأستاذ الجامعي دور المكلف به داخل الجامعة وفي المجتمع بنجاح وفعالية يجب أن يتحلى بجملة من الخصائص، ويتصف بصفات وسمات متعددة، نذكر أهمها حسب ما جاء به "فرج عبد القادر طه" ما يلي:

أ.**المعرفة الواسعة في مجال التخصص:** من أهم الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي التدريس فيقوم بتدريس مواد متخصصة للطلبة، والإشراف على بحوثهم ورسائلهم العلمية، ومن هنا كانت معرفته الواسعة في مجال تخصصه العلمي أمرا بالغ الأهمية والضرورة، كما أن مداومة اطلاعه على ما يستجد من دراسات وبحوث ومراجع ونظريات في مجال تخصصه أمر شديد الأهمية له حتى يستطيع أن يمد طلابه بالمعرفة الصحيحة، فمعرفة الأستاذ الجامعي بمجال تخصصه وإلمامه بجميع جوانبه يجنبه الشعور بالإحراج بعدم إجابته على أسئلة طلبته في أي موضوع من مواضيع تخصصه.[2]

ب. **الذكاء:** تعتبر حدة الفهم وسرعته ودقته والقدرة العالية غلى التصرف الناجح والموفق في مختلف المواقف والظروف التي تواجه الفرد من أهم مميزات الإنسان الذكي، ويرى فرج عبد القادر طه أن من مميزات الذكي استفادته من خبراته الماضية في مواجهة المواقف والظروف والمشكلات التي تجابهه لكي يحلها وينجح في التعامل معها. وعلى هذا الأساس من المهم جدا أن يتميز الأستاذ الجامعي بهذه الصفات ويشير بعض العلماء أمثال "موريس فيتلس" إلى اعتبار مهنة التدريس في المرتبة الثانية من حيث مستوى الذكاء المرتفع الذي يلزمها من بين أكثر من ثلاثين مهنة، وهذا يصدق على المعلم بصفة عامة والأستاذ الجامعي بصفة خاصة كونه يقوم بواجب التعليم والتدريس في مستويات التعليم العليا.[3]

1: فاطمة دبراسو و مليكة مدور، **تكوين الأستاذ الجامعي وعلاقته بصعوبة تعليمية المواد التطبيقية في الجامعة**، دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، ص 01.
2: فرج عبد القادر طه: **علم النفس وقضايا العصر**، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة 06، 1993، ص 394.
3: المرجع السابق، ص ص 394 – 395.

ج. **المهارة اللغوية**: ليتمكن الأستاذ الجامعي من أداء واجباته التعليمية والتدريسية بنجاح يجب أن يتصف بالمهارة اللغوية ويجب أن يكون مستوى لغته مرتفع يستخدمها بكفاءة وطلاقة للتعبير عن المعاني والأفكار التي يريد أن يوصلها إلى غيره لتكون لغة مشتركة وموحدة بينه وبين باقي الطلبة، لتجنب عيوب النطق المختلفة واللهجات المتباينة.[1]

د. اتساق الفكر ومنطقيته (موضوعيته): لكل فرد نسبة من الذكاء ودرجة من المعرفة في مجال تخصصه، ومهارة لغوية تميزه عن غيره من البشر فإن لذلك درجة من اتساق الفكر وموضوعيته ما يميزه عن الآخرين، وتعني في هذا المقام السرعة والإيجاز الشديد في طرح مشكلته أو فكرة معينة مع مراعاة وضوحها وسهولة فهمها من طرف الآخرين بشكل سريع، وهذا يدل على مدى اتساق الفكر ومنطقيته وتماسكه. لذلك من واجبات الأستاذ الجامعي فيما يخص التدريس والبحث العلمي أن يكون فكره شديد الاتساق والتماسك، وأن يكون منطقه متصفا بالوضوح والسلامة، وإلا ضعفت كفاءته في أداء واجباته واهتزت صورته أمام طلابه وزملائه.[2]

ه. الصحة النفسية أو الاتزان النفسي: تعني مدى خلو شخصية الأستاذ الجامعي من الانحرافات والأمراض والاضطرابات النفسية، ومع ذلك يمكن اعتبار الصحة النفسية مسألة نسبية شأنها شأن بقية جوانب الشخصية كالذكاء وغيره، أي أن الصحة النفسية الكاملة أمر لا يكاد يتحقق لأي إنسان على سطح الأرض، لأن الصحة النفسية تعتبر من بين أهم شخصية أي إنسان، حيث تؤثر على أغلب سلوكه ونشاطاته وحتى على علاقاته مع أفراد محيطه ومجتمعه.

فإذا اضطربت الصحة النفسية فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على كل أفعاله ونشاطاته وسلوكه وحتى على علاقاته بكل من يحيط به، فإذا اختل سلوكه فإن أفعاله سوف تختل ولا تحقق الهدف المطلوب ولا يحدث التوافق والنجاح المهني والاجتماعي والشخصي.[3]

و. **الميل للتدريس بالجامعة**: من المهم جدا لكي ينجح الفرد في الحياة اليومية وتكون له مكانة في المجتمع بغض النظر عن المستوى الدراسي أو المكانة العلمية والاجتماعية يجب أولا أن يكون محبا لعمله ومائلا إليه لكي يستطيع أن يؤديه على أكمل وجه، ويستطيع حتى أن يبدع فيه، لذلك "يؤكد فرج عبد القادر طه" أنه كلما صادف الإنسان عملا يميل إليه، كلما توقعنا له مزيدا من النجاح فيه، حيث يفضل الفرد بذل جهد أكبر وقضاء وقت أطول في أداء ما يميل إليه من أعمال، وبالتالي نتوقع له المزيد من النجاح فيه،[4] ويعتبر الأستاذ الجامعي فردا من أفراد المجتمع فإذا كان محبا لمهنة التدريس فإنه سوف يعطي أحسن الدروس ويقدم أحسن النتائج العلمية بالنسبة للجامعة والمجتمع.

ز. **الضمير الحي**: إذا كان الضمير الحي أمرا ضروريا لكل فرد في المجتمع فإنه بالنسبة للأستاذ الجامعي أهم وأوجب، فإذا كان التدريس من أبرز مهامه فإن الضمير الحي يجعله يقوم بأعماله وواجباته على أفضل وجه، لأنه سوف يبذل

1: المرجع السابق، ص 395.
2: المرجع السابق، ص 396.
3: المرجع السابق، ص ص 396 – 397.
4: المرجع السابق، ص 399.

أقصى ما يمكنه ليقدم دروسه على أحسن وجه، ويكون ذلك عن طريق إفهام جميع طلابه مادته العلمية، وأن يكرر الشرح إن استدعى الأمر ذلك دون ضيق أو ملل، بل يجب أن يعيد الشرح بصدر رحب.[1]

فمن المهم جدا أن يكون للأستاذ الجامعي يساعده في التعامل مع الآخرين بشكل متساو وتقييمهم بشكل عادل لا يفرق بين أحد من طلبته على الآخر وهذا لكي يكون صادقا مع نفسه ومع الآخرين متحليا بالأمانة العلمية والتعليمية والصدق في القول والعمل.[2]

بالإضافة إلى الصفات التي أكدها "فرج عبد القادر طه" يمكن إضافة بعض الصفات التي يجب على الأستاذ الجامعي أن يتصف بها وهي:

ح.**الالتزام والإيجابية:** الالتزام في جميع ما يقوم به من مهام (تدريبية-بحثية-إشرافية-خدمية)، والتفاعل الايجابي في جميع ما يناط به والإخلاص والحماس والتفاني في العمل.[3]

ط. **القدوة الحسنة:** عضو هيئة التدريس يجب أن يكون قدوة يحتذي بها لكل من يتعامل معهم في كل سلوك وتصرف وتعامل يقوم به مع الآخرين، ويسرى ذلك بالدرجة الأولى على من يناط بهم مسؤولية قيادة العمل الجامعي. ويعني ذلك أن سلوك الأستاذ سيكون النموذج الذي يقيس الطلاب سلوكهم عليه، وبالتالي يتحمل الأستاذ مسؤولية إضافية في المجتمع في مسألة الالتزام الأخلاقي فالمحاسب أو المهندس أو العامل يتصرف كما يراه مناسبا ولا يترك سلوكه أثرا كبيرا على الآخرين، ولكن الأستاذ حينما يتصرف سينظر الطلاب إليه على أن هذا هو التصرف المناسب.[4]

ي.**العدالة:** عضو هيئة التدريس مربي وباحث وقاضى، عليه أن يلتزم بمنطق العدالة في جميع ما يسند إليه من أعمال، وإنه خير موارد العدل القياس على النفس.[5]

وأخيرا يمكننا القول أنه إذا توفرت هذه الصفات والسمات في الأستاذ الجامعي فإنه سوف يكون عنصرا فعالا في الجانب الجامعي سواء من حيث التدريس أو البحث العلمي وحتى في العمل الإداري الجامعي وفي المجتمع أيضا سوف تكون له بصمته الايجابية والفعالة المفيدة لأفراد المجتمع والدولة، فقيامه بإعداد الإطارات المستقبلية في مختلف التخصصات سيساهم في تطوير المجتمع وكذلك حل بعض المشاكل المجتمعية وذلك لما يكتسبه من رصيد علمي وبعد نظر وضمير حي تجعله يتخذ أحن الحلول من أجل ضمان والمحافظة على أمن الدولة واستقرارها.

2.1- خصائص الأستاذ الجامعي الناجح: يرتبط أداء الأستاذ الجامعي بمجموعة من المعايير العلمية والضوابط المهنية والخصائص الشخصية التي تنعكس جميعها على مستوى أدائه الوظيفي، فتؤثر على نتائج العملية التعليمية والتربوية، ولكي يكون التعليم الجامعي تعليما فعالا يجب أن تتوفر في الأستاذ الجامعي مجموعة من الخصائص العلمية،

1: المرجع السابق، ص 399.
2: المرجع السابق، ص 399.
3: دليل الممارسات الأخلاقية و ممارسة العمل الجامعي لأعضاء هيئة التدريس، كلية التمريض، جامعة الزقازيق، 2015، ص 5.
4: المرجع السابق، ص 6.
5: المرجع السابق، ص 6

المهنية، الشخصية والاجتماعية كمقومات وأسس يتصف بها الأستاذ من اجل بلوغ التطور، الرقي والازدهار، لذلك يمكن تصنيف خصائص الأستاذ الجامعي في أربعة محاور هي:

أ.**الخصائص الأكاديمية والتدريسية (المهنية):** هي مجموعة الخصائص التي تتعلق بالمادة العلمية التي يلقيها الأستاذ الجامعي، والمنهج العلمي الذي يتبعه في طريقة عرضه للبرنامج الدراسي، وتتمثل هذه الخصائص في:

- العدالة في تقدير الدرجات العلمية.
- الخبرة المتطورة في التدريس.
- عرض الدرس بطريقة مشوقة علميا وتقنيا.
- غزارة المادة العلمية.
- التسلسل المنطقي في عرض المقرر.
- القدرة على إدارة الصف وجودة الإلقاء.
- إفساح المجال للمناقشة والحوار.
- التفاعل اللفظي بلغة سليمة وتعبير مشوق.(1)

ب. **الخصائص الشخصية:** هي مجموعة الخصائص التي تتعلق بمدى تمكن الأستاذ الجامعي من الظهور إلى المجتمع بمظهر يليق بمكانته الإجتماعية من مظهر محترم وجدية وإخلاص في العمل وقدوة جيدة للطلبة، وتتمثل الخصائص الشخصية للأستاذ الجامعي فيما يلي:

- الثقة بالنفس.
- قوة الشخصية.
- حسن التصرف.
- الهدوء والاتزان الانفعالي.
- المرونة في التفكير.
- بشاشة الوجه ورحابة الصدر.
- حسن الهندام.(2)

ج. **الخصائص الإجتماعية:** هي مجموعة الخصائص التي تتعلق بمدى تمكن الأستاذ الجامعي من الإطلاع على ثقافة مجتمعه والتمتع بحسن التصرف مع طلابه ومع باقي المواقف برصانة وهدوء والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع طلابه وزملائه وجيرانه وباقي أفراد المجتمع، وتتمثل الخصائص الاجتماعية للأستاذ الجامعي فيما يلي:

- التواضع والابتعاد عن الغرور والتكبر.
- تعاونه مع الآخرين.
- العدل في معاملة الطلبة.

[1]: علي عبد القادر: **خصاص الأستاذ الجامعي وصفاته المفضلة.** http://www.alyaum.com le 25/05/2016 à 20 :30 min

[2]: علي عبد القادر: مرجع سابق، نفس الصفحة.

-الجدية والإخلاص في العمل.

-الصدق في العهد والوعد.

-الدقة والنظام.

-الشفافية في القول والعمل.[1]

-التمتع بروح الديمقراطية.

-التمسك بالقيم الدينية.

-القيادة والصداقة.[2]

2- أدوار الأستاذ الجامعي: يعد الأستاذ الجامعي عصب المنظومة التعليمية التربوية داخل الحرم الجامعي، وهو في ذات الوقت أداة الدمج في بناء الأجيال الجديدة ذات الشخصية السوية المتكاملة في جميع جوانبها ومجالاتها، ومن ثم فهو يحظى بتقدير أفراد المجتمع واحترامهم وثقتهم الكاملة، وهو ما يستدعي منه القيام بالعديد من الأدوار المتجددة دائما سواء داخل الجامعة أو خارجها، للحفاظ على هذه الثقة وذلك التقدير والاحترام بحسب مجال معرفته وخبراته، مع امتناعه عن كل ما يؤخذ عليه من قول أو فعل.

فالأستاذ الجامعي في عصر العولمة لم يعد دوره مقتصرا على قيامه بالوقوف داخل قاعة المحاضرات، لنقل ذلك الكم من المعلومات إلى طلابه، ثم اختبارهم فيما قاموا بتحصيله من هذه المعلومات، بل يتسع دوره ويتنوع ليواجه التحديات الحالية والمستقبلية لهذا العصر في العديد من الميادين (التربية والاجتماع والسياسة والاقتصاد...إلخ) هذا فضلا عن الثورة العلمية والتكنولوجية والانفجار المعرفي وظهور التقنيات الحديثة في مجالات الحياة عموما ومجال التربية والتعليم خصوصا، وهذا ما يجعل الأستاذ الجامعي من أهم القوى الحقيقية التي تساهم في تطوير المجتمعات، والنهوض بها ورفع مستواها.[3]

ويرى ماكنزي ورفاقه أن الأستاذ الجامعي لا بد أن تتوافر فيه كفاءات التدريس الجامعي، من حلال متابعته البحث والاهتمام بالأمور الإدارية والتأليف في مجال اختصاصه وقدرته على توجيه طلبته وتقديم المشورة للحكومة.[4] ويمكن تحديد أهم الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي المتمثلة في وظيفة التدريس والعمل الإداري داخل الجامعة والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي:

1.2- دور الأستاذ الجامعي في مجال التدريس: الأستاذ الجامعي مسؤول عن مساعدة طلابه على التعلم، وطرح المعلومات التي تثير تفكيرهم وإبداعهم، وكذلك توفير المواقف والخبرات التي تنمي شخصياتهم وتقويم تعلمهم، بالإضافة

---

1 : علي عبد القادر: مرجع سابق، نفس الصفحة.

2 : يوسف أمحمد صالح: مرجع سابق، ص 320.
صفاء رفعت أحمد عبد الله ومنال الحاج إبراهيم
سمات الأستاذ الجامعي المتسم بالوسطية،ص 12.

3 : http://www.repository.taibahu.edu.sa le 15/12/2015 à 15 :30min

4 : عبد الناصر سناني: **صعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية**، دراسة ميدانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باجي مختار-عنابة-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم، علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 57.

لدوره بصفته موجه ومرشد لطلابه في مساعدتهم على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجههم، سواء على الصعيد التعليمي أو الصعيد الشخصي كلما أمكن له ذلك.[1]

2.2- دور الأستاذ الجامعي في مجال العمل الإداري داخل الجامعة: الأستاذ الجامعي مطالب بمساعدة إدارة الكلية التي يعمل بها، ومن ثم إدارة الجامعة من خلال تنفيذه للمهام الإدارية التي توكل إليه فيقوم بتنظيم الأنشطة المصاحبة للعملية التعليمية وتنفيذها، ويعقد ويدير اللقاءات الأكاديمية لطلبته، كما أنه ينظم ويدير الامتحانات الفصلية، ويشارك بالرأي في التعميمات الواردة إلى الكلية. هذا بالإضافة إلى شراكته في الأعمال الإدارية التالية:

-قبول الطلاب الجدد في الكلية وإجراءات تسجيلهم وفق اللوائح والنظم.

-حصر حالات التأخير والغياب والتسرب في كل محاضراته بدقة.[2]

3.2- دور الأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي: يتجلى دور الأستاذ الجامعي كباحث فعال يملك مهارات البحث والدراسة رغبة في النمو المعرفي والأكاديمي، مما يساعده على تحسين عمله وحضوره للمحاضرات والندوات واللقاءات العلمية والتربوية، والمشاركة في عضوية الجمعيات العلمية والمهنية، إضافة إلى المشاركة في الدورات التدريبية القصيرة أو الطويلة، ومساهمته الفعالة في إنجاح المشروعات البحثية التي تقوم بها الجهات المختصة بتطوير التعليم أو الجامعات، التي تتعلق بالعملية التعليمية، كما يتطب هذا الدور من الأستاذ الجامعي مساعدة طلابه أيضا على اكتساب مهارات البحث العلمي، ومن بين الأدوار التي يقوم بها في مجال البحث العلمي التي يحددها المشرع الجزائري في المادة 49 التي تؤكد تكليف الأستاذ بما يلي:

-ضمان التدريس في شكل دروس حسب الحجم الساعي المنصوص عليه في المادة 06.

-تحضير وتحيين دروسه.

-إعداد المطبوعات والكتب وكل مستند بيداغوجي أخر.

-ضمان حسن سير الامتحانات التي يكلف بها.

-المشاركة في مداولات لجان الامتحانات وتحضير المواضيع وتصحيح أوراق الامتحانات.

-المشاركة في أشغال فرقته ولجنته البيداغوجية.

-ضمان تأطير الأساتذة المساعدين في إعداد وتحيين الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية.

-ضمان نشاطات التصور والخبرة البيداغوجية في مجالات إعداد برنامج التعليم ووضع أشكال تكوين جديد وتقييم البرامج والمسارات.[3]

4.2- دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع: أكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقد في باريس ما بين 5 – 9 تشرين الأول 1998 على أن التعليم العالي سينظر إلى ملائمته أولا من حيث دوره ومكانته في المجتمع ومهامه فيما

1: صفاء رفعت أحمد عبد الله ومنال الحاج إبراهيم: مرجع سابق، ص ص 12 – 13.

2: المرجع السابق، ص 13.

3: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**الجريدة الرسمية**، مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، العدد 23، 2008، ص ص 24 – 25.

يتعلق بالتعليم والبحوث والخدمات الناجمة عنها من حيث صلاته بعالم العمل بمعناه الواسع، وعلاقاته مع الدولة والتمويل العام، وأوجه تفاعله مع مستويات وأشكال التعليم الأخرى.

ونظرا للتأثير المؤكد لدور التعليم العالي في التنمية فإن البحوث الجامعية ينبغي أن تعد إحدى أهم أولوياتها تحليل مختلف مستويات النظام التعليمي وتقويمه من زاوية علاقتها الوثيقة مع عالم العمل دون أن تصبح تابعة له، وذلك في إطار مشروع مجتمعي يحتل فيه الإنسان والرفاه الاجتماعي المركز الأول، لذلك أصبحت الجامعة بالمفهوم المعاصر مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات وقاطرة تقدمه ككل بوصفها مراكز أكاديمية منتجة وناقلة ومحددة للمعرفة وحاضنة للتقنية تستثمر إمكاناتها المتاحة لخدمة المجتمع وتلبية متطلباته.(1)

ولم يعد مقبولا في الوقت الحاضر في الكثير من الأوساط السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الأكاديمية أن تمارس مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع بأسلوب تقليدي، بل أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأداء وظائفها ضمن منظومة متكاملة ومتجددة تتلاقى مع التوجهات والمتغيرات المعاصرة للإسهام في التنمية لمجتمع المعرفة، تحقيق الشراكة الحقيقية معه بهدف تحقيق ما يأتي:

-تزويد المجتمع بالأطر المؤهلة تأهيلا عاليا لقيادة وتحمل مسؤولية البناء والتطوير في المجتمع.

-السعي عن طريق الأبحاث العلمية لتطوير المجتمع وعلاج مشكلاته.

-عدها مصدر إشعاع ثقافي للمجتمع بما تقيمه من مؤتمرات وندوات أو لقاءات علمية.(2)

وبناءا على ما سبق فإن أهمية دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع تعد معيارا أساسيا في مهنة التعليم الجامعي وأهدافه في خدمة المجتمع، حيث يقوم الأستاذ الجامعي بإعداد الطاقات البشرية التي يحتاجها المجتمع في مختلف مجالات الحياة وتزويدهم بأحدث المعارف، الخبرات، الثقافات، نقل قيم المجتمع، عاداته وتقاليده إلى طلابه باعتبارهم سوف يتولون العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، في حين أن البحث العلمي يجب أن يقوم على خدمة حاجات ومتطلبات المجتمع لتحقيق آماله وطموحاته في التقدم، الرقي والازدهار.

ومن هنا يمكن تحديد الأدوار التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في مجال خدمة المجتمع فيما يلي:

-إجراء البحوث التطبيقية التي تخدم مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.

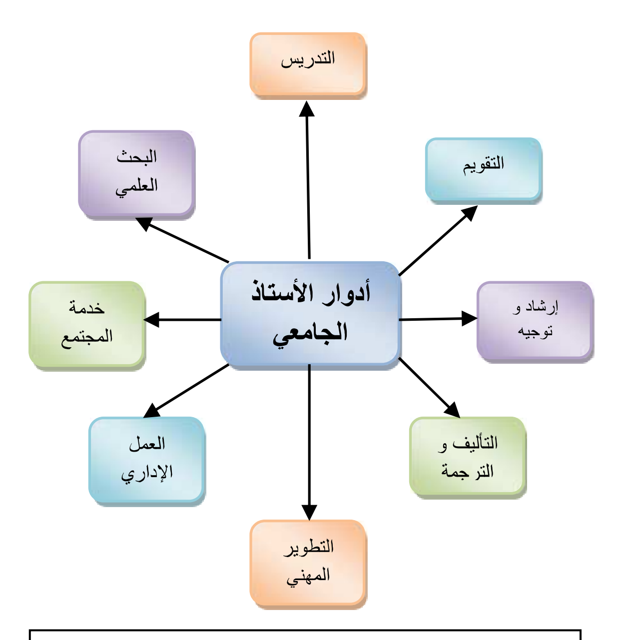
-نشر المعرفة من خلال ما يلقيه من محاضرات، ندوات ومؤتمرات تسهم في حل مشكلات المجتمع، وتدعم الإبداع الفكري والعلمي.

-تقديم الاستشارات في مجالات متنوعة و ذلك للقطاعين العام و الخاص.

1: براء عبد القادر وحيد: **سلسلة ثقافة جامعية**، مركز التعليم و التطوير المستمر-جامعة بغداد، المجلد 01، العدد 01، بغداد – العراق، 2009، ص ص 69 – 70.

2: المرجع السابق، ص ص 70 – 71.

-الاشتراك في البرامج التدريبية لخدمة المجتمع بكافة مؤسساته وقطاعاته، الشكل التالي يلخص هذه الأدوار:[1]



شكل06 يمثل أدوار الأستاذ الجامعي

(إعداد شخصي)

من خلال الشكل السابق نلاحظ مدى ترابط و تكامل هذه الأدوار رغم تعددها فإن الأستاذ الجامعي يقوم بهذه الأدوار بشكل جيد إذا توفرت الشروط والظروف الملائمة والمناخ الملائم، والإمكانات الكافية التي تتخذ شكلين شكل مباشرو غير مباشر فبالنسبة إلى الشكل المباشر فيتمثل في البحوث العلمية، الاستكشافات، الاختراعات ونقل المعرفة للطلبة من خلال التدريس وإثراء الرصيد العلمي للأستاذ بصفة خاصة والجامعة والدولة بصفة عامة التي تساهم بشكل مباشر في خدمة المجتمع، أما الشكل غير المباشر الذي يقوم به الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع فيتمثل بتخريج عددا من حملة الشهادات الجامعية والاختصاصات المختلفة سنويا وانخراط هؤلاء الخرجين المؤهلين في العمل والإنتاج والخدمات في مؤسسات الدولة وفي القطاع الخاص وبالتالي فإن الأستاذ الجامعي يسهم إسهاما كبيرا تزويد مختلف القطاعات بالخريجين المؤهلين.[2]

واستنادا إلى ما سبق ذكره فإن الأستاذ الجامعي يجب أن يضع نصب عينيه أن خدمة مجتمعه هي خدمة لوطنه وهي جزء أساسي من مهنته الأكاديمية النبيلة، وهذا يتطلب منه بذل كل ما يستطيع من جهود للإسهام في تخريج الإطارات المؤهلة في حقل اختصاصه والعمل على إنجاز البحوث العلمية منفردا أوفي إطار فرق بحثية والتي يشعر بأن مجتمعه بحاجة إليها...وهذا يعني أن عليه تجنب إضاعة وقته وجهده في بحوث علمية غير ذات جدوى أو نفع علمي ومجتمعي. كما ينبغي على الأستاذ الجامعي أن تكون نظرته إلى طلبته من هذا الإطار نفسه من الاهتمام أي ملائمة

1: عبد الناصر سناني: مرجع سابق، ص 60.
2: براء عبد القادر وحيد: مرجع سابق، ص ص 72 – 73.

معارفهم وتكوينهم لخدمة المجتمع وحاجاته الأساسية، وإذا ما تحقق ذلك سيجد استجابة سريعة وكبيرة لمثل هؤلاء الخريجين في مجتمعه فضلا عن أن ذلك سيسهم في تعزيز سمعة مؤسسته الجامعية وسمعته العلمية ويشكل مصدر فخر واعتزاز بالنسبة له.[1]

إضافة إلى هذه الأدوار والوظائف العديدة السابقة التي يقوم بها الأستاذ الجامعي فإنه يقوم بوظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف الأخرى، وهي الوظيفة القومية والعالمية أو الدور القومي العالمي، وتتمثل في:

4.3- الدور القومي العالمي للأستاذ الجامعي (الوظيفة القومية العالمية): تتمثل هذه الوظيفة في قيام الأستاذ الجامعي بعدة أدوار والتي ترتكز في خدمة المجتمع في الحقل السياسي سواء في الداخل أو الخارج، لأنه لا يوجد أكثر تأهيلا وإعدادا من أساتذة الجامعة كي يضطلع بالدور السياسي الهام، لذا فإن الأستاذ الجامعي من المفروض أن يقوم بعضوية أو رئاسة مختلف المجالس البلدية، الولائية، الوطنية ومجلس الأمة، باعتبار أنه الوحيد المخول لشغل مثل المناصب.

كما يجب عليه في المجال التنفيذي أن يحتل مناصب عدة كرئيس حكومة أو رئيس الوزراء، لأن نجاح الحكومة أو الوزراء هي تلك التي يقودها الأستاذة الجامعيين لما لها من قدرة على علاج الروتين الحكومي، ومواجهة الإسراف داخل الجهاز الإداري ومحاولة ترشيد النفاق وعلاج مختلف المشكلات. وكلها مسؤوليات لا ينوء بحملها إلا أولي العزم من الأساتذة الجامعيين.

كما أن الأستاذ الجامعي بإمكانه في مجال السياسة الخارجية شغل أكثر المناصب حساسية في العمل الدبلوماسي، كسفراء أو مستشارين أو شغل مناصب هامة في المنظمات الدولية المختلفة.

وباعتبارهم ثروة قومية يساهمون في مجال زيادة الإنتاج والدخل القومي من خلال تطوير البحث العلمي بما يتلاءم والتطور التكنولوجي وتطوير البحث التربوي لرفع كفاءة العائد من العملية التعليمية لتكوين إطارات قادرة على خدمة الوطن ورفع الإنتاج. بل إن دوره يتعدى إلى رفع وزيادة الدخل القومي عن طريق جلب العملات الصعبة ورؤوس الأموال من الخارج، بشغلهم مناصب عديدة في الجامعات الخارجية الأجنبية والعربية.

ولا يقتصر دوره على ما يقوم به داخل الجامعة بل يتعدى إلى الحقل الإعلامي لتعبئة الرأي العام للقضايا الهامة التي تهم مجتمعه لتبصير وتوعية أفراده ومحاولة التأثير على أرائهم واتجاهاتهم وبالتالي التأثير على سلوكهم، وإعطاء تفسيرات لما يحيط بهم من ظواهر ووقائع، بهدف التنمية الشاملة والسعي المستمر نحو التجديد والتغيير الاجتماعي.

أما بالنسبة إلى الأستاذ الجامعي الجزائري فإن وظيفته الأساسية تتمثل في المهام التي حددها المشرع الجزائري المتمثلة فيما يلي:

-يدرس الأستاذ الجامعي أسبوعيا تسع (9) ساعات.

-المشاركة في أشغال اللجان التربوية بالإضافة إلى مراقبة الامتحانات.

1: المرجع السابق، ص ص 73 – 74.

-تصحيح نسخ الامتحانات مع المشاركة في أشغال المداولات.

-تحضير الدروس مع الاستمرار في تحديدها، والإشراف على الرسائل، الأطروحات والدراسات العليا.

-المشاركة في حل المشاكل التي تطرحها التنمية من خلال الدراسات والأبحاث.

-استقبال الطلبة لمدة أربعة ساعات في الأسبوع لتقديم النصائح وتوجيههم.

-المشاركة في أشغال اللجنة الوطنية التي ترتبط موضوعها بمجال تخصصها.

-المساهمة في ضبط الأدوات التربوية والعلمية التي لها علاقة بمجال اختصاصهم.[1]

نلاحظ تركيز المشرع الجزائري على مهام الأستاذ الجامعي في التدريس والبحث العلمي، أما خدمة المجتمع والوظيفة القومية والعالمية فتعتبر من الوظائف الثانوية أو المستبعدة تقريبا، نتيجة للظروف والضغوط المختلفة التي يعاني منها الأستاذ الجامعي خاصة الضغوط السياسية لأن معظم المناصب السياسية الحساسة في مختلف الهيئات التشريعية أو التنفيذية، لا يعتليها الأساتذة الجامعيين بل أصحاب النفوذ السياسي، لكي لا يتم قلب الموازين داخل السلطة.

فكيف للأستاذ الجامعي الجزائري أن يعتلي هذه المناصب؟ وهو لا يزال يتخبط في المشاكل والمعوقات الاجتماعية، التي تكبله وتجعله أسيرا لها نتيجة لوضعه غير المستقر ماديا ومعنويا. وكيف يساهم الدخل القومي من خلال البحث العلمي، وهو يعاني من عراقيل لا حصر لها في هذا الإطار؟

أومن خلال العملة الصعبة وهو في وطنه لا يعامل معاملة كريمة من المرتب والمسكن و ...وكيف له أن يساهم في تعبئة الرأي العام، الصحافة ومختلف وسائل الإعلام تشهد خناقا كبيرا من طرف الدولة. كيف وكيف..؟ تساؤلات كثيرة تحيط بالأستاذ ووضعيته ودوره داخل الجامعة وخارجها لا تجد إجابات ولا حلول.[2]

3- أسس ومعايير تقييم جودة أداء الأستاذ الجامعي: تعتبر مهمة تقييم الأستاذ الجامعي من أهم المشاكل التي تواجهها الإدارة الجامعية نظرا لصعوبة تحديد أسس ومعايير قابلة للضبط الواضح والدقيق، و لقد حدد الباحث "بسمان فيصل محجوب" هذه المعايير فيما يلي:

1.3- التدريس وإلقاء المحاضرات: وتضم الأسس التالية:

- ✓ القدرة على إيصال أو نقل المادة العلمية إلى الطلبة.
- ✓ القدرة على إنجاز المقرر الدراسي في المدة المحددة.
- ✓ القدرة على استخدام التقنيات الحديثة في التدريس.
- ✓ القدرة على إغناء وتطوير مضامين المقرر الدراسي.
- ✓ القدرة على استقبال استفسارات الطلبة وإفادتهم.
- ✓ القدرة على الاستخدام الكفء لوقت المحاضرة والتسهيلات المتاحة.

1: فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مرجع سابق، ص 223 .

2 : وريدة براهيمي: **المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية** دراسة ميدانية بجامعة باتنة، ص 81.

- ✓ إنجاز اختبارات رصينة ذي مؤشرات صحيحة.
- ✓ القدرة على تدريس أكثر من مساق ضمن اختصاصه العام.
- ✓ القدرة على تحسين أداء طلبته وإثارة المنافسة المشروعة بينهم.
- ✓ القدرة على المساهمة في برنامج الدراسات العليا ومساقاته.[1]

ب-البحث العلمي: ويضم الأسس التالية:

- ✓ عدد البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية رصينة معتمدة.
- ✓ عدد الكتب المؤلفة المنشورة.
- ✓ عدد الكتب المترجمة المنشورة.
- ✓ عدد الدراسات العلمية الموثقة.
- ✓ عدد الرسائل والأطروحات العلمية التي أشرف عليها وحازت على الإجازة.
- ✓ عدد لجان مناقشة الرسائل والأطروحات (الماجستير-الدكتوراه) التي شارك فيها.
- ✓ عدد المؤتمرات العلمية التي شارك فيها باحثا أو منظما.
- ✓ عدد الحلقات الدراسية والنقاشات التي نفذها.
- ✓ عدد الجمعيات العلمية المنتمي إليها وهيئات التحرير التي يساهم فيها محررا أو استشاريا.
- ✓ عدد البرامج التدريبية التي ساهم في إعدادها وتنفيذها.[2]

ج-الإرشاد التربوي والعلاقة مع الطلبة: ويضم الأسس التالية:

- ✓ القدرة في التأثير على الطلبة إيجابيا.
- ✓ القدرة على كسب ثقة الطلبة واحترامهم وحبهم.
- ✓ القدرة على تفهم مشكلات الطلبة والمساهمة في حلها.
- ✓ القدرة على إعطاء النموذج في علاقاته وسلوكه ومظهره.
- ✓ القدرة على إغناء وإنضاج الفعاليات الطلابية اللاصفية.[3]

د-المهام الإدارية والعلاقة مع الإدارة: وتضم الأسس التالية:

- ✓ المساهمة في المهام الإدارية (النزاهة).
- ✓ المساهمة في تسهيل وتنفيذ الإدارة لواجباتها ومهامها (الشفافية).
- ✓ الالتزام باللوائح والتعليمات الجامعية (المساءلة).
- ✓ المساهمة في تقديم الخبرة والرأي لمؤسسات المجتمع المدني.

1: ليلى زرقان: **اقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي** بجامعة سطيف 1 – 2 نموذجا، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس، تخصص إدارة تربوية، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2013، ص 125.

2: المرجع السابق، ص ص 125 – 126.

3: المرجع السابق، ص 126.

✓ المساهمة في تقديم الاستشارات وتنفيذ العقود لصالح قطاعات النشاط الحكومي والخاص.
✓ المساهمة في إلقاء المحاضرات التثقيفية العامة في وسائل الإعلام أو المباشرة.
✓ المساهمة بالكتابة في الصحافة أو إصدار النشرات التعريفية التثقيفية.
✓ المساهمة في اللجان المحلية والجمعيات في بيئة توطن الجامعة.
✓ المساهمة في إجراء دراسات خاصة بمعالجات مشكلات بيئة توطن الجامعة.(1)

هـ-النشاط الإجتماعي والعلاقة مع الزملاء: وتتمثل في الأسس التالية:

✓ المساهمة في الأنشطة الاجتماعية من لقاءات وحفلات و سفرات.
✓ المساهمة في نشاطات النوادي الاجتماعية.
✓ احترام زملائه ومراعاة أحاسيسهم ومشاعرهم.
✓ تنشيط الممارسات التعاونية.
✓ نبذ الممارسات غير اللائقة بالوسط الجامعي.
✓ تقديم المشورة والمساعدة لمن يطلبها من زملائه.
✓ احترام المراتب العلمية الأقدم.
✓ تقدير مجهودات المساعدين من فنيين وإداريين واحترامهم.(2)

تعتبر هذه المعايير عبارة عن حوافز للأستاذ الجامعي حيث تجعله يمضي قدما نحو تطوير البحث العلمي وتحسين المستوى التعليمي بالإضافة المساهمة الفعالة في تحسين مردود الجامعة ككل، بالرغم من أن هذه المعايير عبارة عن قوالب نهائية دقيقة للتقييم و إنما لها أهمية ووزن أثناء تقييم الأستاذ الجامعي.

4- تكوين الأستاذ الجامعي: يعتمد نجاح أي تعليم جامعي على ما يتوفر من أساتذة جامعيين، باعتبارهم حجر الزاوية به وأحد الركائز المهمة، ولكي يظل الأستاذ على دراية وعلم بمجريات التقنيات الحديثة، وإلى آخر ما توصل إليه العلم الحديث والبحث العلمي، تلجأ المنظمات إلى إنشاء قسم مهامه متابعة وتطوير الموظفين وتلبية حاجاتهم الضرورية (تنمية الموارد البشرية) التي تسهل، وتسرع في تحقيق الإنجاز الجيد في العمل، ويكون ذلك من خلال البرامج التدريبية التي يحتاجها كل موظف حسب مجال عمله.

فالتكوين والتكوين المستمر للأستاذ يجعله دائم الاتصال فيما يحدث في العالم لكي يسعى لمواكبة التطورات العلمية في شتى المجالات التي تهمه، وتساعده في تطوير نفسه في الحقل الذي يعمل فيه. فالمؤسسات الأمريكية مثلا تنفق حوالي 51 مليون دولار أمريكي سنويا لتدريب القياديين، وهذا يظهر لنا مدى أهمية التدريب بالذات في وقتنا الحاضر الذي هو دائم التغيير، والكثير من مفاهيم الإدارة اختلفت، وتغيرت عن ذي قبل وذلك لتواكب احتياجات العصر.(3)

1: المرجع السابق، ص 126.
2: المرجع السابق، ص 126.
3: فاطمة دبراسو ومليكة مدور: مرجع سابق، ص 02.

وتشمل العملية التكوينية للأستاذ الجامعي ما يلي:

1.4- الإعداد (التكوين الأولي): هو عملية التكوين الأولية التي يتلقاها الأستاذ قبل التحاقه بالمهنة حيث يتم إعداده ثقافيا وعلميا وتربويا في المؤسسة الخاصة بذلك، وفي هذه الفترة يهدف هذا الإعداد الأكاديمي التخصصي أو العلمي إلى تزويد الطالب بالمواد الدراسية التي تعمق فهمه للمادة التعليمية التي يتخصص فيها ومساعدته على السيطرة والتمكن من مهاراتها والقدرة على توظيفها في المواقف التعليمية. [1]

وتعتبر هذه المرحلة مهمة لإعداد الأستاذ الطالب أكاديميا حيث تكسبه الخبرة والمهارة التي يحتاجها خلال مسيرته التعليمية لكي يتمكن من المادة العلمية وبالتالي إثراء رصيده المعرفي و الثقافي الذي سوف يكون له سندا في مشواره العلمي والعملي.

2.4- التدريب: هو عبارة عن تلك العمليات التكوينية المستمرة التي يتلقاها الأستاذ أثناء الخدمة لضمان مواكبة التطور الذي يطرأ على البرامج الدراسية والمناهج وطرق التدريس وتقنياته والبحث العلمي نتيجة للتطور الاجتماعي والتقني المستمر.[2] من هنا نستطيع القول بأن التدريب عنصر ضروري للأستاذ لأنه يؤدي إلى زيادة المهارة والتخصص لدى الأستاذ ويساهم في بناء الرصيد المعرفي له عند بدئه بالعمل، والانضمام إلى الحياة العملية والاحتكاك بالأساتذة الزملاء فإنه سوف يكسبه الكثير من الخبرة، بالإضافة إلى أن بدأ عملية التدريس تجعل الأستاذ يتعامل مع الطالب ويتعلم أحسن طرق إلقاء الدروس والمحاضرات وهذا يجعله يطور أدائه ومهاراته مع مرور الوقت، لذا يجب على كل مؤسسة أن تضع التدريب ضمن أولوياتها لأن كل عامل يحتاج لتنمية وتطوير مهاراته عن طريق الحصول على معلومات ومهارات جديدة في مجال تخصصه لتطوير أدائه وإنتاجه.

3.4- الوسائل العلمية: إن الوسائل العلمية والبحثية ليست مجرد أدوات وهياكل، بل إنها وظيفة ثلاثية الأبعاد والتأثير، فهي تؤثر على أداء الأستاذ لمهامه، وأداء الطالب مثلما تؤثر على أهداف الجامعة، فهي مهمة جدا في جعل الأستاذ يرتقي بأدائه إلى أعلى المستويات، بدءا بأبسط وسيلة وهي السبورة والطباشير وصولا إلى أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية ووسائل الاتصال الحديثة كالكمبيوتر والانترنت...إلخ سيما أن العالم قد صار حيزا صغيرا في ظل شبكات الاتصال المختلفة.[3]

1: علي راشد: **اختيار المعلم وإعداده ودليل التربية العلمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، الكتاب الثاني، 2001، ص 78.
2: ليلى زرقان: مرجع سابق، ص 133.
3: المرجع السابق، ص 134.

4.4- واقع تكوين الأستاذ الجامعي الجزائري: بما أن الأستاذ الجامعي هو العنصر الفاعل في العملية ككل فإن تسليط الضوء على وضعيته من الأهمية بمكان عسى ذلك يساهم في ترقية مكانة هذا الأخير ويضعها أمام مواطن الضعف والخلل في تكوين الأستاذ الجامعي من أجل تلافيها وتجاوزها، ونوجزها في النقاط التالية:

-النشاطات المقامة من أجل التكوين في الجامعات الجزائرية عبارة عن تجارب ذاتية، غالبا ما تخلق تفاوت بين التكوين النظري في الدراسات ما بعد التدرج والاكتساب الفعلي للبيداغوجيا من أجل التدريس.

-في الواقع لا يتم إعداد الأستاذ الجامعي في الجزائر لمهنة التدريس تربويا ومهنيا، والذي يحدث هو أنه أثناء التقاء الطالب ببرنامج الماجستير، يتلقى في شقه النظري دروسا ضمن مقياس يسمى علم النفس البيداغوجي، يتسم بعدم الوضوح في موضوعه وأهدافه كذلك يكون محتوى هذه المادة نظري فمثلا حول طرق التدريس أو أساليب التقويم أو سيكولوجية المتعلم...إلخ، ولا يكون شق ميداني وعملي لهذا المحتوى النظري، فلا وجود لدورات أو ورش حول هذا الموضوع كذلك التنظيم المعمول به حاليا في الجامعة الجزائرية لا يلزم الأستاذ على تلقي تكوين في أساسيات التدريس قبل التحاقه بالمهنة.[1]

-إعداد الأستاذ الجامعي كمساهم في تنمية المجتمع لا وجود لها أصلا في اهتمامات الجامعة الجزائرية، حتى على مستوى إدارة الجامعات أو الكليات، فالأستاذ ليس مهيئا ولا يوجد في ذهنه أنه يمكن أن يقدم خدمة علمية للمجتمع من خلال مؤسساته ويساهم في حل مشكلاته، مما نتج عنه فصل تام بين الجامعة كمؤسسة عمومية تمارس البحث العلمي والمجتمع بمؤسساته التعليمية، الاقتصادية، الإدارية والثقافية التي هي في حاجة إلى تدخل الجامعة بباحثيها وعلمائها لتساهم في حل المشكلات التي تتعرض لها هذه المؤسسات، إلى جانب غياب التنسيق بين الجامعة والمحيط السوسيواقتصادي.[2]

-الانعدام العملي للإلزام القانوني لدفع الأستاذ الجامعي الجزائري لتنمية نفسه علميا وعمليا فبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 08-130 والمؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ3 ماي 2008 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث في الفصل السادس الخاص بالتكوين في المادة 22 التي تنص على أنه "يتعين على الإدارة أن تنظم بصفة دائمة تكوينا متواصلا لفائدة الأساتذة الباحثين يهدف إلى تحسين مستواهم ولتطوير مؤهلاتهم المهنية و كذا تحيين معارفهم في مجال نشاطاتهم وفق الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به".[3]

رغم العراقيل التي تواجه الأستاذ الجامعي الجزائري إلا أنه يوجد بعض الحلول التي يقوم بها الأساتذة وأهم هذه الخطوات القيام بعملية التنمية المهنية التي تفتح الأبواب أمام الأساتذة للتقدم والتطور والمساهمة في خدمة المجتمع.

1: إيمان عزي ودلال سلامي: **تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2013، ص 159.

2: المرجع السابق، ص 160.

3: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 ماي سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، العدد 23، 2008، المادة 22، ص 21.

5- التنمية المهنية للأستاذ الجامعي: هي العملية التي تهدف إلى تطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس وسلوكهم، لتكون أكثر كفاءة وفعالية لسد حاجات الجامعة والمجتمع وحاجات الأساتذة الجامعيين أنفسهم، بالإضافة إلي تحسين مهارات الأساتذة وسلوكهم فهي تسعى إلى استخدام تكنولوجيا التعليم والتقويم والتدريب على مهارات البحث العلمي والاستشارات وبعض المهارات الإدارية.(1) لهذا فقد أصبحت التنمية المهنية مطلبا أساسيا من أجل الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي في الجامعات اليوم، ومن مبرراته ما يلي:

-التطور التكنولوجي وانعكاساته على العملية التعليمية، من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيات التعلم والتعليم.

-التغير الذي حصل في أدوار الأستاذ الجامعي، حيث أن تطور تقنيات الاتصال وتعدد مصادر التعلم أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في متطلبات الموقف التعليمي من حيث وسائل نقل المعرفة، فتحول الأستاذ بذلك إلى مسير ومسهل ومرشد وموجه لطلابه.

-النمو المعرفي في جميع المجالات والتخصصات مما يتطلب ضرورة متابعة أستاذ الجامعة للتطورات العلمية في مجال تخصصه باعتباره ضرورة لتحسين الكفاءات التدريسية والبحثية لديه.

-تحدي جودة النوعية في التعليم العالي، وهو شيء لن يتحقق إلا من خلال جودة أداء الأستاذ الجامعي.(2)

وبعد التعرف على مبررات التنمية للأستاذ الجامعي يجب معرفة مجالات التنمية المهنية للأستاذ الجامعي.

1.5- مجالات التنمية للأستاذ الجامعي: تتجلى مجالات التنمية بالنسبة للأستاذ الجامعي فيما يلي:

أ. **في مجال التدريس:** تسعى برامج التنمية المهنية للأستاذ الجامعي في مجال التدريس إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التنمية على مستوى المنهج وطرائق التدريس الجامعي.
- ✓ مراجعة المناهج من حيث الأهداف والمحتوى و الطرائق ووسائل التقويم.
- ✓ الإطلاع على إستراتيجية العمل الجامعي وأهدافه و نظمه.

ب. **في مجال البحث العلمي:** تسعى برامج التنمية المهنية للأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي إلى تحقيق:

- ✓ التمكين الأكاديمي المهني للأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي، من أجل تحقيق التميز لبحوثه العلمية، ويتحقق ذلك بتحري الدقة والموضوعية والتمكن من مهارات البحث العلمي.
- ✓ التمكن من إثراء المعرفة، تطوير العلوم، تغذية المناهج والمقررات، إيجاد الحلول للمشكلات وقضايا المجتمع.(3)

كما يضيف كل من "الترتوري وجويحان" تحفيزات أخرى تتمثل في:

1: علي غربي و سليمة حفيظي: **الممارسات الأكاديمية للأستاذ الجامعي**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 02، جوان 2012، ص 27.
2: المرجع السابق، ص ص 27 – 28.
3 : المرجع السابق، ص 29.

✓ تشجيع أساتذة الجامعة بعد حصولهم على رتبة الأستاذ للاستمرار في التأليف وإجراء الأبحاث وعدم الانقطاع عنها من خلال منحهم ألقابا علمية جديدة ومكافئتهم ماديا ومعنويا.

✓ حث الجامعة أساتذتها على حضور الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

✓ أن يعد الأستاذ كتبا في مجال تخصصه، وأن يرشد طلابه إلى أبحاثه للإفادة منها والحرص على التميز بها موضوعا ومنهجا.[1]

ج.**في مجال الإشراف والتوجيه:** تسعى برامج التنمية المهنية للأستاذ الجامعي في مجال الإشراف والتوجيه إلى تحقيق:

✓ اكتساب أساتذة الجامعة مهارات التواصل والتفاعل مع الطلاب أثناء عملية الإشراف والتوجيه، من خلال الإلمام بالجوانب النفسية والبيداغوجية للطالب.

✓ الإطلاع الواسع على مصادر المعرفة الحديثة وإطلاع طلبة الإشراف عليها.

✓ الحرص على أن تتضمن الأبحاث التي يشرف عليها الجديد والإضافة إلى الجهود السابقة.

✓ التأكد من معرفة الطالب أصول البحث العلمي وقواعده، وعدم إغفال أي مصدر أو مرجع أساسي في البحث، وأن يحترم حرية رأي الطالب ويشجعه على إبراز شخصيته العلمية في البحث.

✓ أن يصحح الأبحاث ويدون ملاحظاته عليها كي يفيد طلابه بأن لا يقعوا في الخطأ مرة أخرى.[2]

ومن أجل نجاح التنمية المهنية للأستاذ الجامعي فإنه يتوجب عليه أولا أن يساعد على نجاح هذه العملية وتطويرها، التي سوف تعود بالنتائج الإيجابية على الأستاذ والطالب والجامعة ككل.

6- مكانة الأستاذ الجامعي: يحتل الأستاذ الجامعي مكانة مهنية مرموقة ويعد من بين أهم المكونات الجامعية، بل الحجر الأساسي في العملية التكوينية، إذ يعول عليه في تفعيلها تفعيلا جيدا ومنتجا، وإذا كان الجدل قائم بين وظيفتي التدريس والبحث العلمي فهو الذي من خلال تدريسه وأبحاثه ومؤلفاته وإشرافه على رسائل ومذكرات طلبته يكون لنفسه مكانة علمية مرموقة.[3] إلى جانب التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع للأستاذ الجامعي أدوار أخرى زادته مكانة داخل المجتمع والدولة أيضا، ومن الأعمال التي يقوم بها الأستاذ الجامعي في أوروبا وأمريكا ممارسة النشاط الإعلامي حيث تقوم وسائل الإعلام المختلفة بدعوة بعض الأساتذة الجامعيين لإبداء وجهات نظرهم في القضايا السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الفكرية والاجتماعية، كما يعتبر الأستاذ الجامعي مستشار لدى المؤسسات الحكومية والخاصة في كافة المجالات سواء في المجالات العلمية كالهندسة، الطب وعلم النفس إلى التاريخ والآداب والثقافة والفكر، وتقوم دور النشر في الدول المتقدمة باستشارة المتخصصين من أساتذة الجامعات في المادة العلمية التي تقوم

1 : المرجع السابق، ص ص 106 – 107.
2: المرجع السابق، ص ص 29 – 30.
3: المرجع السابق، ص 15.

بنشرها.[1]بالإضافة إلى المكانة المرموقة التي يحتلها الأستاذ الجامعي في الدول المتقدمة توجد مؤسسات حكومية تستعين بأساتذة الجامعات في مجالس النواب والبرلمانات، وتستعين وزارة الخارجية في الدول الغربية بأساتذة الجامعات، فمنذ أكثر من نصف قرن استعارت الخارجية البريطانية خدمات الدكتور "برنارد لويس" من الجيش إلى خدمات الخارجية أعد دليلا للمصطلحات السياسية في اللغة العربية وقام بتدريب عدد من منسوبي وزارة الخارجية في العلاقات العربية البريطانية، كما انتدبت وزارة الخارجية "برنارد لويس" للقيام بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية امتدت لثلاثة أشهر لإلقاء محاضرات وأحاديث إذاعية وتلفازية وصحفية حول سياسة بريطانيا الخارجية، وكان ذلك في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر.[2]

مما سبق نلاحظ المكانة المرموقة التي يتمتع بها أساتذة الجامعات في الدول المتقدمة حيث نجدهم فاعلين في أغلب النشاطات السياسية، الاجتماعية والثقافية للدولة، على عكس الدول المتخلفة ومن بينها الجزائر فالأستاذ الجامعي في أغلب الحالات متقوقعا في صومعته بين أوراق اختبارات الطلاب وإعداد المحاضرات وأخذ الحضور، الغياب للطلاب والبحث العلمي وهذا ما زاد الهوة والفارق الثقافي، السياسي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة التي لم تقم بمبادرات فعالة للاستفادة من مهارات وكفاءات أساتذة الجامعات في مختلف التخصصات.

على الرغم من تغييب الدول المتخلفة للأساتذة الجامعيين في المجالات السياسية، الثقافية والاجتماعية إلا أن هذا لا يلغي المكانة المرموقة التي يحتلها الأستاذ الجامعي في هذه الدول على اعتبار أن مهنة التعليم من أنبل المهن لأن الأستاذ يقوم بإعداد الأجيال المثقفة المؤهلة التي ستساهم في رقي الدولة وتقدمها وازدهارها.

[1] : من آفاق الكلمة: كيف يمكن تفعيل دور الأستاذ الجامعي؟ http://www.mazinmotabagani.blogspot.com le 15/04/2016 à 18 :00min

[2] : المرجع السابق، نفس الصفحة.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الاتجاهات النفسية وظهورها وطبيعة الاتجاهات بالإضافة إلى مكونات الاتجاهات المعرفية، الوجدانية، السلوكية ووظائف الاتجاهات، تكوينها والنظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات، وكذا قياس الاتجاهات، أهم طرق قياس الاتجاهات من بوجاردوس وليكرت وثورستون، كما تناولنا بالدراسة تغيير الاتجاهات وتعديلها من عوامل تغيير الاتجاهات، النظريات المفسرة لتعديل الاتجاهات وكذا العلاقة بين الاتجاهات وبعض المفاهيم الأخرى.

كما تناولنا في الشق الثاني من هذا الفصل صفات، خصائص الأستاذ الجامعي وأهم الأدوار التي يقوم بها من تدريس، بحث علمي، خدمة المجتمع والدور القومي العالمي في المجتمع بالإضافة إلى أسس ومعايير جودة الأداء لدى الأستاذ الجامعي وكذا تكوينه ومكانته وضعية الأستاذ الجامعي الجزائري وتكوينه.



الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1- مجالات الدراسة.

أ. المجال المكاني.

ب. المجال الزماني.

ت. المجال البشري.

2-عينة الدراسة.

3-منهج الدراسة.

4-أدوات جمع البيانات

خلاصة

تمهيد

تعتبر مرحلة البحث الميداني من المراحل الأساسية في البحث العلمي بصفة عامة وفي البحث الاجتماعي بصفة خاصة، حيث تتضمن هذه المرحلة القيام بإجراءات وخطوات منهجية أساسية نستطيع من خلالها الوصول إلى النتائج المراد الحصول عليها، ونتناول في هذا الفصل مجالات الدراسة المتكونة من المجال المكاني والزمني للتعرف على مكان إجراء الدراسة ومجتمع البحث وكذلك العينة وطريقة اختيارها، ثم المنهج المستخدم في الدراسة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة، الاستبيان ومختلف الوسائل المعتمدة عليها في بناء الجانب الميداني، وكذا كيفية استخدام القياس.

أولا– مجالات الدراسة

1– المجال المكاني: تمت الدراسة الميدانية بجامعات قسنطينة 1–2–3 ففي جامعة قسنطينة 1 تمت الدراسة بكلية العلوم البيولوجية، أما جامعة قسنطينة 2 فكانت الدراسة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وجامعة قسنطينة 3 تمت الدراسة بكلية العلوم السياسية وكلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري.

أ.**جامعة قسنطينة 01**: جامعة قسنطينة جامعة حكومية جزائرية تأسست في 29 مارس1968، صمم مخططات الجامعة المهندس المعماري البرازيلي الشهير" أوسكار نيماير"، وأنجزت المشروع مؤسسة أكوتيك. وبدأت النشاطات البيداغوجية في سبتمبر 1971، أصبحت جامعة منتوري من بين أكبر جامعات الجزائر.

أنشئت جامعة منتوري قسنطينة بمقتضى الأمر رقم 69–45 الصادر في 17 جوان 1969، هو تاريخ مهم بالنسبة للجامعة حيث حصلت فيه على استقلاليتها بعد أن كانت عبارة عن مركز جامعي تابع لجامعة الجزائر العاصمة تتوقف مهمته في تدريس عدد محدود من التخصصات كالأدب، الحقوق والطب. بعد هذا التاريخ فتحت الجامعة العديد من التخصصات العلمية وتوسعت من سنة إلى أخرى، وتتشكل من تسع مجمعات موزعة في مناطق مختلفة من ولاية قسنطينة بعد أن كانت تقتصر على المقر المركزي للجامعة الذي يتكون من:

- عمارة الأقسام وتشمل 4 مدرجات كبيرة لتقديم المحاضرات، و120 قاعة للأعمال الموجهة والتطبيقية.
- عمارة العلوم و تشمل 10 مخابر علمية لإجراء التطبيقات في مواد الكيمياء والفيزياء والبيولوجيا
- 13مدرج لتقديم المحاضرات في جميع التخصصات.

وجميع هذه الهياكل موزعة على ثلاثة مستويات (الطابق الأول، والطابق الأرضي، والطابق تحت الأرض)

–البرج الإداري ويتكون من 23 طابق مخصصة للمصالح الإدارية للجامعة.

–المكتبة المركزية للجامعة تتكون من قاعة كبيرة للمطالعة في الطابق الأرضي، أما الطابق تحت الأرض فقد خصص للمخازن ومقرات إدارة المكتبة.(1)

وفي سنة 2000 تم وضع حجر الأساس لمركز جامعة المدينة الجديدة "علي منجلي" مما يؤدي إلى بناء جامعتين، وتم انطلاق الأشغال في 2003 في سياق إعادة الهيكلة المقترحة من قبل مدير الجامعة، والمرسوم التنفيذي رقم 06–111 في 11 صفر 1427 الموافق ل 11 مارس 2006 المعدل والمكمل للمرسوم رقم 84– 213 من أوت 1984 بشأن تنظيم وسير عمل ثابت لجامعة قسنطينة. وتتألف جامعة قسنطينة من عدد من الكليات والمعاهد على النحو التالي:

–كلية العلوم الدقيقة.

–كلية العلوم الطبيعة والحياة.

1 : جامعة منتوري قسنطينة http://www.ar.wikipedia.org le 21/05/2016 à 17 :30 min

-كلية العلوم الهندسية.

-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

-كلية الحقوق.

-كلية الطب

-كلية العلوم الإنسانية واللغات.

-كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

-كلية علوم الأرض والجغرافيا والتخطيط الإقليمي

-معهد التغذية والغذاء والأغذية الزراعية التكنولوجية.

وأخيرا فغن إيصال البنية التحتية على مركز جامعة المدينة الجديدة علي منجلي أعطى الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للعلوم الاقتصادية والإدارة الانضمام إلى الحرم الجامعي الجديد للسنة الجامعية 2004-2005، في حين أن كلية العلوم والعلوم الإنسانية والاجتماعية انتقلت إلى علي منجلي في سبتمبر 2006، وفي ديسمبر 2012 تم إنشاء جامعة قسنطينة 1. وبقيت مكتفية بعدد من الكليات والمعاهد هي:

-كلية العلوم الإنسانية واللغات.

-كلية العلوم الطبيعة والحياة.

-كلية الحقوق.

-كلية علوم الأرض والجغرافيا والتخطيط الإقليمي.

-معهد التغذية والغذاء والأغذية الزراعية التكنولوجية.(1)

***كلية العلوم البيولوجية**: تتكون من مجموعة من الأقسام العلمية وهي:

-قسم علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء الحيوانية.

-قسم الكيمياء الحيوية.

-قسم علم الأحياء والوظائف الحيوانية.

-قسم علم الأحياء وعلم البيئة.

-قسم الأحياء الدقيقة.(2)

ب. جامعة قسنطينة 02 –عبد الحميد مهري–: تم إنشاء جامعة قسنطينة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 11-401 في 28 نوفمبر 2011، و قد سميت بهذه التسمية نسبة إلى المجاهد "عبد الحميد مهري" وذلك وفقا للقرار 14-11 الصادر في 29 ذي الحجة الموافق ل 23 أكتوبر 2014، وتضم المعاهد والكليات التالية:

1 : جامعة منتوري قسنطينة http://www.umc.edu.dz le 21/05/2016 à 18 :05 min

2: المرجع السابق، نفس الصفحة.

-كلية العلوم الاقتصادية.

-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

-كلية علم النفس.

-كلية علم المكتبات.

-كلية علم النشاطات الرياضية.

-معهد التقنيات الحديثة.[1]

***كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية:** أنشئت كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98–386 المؤرخ في 1998/12/02 المعدل للمرسوم التنفيذي 84 – 213 المؤرخ في 1994/08/18 المنظم لسير هياكل الجامعة وحدد القرار الوزاري رقم 75 المؤرخ في 1999/03/18 عدد الأقسام المكونة للكلية كما يلي:

-قسم علم الاجتماع –قسم علوم الإعلام والاتصال–قسم علم النفس–قسم الفلسفة– قسم التاريخ –قسم علم المكتبات –قسم التربية البدنية والرياضية.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 11 – 401 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتضمن إنشاء جامعة قسنطينة 2، وما تبعه من إنشاء كليات ومعاهد جديدة تقلص عدد الأقسام المكونة للكلية إلى ثلاثة أقسام وهي:

-قسم علم الاجتماع.

-قسم الفلسفة.

-قسم التاريخ.[2]

ج. جامعة قسنطينة3: تم إنشاء جامعة قسنطينة 3 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11–402 في 03 محرم 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011، وبدأت بالتدريس بداية سنة 2013 تحت برنامج خماسي (2005 – 2009) من قبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، تبلغ مساحتها 170 هكتار مقسمة إلى 30 قطعة، تقع في المدينة الجديدة على منجلي تبعد ب 13كلم عن وسط ولاية قسنطينة، وتضم الجامعة:

-44000 مكان بيداغوجي.

-06 كليات.

-معهد

-03 مدارس (هياكل مستقلة).

-19 إقامة جامعية (تضم 2000 سرير لكل إقامة)...الخ.[3]

1 : http://www.univ-constantine2.dz le 15/05/2016 à 20 :30min
جامعة قسنطينة 2.

2: المرجع السابق: نفس الصفحة.

3 : http://www.univ-constantine3.dz le 15/05/2016 à 20 :15 min
جامعة قسنطينة 3

تم اختيار كل من كلية العلوم السياسية وكلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري من أجل الإلمام بجامعات قسنطينة1- 2و3 بالإضافة إلى مراعاة اختلاف التخصصات بين الجامعات لمعرفة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر باختلاف تخصصاتهم (مابين التخصصات العلمية والإنسانية)، ومدى مشاركتهم لترسيخ الديمقراطية في الجزائر باعتبارهم ممثلي النخبة المثقفة الجزائرية الذين يحتلون مكانة مرموقة داخل المجتمع ويحضون بالاحترام والتقدير من قبل أفراد المجتمع.

***كلية العلوم السياسية:** بدأت كلية العلوم السياسية مرحلتها الأولى كقسم للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، تابع لكلية الحقوق منذ 1999 إلى غاية 2012.ابن تحولت إلى كلية للعلوم السياسية بجامعة قسنطينة 3. وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 402-11 المؤرّخ في 3 محرّم 1433 الموافق ل 28 نوفمبر 2011 والمتضمن إنشاء جامعة قسنطينة 03، متضمنة كلية العلوم السياسية. وتم في 13 نوفمبر 2013 تعيين الأستاذ الدكتور: "بوريش رياض" عميدا لها، لتستلم بعدها مـهامها بصفة رسمية ومستقلة عن كلية الحقوق.

بعد أن أطلقت الكلية تجربتها المتواضعة كقسم لم يتجاوز عدد طلبته 45 طالب، استطاعت اليوم تأطير أكثر من 1300 طالب في الدخول الجامعي 2015/2014، ما بين الليسانس، الماستر والدكتوراه. ويشرف على تأطيرهم أكثر من 61 أستاذ. وتتمتع الكلية بقدرة استيعابية تشمل 4000 مقعد بيداغوجي ومزودة بمرافق جد هامة تتمثل في: قاعتين للمؤتمرات و07 مدرجات وقاعتين للدروس و106 قاعة للأعمال الموجهة وقاعتين للإعلام الآلي وقاعة للانترنت ومكتبة بها 4 قاعات للمطالعة.(1)

***كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري:** أنشئت الكلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم:40211 المؤرخ في: 28 نوفمبر 2011 المتضمن إنشاء جامعة قسنطينة -3-

حيث تضم أربعة أقسام هي:

1- قسم الجذع المشترك
2- قسم الاتصال والعلاقات العامة
3- قسم الصحافة المكتوبة
4- قسم السمعي البصري

كما تقدم الكلية عروض تكوين مهمة على مدى الأطوار الثلاثة

- الطور الأول ليسانس: ليسانس علاقات عامة – سمعي بصري – صحافة مكتوبة
- الطور الثاني ماستر: علاقات عامة – سمعي بصري – صحافة مكتوبة

1 : المرجع السابق: نفس الصفحة.

- الطور الثالث دكتوراه

كما تقدم الكلية أفاقا هامة للتشغيل من أهمها:

- تكوين أساتذة لتأطير طلبة التدرج
- تكوين مسؤولين للحملات الإعلامية والإعلانات
- إطارات إدارية بمختلف المؤسسات
- مخرجون صحافيون بالإذاعة والتلفزيون
- التصوير والتركيب والإنتاج التلفزيوني.(1)

2- المجال الزماني: تتحدد فترة الدراسة حسب طبيعة الموضوع وقدرة الباحث على جمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى مدى تعاون مجتمع البحث مع الدراسة لذلك فقد استغرقت الدراسة الميدانية والمتمثلة في توزيع استمارات الاستبيان على الأساتذة الجامعيين في جامعات قسنطينة 1-2-3 المرحلة الممتدة مابين 28 مارس 2016 إلى 02 ماي 2016.

3- المجال البشري للدراسة: يعتبر العنصر البشري من أهم الإمكانيات التي لها دور فعال في تحقيق الأهداف المسطرة، يعبر المجال البشري عن مجتمع البحث باعتباره "يضم جميع المفردات التي لها صفة أو صفات مشتركة، وهذه المفردات هي التي سيتم دراستها وجمع البيانات والمعطيات لها"، (2) والمجال البشري لهذه الدراسة هم الأساتذة الجامعيين بجامعات قسنطينة 1-2-3 الذي يتكون من أساتذة جامعة قسنطينة 1 كلية العلوم البيولوجية، وأساتذة جامعة قسنطينة 2 كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وأساتذة جامعة قسنطينة 3 كلية العلوم السياسية وكلية علوم الإعلام والسمعي البصري (علوم الإعلام والاتصال)، وسبب اختيارنا لمجتمع البحث هذا نظرا لما يتمتع به الأستاذ الجامعي من رصيد فكري وثقافي وحسن تفكير وبعد نظر باعتباره يمثل النخبة الوطنية (النخبة المثقفة)، والسبب الثاني الذي دفعنا إلى اختيار مجموعة من اختصاصات العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والسياسية هو معرفة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر باختلاف تخصصاتهم وطبيعة نظرتهم وتقييمهم لهذه التجربة خصوصا بعد مرور الجزائر بفترة عصيبة ومحنة واجهت بداية التطبيق الفعلي للديمقراطية في الجزائر، وباعتبارهم مواطنين يساهمون في بناء الوطن بإعداد وتأطير إطارات ونخبة الوطن أردنا معرفة اتجاهاتهم، وبهذا نكون راعينا مختلف التخصصات بين الإنسانية والعلمية من أجل تغطية الموضوع من جميع النواحي وليس التركيز على المتخصصين فقط في الميدان كالعلوم السياسية بحكم معرفتهم بمبادئ، أسس، ركائز الديمقراطية، أبعادها ودلائلها، بل راعينا اختلاف التخصصات لمعرفة رأي الأستاذ الجامعي الجزائري بصفة عامة وبتخصصات مختلفة نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر بعد مرور أكثر من ربع قرن من تبني

---

1 : جامعة قسنطينة 3: مرجع سابق.

2: دلال القاضي ومحمود البياتي: **منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2008، ص 148.

الديمقراطية للتعددية السياسية في الجزائر خصوصا بعد موجة الربيع العربي التي طالت أغلب البلدان العربية ومطالبتهم المستميتة بتطبيق الديمقراطية.

ثانيا: عينة الدراسة: إن الإجابة على التساؤلات التي يضعها الباحث أو التحقق من الفرضيات التي يطرحها في بحثه يتطلب قيامه بجمع بيانات يحصل عليها من ميدان الدراسة، فمن الصعب على الباحث القيام بدراسة شاملة لكل مفردات مجتمع البحث لذلك فإن معظم البحوث العلمية تكتفي بعينة تمثل المجتمع المدروس وذلك لصعوبة تطبيق الدراسة على كل مجتمع البحث لتحكم مجموعة من العوامل المادية أو الزمنية فيه، لذلك فإن هذه الدراسة ستطبق على جزء من هذا المجتمع أو عينة منه وذلك لما تتميز به العينة من نفس خصائص مجتمع البحث حيث تعرف بأنها " جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي الذي نرغب في التعرف على خصائصه، ويجب أن تكون تلك العينة ممثلة لجميع مفردات هذا المجتمع تمثيلا صحيحا".[1]

العينة المختارة لتمثيل هذه الدراسة هي العينة العشوائية الطبقية وتعرف العينة العشوائية الطبقية بأنها صنف من المعاينة الاحتمالية الذي ينطلق من فكرة أن هناك خاصية أو عدة خصائص تميز عناصر مجتمع البحث والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار قبل الانتقاء. يسمح هذا الإجراء بإنشاء مجموعات صغيرة أو طبقات سيكون لها بعض الانسجام لأننا نعتقد أن العناصر المكونة لكل طبقة لها بعض التشابه وأن كل منها يتميز في نفس الوقت عن المجموعات الأخرى. وهكذا لا تتعرض فئات من عناصر مجتمع البحث موضوع الدراسة والتي تختلف عن الفئات الأخرى لخطر التهميش من العينة، رغم أن تهميشها كان ممكننا لو استعملنا المعاينة العشوائية البسيطة. تسمح العينة العشوائية الطبقية إذن بضمان درجة تمثيلية عالية للعينة وتحدث أقل الأخطاء من المعاينة العشوائية البسيطة.[2]

وبالنسبة للدراسة الحالية المتمثلة في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر دراسة ميدانية بجامعات قسنطينة 1 – 2 – 3، فإننا قسمنا العينة إلى 3 طبقات تمثل كل طبقة جامعة.

فتمثل الطبقة الأولى جامعة قسنطينة 1، والطبقة الثانية جامعة قسنطينة 2، والطبقة الثالثة جامعة قسنطينة 3.

ويتكون مجتمع البحث الكلي من :

-256 أستاذ بجامعة قسنطينة1 (كلية العلوم البيولوجية)

-160 أستاذ بجامعة قسنطينة 2 (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)

-137 أستاذ بجامعة قسنطينة 3 (كلية العلوم السياسية + كلية علوم الإعلام والاتصال)

ومنه يصبح المجتمع الكلي للدراسة **553 أستاذ جامعي**.

1: مهدي محمد القصاص: **مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي**، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة 01، 2007، ص 78.

2: موريس أنجرس: مرجع سابق، ص ص 304 – 305.

من أجل تفادي مشكلة الوزن النسبي لكل الطبقات اختارت الطالبة أن يكون لكل طبقة نفس الوزن المساوي لوزنها في مجتمع البحث، وكلما زادت نسبة العينة فإنها تكون تمثيلية أكثر و تعطي نتائج أكثر دقة ووضوح، وقد حددت الطالبة نسبة الدراسة ب30% بالنسبة لكل طبقة وكل تخصص، لأنه كلما زاد حجم العينة زادت مصداقية البحث فكانت النتائج أدق، وتم حساب عدد المبحوثين من كل طبقة كما يلي:

عدد المبحوثين= (عدد أساتذة الجامعة ن × 30) / 100

جدول رقم 01 يمثل توزيع عينة البحث على جامعات قسنطينة 1-2-3

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
جامعة قسنطينة 1	77	46,1
جامعة قسنطينة 2	48	28,7
جامعة قسنطينة 3	42	25,1
المجموع	167	100,0

بعد حساب أفراد عينة البحث : وجدنا 77 أستاذا جامعة قسنطينة 1، و48 أستاذا جامعة قسنطينة 2، 42 أستاذا جامعة قسنطينة 3 (حيث تتكون هذه الطبقة من كليتين هما كلية العلوم السياسية وتقدر عينتها البحثية ب 20 أستاذا وكلية علوم الإعلام والاتصال وتقدر عينتها البحثية ب 22 أستاذا)، وبالتالي يصبح حجم العينة البحثية يساوي **167 أستاذ جامعي**.

ويرى موريس أنجرس أننا نلجأ إلى طريقة العمل هذه عندما نريد أن نعكس بصدق وبإخلاص نسبة كل طبقة في مجتمع البحث، وتسمى بالعينة العشوائية الطبقية النسبية.(1)

*__مواصفات العينة__: سنعرض فيما يلي البيانات العامة المتعلقة بالجنس، الأقدمية، التخصص وعلاقتها بعبارات استمارة الاستبيان للتوصل إلى اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر:

جدول 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	79	47,3
إناث	88	52,7
المجموع	167	100,0

شكل رقم 07 يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

52.7%
47.3%
ذكور
اناث

1: موريس أنجرس: مرجع سابق، ص 305.

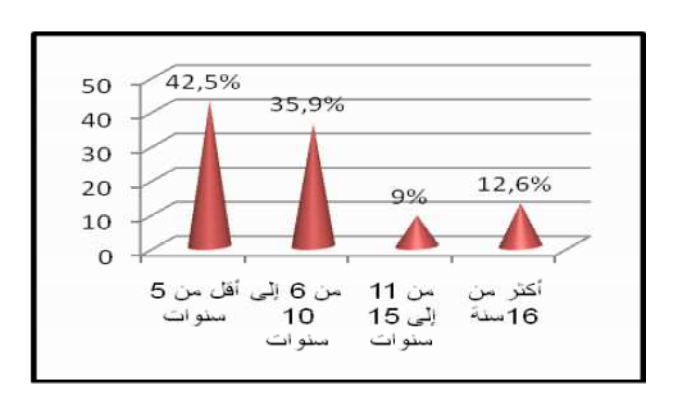


يوضح الجدول 02 توزيع الأساتذة الجامعيين حسب الجنس، حيث نلاحظ تقارب عدد المبحوثين بين الجنسين تمثل نسبة الذكور 47.3% وتمثل نسبة الإناث 52.7% مع أن نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور، وقد يرجع ارتفاع نسبة الإناث في هذا المجال إلى عمليات التوجيه والاختيار الاجتماعية للمهن لكلا الجنسين حيث تفضل الإناث التوجه للمهن التي لا تتطلب جهد عضلي وكذلك الاحترام الاجتماعي الذي يتمتع به الأستاذ، بالإضافة إلى العطل التي يمنحها السلك التعليمي بكل أطواره الذي تتفرغ فيه الإناث لمتطلبات اجتماعية أخرى.

جدول 03 يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من5 سنوات	71	42,5
من 6 إلى 10سنوات	60	35,9
من 11 إلى 15 سنة	15	9,0
أكثر من 16 سنة	21	12,6
المجموع	167	100,0

شكل رقم 08 يمثل توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية



يوضح الجدول 03 توزيع الأساتذة الجامعيين حسب الأقدمية أو الخبرة المهنية حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تمثل الأساتذة الذين تقل سنوات خدمتهم عن 05 سنوات بنسبة 42.5%، ثم يأتي في الرتبة الثانية من حيث النسبة الأساتذة الذين يتوفرون على خبرة تتراوح مابين مابين 6 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 35.9%، وفي الرتبة الثالثة نجد فئة الأساتذة الذين تزيد خبرتهم عن 16 سنة بنسبة 12.6%، وفي الرتبة الأخيرة الأساتذة الذين تتراوح خبرتهم بين 11 إلى 15 سنة بأقل نسبة تقدر ب 9%.

إن هذه النتائج تبين أن أفراد العينة يتمتعون بجملة من الخصائص منها:

-ارتفاع نسبة الأساتذة الذين تقل نسبة خبرتهم عن 5 سنوات يدل أن أغلب أفراد عينة البحث يقل سنهم عن 40 سنة حسب نتائج الدراسة مما يدل على وجود طاقات شابة متفرغة للبحث العلمي وسوف تساهم في تحسين المردود العلمي للجامعات مما يؤدي إلى تطويرها وتقدمها واللحاق بالركب الحضاري.

-نسبة 12.6% تمثل الأساتذة الذين لديهم خبرة أكثر من 16 سنة وهذا يدل على خبرة و وزن علمي معتبر ينير طريق بحثنا ويساند الأساتذة حديثي التخصص ليشقوا طريقهم في الجانب العلمي.



جدول 04 يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

الكلية	التكرار	النسبة المئوية
علوم إنسانية و اجتماعية	48	28,7
علوم الإعلام و الاتصال	22	13,2
العلوم السياسية	20	12,0
العلوم البيولوجية	77	46,1
المجموع	167	100,0

شكل رقم 09 يمثل توزيع أفراد العينة حسب التخصص

يوضح الجدول أعلاه توزيع الأساتذة الجامعيين حسب التخصص حيث نلاحظ أن أكبر نسبة تتمثل في أساتذة العلوم البيولوجية وذلك نظرا لكثرة عدد الأساتذة بهذه الكلية و الذي يقدر عددهم الإجمالي 256 أستاذ جامعي موزعين في مختلف أقسام الكلية فقدرت قدرت نسبة الأساتذة في العينة 46.1%، أما كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية فقد نسبة الأساتذة في العينة 28.7% وقدر العدد الإجمالي للأساتذة بهذه الكلية 160 أستاذ جامعي، وأقل نسبة هي 12% وترجع إلى كلية العلوم السياسية لقلة أعداد الأساتذة بها والمقدر 65 أستاذ جامعي أما كلية علوم الاتصال فتقدر نسبة المبحوثين فيها 13.2% وهذا راجع إلى العدد الإجمالي للأساتذة بها 72 أستاذ جامعي. وبعد التعرف على خصائص أفراد العينة المتمثلين في الأساتذة الجامعيين لجامعات قسنطينة (1 – 2 –3) الذين يمثلون مختلف التخصصات العلمية والأدبية من الجنسين من مختلف كليات الجامعات مما يزيد في مصداقية الدراسة وثرائها من حيث اتجاهات المبحوثين حول موضوع الديمقراطية بالنسبة للجنس والتخصص والأقدمية وهذا ما تبينه نتائج استمارة الاستبيان.

ثالثا: منهج الدراسة: يعتبر المنهج ركنا أساسيا لدراسة أي ظاهرة مهما كان نوعها وموضوعها وذلك لإعطائها صبغة أكثر علمية وموضوعية، والواضح أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين ملائم، لكونه عبارة عن "جملة الخطوات المنظمة التي على الباحث إتباعها في إطار الالتزام بتطبيق قواعد معينة تمكنه من الوصول إلى النتيجة المسطرة .ويعرفه محمد طلعت بأنه وسيلة يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة "،(1) كما يعرف بأنه "مجموعة من المبادئ أو الخطوات المنظمة التي نتبعها من أجل الوصول إلى النتيجة العلمية أو البرهنة عليها".(2)

وتختلف مناهج البحث الاجتماعي باختلاف مواضيع الدراسة، وباختلاف مشكلة البحث لأن لكل ظاهرة أو مشكلة صفات تختلف عن الأخرى وهذه الصفات تفرض على الباحث منهجا معينا لدراستها أو لحلها، ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا فقد اعتمدنا على "المنهج الوصفي" و "المنهج الإحصائي" المتمثل في "منهج قياس الاتجاهات"(مقياس

1: عمر السيد أحمد مصطفى: **البحث العلمي إجراءاته ومناهجه**، مكتبة الفلاح، القاهرة، مصر، 2002، ص 166.
2: خالد حامد: **منهج البحث العلمي**، دار الريحانة، الجزائر، الطبعة 01، 2003، ص 23.

ليكرت خماسي الأبعاد) وذلك لغرض الحصول على المعلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين الذين يمثلون المجتمع الأصلي، فالهدف من المنهج الوصفي هو الوصف والتحديد الكمي والكيفي للظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى منهج قياس الاتجاهات الذي يعتبر منهجا مناسبا لجمع وتحليل البيانات بهدف قياس اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر، ومعرفة مدى تأييدهم أو رفضهم للنظام السياسي والإصلاحات التي يقوم بها بدءا من دستور 23 فيفري 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية وما تبعه من دساتير وإصلاحات من أجل الوصول إلى الديمقراطية رغم العراقيل والأزمة الشاملة التي مرت بها الدولة الجزائرية في العشرية السوداء، ومحاولة النظام السياسي العودة مجددا لنهج الديمقراطية من أجل الحفاظ على الاستقرار واللحاق بالركب الحضاري و العلمي.

رابعا: أدوات جمع البيانات: إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الملائم من جهة، وكذا الأدوات المنهجية التي تساعد على جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من جهة أخرى تماشيا مع المنهج المراد استخدامه، ومن بين الأدوات المنهجية التي اعتمدت عليها الطالبة في هذه الدراسة ما يلي:

1- الملاحظة: تعد الملاحظة أداة من أدوات البحث العلمي التي لها أهمية بالغة في مناهج البحث بصفة عامة، وبواسطتها يمكن الحصول على المعلومات والبيانات المراد بحثها، والملاحظة كأداة تستخدم في مختلف مجالات البحث العلمي، فقد يلجأ إليها المؤرخ والفلكي والطبيب والجيولوجي والانثروبولوجي، والمربي والمدرس،[1] كما تعرف بأنها تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية..) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات، حيث لا يشارك فيها الملاحظ حياة الأشخاص الموجودين تحت الدراسة.[2]

حيث يلعب الباحث الملاحظ دور المشاهد بالنسبة للظاهرة المدروسة إذ يقوم بالنظر والاستماع إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه والملاحظ هنا يكون بعيدا عن الظاهرة موضوع البحث، فالباحث يكون مجرد ملاحظ وبذلك فإنه لا يحدث أي عملية تفاعل بين الملاحظ وأعضاء الجماعة.[3]

واعتمدنا على هذه الأداة من أجل جمع بعض المعلومات عن طريق رصد سلوك وتعابير الأساتذة الجامعيين أثناء عملية ملئهم للاستمارة، وذلك لأننا اعتمدنا في توزيعنا للاستمارة باليد في قاعة الأساتذة لكل كلية في الجامعات والبقاء مع الأستاذ أثناء الإجابة على الاستمارة حتى الانتهاء منها.

---

[1] :علي معمر عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية** (الأساسيات والمناهج والتقنيات)، منشورات جامعة 7 أكتوبر، الطبعة 01، 2008، ص 225

[2] : موريس أنجرس: مرجع سابق، ص ص 184 – 185.

[3] :علي معمر عبد المؤمن: مرجع سابق، ص 230.

2- الاستبيان: يعد الاستبيان أداة من أدوات البحث العلمي للوصول إلى النتائج والحقائق والاتجاهات، لذلك فقد اعتمد الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات للتعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر وذلك لأسباب تتعلق بمجتمع البحث وكذا طبيعة الموضوع التي تهدف إلى قياس الاتجاه.

ولذلك اعتمدت الطالبة على مقياس الاتجاه ليكرت خماسي الأبعاد لما يتميز به من خصائص كالدقة والوضوح في طرح العبارات وكذا سلم الدرجات الموضوع لكل إجابة سواء بالتأييد أو الرفض وغيرها لنصل في الأخير إلى التعرف على اتجاهات الأساتذة سواء كان الاتجاه ايجابي أو سلبي عن طريق تحويل إجابات المبحوثين إلى أرقام يتم التعامل معها إحصائيا عن طريق إجراء عمليات حسابية دقيقة متفق عليها من قبل جميع العلماء والباحثين، وبالتالي فإننا باستخدام هذا المقياس نسعى للوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

مرت عملية بناء المقياس عدة خطوات حيث تم اختيار عبارات المقياس (الاستمارة) كخطوة أولى لأن نتائج الدراسة تتوقف على العبارات المختارة في بناء الاستمارة فعلى أساسها يتم الإجابة وتحديد الاتجاه حيث اتبعت الطالبة الخطوات التالية:

- تم في بداية الأمر الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة من مذكرات تخرج وكتب وإصدارات مراكز البحث العلمي، وربطها بأهداف الدراسة فإنه تمت صياغة الاستمارة بشكل يتوافق مع إشكالية الدراسة وفرضياتها وما يتلاءم مع محاور الجانب النظري.

-تم بناء استمارة الاستبيان أولية تم عرضها على المشرفة عدد عباراتها 61.

- تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من الأساتذة الجامعيين للتحكيم للتحقق من مدى دقة الاستبيان وصلته بموضوع الدراسة، وكذلك للتأكد من مدى فهم العبارات المستخدمة و وضوحها و سهولة فهمها.

-تم تعديل استمارة الاستبيان بناءا على مختلف ملاحظات و توجيهات الأساتذة المحكمين.

1.3- **تصميم استمارة الاستبيان**: اعتمدت الطالبة على الملاحظات المقدمة من قبل الأساتذة المحكمين وتم ضبط استمارة الاستبيان لتستقر على الشكل النهائي الذي يتضمن خمسة محاور تترجمها 64 فقرة تعكس متغيرات الدراسة كما يلي:

المحور الأول: يتضمن معلومات عامة تعرف بالمبحوثين من حيث الجنس، الحالة العائلية، السن، التخصص، القسم، الكلية، الجامعة.

المحور الثاني: يوضح مدى ضمان الحقوق المدنية و السياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر و يتكون هذا المحور من 18 عبارة (من 1 إلى 18).

المحور الثالث: يوضح مدى مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر، يتكون هذا المحور من 21 عبارة (من 19 إلى 39).

المحور الرابع: يوضح مدى مشاركة الأساتذة الجامعيين في الانتخابات لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر ويتكون هذا المحور من 13 عبارة (من 40 إلى 52).

المحور الخامس: يوضح مدى قيام ممثلي البرلمان بدورهم لتحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر، ويتكون هذا المحور من 12 عبارة (من 53 إلى 64).

وللكشف عن استجابات أفراد العينة نقوم بضرب عدد الأفراد الذين اختاروا صورة العبارة في الوزن (الدرجة) النسبي للعبارة، ثم تجمع الدرجات النهائية للعبارة وتقسيمها على مجموع العينة، وذلك للحصول على المتوسط الحسابي المرجح (الاتجاه العام)، و يتم حسابه بالشكل التالي:

$$\text{المتوسط الحسابي المرجح} = \frac{\text{مجموع ضرب كل تكرار في الوزن المعطى (الدرجة)}}{\text{مجموع العينة الكلية (مجموع التكرارات)}}$$

و باعتماد مقياس ليكرت (likert) الخماسي فإنه تم تطبيق الدرجات التالية:

العبارة الايجابية	موافق بشدة 5	موافق 4	محايد 3	معارض 2	معارض بشدة 1
العبارة السلبية	موافق بشدة 1	موافق 2	محايد 3	معارض 4	معارض بشدة 5

حيث أنه بحساب الوسط المرجح تكون تقديرات الاتجاهات كما يلي:

[1 – 1.5[: اتجاه سلبي قوي جدا (أي من 1 إلى أقل من 1.5).

[1.5- 2.5[: اتجاه سلبي قوي.

[2.5 – 3[: اتجاه محايد يميل إلى السلبية.

3 : اتجاه محايد.

]3 – 3.5] : اتجاه محايد يميل نحو الايجابية.

]3.5 – 4.5] : اتجاه ايجابي قوي.

]4.5 – 5] : اتجاه ايجابي قوي جدا.

(كما يمكن اعتبار المجال [2.5 إلى 3.5] بفئاته الثلاث اتجاها "مترددا – حياديا").[1]

2.3- اختبار أداة الدراسة:

1.2.3- اختبار الصدق: للتأكد من صدق استمارة الاستبيان (قدرة فقرات الاستمارة على قياس الظاهرة المدروسة) لجأت الطالبة إلى قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من درجة دقة الاستبيان وصلته بموضوع الدراسة وقدرتها على قياس ما وجدت من أجل قياسه، وتم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين للتأكد من مدى فهم العبارات المستخدمة ودرجة وضوحها، وتم تعديل الاستمارة بناءا على مختلف الملاحظات والتوجيهات المقدمة من قبل الأساتذة الجامعيين المحكمين.

2.2.3- اختبار الثبات: للتحقق من ثبات استمارة الاستبيان باستخدام طريقة إعادة الاختبار، بإعادة توزيع الاستمارات على نفس العينة الاستطلاعية المقدرة ب 20 أستاذا من أفراد العينة عن طريق إعادة تطبيق الاستمارة بعد 15 يوما من التوزيع الأول لمقارنة استجابات تلك المجموعة على جميع عبارات الاستمارة خلال أسبوعين، وهي المدة المقدرة في أغلب الدراسات و بعد الانتهاء من عملية التجريب قامت الطالبة بمقارنة إجابات أفراد العينة التجريبية على عبارات المقياس في التجريب الأول مع نتائج التجريب الثاني، فتبين أن هناك ثبات كبير أو شبه كلي في إجابات المبحوثين، و قدر معامل الارتباط بين الاختبارين الأول و الثاني ب 0.763، مما يدل على وجود درجة ثبات عالية للبناء الداخلي للاستمارة.

وبعد استعادة الاستمارات تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من معامل الاتساق الداخلي، وأظهرت النتائج أن معامل الثبات للاستمارة يبلغ (0.836) وهو معامل جيد إذ أن القيمة المقبولة لمعامل الثبات في البحوث الاستطلاعية التي جاء بها كلا من كرونباخ (Cronbach , 1970) ونانلي (Nunnally , 1978) هي 70%، في حين يرى الباحث سيكاران (Sekaran , 2000) وكلا من الباحثين أمير وسوندر بانديان (Amir & Sonderpadian , 2002) أن النسبة المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 60%.[2]

وتم اختبار الثبات من خلا معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للدراسة الحالية باستخدام برنامج SPSS النسخة 22، و تم التوصل إلى النتائج التالية:

1: فضيل دليو: **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 168.
2: كاظم كريدي خلف العادلي: **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص 26. www.ao-academy.org

جدول رقم 05 لنتائج ألفاكرونباخ لمتغيرات الدراسة

محاور الاستمارة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ضمان الحقوق المدنية والسياسية	18	0.885
التعددية الحزبية	21	0.657
المشاركة الانتخابية	13	0.860
دور البرلمانيين	12	0.943
الاستمارة	64	**0.836**

و يشير الجدول السابق أن معامل ألفا لجميع فقرات الاستمارة مجتمعة قد بلغ 0.836، و تعتبر هذه النسبة عالية و مقبولة لأغراض الدراسة، وهذا ما تثبته معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة و الارتفاع لقيمة ألفا يعكس دقة عبارات الاستمارة في قياسها للجوانب المراد البحث فيها.

3.2.3- **تطبيق الأداة**: بعد التأكد من صدق أداة البحث و إخراجها بصورتها النهائية قامت الطالبة بتطبيقها ميدانيا على مجتمع الدراسة من خلال الخطوات التالية:

- وزعت استمارة الاستبيان باليد على مجتمع الدراسة و بلغ عدد الاستمارات الموزعة 167 استمارة.

-تمكنت الطالبة من استرجاع 167 استمارة و كلها صالحة للتحليل الإحصائي.

-تم إدخال البيانات الخاصة بالاستمارات و مبحوثا و تفريغها عن طريق الحاسب الآلي.

خامسا: المعالجة الإحصائية: بهدف الوصول للإجابة عن أسئلة البحث وبعد مرحلة التطبيق الميداني تم جمع الاستمارات وتفريغها ومعالجتها إحصائيا، حيث ارتبطت هذه الأساليب بطبيعة الدراسة وطبيعة المنهج المتبع فيها، تم الاعتماد في المعالجة الإحصائية على برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS النسخة 22)" لتحديد اتجاهات المبحوثين وتحليل البيانات وذلك من خلال الاستعانة بما يلي:

-**التوزيع التكراري**: لوصف إجابات مجتمع الدراسة.

-**الوسط الحسابي**: يعتبر أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، استخدم للحصول على متوسط لإجابات المبحوثين ويطلق عليه الوسط الحسابي المرجح.

-**الانحراف المعياري**: لمعرفة مدى التشتت المطلق للقيم حول أوساطها الحسابية.

-معامل الارتباط البسيط (بيرسون): لقياس نوع و درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك للدلالة رياضيا على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، ويقع بين 1- إلى 1+ من حيث المقدار، وإذا كان 0= يعني انعدام العلاقة بين المتغيرين، والإشارة للاتجاه والمقدار بين القوة.(1)

-معامل الاختلاف: يعد من أفضل مقاييس التشتت، ويستخدم لتحديد مدى الانسجام بين إجابات المبحوثين. ويعبر عنه رياضيا:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الانحراف المعياري للمتغير}}{\text{المتوسط الحسابي للمتغير}} \times 100$$

وكلما كان معامل الاختلاف اقل من 50% دل على اتفاق إجابات عينة الدراسة، وكلما كان أكبر من 50% دل على عدم الاتفاق.(2)

-اختبار (ت) T. test: لمعرفة معنوية معاملات الارتباط البسيط و اختبار مدى صدق فرضيات الدراسة.

1 : نبيل جمعة صالح النجار: **الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، الأردن، 2009، ص 181.

2 : إبراهيم الحكيم: SPSS **المرجع في تحليل البيانات**، دار الشعاع للنشر والتوزيع، سورية، 2004، ص 83.

خلاصة:

تعتبر الإجراءات المنهجية للدراسة بمثابة المعلم الذي يحدد للباحث طريق سير الدراسة وفق إجراءات منهجية تتميز بالصرامة و التدرج للوصول إلى أهداف البحث، وفي هذا الفصل بعد تحديد الطالبة لمختلف الإجراءات المنهجية التي اتبعتها لانجاز الجانب الميداني للدراسة الراهنة، والتي مكنتها من جمع المعطيات و البيانات الميدانية للإجابة على تساؤلات الدراسة التي أثارتها الإشكالية، وسوف نتناول في الفصل الموالي عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية (العامة والخاصة).



الفصــل السادس

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا:عرض و تحليل البيانات

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضيات

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

1- في ضوء الدراسات السابقة

2- في ضوء النظريات

3- في ضوء الفرضيات

ثالثا: الاقتراحات و التوصيات

رابعا: النتيجة

تمهيد:

بعد تطبيق وجمع استمارة الاستبيان المعدة بهدف معرفة اتجاهات الأساتذة الجزائريين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر عن طريق قياس اتجاهاتهم من خلال أسئلة الاستمارة، وبعد ذلك تأتي مرحلة ترقيم الاستمارات تصاعديا وتفريغها على برنامج SPSS ومعالجتها إحصائيا، ثم تبويب البيانات المتحصل عليها في جداول بعضها بسيط والآخر مركب من أجل قراءتها وتحليلها وتفسيرها للإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول في النهاية إلى اتجاهات الأساتذة إذا كانت إيجابية أو سلبية أو حتى محايدة، وهذا ما سوف تبينه نتائج هذا الفصل.

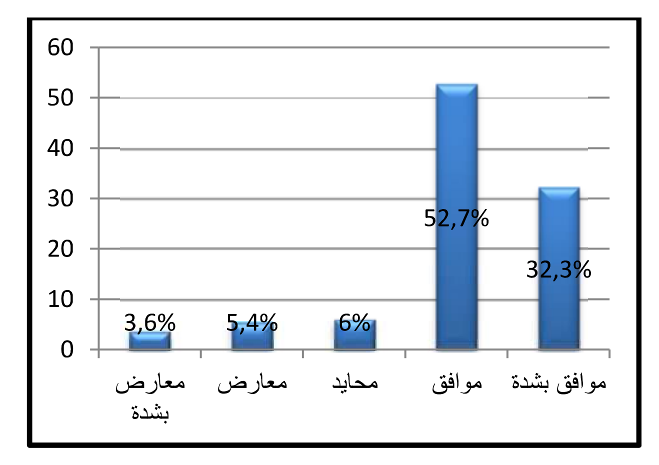
أولا: عرض وتحليل البيانات:

1- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى:

الجدول 06 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 01

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	6	3,6
معارض	9	5,4
محايد	10	6,0
موافق	88	52,7
موافق بشدة	54	32,3
المجموع	167	100,0

شكل رقم 10 يمثل اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 03



يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 4.25 وانحراف معياري قدره 0.96 ومعامل الاختلاف 23.75% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي أغلبها أقل من 50%. مما يدل على وجود اتجاه ايجابي قوي للأساتذة الجامعيين نحو حرية التنقل، وتقدر نسبة الموافقين 52.7% ونسبة الموافقين بشدة 32.3% و تصل نسبة المحايدين 6% بينما نسبة المعارضين والمعارضين بشدة لم تصل 10%، وهذا يدل على أن المبحوثين موافقين على وجود حرية التنقل في ظل تطبيق التجربة الديمقراطية في الجزائر، وهذا ما أكدته النسب المرتفعة للموافقين بشدة والموافقين على وجود حرية التنقل حيث بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة 85%.

تعكس النتائج مدى تطبيق عنصر من عناصر الديمقراطية، المتمثل في ضمان تحقيق الحرية للمواطنين وأول حرية بدأنا بها هذه الدراسة التي تعتبر في نظر الطالبة البداية تحقيق الحرية، المتمثلة في حرية التنقل دون فرض قيود وحواجز على المواطنين المتنقلين من منطقة إلى أخرى داخل التراب الوطني، والنتائج الميدانية أثبتت مدى تمتع المواطنين بهذه الحرية، وهذا ما نصت عليه جميع دساتير الجزائر بدءا من دستور 23 فيفري 1989 المادة 41 ودستور 1996 المادة 44 وغيرها من التعديلات الدستورية الجزائرية التي تنص على تمتع جميع المواطنين بحرية اختيارهم موطن إقامتهم، وأن يتنقلوا بحرية عبر التراب الوطني، وهنا نلاحظ إقرار النظام السياسي بضمان حقوق المواطنين، ومن بين هذه الحقوق حرية التنقل داخل التراب الوطني دون قيود أو شروط، وهو ما أكدته فعلا نتائج الدراسة الميدانية الحالية.

الجدول 07 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 02

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	6	3,6
معارض	21	12,6
محايد	37	22,2
موافق	76	45,5
موافق بشدة	27	16,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.58 وانحراف معياري قدره 1.02 ومعامل اختلاف 28.492% الذي يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الاتجاه، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي أغلبها أقل من 50%. الذي يدل على وجود إجماع كبير على انسجام واتفاق المبحوثين في الإجابة، ويؤكد هذا الاتفاق الايجابي على وجود اتجاه ايجابي قوي للأساتذة الجامعيين نحو حرية الفكر وذلك لما بينته نتائج الدراسة، وتقدر نسبة الموافقين 45.5% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين بشدة التي بلغت 16.2% و وصلت نسبة المحايدين 22.2% بينما نسبة المعارضين 12.6% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم تعتبر جد ضعيفة مقارنة مع النتائج السابقة المقدرة ب 3.6%.

يعتمد وجود الديمقراطية واستمراريتها على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، فبتطبيق الركائز التي تقوم عليها فإن هذا النظام يترسخ ويتعمق لدى المواطنين لاقتناعهم بأن هذا النظام هو الأحسن والأفضل لهم، ومن أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية هي الحرية بمختلف أشكالها وتؤكد النتائج الحالية على مدى تمتع المواطنين الجزائريين بحرية الفكر، حيث أكد أغلب المبحوثين على وجود وممارسة حرية الفكر فعلا وذلك بدليل أن أغلبية المبحوثين أكدوا ذلك بدليل 61.7% بين موافق وموافق بشدة على وجود وممارسة حرية الفكر خصوصا وأن عينتنا البحثية عبارة عن أساتذة جامعيين أغلبهم لهم إصدارات علمية وأبحاث وكتب وآراء منشورة في مجلات علمية محكمة ولقاءات ومؤتمرات في أغلب المجالات.

الجدول 8 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة03

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	6	3,6
معارض	19	11,4
محايد	29	17,4
موافق	55	32,9
موافق بشدة	58	34,7
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.84 وانحراف معياري قدره 1.132 ومعامل اختلاف 29.479% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما أكدته نسبة معامل الاختلاف التي أقل من 50%، مما يدل على وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو حرية المعتقد الديني، ويؤكد هذا الإجماع حول تمتع المواطنين بحرية المعتقد الديني ظهور و وضوح الاتجاه الايجابي القوي للأساتذة الجامعيين نحو حرية المعتقد الديني وذلك من خلال ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة بالمقارنة مع باقي النسب الأخرى حيث تمثل نسبة الموافقين بشدة 34.7% ونسبة الموافقين 32.9% وبلغت نسبة المحايدين 17.4% بينما نسبة المعارضين 11.4% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم تعتبر جد ضعيفة مقارنة مع النتائج السابقة وتقدر ب 3.6%.

نلاحظ ارتفاع نسبة المؤيدين لوجود حرية المعتقد الديني بنسبة 67.6% قد يكون هذا راجع إلى أن أغلب الشعب الجزائري مسلم وهذا أمر لا خلاف حوله لذلك لا توجد مشاكل حول المعتقد الديني لأنه أمر لا نزاع عليه (أو لم توجد حتى الآن مشاكل على الساحة الوطنية حول هذا الموضوع)، بالإضافة إلى أن جميع دساتير الجزائر تنص على أن الدولة الجزائرية دولة مسلمة وذلك من خلال "الإسلام دين الدولة" المادة 02 من دساتير 1976 و 1989 و 1996 وباقي التعديلات التي تليه (باستثناء دستور 1963 فإنه جاء في المادة 03) .

الجدول 09 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة04

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	25	15,0
معارض	44	26,3
محايد	33	19,8
موافق	45	26,9
موافق بشدة	20	12,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2,95 وانحراف معياري قدره 1,27 ومعامل اختلاف 43.05% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في مجال الحياد السلبي مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد وارتفاع نسبة المعارضين والمعارضين بشدة، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد اتجاهات المبحوثين عن بعضهم البعض، هذا ما تؤكده النتائج حيث لاحظنا تباين في اتجاهات الأساتذة بين

موافق على وجود حرية الرأي والتعبير دون الخوف من خطر العقاب وبين معارض لها، وتقدر نسبة الموافقين 26,9% و12% موافق بشدة، وتقابلها نسبة 26,3% معارض و15% معارض بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 19,8%.

ورغم ما تؤكده النصوص الدستورية الواضحة والصريحة على وجوب وجود حرية الرأي في المادة 35 من دستور 1989 والمواد 36 و41 من دستور 1996 فإننا نلاحظ تباين في إجابات المبحوثين حول هذه العبارة، ويمكن أن يكون هذا الانقسام وبداية التشتت في اتجاهات المبحوثين راجع إلى اختلاف تخصصات المبحوثين، حيث أن مبحوثي التخصصات العلمية أبعد من المبحوثين الذين ينتمون إلى كلية العلوم السياسية الذين لديهم كل المعرفة والدراية عن الديمقراطية بكل تفاصيلها وما يجب القيام به وما يجب تفاديه من أجل ضمان استقرار النظام القائم، كما قد يكون للأقدمية دور في هذا التباين حيث لا تكون نظرة مبحوث لديه أكثر من 16 سنة خبرة مثل الآخرين.

الجدول 10 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة04 حسب التخصص

التخصص		حرية الرأي والتعبير دون الخوف من خطر العقاب					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	7	13	7	14	7	48
	%	14,6%	27,1%	14,6%	29,2%	14,6%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	6	11	4	1	0	22
	%	27,3%	50,0%	18,2%	4,5%	0,0%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	4	3	4	8	1	20
	%	20,0%	15,0%	20,0%	40,0%	5,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	8	17	18	22	12	77
	%	10,4%	22,1%	23,4%	28,6%	15,6%	100,0%
المجموع	التكرار	25	44	33	45	20	167
	%	15,0%	26,3%	19,8%	26,9%	12,0%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول أن الأساتذة ذوي التخصصات السياسية أقل موافقة وقبولا بحرية الرأي عن غيرهم من التخصصات الأخرى حيث تمثل نسبة الموافقين ب 40.0%كما أن نسبة الموافقين بشدة 5.0% وتساوت نسبة المحايدين مع المعارضين بشدة المقدرة ب 20.0 %، أما بالنسبة للمبحوثين تخصص علوم إنسانية واجتماعية فتعتبر نسبة موافقتهم لوجود حرية الرأي هي الثانية حيث تبلغ نسبة الموافقين 29.2% والموافقين بشدة 14.6% والمعارضين 27.1% وتتساوى نسبة المعارضين بشدة والمحايدين 14.6%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المعارضين والمعارضين بشدة لغياب حرية الرأي التعبير التي بلغت أعلى نسبة لها لدى تخصص علوم الإعلام والاتصال حيث بلغت نسبة المعارضين 50.0% ونسبة المعارضين بشدة لدى أساتذة نفس التخصص 27.3% وبلغت نسبة الموافقين بشدة 0.0% والموافقين 4.5%، أما بالنسبة لتخصص العلوم البيولوجية تركزت النتائج بين الموافق 28.6% والمحايد23.4 %

والمعارض22.1 %، يمكن أن نرجع سبب اختلاف نسبة الموافقين والمعارضين لتخصص علوم الإعلام والاتصال أنهم أقرب وأكثر ممارسة لهذا الحق لهذا فهم يرون ما لا يراه الأستاذ المتخصص في العلوم البيولوجية الذي يعتبر بعيدا نسبيا عن الأمور السياسية بحكم تخصصه على عكي الصحفي الذي يكون متصل مباشرة وممارس لهذا الحق، على عكس الأساتذة المتخصصين في العلوم السياسية فهم أكثر موافقة وتقبلا وممارسة لهذه الحرية. هذا التباين الكبير في إجابات الأساتذة يجعلنا نتجه إلى متغير آخر يمكن أن يفسر لنا هذا الاختلاف.

الجدول 11 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة04 حسب الأقدمية

الأقدمية		حرية الرأي والتعبير دون الخوف من خطر العقاب					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	14	20	17	16	4	71
	%	19,7%	28,2%	23,9%	22,5%	5,6%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	7	17	7	20	9	60
	%	11,7%	28,3%	11,7%	33,3%	15,0%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	3	4	0	4	4	15
	%	20,0%	26,7%	0,0%	26,7%	26,7%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	1	3	9	5	3	21
	%	4,8%	14,3%	42,9%	23,8%	14,3%	100,0%
المجموع	التكرار	25	44	33	45	20	167
	%	15,0%	26,3%	19,8%	26,9%	12,0%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات تتوزع على كافة الاقتراحات وبنسب متقاربة بين الموافقة والحياد والمعارضة والمعارضة بشدة، وقد يعود سبب ذلك إلى أغلب هؤلاء المبحوثين من عاشوا وكبروا في ظل التعددية الحزبية لم يتأثروا كثيرا بالعشرية السوداء بل عايشوا فترة الإصلاحات، وكذا هو الحال بالنسبة للفئة العمرية الثانية، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فهم يحددون موقفهم بدقة سواء بالموافقة أو الموافقة بشدة وبلغت نسبتهم 26.7% أوالمعارضة 26.7% والمعارضة بشدة 20.0% أما نسبة الحياد فقدرت ب 0.0%، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الحياد 42.9% والموافق 23.8% والموافق بشدة 14.3% التي تساوي نسبة المعارضين أما نسبة المعارضين بشدة فتعتبر ضعيفة تقدر ب 4.8%.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن المبحوثين الذين تزيد سنوات خدمتهم عن 11 سنة تعتبر إجاباتهم مبنية على أساس معايشتهم للأوضاع التي مرت بها الجزائر في جميع المجالات خصوصا السياسية منها كما عايشوا الإصلاحات والفرق بين الفترتين وما يقدمه النظام السياسي من تعديلات دستورية وإصلاحات من أجل تحسين الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

أما عن عامل السن والجنس فقد لاحظنا تقارب كبير في إجابات المبحوثين حيث لا يوجد فرق واضح بين إجابات الذكور والإناث، أما عامل السن فقد برز بصورة واضحة في جدول الأقدمية.

الجدول 12 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة05

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	16	9,6
معارض	42	25,1
محايد	50	29,9
موافق	47	28,1
موافق بشدة	12	7,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2,98 وانحراف معياري قدره 1,1 ومعامل اختلاف 36.913% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% وما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين إجاباتهم التي تميل أغلبها إلى الحياد السلبي حول عبارة حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس) وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 29,9%.

بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل إلى مجال الحياد السلبي واقترابها من الاتجاه المحايد وارتفاع قيمة الانحراف المعياري دليل على توزع إجابات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد على الرغم من وجود انسجام واتفاق بينهم في الإجابة من خلال نسبة معامل الاختلاف الذي يؤكد على توزع إجابات المبحوثين بنسب متقاربة حول المعارضة والحياد والموافقة الذي تثبته النتائج المقدرة ب25,1 % من المعارضين و28,1% الموافقين، تنخفض نسبة المعارضين بشدة 9,6% وتقدر نسبة الموافقين بشدة 7,2%.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج تركز إجابات المبحوثين حول الحياد والمعارضة والموافقة مع انخفاضها الكبير بالنسبة للمعارضة بشدة والموافقة بشدة، وقد يعود هذا الاختلاف و التوزيع في إجابات المبحوثين إلى:

-احتمال اختلاف تخصصاتهم العلمية بين تخصص تقني وتخصص أدبي فقد تكون نظرة الأستاذ المتخصص في الشعب العلمية مخالفة عن نظرة الأستاذ المتخصص في الشعب الأدبية خصوصا الاجتماعية والسياسية منها.

-احتمال الاختلاف الجنسي بين الأساتذة، فقد تكون نظرة المرأة تختلف عن الرجل.

-احتمال الأقدمية والخبرة العلمية فقد تكون نظرة الأستاذ الذي لديه أكثر من 16 سنة خبرة تختلف عن الذي لدية أقل من 5 سنوات خبرة. عموما سنتأكد من صحة هذه الاحتمالات من خلال الجداول المقبلة الخاصة بهذه العبارة سواء من حيث الجنس والتخصص والأقدمية.

الجدول 13 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة05 حسب الجنس

الجنس		حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس)					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	10	16	21	25	7	79
	%	12,7%	20,3%	26,6%	31,6%	8,9%	100,0%
إناث	التكرار	6	26	29	22	5	88
	%	6,8%	29,5%	33,0%	25,0%	5,7%	100,0%
المجموع	التكرار	16	42	50	47	12	167
	%	9,6%	25,1%	29,9%	28,1%	7,2%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس) حسب الجنس بتركز إجابات المبحوثين حول الموافقة 31.6% ذكور و25.0% إناث والحياد حيث تفوق نسبة الإناث الذكور حيث تقدر نسبة الإناث 33.0% أما الذكور 26.6% أما بالنسبة للموافقة بشدة والمعارضة بشدة فهي تنخفض كثيرا عند الإناث وقد يعود ذلك إلى طبيعة المرأة التي تميل إلى الحلول الوسطى ولا تكون متشددة في إجاباتها. وهذا ما يجعلنا نلجأ إلى متغير آخر.

الجدول 14 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة05 حسب التخصص

التخصص		حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس)					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	7	12	8	17	4	48
	%	14,6%	25,0%	16,7%	35,4%	8,3%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	2	8	4	7	1	22
	%	9,1%	36,4%	18,2%	31,8%	4,5%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	3	5	5	5	2	20
	I%	15,0%	25,0%	25,0%	25,0%	10,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	4	17	33	18	5	77
	%	5,2%	22,1%	42,9%	23,4%	6,5%	100,0%
المجموع	التكرار	16	42	50	47	12	167
	%	9,6%	25,1%	29,9%	28,1%	7,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة الموافقين 35.4% كما ترتفع نسبة المعارضة 25.0% وتنخفض نسبة الموافقة بشدة 8.3% بينما ترتفع نسبة الموافقة والمعارضة بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال وتنخفض عند الموافقة بشدة وهذا يدل على وجود هامش من الحرية ولكن بحدود وتحفظ، أما

العلوم السياسية فتتساوى نسبة الموافقين والمحايدين والمعارضين 25.0% وانخفاض الموافقين بشدة 10.0%، وفي العلوم البيولوجية فإن نسبة المحايدين 42.9% وتتقارب نسبة الموافقين والمعارضين.

هذا التباين في نسب إجابات الأساتذة بالنسبة للتخصص يجعلنا نتجه إلى متغير آخر لتفسير الاختلاف.

الجدول 15 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 05 حسب الأقدمية

الأقدمية		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
		حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس)					
اقل من 5 سنوات	التكرار	11	19	19	19	3	71
	%	15,5%	26,8%	26,8%	26,8%	4,2%	100,0%
من 6 إلى 10 سنوات	التكرار	1	16	22	14	7	60
	%	1,7%	26,7%	36,7%	23,3%	11,7%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	2	4	2	6	1	15
	%	13,3%	26,7%	13,3%	40,0%	6,7%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	2	3	7	8	1	21
	%	9,5%	14,3%	33,3%	38,1%	4,8%	100,0%
المجموع	التكرار	16	42	50	47	12	167
	%	9,6%	25,1%	29,9%	28,1%	7,2%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فهي تتوزع على كافة الاقتراحات حيث تتساوى نسبة الموافقين والمحايدين والمعارضين ب 26.8% وتنخفض عند الموافقين بشدة 4.2%، أما مجال 6 إلى 10 سنوات فإنهم يميلون إلى الايجابية المحايدة حيث تبلغ نسبة المحايدين 36.7% والموافقين 23.3% أما المعارضة بشدة 1.7% وهذا ما يدل على ظهور ايجابية في اتجاهات المبحوثين، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فأغلبهم موافقون بنسبة 40.0% ، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة

فإن أغلب النتائج تتركز حول الموافقين بنسبة 38.1% والمحايدين 33.7%. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلب النتائج تتركز حول الحياد والموافقة ما يوحي ببداية ظهور اتجاه محايد يميل إلى الايجابية.

الجدول 16 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة06

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	31	18,6
معارض	41	24,6
محايد	33	19,8
موافق	55	32,9
موافق بشدة	7	4,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.80 وانحراف معياري قدره 1.21 ومعامل اختلاف 43.21% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي وظهوره في المجال الحيادي الذي يميل إلى السلبية مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد ومعارض بشدة، وكذلك ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد اتجاهات المبحوثين عن بعضهم البعض، حيث نلاحظ تباين في اتجاهات الأساتذة بين موافق على وجود حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة بنسبة 32.9% و4.2% موافق بشدة، وتقابلها نسبة 24.6% معارض و18.6% معارض بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 19.8%.

وقد يرجع سبب هذا التباين في اتجاه المبحوثين إلى تأثير التخصص حيث تختلف رؤية الأساتذة المتخصصين في علوم الإعلام والصحافة عن أساتذة العلوم الطبيعية والبيولوجية، كما قد يكون الأقدمية دور في هذا التباين.

ومن أجل معرفة وفهم أسباب هذه النتائج سوف نجد الإجابات في الجداول المقبلة.

الجدول 17 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 06 حسب التخصص

التخصص		حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	10	14	10	14	0	48
	%	20,8%	29,2%	20,8%	29,2%	0,0%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	7	8	1	5	1	22
	%	31,8%	36,4%	4,5%	22,7%	4,5%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	4	4	4	7	1	20
	%	20,0%	20,0%	20,0%	35,0%	5,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	10	15	18	29	5	77
	%	13,0%	19,5%	23,4%	37,7%	6,5%	100,0%
المجموع	التكرار	31	41	33	55	7	167
	%	18,6%	24,6%	19,8%	32,9%	4,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 29.2% كما ترتفع نسبة المعارضين 25.0% وتنعدم نسبة الموافقين بشدة، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال وترتفع نسبة المعارضين 36.4% والمعارضين بشدة 31.8% وهذا يدل على تأكيدهم لغياب حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة الموافقين 35.0% وتتساوى نسبة المحايدين

والمعارضين 20.0%، أما العلوم البيولوجية نسبة الموافقين 32.9% وتتقارب نسبة الحياد والمعارضة بشدة. هذا التباين في نسب إجابات الأساتذة بالنسبة للتخصص يجعلنا نتجه إلى متغير آخر لتفسير الاختلاف.

الجدول 18 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 06 حسب الأقدمية

الأقدمية		حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	17	19	12	18	5	71
	%	23,9%	26,8%	16,9%	25,4%	7,0%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	8	11	11	30	0	60
	%	13,3%	18,3%	18,3%	50,0%	0,0%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	4	4	2	3	2	15
	%	26,7%	26,7%	13,3%	20,0%	13,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	2	7	8	4	0	21
	%	9,5%	33,3%	38,1%	19,0%	0,0%	100,0%
المجموع	التكرار	31	41	33	55	7	167
	%	18,6%	24,6%	19,8%	32,9%	4,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات تتوزع على كافة الاقتراحات حيث تتقارب نسبة الموافقين والمحايدين والمعارضين وتنخفض عند الموافقين بشدة 7.0%، أما مجال 6 إلى 10 سنوات فإن أغلبهم موافقين بنسبة 50.0% وتتساوى نسبة المحايدين والمعارضين 18.3% وهذا ما يدل على ظهور ايجابية في اتجاهات المبحوثين، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فأغلبهم معارضون ومعارضون بشدة بنسبة 26.7% ، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الحياد 38.1% والمعارضة 33.3% وتنعدم الموافقة بشدة. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلب النتائج تتوافق حول غياب الموافقة بشدة ما يوحي بان الدولة مازالت متحفظة بشأن حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة، رغم ما تدعي به من شفافية والتعددية الإعلامية والقنوات الخاصة إلا أن النتائج الميدانية أثبتت وجود غياب الحرية الكاملة في عرض أخبار الحكومة.

الجدول 19 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة07

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	13	7,8
معارض	28	16,8
محايد	52	31,1
موافق	56	33,5
موافق بشدة	18	10,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.23 وانحراف معياري قدره 1.10 ومعامل اختلاف 34.06% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي أغلبها أقل من 50%.وهذا يعني أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الإجابة، مما يؤكد الإجماع على وجود اتجاه محايد يميل نحو الايجابية للأساتذة الجامعيين نحو غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة وذلك بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين ب 33.5% ونسبة الموافقين بشدة بلغت 10.8% أما نسبة المحايدين 31.1% بينما نسبة المعارضين 16.8% وأخيرا المعارضين بشدة قدرت نسبتهم 7.8%. قد يعود سبب تباين إجابات المبحوثين حول غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة إلى عدة عوامل يمكن أن نتطرق لبعضها لفهم نتائج الدراسة.

الجدول 20 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 07 حسب التخصص

التخصص		غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية و اجتماعية	التكرار	2	8	14	14	10	48
	%	4,2%	16,7%	29,2%	29,2%	20,8%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	7	5	5	2	22
	%	13,6%	31,8%	22,7%	22,7%	9,1%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	2	5	7	3	3	20
	%	10,0%	25,0%	35,0%	15,0%	15,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	6	8	26	34	3	77
	%	7,8%	10,4%	33,8%	44,2%	3,9%	100,0%
المجموع	التكرار	13	28	52	56	18	167
	%	7,8%	16,8%	31,1%	33,5%	10,8%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تتساوى نسبة الموافقين والمحايدين 29.2% كما ترتفع نسبة الموافقين بشدة 20.8% ، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال ترتفع نسبة المعارضين 31.8% وتتساوى نسبة الموافقين والمحايدين 22.7% وهذا يدل على وجود النزعة الايجابية في إجابات المبحوثين حيث يعارضون غياب الحرية في نقد السلطة مما يدل على وجود حرية النقد ولكن بقدر محدود، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 35.0% وتتساوى نسبة الموافقين والموافقين بشدة 15.0%، أما العلوم البيولوجية نسبة الموافقين 44.2% وارتفاع نسبة الحياد 33.8%.

وهذا التباين يجعلنا نتجه إلى متغير آخر لتفسير الاختلاف.

الجدول 21 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 07 حسب الأقدمية

الأقدمية		غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من 5 سنوات	التكرار	5	12	24	19	11	71
	%	7,0%	16,9%	33,8%	26,8%	15,5%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	1	14	17	24	4	60
	%	1,7%	23,3%	28,3%	40,0%	6,7%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	4	1	4	4	2	15
	%	26,7%	6,7%	26,7%	26,7%	13,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	3	1	7	9	1	21
	%	14,3%	4,8%	33,3%	42,9%	4,8%	100,0%
المجموع	التكرار	13	28	52	56	18	167
	%	7,8%	16,8%	31,1%	33,5%	10,8%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فإن أغلب إجابات المبحوثين محايدين 33.8% وموافقين 26.8%، والذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم موافقون على غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين والمعارضين، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فتتساوى نسبة إجاباتهم بين الموافق والمحايد والمعارض بشدة 26.7%، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول والموافقين 42.9% المحايدين 33.3%. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ شبه اتفاق بين المبحوثين على غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة.

نلاحظ أن للتخصص دور كبير في تحديد اتجاهات المبحوثين حيث لاحظنا أن مبحوثي تخصص علوم الإعلام والاتصال يعارضون العبارة بنسبة مرتفعة وذلك لأنهم هم المعنيون والعالمون بحقيقة غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة أما بقية التخصصات الأخرى فتتركز إجاباتهم حول الحياد. أما عن عامل السن والجنس لاحظنا تقارب كبير في إجابات المبحوثين حيث لا يوجد فرق بين إجابات الذكور والإناث.

الجدول 22 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 08

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	12	7,2
معارض	15	9,0
محايد	45	26,9
موافق	70	41,9
موافق بشدة	25	15,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.49 وانحراف معياري قدره 1.08 ومعامل اختلاف 30.95% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي أغلبها أقل من 50%.وهذا يعني أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الإجابة، ويؤكد الإجماع على وجود اتجاه محايد يميل نحو الايجابية للمبحوثين نحو حق تأسيس منظمات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، نقابات) وحرية الانضمام إليها وذلك بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين ب 41.9% ونسبة الموافقين بشدة 15.0% ونسبة المحايدين 26.9% بينما نسبة المعارضين 9.0% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم تعتبر جد ضعيفة تقدر بنسبة 7.2%.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت الموافقة على حق تأسيس منظمات المجتمع المدني وحرية الانضمام إليها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين وهذا يدل على وجود اتفاق ايجابي حول مؤسسات المجتمع المدني وتأسيسها التي تعتبر سمة من سمات وجود الديمقراطية في كل الدول وهذا ما أكدته نتائج الدراسة حيث أن نسبة المعارضين والمعارضين بشدة بلغت 16.2 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع نسبة الموافقين والموافقين بشدة وحتى المحايدين، وقد تعود نسبة المعارضين والمعارضين بشدة إلى فترة الأزمة التي عصفت بالنظام الجزائري وتجميد الديمقراطية في فترة العشرية السوداء وحالة الطوارئ التي مرت بها البلاد.

الجدول 23 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة09

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	22	13,2
معارض	42	25,1
محايد	49	29,3
موافق	45	26,9
موافق بشدة	9	5,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.86 وانحراف معياري قدره 1.12 ومعامل اختلاف 39.16% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا عاما بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% مما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال إجاباتهم المحايدة التي تميل إلى السلبية حول عبارة حرية المعارضة من خلال عقد الندوات والمظاهرات والاحتجاجات السلمية وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 29,3%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين والمعارضين ووصولهما إلى نفس النسبة تقريبا ما يدل على وجود اختلاف في وجهات النظر وتباينها مما أدى إلى انخفاض معدل المتوسط الحسابي المرجح وكذلك ارتفاع قيمة الانحراف المعياري الذي يبين وجود تشتت في اتجاهات أفراد العينة، حيث

قدرت نسبة الموافقين ب 26.9% ونسبة المعارضين ب 25.1% أما الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 5.4% بينما نسبة المعارضين والمعارضين بشدة قدرت ب13.2%.

نلاحظ من نتائج هذا الجدول ارتفاع نسبة المحايدين بالنسبة لحرية المعارضة من خلال عقد الندوات والمظاهرات والاحتجاجات السلمية وقد يعود إلى عدة أسباب أمنية أو حسب الجنس، الأقدمية، أو التخصص، ونلاحظ من خلال هذه النتائج تركز إجابات المبحوثين حول الحياد والمعارضة والموافقة مع انخفاضها الكبير بالنسبة للموافقة بشدة، وقد يعود هذا الاختلاف والتوزيع في إجابات المبحوثين إلى احتمال اختلاف تخصصاتهم العلمية أو الجنس (ذكر وأنثى)، أو الأقدمية، عموما سنتأكد من صحة هذه الاحتمالات من خلال الجداول المقبلة الخاصة بهذه العبارة من حيث الجنس والتخصص والأقدمية.

الجدول 24 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 09 حسب الجنس

الجنس		حرية المعارضة من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	14	19	23	16	7	79
	%	17,7%	24,1%	29,1%	20,3%	8,9%	100,0%
إناث	التكرار	8	23	26	29	2	88
	%	9,1%	26,1%	29,5%	33,0%	2,3%	100,0%
المجموع	التكرار	22	42	49	45	9	167
	%	13,2%	25,1%	29,3%	26,9%	5,4%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو حرية المعارضة من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية حسب الجنس بتركز إجابات المبحوثين حول الموافقة 33.0 % بالنسبة للإناث و20.3% ذكور، بينما تتقارب نسبة الحياد بالنسبة للجنسين معا 29.1% ذكور و29.5% إناث، كما ترتفع نسبة الموافقة بشدة والمعارضة بشدة عند الذكور وتنخفض عند الإناث وقد يعود ذلك إلى ميل المرأة إلى الحلول الوسطى لذا لم تكن متشددة في إجاباتها. أمام هذا التباين في اتجاهات المبحوثين ما يجعلنا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 25 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 09 حسب التخصص

التخصص		حرية المعارضة من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	6	17	12	9	4	48
	%	12,5%	35,4%	25,0%	18,8%	8,3%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	2	7	7	5	1	22
	%	9,1%	31,8%	31,8%	22,7%	4,5%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	3	6	4	7	0	20
	%	15,0%	30,0%	20,0%	35,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	11	12	26	24	4	77
	%	14,3%	15,6%	33,8%	31,2%	5,2%	100,0%
المجموع	التكرار	22	42	49	45	9	167
	%	13,2%	25,1%	29,3%	26,9%	5,4%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تنخفض نسبة الموافقين وبينما ترتفع نسبة المعارضين 35.4% والمحايدين 25.0%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة المحايدين والمعارضين 31.8% وتقدر نسبة الموافقين ب 22.7% مما يدل على غياب المعارضة الحقيقية وأن وجدت فهي شكلية من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة الموافقين 35.0% والمعارضين 30.0%، أما العلوم البيولوجية نسبة الموافقين 31.2% وارتفاع نسبة الحياد 33.8%. وهذا التباين جعلنا نلجأ إلى متغير آخر.

الجدول 26 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 09 حسب الأقدمية

الأقدمية		حرية المعارضة من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	10	19	16	20	6	71
	%	14,1%	26,8%	22,5%	28,2%	8,5%	100,0%
من 6 إلى 10 سنوات	التكرار	8	19	18	14	1	60
	%	13,3%	31,7%	30,0%	23,3%	1,7%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	1	2	6	5	1	15
	%	6,7%	13,3%	40,0%	33,3%	6,7%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	3	2	9	6	1	21
	%	14,3%	9,5%	42,9%	28,6%	4,8%	100,0%
المجموع	التكرار	22	42	49	45	9	167
	%	13,2%	25,1%	29,3%	26,9%	5,4%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات تتقارب إجاباتهم بين الموافقة والمعارضة 28.2% موافقين و26.8% معارضين وتنخفض عند الموافقين بشدة 8.5%، أما مجال 6 إلى 10 سنوات فإنهم يميلون إلى السلبية 31.7% معارضين والحياد حيث تبلغ نسبة المحايدين 30.0% بينما تصبح 1.7% بالنسبة للموافقين بشدة، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فأغلبهم موافقون بنسبة 40.0%، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الموافق 33.3% والحياد 40.0%.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلب النتائج تتركز حول الحياد والسلبية ما يوحي بوجود اتجاه محايد يميل إلى السلبية، وهذا نتيجة لما نلاحظه على الساحة السياسية فإن الأحزاب الموالية للنظام وتسير في كنفه مستمرة أما أحزاب المعارضة فهي معارضة شكلية وتساند النظام وهذا ما أكدته نتائج الجداول السابقة.

الجدول 27 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة10

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	22	13,2
معارض	34	20,4
محايد	53	31,7
موافق	48	28,7
موافق بشدة	10	6,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.94 وانحراف معياري قدره 1.12 ومعامل اختلاف 38.10% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا عاما بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% مما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال إجاباتهم المحايدة التي تميل إلى السلبية حول عبارة حرية التجمع والتكتل والمشاركة السياسية، وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 31.7% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين المقدرة ب28.7% وكذا نسبة المعارضين 20.4% والمعارضين بشدة قدرت ب13.2% أما نسبة الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 6.0%، وهذا ما يؤكد انخفاض قيمة معدل المتوسط الحسابي المرجح وكذلك ارتفاع قيمة الانحراف المعياري الذي يبين وجود تشتت في اتجاهات أفراد العينة.

نلاحظ من نتائج هذا الجدول ارتفاع نسبة المحايدين بالنسبة لحرية التجمع والتكتل والمشاركة السياسية، وذلك يعود إلى عدة أسباب سواء أمنية أو حسب الأقدمية، الجنس أو التخصص، وتماثل نتائج هذه العبارة 09.

الجدول 28 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة11

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	9	5,4
معارض	18	10,8
محايد	24	14,4
موافق	74	44,3
موافق بشدة	42	25,1
المجموع	167	100,0

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.73 وانحراف معياري قدره 1.12 ومعامل اختلاف 30.03% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما أكدته نسبة معامل الاختلاف التي أقل من 50%، بدليل وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، ويؤكد هذا الإجماع حول تمتع المواطنين بحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي وجود الاتجاه الايجابي القوي للمبحوثين نحو حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي وذلك من خلال ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة بالمقارنة مع باقي النسب الأخرى حيث تمثل نسبة الموافقين بشدة الموافقين 44.3% بالإضافة ارتفاع نسبة الموافقين بشدة التي بلغت 25.1% ووصلت نسبة المحايدين 14.4% بينما نسبة المعارضين 10.8% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم تعتبر جد ضعيفة مقارنة مع النتائج السابقة المقدرة 5.4%.

نلاحظ ارتفاع نسبة المؤيدين لوجود حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي بدرجة عالية تقدر بنسبة 69.4% وقد يعود هذا الارتفاع الايجابي لنسبة المبحوثين لحرية الابتكار تأكيدا على أن الدولة الجزائرية تحترم وتقر بحرية الابتكار في جميع المجالات الفكرية أو العلمية أو الفنية، حيث تنسب وتعطي لكل ذي حق حقه ولا تنسبه لآخر، بالإضافة إلى الحرية المطلقة التي تمنحها الدولة للمخترعين والمبدعين ودعمها لهم من ناحية حرية الابتكار وبراءته، وهذا ما تؤكده أغلب دساتير الجزائر المادة 54 من دستور 1976 والمادة 36 من دستور 1989 والمادة 38 من دستور 1996.

وهو شيء مطبق فعلا ولا جدال حوله أي أنه عبارة عن واقع مطبق وليس مجرد قوانين موضوعة في أغلب دساتير الدولة الجزائرية، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الحالية التي أكدت على وجود ممارسة المواطنين لحرية الابتكار الفكري والفني والعلمي خصوصا وأن عينتنا البحثية عبارة عن أساتذة جامعيين أغلبهم لهم إصدارات علمية وأبحاث وكتب وابتكارات وإنتاج علمي.

الجدول 29 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 12

	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	5	3,0
معارض	22	13,2
محايد	33	19,8
موافق	69	41,3
موافق بشدة	38	22,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.68 وانحراف معياري قدره 1.06 ومعامل اختلاف 28.80% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما أكدته نسبة معامل الاختلاف التي أقل من 50%، وهذا يعني أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الإجابة على هذه العبارة، مما يؤكد الإجماع على وجود اتجاه ايجابي قوي نحو حق الملكية (الفكرية والصناعية) حيث بلغت نسبة الموافقين 41.3% بالإضافة ارتفاع نسبة الموافقين بشدة التي بلغت 22.8% ووصلت نسبة المحايدين 19.8% بينما نسبة المعارضين 13.2% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم ضعيفة جدا مقارنة مع النسب السابقة المقدرة 3.0%.

نلاحظ أن الارتفاع الايجابي لنسبة المبحوثين لحق الملكية يؤكد أن الدولة الجزائرية تصون ملكية الأفراد سواء كانت فكرية أو صناعية وتضع القوانين الصارمة والرادعة لمن يحاول التعدي على ملكية غيره بدون وجه حق.

الجدول 30 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 13

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	10	6,0
معارض	19	11,4
محايد	26	15,6
موافق	71	42,5
موافق بشدة	41	24,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.68 وانحراف معياري قدره 1.14 ومعامل اختلاف 30.98% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الاتجاه، وهذا ما تؤكده نسبة معامل الاختلاف الأقل من 50%، مما يدل على وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو الحق في التصويت والترشح، وفي تقلد المناصب العامة، وما يؤكد هذا الإجماع هو قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تثبت الاتجاه الايجابي القوي للأساتذة الجامعيين نحو الحق في التصويت والترشح، وفي تقلد المناصب العامة،

وذلك من خلال ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة بالمقارنة مع باقي النسب الأخرى حيث تمثل نسبة الموافقين ب 42.5% وارتفاع نسبة الموافقين بشدة 24.6% أما نسبة المحايدين 15.6% والمعارضين 11.4% والمعارضين بشدة تعتبر نسبتهم ضعيفة جدا المقدرة ب 6.0%.

من خلال نتائج المبحوثين نلاحظ ارتفاع كبير لنسبة الموافقين والموافقين بشدة بلغت 67.1%، والمحايدين وهذا يدل على إجماع المبحوثين بأنهم يمارسون حقهم في التصويت والترشيح للمناصب العامة في الدولة وهو ما تنص عليه الدساتير الجزائرية و تطبيقه والترشح يدل على تطبيق مبادئ الديمقراطية المتمثلة في التعددية الحزبية من خلال فتح المجال لمختلف التيارات الحزبية الترشح للانتخابات سواء المحلية أو التشريعية منها، وبالتالي تحقيق التداول السلمي على السلطة وهو ما تقوم عليه الديمقراطية من خلال تطبيق التعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة، وفي الحالة الجزائرية فإننا نلاحظ وجود تعددية حزبية من خلال الأحزاب الجزائرية البارزة على الساحة السياسية من أحزاب وطنية كحزب جبهة التحرير الوطنيFLN وأحزاب إسلامية كحزب حمس HMS وأحزاب علمانية كحزب العمال PT وغيرها من الأحزاب الجزائرية النشطة على الساحة السياسية.

الجدول 31 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 14

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	23	13,8
معارض	38	22,8
محايد	34	20,4
موافق	39	23,4
موافق بشدة	33	19,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.13 وانحراف معياري قدره 1.34 ومعامل اختلاف 43.05% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%. وهذا يعني توزع إجابات مختلف مفردات العينة حول كافة الاقتراحات وبنسب متقاربة وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 23.4% الموافقين بشدة التي قدرت ب 19.8% وتقابلها نسبة المعارضين المقدرة ب22.8% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين لتصل إلى 20.4% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 13.8%، وتبين هذه النتائج اختلاف في اتجاهات المبحوثين وهذا ما أكدته قيمة الانحراف المعياري، ولكننا نجد الاتجاه محايد يميل نحو الايجابية وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح، ونلاحظ توزع في إجابات المبحوثين بين مختلف الاقتراحات، وهذا يعود إلى عدة عوامل قد تعود إلى الجنس أو التخصص.

الجدول 32 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة14 حسب الجنس

الجنس		المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي و المادي					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	12		18	13	20	79
	%	15,2%	20,3%	22,8%	16,5%	25,3%	100,0%
إناث	التكرار	11	22	16	26	13	88
	%	12,5%	25,0%	18,2%	29,5%	14,8%	100,0%
المجموع	التكرار	23	38	34	39	33	167
	%	13,8%	22,8%	20,4%	23,4%	19,8%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي والمادي حسب الجنس بتباين إجابات المبحوثين حول الموافقة 29.5 % بالنسبة للإناث و16.5% ذكور، بينما تتقارب نسبة الحياد بالنسبة للجنسين معا 22.8% ذكور و18.2% إناث، كما ترتفع نسبة الموافقين بشدة والمعارضين بشدة عند الذكور وتنخفض عند الإناث، وهذا التباين في الاتجاهات جعلنا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير الاختلاف.

الجدول 33 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة14 حسب التخصص

التخصص		المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي والمادي					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	10	13	6	10	9	48
	%	20,8%	27,1%	12,5%	20,8%	18,8%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	6	6	4	4	2	22
	%	27,3%	27,3%	18,2%	18,2%	9,1%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	2	5	7	4	2	20
	%	10,0%	25,0%	35,0%	20,0%	10,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	5	14	17	21	20	77
	%	6,5%	18,2%	22,1%	27,3%	26,0%	100,0%
المجموع	التكرار	23	38	34	39	33	167
	%	13,8%	22,8%	20,4%	23,4%	19,8%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة المعارضين وبينما تتساوى نسبة المعارضين بشدة والموافقين 20.8% و تنخفض نسبة المحايدين 12.5%، وعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة المعارضين بشدة والمعارضين 27.3%، بالإضافة إلى الموافقين والمحايدين 18.2%، وهذا يدل على بروز اتجاه سلبي للمبحوثين حول المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي والمادي لدى ممثلي هذا التخصص،

أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 35.0% والمعارضين 25.0% والموافقين 20.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقين 27.3% والموافقين بشدة 26.0%.

الجدول 34 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 15

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	13	7,8
معارض	26	15,6
محايد	23	13,8
موافق	70	41,9
موافق بشدة	35	21,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.53 وانحراف معياري قدره 1.21 ومعامل اختلاف 34.28% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الاتجاه، وهذا ما أكدته نسبة معامل الاختلاف التي أقل من 50%، مما يدل على وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو تطبيق المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس (ذكر، أنثى)، و يؤكد هذا الإجماع حول هذه العبارة بروز الاتجاه الايجابي القوي للمبحوثين نحو المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس (ذكر، أنثى) الذي تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارة وذلك من خلال ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة المقدرة ب 62.9% ، بالإضافة إلى نسبة المحايدين وهذا يدل على إجماع المبحوثين بوجود المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس بالمقارنة مع باقي النسب الأخرى وانخفاض نسبة المعارضين بشدة المقدرة ب7.8% وتقدر نسبة الموافقين 41.9% ونسبة الموافقين بشدة 21.0% أما نسبة المحايدين 13.8% بينما نسبة المعارضين 15.6%.

من خلال نتائج المبحوثين نجد اتجاه المبحوثين ايجابي قوي نحو تطبيق المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس (ذكر، أنثى) وهذا يؤكد تطبيق النظام السياسي الجزائري للمساواة أمام القانون وبالتالي تحقيق مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو استقلالية القضاء وتطبيق ركيزة من الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية وهي تطبيق المساواة بكل أشكالها والمساواة أمام القضاء بغض النظر عن الجنس ضرب من ضروب المساواة التي تقوم عليها الديمقراطية وتسعى لتطبيقها وتحقيقها على أرض الواقع.

الجدول 35 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 16

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	37	22,2
معارض	41	24,6
محايد	22	13,2
موافق	32	19,2
موافق بشدة	35	21,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.92 وانحراف معياري قدره 1.47 ومعامل اختلاف 50.34% مما يؤكد تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي وظهوره في المجال الحيادي الذي يميل إلى السلبية مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد ومعارض بشدة وموافق بشدة، ويبرز تباين اتجاهات المبحوثين بين موافق على المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة) من خلال النتائج الميدانية وتبلغ نسبة الموافقين 19.2% ونسبة الموافقين بشدة 21.0% أما نسبة المحايدين 13.2% بينما تقدر نسبة المعارضين 24.6% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 22.2%.

على الرغم من أن المساواة تعتبر ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية الواجب توفرها في أي بلد يطبق أو يدعي تطبيق الديمقراطية والجزائر من بين الدول التي تؤكد على تطبيق المبادئ الديمقراطية منذ دستور 23 فيفري 1989 (المادة 28) الذي يقر بالتعددية السياسية وبالتالي الشروع الفعلي في تطبيق الديمقراطية باستثناء العشرية السوداء التي مرت على الدولة الجزائرية والشعب الجزائري فإن الجزائر عاودت الكرة وسارت في طريق العودة إلى مسار تطبيق الديمقراطية بكل مبادئها وركائزها وذلك من خلال مختلف الدساتير والتعديلات (دستور 1996، تعديل 2008، قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية...) التي وضعتها الدولة والنظام السياسي من أجل تطبيق الديمقراطية في جو يسوده السلم والاستقرار، ولكن النتائج الميدانية لتطبيق عبارة المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة) تبين توزيع في إجابات المبحوثين بين مختلف الاتجاهات خصوصا بين المعارضين بشدة والموافقين بشدة، وقد هذا يعود إلى عدة عوامل قد تعود إلى التخصص أو الجنس أو الأقدمية وهذا ما سنلاحظه في الجداول المقبلة المتعلقة بالجنس والتخصص والأقدمية.

الجدول 36 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة16 حسب الجنس

الجنس		المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة)					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	16	16	11	16	20	79
	%	20,3%	20,3%	13,9%	20,3%	25,3%	100,0%
إناث	التكرار	21	25	11	16	15	88
	%	23,9%	28,4%	12,5%	18,2%	17,0%	100,0%
المجموع	التكرار	37	41	22	32	35	167
	%	22,2%	24,6%	13,2%	19,2%	21,0%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة) حسب الجنس بتقارب إجابات المبحوثين حول الموافقة 18.2 % بالنسبة للإناث و20.3% ذكور، بينما ترتفع نسبة الموافقين بشدة عند الذكور 25.3% ويقابلها ارتفاع نسبة المعارضين والمعارضين بشدة للإناث 28.4% معارضين و23.9% معارضين بشدة.

الجدول 37 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة16 حسب التخصص

التخصص		المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل(الوظيفة)					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	9	16	7	5	11	48
	%	18,8%	33,3%	14,6%	10,4%	22,9%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	7	7	1	5	2	22
	%	31,8%	31,8%	4,5%	22,7%	9,1%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	4	3	7	6	0	20
	%	20,0%	15,0%	35,0%	30,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	17	15	7	16	22	77
	%	22,1%	19,5%	9,1%	20,8%	28,6%	100,0%
المجموع	التكرار	37	41	22	32	35	167
	%	22,2%	24,6%	13,2%	19,2%	21,0%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تنخفض نسبة الموافقة بينما ترتفع نسبة المعارضين 33.3% والمعارضين بشدة 18.8%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة المعارضين والمعارضين بشدة 31.8% وتقدر نسبة الموافقين ب 22.7% ما يدل على اتخاذ المبحوثين موقف معين وعدم التزام الحياد فقدرت نسبة المحايدين 4.5%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 35.0% والموافقين 30.0%، أما العلوم البيولوجية نسبة الموافقين بشدة 28.6% ونسبة المحايدين 9.1%.

الجدول 38 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة16 حسب الأقدمية

الأقدمية		المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة)					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	24	15	8	12	12	71
	%	33,8%	21,1%	11,3%	16,9%	16,9%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	10	19	8	11	12	60
	%	16,7%	31,7%	13,3%	18,3%	20,0%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	0	4	3	2	6	15
	%	0,0%	26,7%	20,0%	13,3%	40,0%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	3	3	3	7	5	21
	%	14,3%	14,3%	14,3%	33,3%	23,8%	100,0%
المجموع	التكرار	37	41	22	32	35	167
	%	22,2%	24,6%	13,2%	19,2%	21,0%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات أغلب إجاباتهم معارضين بشدة 33.8% ومعارضين 21.1%، والذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم معارضون بنسبة 31.7% على المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة)، أما الذين تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فترتفع نسبة الموافقين بشدة 40.0% وتنعدم نسبة المعارضين بشدة، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الموافقين 33.3% والموافقين بشدة 23.8%.

من خلال هذه النتائج نلاحظ شبه اتفاق بين المبحوثين على المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل باستثناء الفئة الأولى المعارضة لهذا الرأي.

الجدول 39 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 17

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	18	10,8
معارض	30	18,0
محايد	28	16,8
موافق	58	34,7
موافق بشدة	33	19,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.35 وانحراف معياري قدره 1.28 ومعامل اختلاف 38.21% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، ما تؤكده معاملات الاختلاف التي تكون قيمتها أقل من 50%. ويؤكد الإجماع على وجود اتجاه محايد يميل

نحو الايجابية للمبحوثين نحو حق تأسيس منظمات المجتمع المدني (أحزاب، جمعيات، نقابات) وحرية الانضمام إليها من خلال إجابات المبحوثين حول هذه العبارة، بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين ب 34.7% ونسبة الموافقين بشدة 19.8% ونسبة المحايدين 16.8% وأما نسبة المعارضين 18.0% والمعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 10.8%. من خلال هذه النتائج نلاحظ توزيع في إجابات المبحوثين بين رغم أنها تميل إلى الاتجاه الايجابي، وقد تعود إلى عدة عوامل منها الجنس أو التخصص أو الأقدمية.

الجدول 40 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 17 حسب الجنس

الجنس		المساواة في التصويت و الترشح للانتخابات بين الجنسين					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	9	12	15	25	18	79
	%	11,4%	15,2%	19,0%	31,6%	22,8%	100,0%
إناث	التكرار	9	18	13	33	15	88
	%	10,2%	20,5%	14,8%	37,5%	17,0%	100,0%
المجموع	التكرار	18	30	28	58	33	167
	%	10,8%	18,0%	16,8%	34,7%	19,8%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو المساواة في التصويت و الترشح للانتخابات بين الجنسين حسب الجنس بتقارب إجابات المبحوثين حول الموافقة 37.5 % بالنسبة للإناث و31.6% ذكور، بينما ترتفع نسبة الموافقين بشدة عند الذكور 22.8% ويقابلها ارتفاع نسبة المعارضين للإناث 20.5%، رغم الاتفاق العام على وجود المساواة في التصويت إلا أننا نلجأ لمتغير آخر لتدعيم الاتجاه الايجابي.

الجدول 41 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 17 حسب التخصص

التخصص		المساواة في التصويت و الترشح للانتخابات بين الجنسين					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	4	11	9	12	12	48
	%	8,3%	22,9%	18,8%	25,0%	25,0%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	4	3	2	10	3	22
	%	18,2%	13,6%	9,1%	45,5%	13,6%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	0	6	4	8	2	20
	%	0,0%	30,0%	20,0%	40,0%	10,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	10	10	13	28	16	77
	%	13,0%	13,0%	16,9%	36,4%	20,8%	100,0%
المجموع	التكرار	18	30	28	58	33	167
	%	10,8%	18,0%	16,8%	34,7%	19,8%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تتساوى نسبة الموافقين والموافقين بشدة 25.0%، كما ترتفع نسبة المعارضين 22.9%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة الموافقين بشدة والمعارضين 13.6% وترتفع نسبة الموافقين ب 45.5% وهذا يدل على ظهور اتجاه ايجابي لدى المبحوثين، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة الموافقين 40.0%، أما العلوم البيولوجية نسبة الموافقين 36.4%. هذا الاتفاق في نسب إجابات المبحوثين يجعلنا نتجه إلى متغير آخر لتأكيد الموافقة.

الجدول 42 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 17 حسب الأقدمية

الأقدمية		المساواة في التصويت و الترشح للانتخابات بين الجنسين					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	5	17	15	21	13	71
	%	7,0%	23,9%	21,1%	29,6%	18,3%	100,0%
من 6 إلى 10 سنوات	التكرار	6	10	8	25	11	60
	%	10,0%	16,7%	13,3%	41,7%	18,3%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	3	1	4	3	4	15
	%	20,0%	6,7%	26,7%	20,0%	26,7%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	4	2	1	9	5	21
	%	19,0%	9,5%	4,8%	42,9%	23,8%	100,0%
المجموع	التكرار	18	30	28	58	33	167
	%	10,8%	18,0%	16,8%	34,7%	19,8%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فإن أغلب إجابات المبحوثين موافقين 29.6% ومعارضين 23.9% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين بشدة 18.3%، أما الذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم موافقون بنسبة 41.7%، والذين تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فترتفع نسبة الموافقين بشدة 26.7% و20.0%، بينما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الموافقين 42.9% والموافقين بشدة 23.8%. من خلال هذه النتائج نلاحظ اتفاق بين المبحوثين على المساواة في التصويت والترشح للانتخابات بين الجنسين

الجدول 43 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 18

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	54	32,3
معارض	35	21,0
محايد	22	13,2
موافق	29	17,4
موافق بشدة	27	16,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.64 وانحراف معياري قدره 1.49 ومعامل اختلاف 56.44% مما يؤكد تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وذلك لزيادة قيمة معامل الاختلاف عن 50%. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في مجال اتجاه الحياد السلبي، مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد وارتفاع نسبة المعارضين بشدة والمعارضين حيث بلغت نسبتهم 53.3%، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري وانخفاض قيمة المتوسط الحسابي المرجح وزيادة التباين والتشتت حوله مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد اتجاهات المبحوثين عن بعضهم البعض، هذا ما تؤكده النتائج الميدانية للدراسة حيث لاحظنا تباين في اتجاهات الأساتذة بين معارض بشدة على وجود تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على منصب عمل، وتبلغ نسبة الموافقين 17.4% ونسبة الموافقين بشدة 16.2% أما نسبة المحايدين 13.2% بينما تقدر نسبة المعارضين 21.0% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 32.3%. رغم ما تؤكده النصوص الدستورية الواضحة والصريحة على ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على منصب عمل ونلاحظ تركز إجابات المبحوثين حول المعارضة بشدة والمعارضة وهذا يدل على غياب المصداقية والتكافؤ الحقيقي للفرص.

الجدول 44 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو المحور 2

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
حرية التنقل	4,05	,96	23,70	ايجابي قوي
حرية الفكر	3,58	1,02	28,49	ايجابي قوي
حرية المعتقد الديني	3,84	1,13	29,48	ايجابي قوي
حرية الرأي والتعبير دون الخوف من خطر العقاب	2,95	1,27	43,05	محايد سلبي
حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة...)	2,98	1,10	36,91	محايد سلبي
حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة	2,80	1,21	43,21	محايد سلبي
غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة	3,23	1,10	34,06	محايد ايجابي
حق تأسيس منظمات المجتمع المدني(أحزاب، جمعيات، نقابات) و حرية الانضمام إليها	3,49	1,08	30,95	محايد ايجابي
حرية المعارضة من خلال عقد ندوات مظاهرات واحتجاجات	2,86	1,12	39,13	محايد سلبي
حرية التجمع والتكتل والمشاركة السياسية	2,94	1,12	38,10	محايد سلبي
حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي	3,73	1,12	30,03	ايجابي قوي
حق الملكية الفكرية والصناعية	3,68	1,06	28,80	ايجابي قوي
الحق في التصويت والترشح، وفي تقلد المناصب العامة	3,68	1,14	30,98	ايجابي قوي
المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي	3,13	1,34	42,81	محايد ايجابي
المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس(ذكر- أنثى)	3,53	1,21	34,28	ايجابي قوي
المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل(الوظيفة)	2,92	1,47	50,34	محايد سلبي
المساواة في التصويت والترشح للانتخابات بين الجنسين	3,35	1,28	38,21	محايد ايجابي
تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على منصب عمل	2,64	1,49	56,44	محايد سلبي
متوسط المحور	3,29	1,18	35,74	محايد ايجابي

من خلال تحليل نتائج المحور الثاني الذي تعالج عباراته الفرضية الأولى والذي يوضح المحصلة النهائية لنتائج جداول الفرضية، والمتمثلة في تحليل العبارات الخاصة باتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر، وذلك لغرض معرفة نوعية الاتجاه العام السائد للفرضية ايجابي أو سلبي أو محايد، وقد تبين لنا من نتائج الجدول أن قيمة مجموع المتوسط الحسابي المرجح للفرضية أو متوسط المحور لمجموع أفراد عينة البحث إلى ايجابية الاتجاه العام نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر بمتوسط قدره 3.29 وانحراف معياري 1.18، كما تدل قيمة معامل الاختلاف على وجود انسجام واتفاق كبير في إجابات المبحوثين حيث تقدر قيمته ب 35.74%. إن هذه النتائج الايجابية تدل على اتفاق المبحوثين على قيام النظام السياسي بضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع المواطنين وذلك مهما اختلفت تخصصات المبحوثين وسنوات خبرتهم وحتى جنسهم. وتدل هذه النتيجة على سيادة الاتجاه العام للفرضية بالحياد الايجابي

2-عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية:

الجدول 45 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 19

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	13	7,8
معارض	32	19,2
محايد	45	26,9
موافق	65	38,9
موافق بشدة	12	7,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.19 وانحراف معياري قدره 1.07 ومعامل اختلاف 33.64% وهذا يدل على وجود تركز في إجابات المبحوثين مابين الموافقين والمحايدين والمعارضين، فتتراوح إجاباتهم بين الموافق والمعارض والمحايد وتقدر نسبة الموافقين على النشاط الفعال الذي تقوم به الأحزاب في الجزائر لتفعيل دورها في المجال السياسي 38.9% ونسبة الموافقين بشدة 7,2% ووصلت نسبة المحايدين 26.9% بينما نسبة المعارضين 19.2% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 7.8%.

نلاحظ من خلال نتائج المبحوثين أن هناك تباين في اتجاهات المبحوثين وتركز بين المحايدين والموافقين والمعارضين بينما تنخفض كثيرا نسبة المعارضين بشدة وكذا الموافقين بشدة، وهذا يدل على تقارب اتجاهات المبحوثين وتركزها بين المعارض والموافق والمحايد رغم أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تدل على أن الاتجاه إيجابي. قد يعود سبب تباين إجابات المبحوثين بالدرجة الأولى إلى جنس الأساتذة، أو بالنسبة إلى تخصصهم.

الجدول 46 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 19 حسب الجنس

الجنس		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
		تفعيل دورها في المجال السياسي					
ذكور	التكرار	6	17	18	32	6	79
	%	7,6%	21,5%	22,8%	40,5%	7,6%	100,0%
إناث	التكرار	7	15	27	33	6	88
	%	8,0%	17,0%	30,7%	37,5%	6,8%	100,0%
المجموع	التكرار	13	32	45	65	12	167
	%	7,8%	19,2%	26,9%	38,9%	7,2%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو تفعيل الأحزاب لدورها في المجال السياسي حسب الجنس بتقارب إجابات المبحوثين حول الموافقة 37.5 % بالنسبة للإناث و40.5% ذكور، بينما ترتفع نسبة المحايدين عند الإناث 30.7%، ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء فإننا نلجأ إلى متغير آخر لتدعيم هذا الاتجاه الايجابي.

الجدول 47 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 19 حسب التخصص

التخصص		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
		تفعيل دورها في المجال السياسي					
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	2	15	7	17	7	48
	%	4,2%	31,3%	14,6%	35,4%	14,6%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	2	4	8	7	1	22
	%	9,1%	18,2%	36,4%	31,8%	4,5%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	3	5	7	5	0	20
	%	15,0%	25,0%	35,0%	25,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	6	8	23	36	4	77
	%	7,8%	10,4%	29,9%	46,8%	5,2%	100,0%
المجموع	التكرار	13	32	45	65	12	167
	%	7,8%	19,2%	26,9%	38,9%	7,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة الموافقين 35.4% كما ترتفع نسبة المعارضين 31.3%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال فترتفع نسبة المحايدين 36.4%والموافقين 31.8%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 35.0% وتتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 25.0% ، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقين 38.9% والمحايدين 26.9%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج إجماع المبحوثين بأن الدور الأساسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية الجزائرية هو تفعيل دورها في المجال السياسي عموما وإغفالها لباقي المجالات (اجتماعية وثقافية).

الجدول 48 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 20

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	24	14,4
معارض	40	24,0
محايد	35	21,0
موافق	42	25,1
موافق بشدة	26	15,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.04 وانحراف معياري قدره 1.30 ومعامل اختلاف 42.86 % مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف لاقتراب قيمته من 50%، مما يدل على توزع إجابات مختلف مفردات العينة حول كافة الاقتراحات بنسب متقاربة، ما تؤكده النتائج الميدانية فنسبة الموافقين 25.1% ونسبة المعارضين المقدرة ب24.0% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين لتصل إلى 21.0% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 14.4% وتقابلها نسبة الموافقين بشدة المقدرة ب 15.6%، تبين هذه النتائج اختلاف في اتجاهات المبحوثين وهذا ما أكدته قيمة الانحراف المعياري، ومع ذلك فإننا نجد الاتجاه محايد يميل نحو الايجابية وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح بسبب ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة.

على الرغم من أن الدولة الجزائرية تقوم على دعم سيادة الشعب للنظام السياسي الديمقراطي واحترام اختياراته الحرة المبنية على الانتخابات الحرة التي تقوم في جو من الشفافية وذلك بحضور المحكمين والمسيرين الدوليين في إطار تطبيق الديمقراطية وإبراز الشفافية والمصداقية ما يعزز عمل الأحزاب السياسية الجزائرية للعمل في جو يسوده الاطمئنان والإيمان بمصداقية النظام السياسي القائم على أساس تطبيق الديمقراطية، إلا أنه توجد بعض الشكوك والاختلافات في آراء المبحوثين حول مدى دعم الأحزاب سيادة الشعب واحترام اختياراته وتقبلها بكل روح رياضية في جو يسوده الأمن والسلام وإيمانه بمصداقية كل من الأحزاب والنظام السياسي القائم، وهذا ما أكدته نتائج هذه العبارة التي أكدت وجود تباين في اتجاهات المبحوثين وأن مالت في الأخير إلى الحياد الإيجابي.

الجدول 49 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 21

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	13	7,8
معارض	7	4,2
محايد	43	25,7
موافق	61	36,5
موافق بشدة	43	25,7
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3,68 وانحراف معياري قدره 1.14 وهذا يعني أن هناك انسجاما واتفاقا كبيرا بين المبحوثين في الإجابة، مما يؤكد الإجماع على وجود اتجاه موحد للمبحوثين، ومعامل اختلاف 30.87% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الاتجاه، وهذا ما تؤكده نسبة معامل الاختلاف الأقل من 50%، مما يدل على وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو سعي الأحزاب السياسية للمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية و دعمها، ويؤكد هذا الإجماع قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تثبت الاتجاه الايجابي القوي للمبحوثين نحو هذه العبارة، وذلك من خلال النتائج الميدانية التي أثبتت ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة والمحايدين وانخفاض نسبة المعارضين والمعارضين بشدة، حيث تقدر نسبة الموافقين 36.5% ونسبة الموافقين بشدة 25.7% و وصلت نسبة المحايدين 25.7% وتقدر نسبة المعارضين والمعارضين بشدة معا 12% (المعارضين 4.2% والمعارضين بشدة 7.8%).

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ بأنه لا يوجد اختلاف في اتجاهات المبحوثين حول سعي الأحزاب للمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية ودعمها، وهذا ما أكده معدل المتوسط الحسابي المرجح الذي يدل على وجود اتجاه ايجابي قوي، مما يثبت أن استقلال و سلامة ووحدة التراب الوطني تعتبر سمة من سمات وجود الدولة الحرة المستقلة التي لا تخضع للقيود والضغوط الخارجية وهذا ما تسعى كل من الدولة وكل الأحزاب السياسية المحافظة عليه.

الجدول 50 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 22

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	24	14,4
معارض	39	23,4
محايد	37	22,2
موافق	44	26,3
موافق بشدة	23	13,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.02 وانحراف معياري قدره 1.278 ومعامل اختلاف 42.32% مما يثبت تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين نظرا لارتفاع قيمة معامل الاختلاف مما يدل على توزع إجابات مختلف مفردات العينة حول كافة الاقتراحات، وذلك رغم ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي المرجح الذي يدل على وجود اتجاه ايجابي على العموم ولكن في هذه الحالة فإننا نلاحظ تشتت في توزيع نتائج إجابات المبحوثين من خلال قيمة الانحراف المعياري، وكذا إجابات المبحوثين حيث تقدر نسبة الموافقين 26.3% ونسبة الموافقين بشدة 13.8% ووصلت نسبة المحايدين 22.2% بينما نسبة المعارضين 23.4% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 14.4%.

من خلال نتائج هذه العبارة نلاحظ تباين في إجابات المبحوثين بين مختلف الاقتراحات، وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل مثل التخصص أو الجنس.

الجدول 51 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة22 حسب الجنس

الجنس		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
		العمل على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج ووضوحها					
ذكور	التكرار	10	18	21	19	11	79
	%	12,7%	22,8%	26,6%	24,1%	13,9%	100,0%
إناث	التكرار	14	21	16	25	12	88
	%	15,9%	23,9%	18,2%	28,4%	13,6%	100,0%
المجموع	التكرار	24	39	37	44	23	167
	%	14,4%	23,4%	22,2%	26,3%	13,8%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو عمل الأحزاب على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج ووضوحها حسب الجنس بتقارب إجابات المبحوثين حول الموافقة 28.4 % بالنسبة للإناث و24.1% ذكور، بينما ترتفع نسبة المحايدين عند الذكور 22.8%، ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء فإننا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 52 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة22 حسب التخصص

التخصص		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
		العمل على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج و وضوحها					
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	8	12	11	9	8	48
	%	16,7%	25,0%	22,9%	18,8%	16,7%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	8	4	5	2	22
	%	13,6%	36,4%	18,2%	22,7%	9,1%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	3	6	3	6	2	20
	%	15,0%	30,0%	15,0%	30,0%	10,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	10	13	19	24	11	77
	%	13,0%	16,9%	24,7%	31,2%	14,3%	100,0%
المجموع	التكرار	24	39	37	44	23	167
	%	14,4%	23,4%	22,2%	26,3%	13,8%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة المعارضين 25.0% كما ترتفع نسبة المحايدين 22.9%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال فترتفع نسبة المعارضين 36.4% والموافقين 22.7%، أما العلوم السياسية فتتساوى نسبة الموافقين والمحايدين 30.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة بارتفاع نسبة الموافقين 31.2% والمحايدين 24.7%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج إجماع المبحوثين بقيام الأحزاب السياسية الجزائرية العمل على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج ووضوحها رغم ظهور المعارضة لدى تخصص علوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

الجدول 53 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 23

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	23	13,8
معارض	29	17,4
محايد	47	28,1
موافق	46	27,5
موافق بشدة	22	13,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.09 وانحراف معياري قدره 1.24 ومعامل اختلاف 40.00% مما يثبت أن هناك توزيعا وتباينا وتشتتا في إجابات المبحوثين رغم ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي المرجح الذي يدل على وجود اتجاه محايد يميل إلى الايجابية، لكننا نلاحظ

تباين في توزيع نتائج إجابات المبحوثين من خلال ارتفاع قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، بالإضافة إلى النتائج الميدانية للدراسة التي تعطي نسب إجابات المبحوثين حول عبارة قيام الأحزاب السياسية بالربط بين المواطنين والسلطة (الحكومة)، وتقدر نسبة الموافقين 27.5% والموافقين بشدة 13.2% ونسبة المحايدين 28.1% بينما نسبة المعارضين 17.4% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 13.8%.

على الرغم من أن النظام السياسي الجزائري يقوم أساسا على التعددية السياسية التي أقرها دستور 1989 وكافة الدساتير والتعديلات اللاحقة التي تؤكد على الدور الفعال التي تقوم به الأحزاب السياسية في تسيير البلاد بمختلف تياراتها، إلا أن الواقع يشهد عكس ذلك فربما يعود ذلك إلى الطريقة التي ظهرت فيها الأحزاب السياسية الجزائرية إلى الساحة السياسية والظروف التي ظهرت فيها بعد أحداث أكتوبر 1988 وإقرار الرئيس "الشاذلي بن جديد" التعددية السياسية و"ظهور عشرات الأحزاب الصغيرة كالفطر"[1] كما شبهها العياشي عنصر، وهو يعتبر ظهور عشوائي مبني على أساس خاطئ ما ساهم في ضعف أداء هذه الأحزاب وعدم سيطرتها وتحكمها في مقاليد الحكم وبقاء الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) المسيطر في الحكم.

لهذا نجد عدم تأكد وشك المبحوثين في قدرة الأحزاب السياسية الجزائرية في الربط بين المواطنين والسلطة، بالإضافة إلى أن معظم الأحزاب السياسية الجزائرية فإنها لا تظهر في الساحة الوطنية إلا خلال فترة الانتخابات من أجل عرض برنامجها السياسي لاستقطاب الناخبين لتعود للاختفاء مرة أخرى حتى وصول انتخابات جديدة مما يقلل من مصداقيتها لدى المواطنين وتأكدهم من غياب دورها في الربط بين الحكومة وبينهم.

الجدول 54 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 24

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	27	16,2
معارض	33	19,8
محايد	47	28,1
موافق	45	26,9
موافق بشدة	15	9,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.93 وانحراف معياري قدره 1.22 ومعامل اختلاف 41.47% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تثبته قيمة معامل الاختلاف، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في مجال الحياد

[1]: العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين**، مرجع سابق، ص 88.

السلبي مما يدل على تباين إجابات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد آراء المبحوثين عن بعضهم البعض، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 26.9% أما نسبة الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 9.0% أما نسبة المحايدين فقد بلغت أعلى نسبة 28.1% بينما نسبة المعارضين 19.8% والمعارضين بشدة قدرت ب16.2%.

نلاحظ ارتفاع نسبة المحايدين بالنسبة المنافسة السلمية على السلطة بتقديم برامجها المختلفة بكل شفافية يعود ذلك إلى عدة أسباب أمنية وذلك بسبب دخول الجزائر في حالة الأزمة الشاملة خلال العشرية السوداء التي كانت بدايتها إلغاء المؤسسة العسكرية للانتخابات عام 1992 بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات وهو ما لم يكن متوقعا من قبل مما أدى إلى تصاعد الوضع وإعلان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة حالة العصيان والتمرد التي ذهب ضحيتها الآلاف من المواطنين مدنيين وعسكريين، وهذا ما ترك آثار سلبية على المواطنين بشأن المنافسة السلمية على السلطة بتقديم الأحزاب لبرامجها المختلفة بكل شفافية، حيث تقدم الأحزاب برامجها السياسية فعلا ولكن الواقع عكس ذلك حيث بقي حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب النظام السياسي الذي يسير شؤون الدولة.

الجدول 55 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 25

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	17	10,2
معارض	34	20,4
محايد	44	26,3
موافق	54	32,3
موافق بشدة	18	10,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.13 وانحراف معياري قدره 1.164 ومعامل اختلاف 37.19% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وما يؤكد وجود انسجام واتفاق في إجابات المبحوثين نحو سعي الأحزاب السياسية للحصول على السلطة بالتركيز على شخصية المرشح (كاريزمية، تاريخية) وما يؤكد ذلك هو ارتفاع نسبة الموافقين المقدرة ب 32.3% وتقدر نسبة الموافقين بشدة 10.8% و وصلت نسبة المحايدين 26.3% ونسبة المعارضين 20.4% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 10.2%، بالإضافة إلى هذه النتائج الميدانية التي تدل على توزع إجابات المبحوثين على كل الاقتراحات حيث تتقارب نسبة المعارضين بشدة نسبة الموافقين بشدة أما نسبة الموافقين فتعتبر أعلى نسبة وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاه المبحوثين في المجال المحايد يميل إلى الايجابية وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي المرجح.

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن الأحزاب السياسية مازالت تركز على شخصية المرشح الكاريزمية والتاريخية ألا أنه لم يبقى ذو تأثير كبير على أفراد المجتمع كما في السابق حيث كان شرط الانضمام إلى الحزب أن تكون مناضل في جبهة التحرير الوطني أو مجاهد و إلا فلا تقبل داخل الحزب ومع التطورات السياسية والمشاكل والعقبات التي مر بها النظام السياسي الجزائري وتبني التعددية السياسية فإن الأحزاب بدأت تركز اهتمامها على البرامج السياسية وكيفية تطبيق المبادئ الديمقراطية وعدم تركها مواد ونصوص على أوراق الدساتير الجزائرية.

الجدول 56 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 26

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	29	17,4
معارض	40	24,0
محايد	45	26,9
موافق	39	23,4
موافق بشدة	14	8,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.81 وانحراف معياري قدره 1.22 ومعامل اختلاف 43.24% مما يؤكد تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي وظهوره في المجال الحيادي الذي يميل إلى السلبية مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد ومعارض بشدة، وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية بالنسبة لسعي الأحزاب للحصول على السلطة بالتركيز على مكانة المرشح العلمية وقدرت نسبة الموافقين 23.4% و8.4% موافق بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، تقابلها نسبة 24.0% معارض و17.4% معارض بشدة وتبلغ نسبة المحايدين 26.9%.

الجدول 57 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 27

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	30	18,0
معارض	33	19,8
محايد	46	27,5
موافق	48	28,7
موافق بشدة	10	6,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق اتجاهات أفراد العينة نحو سعي الأحزاب للحصول على السلطة بالتركيز على العصبية القبلية حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.85 وانحراف

معياري قدره 1.20 ومعامل اختلاف 41.96 حيث نلاحظ تباين في اتجاهات المبحوثين بين موافق ومعارض ومحايد وتقدر نسبة الموافقين 28.7% و6.0% موافقين بشدة التي تعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع النسب الأخرى، أما نسبة المعارضين 19.8% و18.0% معارضين بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 27.5%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 56 و57 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد بالإضافة إلى الموافق والمعارض والمعارض بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده قيمتا المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى السلبية.

وهذا يدل على أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون العينة البحثية تعارض بأن الأحزاب السياسية الجزائرية في الفترة الراهنة تقوم من أجل الحصول على السلطة بالتركيز على مكانة المرشح العلمية أو القبلية بل بالعكس فإن سعي الأحزاب يقوم بالتركيز على البرامج التي يقدمونها وكيفية تطبيق هذه البرامج في ظل تطبيق الديمقراطية ومحاولة التطور والرقي والمحافظة على سلامة التراب الوطني.

الجدول 58 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 28

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	23	13,8
معارض	31	18,6
محايد	29	17,4
موافق	40	24,0
موافق بشدة	44	26,3
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.31 وانحراف معياري قدره 1.40 ومعامل اختلاف 42.18 % مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة لاقتراب قيمة معامل الاختلاف من 50% ما يثبت توزع إجابات المبحوثين حول كافة الاقتراحات بنسب متفاوتة، وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 24.0% ونسبة الموافقين بشدة 26.3% أما نسبة المحايدين 17.4% والمعارضين 18.6% أما المعارضين بشدة نسبتهم 13.8%.

رغم التشتت بين إجابات المبحوثين من خلال معامل الاختلاف وارتفاع قيمة الانحراف المعياري، ومع ذلك فإننا نجد الاتجاه محايد يميل نحو الايجابية وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح وذلك بسبب ارتفاع نسبة الموافقين بشدة والموافقين.

الجدول 59 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 29

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	31	18,6
معارض	27	16,2
محايد	30	18,0
موافق	41	24,6
موافق بشدة	38	22,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق اتجاهات أفراد العينة نحو سعي الأحزاب للسيطرة على السلطة واستماتتها في المحافظة عليها، حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.17 وانحراف معياري قدره 1.43 ومعامل اختلاف 45.11 حيث نلاحظ تباين في اتجاهات الأساتذة بين موافق ومعارض ومحايد وتقدر نسبة الموافقين 24.6% ونسبة الموافقين بشدة 22.8% أما نسبة المحايدين 18.0% بينما تقدر نسبة المعارضين 16.2% أما المعارضين بشدة فتقدر نسبتهم 18.6%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 58 و59 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافق والموافق بشدة بالإضافة إلى المحايد والمعارض والمعارض بشدة مما يدل على بروز اتجاه محايد يميل نحو الايجابية لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين، ما تؤكده قيمتي المتوسط الحسابي المرجح و دخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية.

بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون العينة البحثية توافق وتأيد ولو بشيء من التحفظ على استعمال الأحزاب السياسية الشرعية الثورية كأداة للتأثير على قرارات المواطنين وسعيها للسيطرة على السلطة واستماتتها في المحافظة عليها.

الجدول 60 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 30

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	33	19,8
معارض	53	31,7
محايد	28	16,8
موافق	37	22,2
موافق بشدة	16	9,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.70 وانحراف معياري قدره 1.28 ومعامل اختلاف 47.33% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في مجال الحياد السلبي مما يدل على تباين إجابات

المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 22.2% و9.6% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا بالمقارنة مع النسب الأخرى، أما نسبة المعارضين 31.7% و19.8% معارضين بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 16.8%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول المعارضة والمعارضة بشدة بالإضافة إلى الموافقة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي يميل إلى الحياد لدى المبحوثين حول هذه تسمح الأحزاب المسيطرة على السلطة والنظام السياسي بالسماح للأحزاب الأخرى بالحصول على السلطة و تحقيق التداول وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي المرجح تؤكد أن الاتجاه محايد يميل إلى السلبية.

من خلال هذه النتائج نلاحظ إصرار أغلب المبحوثين على معارضتهم لهذه العبارة مؤكدين على أن الحزب المسيطر على السلطة والمستميت للبقاء مسيطرا على مقاليد الحكم لا يسمح للأحزاب الأخرى بالحصول على السلطة وتحقيق التداول الذي تقوم عليه الديمقراطية، وهذا ما أثبته التجربة الجزائرية عند نجاح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية ووقف الهيئة العسكرية للمسار الانتخابي للانتخابات التشريعية وإلغاء نتائج الانتخابات وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أكد أن حزب جبهة التحرير الوطني لن يتنازل عن سيطرته على السلطة والنظام السياسي الجزائري، وبسبب هذه الاستماتة في المحافظة على السلطة دخلت الجزائر في عشرية سوداء وحالة طوارئ كادت أن تدخل البلاد في حرب أهلية، لذلك فإن المبحوثين يعارضون فكرة قيام الحزب الحاكم بالسماح للأحزاب الأخرى بالوصول للسلطة والحصول عليها.

الجدول 61 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 31

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	12	7,2
معارض	27	16,2
محايد	60	35,9
موافق	46	27,5
موافق بشدة	22	13,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.23 وانحراف معياري قدره 1.10 ومعامل اختلاف 33.96% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي تكون قيمتها أقل من 50%. مما يؤكد إجماع المبحوثين على وجود اتجاه موحد نحو سعي الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة بالتركيز على مبادئ الدين الإسلامي وتطبيقها، حيث

تقدر نسبة الموافقين 27.5% ونسبة الموافقين بشدة 13.2% ووصلت نسبة المحايدين 35.9% بينما تقدر نسبة المعارضين 16.2% والمعارضين بشدة 7.2%.

الجدول 62 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 32

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	8	4,8
معارض	20	12,0
محايد	49	29,3
موافق	65	38,9
موافق بشدة	25	15,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق الذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو سعي الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.47 وانحراف معياري قدره 1.04 ومعامل اختلاف قيمته 29.97%، وهذا يعني أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا جدا بين المبحوثين في الإجابة وذلك من خلال تأكيد المبحوثين على هذه العبارة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث تقدر نسبة الموافقين 38.9% بالإضافة ارتفاع نسبة الموافقين بشدة التي بلغت 15.0% ووصلت نسبة المحايدين 29.3% بينما نسبة المعارضين 12,0% أما المعارضين بشدة فإن نسبتهم تعتبر جد ضعيفة مقارنة مع النتائج السابقة وتقدر 4.8%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 61 و62 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقين والمحايدين بالإضافة إلى الموافقين بشدة والمعارضين والمعارضين بشدة، مما يدل على بروز اتجاه ايجابي يميل نحو الحياد لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين ما تؤكده قيمتا المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية. بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون العينة البحثية توافق وتأيد سعي الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة من خلال انتهاج مسلك التعاليم الإسلامية وتطبيق مبادئ الدين الإسلامي.

الجدول 63 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 33

	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	20	12,0
معارض	35	21,0
محايد	66	39,5
موافق	43	25,7
موافق بشدة	3	1,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.84 وانحراف معياري قدره 1.00 ومعامل اختلاف 35.21% يدل أن هناك انسجاما واتفاقا عاما بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% مما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال إجاباتهم المحايدة التي تميل إلى السلبية حول عبارة تسعى الأحزاب الإسلامية لتطبيق الديمقراطية وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 39.5%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين والمعارضين ما يدل على وجود اختلاف في وجهات النظر وتباينها، وهذا ما أكدته النتائج الميدانية للدراسة حيث قدرت نسبة الموافقين ب 25.7% ونسبة المعارضين ب 21.0% أما الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 1.8% بينما نسبة المعارضين بشدة قدرت ب12.0%.

الجدول 64 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 34

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	12	7,2
معارض	40	24,0
محايد	78	46,7
موافق	29	17,4
موافق بشدة	8	4,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق الذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو تقوم الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المظاهرات السلمية حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.89 وانحراف معياري قدره 0.94 ومعامل اختلاف قيمته 32.56%، وهذا يعني أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا جدا بين المبحوثين في الإجابة وذلك من خلا تأكيد المبحوثين على هذه العبارة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث تقدر نسبة الموافقين 17.4% أما نسبة الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 4.8% بينما نسبة المعارضين 24.0% والمعارضين بشدة قدرت ب7.2% أما نسبة المحايدين فقد بلغت أعلى نسبة 46.7%.

الجدول 65 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 35

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	17	10,2
معارض	33	19,8
محايد	65	38,9
موافق	46	27,5
موافق بشدة	6	3,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق الذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو قيام الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.95 وانحراف معياري قدره 1.014، نلاحظ تباين في اتجاهات الأساتذة بين موافق على سعي الأحزاب للحصول على السلطة بالتركيز على مكانة المرشح العلمية وبين معارض ومحايد وتقدر نسبة الموافقين 27.5% و3.6% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، وتقابلها نسبة 19.8% معارضين و10.2% معارضين بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 38.9%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجداول 63، 64 و65 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد بالإضافة إلى الموافق والمعارض والمعارض بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي لدى المبحوثين حول هذه العبارة وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تميل إلى أن الاتجاه محايد سلبي.

من خلال النتائج المحصل عليها من الجداول السابقة نلاحظ أن الأحزاب الإسلامية لا تسعى لتطبيق الديمقراطية خلال توليها قيادة السلطة وإنما لديها اتجاهات أخرى أثبتتها العبارات السابقة باتجاهها نحو تطبيق مبادئ الدين الإسلامي من خلال إتباع الشورى التي تعتبر أقدم وأعدل من الديمقراطية لأن النظام الغربي الذي لا يخدم المسلمين، وإنما هو وليد البيئة الغربية وجاء لخدمتها وهو مخصص لها ولاحتياجاتها لذلك فهو لا يصلح للتطبيق في الدول الإسلامية، بالإضافة إلى رفض أغلبية المبحوثين بأن الأحزاب الإسلامية تتبع طريق المظاهرات السلمية وخير دليل على ذلك إعلان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حالة العصيان والتمرد أثناء إلغاء الانتخابات المحلية في جانفي 1992، وهذا دليل على عدم إتباع الأحزاب الإسلامية المظاهرات السلمية وحتى المقاطعة السلمية. وقد كانت اتجاهات المبحوثين حول هذه الأحزاب في معظمها سلبية أو محايدة نظرا للأحداث التي مرت بها الجزائر والأعمال التي قام بها الحزب الإسلامي المتمثلة في إعلان حالة العصيان إثر إلغاء المسار الانتخابي وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي ترك انطباعا عاما سلبيا عن الأحزاب الإسلامية في الجزائر.

الجدول 66 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 36

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	15	9,0
معارض	18	10,8
محايد	42	25,1
موافق	55	32,9
موافق بشدة	37	22,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.49 وانحراف معياري قدره 1.21 ومعامل اختلاف 34.58% يثبت أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، ويؤكد هذا الانسجام والاتفاق على إجماع المبحوثين على وجود اتجاه ايجابي نحو حق سعي الأحزاب العلمانية للحصول على السلطة وذلك بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين 32.9% ونسبة الموافقين بشدة 22.2% ووصلت نسبة المحايدين 25.1% بينما تعتبر نسبة المعارضين والمعارضين بشدة ضعيفة حيث تقدر نسبة المعارضين 10.8% والمعارضين بشدة 9.0%.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت الموافقة على سعي الأحزاب العلمانية للحصول على السلطة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين والموافقين بشدة مما يدل على وجود اتفاق ايجابي عام حول هذه العبارة، ولكن قيمة المتوسط الحسابي المرجح تؤكد على انتماء اتجاهات المبحوثين إلى مجال الاتجاه المحايد يميل إلى الايجابية ولكن هذا لا ينفي أن أغلب إجابات المبحوثين ايجابية.

الجدول 67 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 37

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	16	9,6
معارض	29	17,4
محايد	52	31,1
موافق	42	25,1
موافق بشدة	28	16,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.22 وانحراف معياري قدره 1.20 ومعامل اختلاف 37.24% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي تكون قيمتها أقل من 50%. مما يؤكد إجماع المبحوثين على وجود اتجاه موحد نحو سعي الأحزاب العلمانية لفصل الدين عن الدولة لمواكبة التطور التكنولوجي، ونسبة الموافقين 25.1% والموافقين بشدة 16.8% أما المحايدين 31.1% بينما نسبة المعارضين 17.4% والمعارضين بشدة 9.6%.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للمحايدين على سعي الأحزاب العلمانية الجزائرية تسعى الأحزاب العلمانية لفصل الدين عن الدولة لمواكبة التطور التكنولوجي ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة وهذا يدل على وجود اتفاق ايجابي وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح.

بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين ممثلي العينة البحثية توافق وتؤيد سعي الأحزاب العلمانية لفصل الدين عن الدولة لمواكبة التطور التكنولوجي وبالتالي إبعاد الجانب الديني عن الجانب السياسي من أجل

الرقي واللحاق بالركب الحضاري، ولكن الشيء الذي نسيته الأحزاب العلمانية بأن الجزائر دولة حديثة الاستقلال ومرت بعاصفة كادت أن تودي بدخول النظام السياسي في حرب أهلية مازال المواطنين والنظام يعاني من تبعاتها إلى اليوم تمثلت في آلاف المعطوبين والمشردين سواء أفراد أو عائلات، بالإضافة إلى أننا ننتمي لدول العالم الثالث الدول الفقيرة علميا وهذا ما أكدته وتؤكده الدراسات العالمية لترتيب الجزائر المتدني في المجال العلمي، لذلك يجب على الأحزاب العلمانية أن تعيد حساباتها من أجل تطوير الجزائر وأن تجد طريقا أحسن من فصل الدين عن الدولة.

الجدول 68 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 38

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	16	9,6
معارض	35	21,0
محايد	76	45,5
موافق	34	20,4
موافق بشدة	6	3,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.87 وانحراف معياري قدره 0.96 ومعامل اختلاف 33.59% يدل أن هناك انسجاما واتفاقا عاما بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% مما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال إجاباتهم المحايدة التي تميل إلى السلبية حول عبارة تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق مظاهرات سلمية، وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 45.5%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين والمعارضين ما يدل على وجود اختلاف في وجهات النظر وتباينها، وهذا ما أكدته النتائج الميدانية للدراسة حيث قدرت نسبة الموافقين ب 20.4% والمعارضين ب 21.0% أما الموافقين بشدة فتعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع باقي النتائج حيث قدرت ب 3.6% بينما نسبة المعارضين بشدة 9.6%.

الجدول 69 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 39

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	21	12,6
معارض	25	15,0
محايد	75	44,9
موافق	34	20,4
موافق بشدة	12	7,2
المجموع	167	100,0

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة وهذا يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم ويبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية، وهذا ما تؤكده نتائج السابق الذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.95 وانحراف معياري قدره 1.07 ومعامل اختلاف قيمته 36.31%، مما يدل أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا جدا بين

المبحوثين في الإجابة وذلك من خلا تأكيد المبحوثين على هذه العبارة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث نلاحظ تركز اتجاهات المبحوثين في الحياد وتقدر نسبتهم 44.9% وتقدر نسبة الموافقين 20.4% و7.2% موافق بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة بالمقارنة مع النسب الأخرى، وتقابلها نسبة 15.0% معارض و12.6% معارض بشدة. نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد وهذا يبين تركز اتجاهات المبحوثين و عدم تشتتهم ما أكده المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد سلبي.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 68 و 69 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الحياد، الموافق، المعارض، المعارض بشدة بينما تنخفض عند الموافقة بشدة ما يدل على وجود اتجاه سلبي لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده نتائج المتوسط الحسابي المرجح تبين أن الاتجاه محايد يميل إلى السلبية.

الجدول 70 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو المحور 3

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
تفعيل دورها في المجال السياسي	3,19	1,07	33,64	محايد ايجابي
دعم سيادة الشعب واحترام اختياراته الحرة	3,04	1,30	42,86	محايد ايجابي
السعي للمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية	3,68	1,14	30,87	ايجابي قوي
العمل على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج و وضوحها	3,02	1,28	42,32	محايد ايجابي
الربط بين المواطنين و السلطة (الحكومة)	3,09	1,24	40,00	محايد ايجابي
المنافسة السلمية على السلطة بتقديم برامجها المختلفة بكل شفافية	2,93	1,22	41,47	محايد سلبي
السعي للحصول على السلطة بالتركيز على شخصية المرشح (كاريزمية..)	3,13	1,16	37,19	محايد ايجابي
السعي للحصول على السلطة بالتركيز على مكانة المرشح العلمية	2,81	1,22	43,24	محايد سلبي
السعي للحصول على السلطة بالتركيز على العصبية القبلية	2,85	1,20	41,96	محايد سلبي
استعمال الشرعية الثورية كأداة للتأثير على قرارات المواطنين	3,31	1,40	42,18	محايد ايجابي
السيطرة على السلطة و استماتتها في المحافظة عليها	3,17	1,43	45,11	محايد ايجابي
السماح للأحزاب الأخرى بالحصول على السلطة و تحقيق التداول	2,70	1,28	47,33	محايد سلبي
تسعى الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة بالتركيز على مبادئ	3,23	1,10	33,96	محايد ايجابي
تسعى الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة	3,47	1,04	29,97	محايد ايجابي
تسعى الأحزاب الإسلامية لتطبيق الديمقراطية	2,84	1,00	35,21	محايد سلبي
تقوم الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المظاهرات السلمية	2,89	,94	32,56	محايد سلبي
تقوم الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية	2,95	1,01	34,37	محايد سلبي
تسعى الأحزاب العلمانية للحصول على السلطة	3,49	1,21	34,58	محايد ايجابي
تسعى الأحزاب العلمانية لفصل الدين عن الدولة لمواكبة التطور	3,22	1,20	37,24	محايد ايجابي
تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق مظاهرات سلمية	2,87	0,96	33,59	محايد سلبي
تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية	2,95	1,07	36,31	محايد سلبي
متوسط المحور	3,09	1,16	37,72	محايد ايجابي

من خلال تحليل نتائج المحور الثالث الذي تعالج عباراته الفرضية الثانية و الذي يوضح المحصلة النهائية لنتائج جداول الفرضية المتمثلة في تحليل العبارات الخاصة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر بهدف معرفة نوعية الاتجاه العام السائد للفرضية ايجابي أو سلبي أو محايد، وقد تبين لنا من نتائج الجدول أن قيمة متوسط المحور لمجموع أفراد عينة البحث إلى ايجابية الاتجاه العام نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر بمتوسط قدره 3.09 وانحراف معياري 1.16 كما تدل قيمة معامل الاختلاف على وجود انسجام واتفاق كبير في إجابات المبحوثين حيث تقدر قيمته ب37.72%. إن هذه

النتائج الايجابية تدل على اتفاق المبحوثين على مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر. وتدل هذه النتيجة على سيادة الاتجاه العام للفرضية بالحياد الايجابي .

3-عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة:

الجدول 71 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 40

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	22	13,2
معارض	30	18,0
محايد	26	15,6
موافق	43	25,7
موافق بشدة	46	27,5
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.37 وانحراف معياري قدره 1.39 ومعامل اختلاف 41.36 % مما يثبت بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة من خلال ارتفاع قيمة معامل الاختلاف واقترابها من 50%، وهذا يدل على توزع إجابات مختلف مفردات العينة حول كافة الاقتراحات بنسب متفاوتة ما تؤكده النتائج الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 25.7% والموافقين بشدة 27.5% أما المحايدين 15.6% بينما نسبة المعارضين 18.6% أما المعارضين بشدة نسبتهم 13.2%. ورغم التشتت بين إجابات المبحوثين من خلال معامل الاختلاف وارتفاع قيمة الانحراف المعياري، ونجد الاتجاه محايد يميل نحو الايجابية ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح بسبب ارتفاع نسبة الموافقين بشدة (أعلى نسبة) والموافقين.

بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات المبحوثين توافق وتوافق بشدة تمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم، رغم وجود نسبة المعارضة إلا أن الاتجاه العام للعبارة يثبت أنها تنتمي إلى المجال المحايد الذي يميل إلى الايجابية رغم تباين إجابات المبحوثين، وقد يعود هذا التباين إلى التخصص أو الجنس وهذا ما ستثبته الجداول الموالية.

الجدول 72 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 40 حسب الجنس

الجنس		يتمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	10	16	15	17	21	79
	%	12,7%	20,3%	19,0%	21,5%	26,6%	100,0%
إناث	التكرار	12	14	11	26	25	88
	%	13,6%	15,9%	12,5%	29,5%	28,4%	100,0%
المجموع	التكرار	22	30	26	43	46	167
	%	13,2%	18,0%	15,6%	25,7%	27,5%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو تمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم حسب الجنس بتركز إجابات المبحوثين حول الموافقة 29.5 % بالنسبة للإناث و21.5% ذكور، وكذلك الموافقين بشدة 28.4% إناث و26.6% ذكور، وهذا يدل على ظهور اتجاه موجب رغم نسبة المعارضة والمعارضة بشدة للجنسين، وهذا التجانس يجعلنا نلجأ إلى متغير آخر للتأكد من اتجاه المبحوثين حول هذه العبارة.

الجدول 73 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 40 حسب التخصص

التخصص		يتمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	4	5	9	16	14	48
	%	8,3%	10,4%	18,8%	33,3%	29,2%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	7	3	4	5	22
	%	13,6%	31,8%	13,6%	18,2%	22,7%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	3	5	2	6	4	20
	%	15,0%	25,0%	10,0%	30,0%	20,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	12	13	12	17	23	77
	%	15,6%	16,9%	15,6%	22,1%	29,9%	100,0%
المجموع	التكرار	22	30	26	43	46	167
	%	13,2%	18,0%	15,6%	25,7%	27,5%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع لديهم نسبة الموافقين 33.3% والموافقين بشدة 29.2%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال فترتفع نسبة المعارضين 31.8%والموافقين بشدة 22.7% ، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة الموافقين 30.0% والموافقين بشدة 20.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة بارتفاع نسبة الموافقين بشدة 29.9% والموافقين 22.1%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة في كل التخصصات باختلاف جنسهم دليل على وجود أو ظهور اتجاه ايجابي حول هذه العبارة يستمر في الترسيخ لدى المواطنين مما يدل على بداية انفراج وتحسن الوضع السياسي في الجزائر.

الجدول 74 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 41

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	45	26,9
معارض	54	32,3
محايد	32	19,2
موافق	22	13,2
موافق بشدة	14	8,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.44 وانحراف معياري قدره 1.25 ومعامل اختلاف 51.19% مما يؤكد تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وذلك لزيادة قيمة معامل الاختلاف عن 50%. بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في المجال السلبي القوي مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين معارض ومعارض بشدة ومحايد حيث بلغت نسبة المعارضين بشدة والمعارضين معا 59.2%، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الانحراف المعياري وانخفاض قيمة المتوسط الحسابي المرجح و زيادة التباين والتشتت حوله مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد اتجاهات المبحوثين عن بعضهم البعض، وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية للدراسة حيث لاحظنا تباين في اتجاهات المبحوثين بين معارض بشدة على أن للشعب حق التدخل لتغيير سياسيات الحكومة، وتقدر نسبة المعارضين 32.3% وهي أعلى نسبة و26.9% معارضين بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 19.2% وتقدر نسبة الموافقين 13.2% و8.4% موافق بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا.

رغم ما تؤكده النصوص الدستورية الواضحة و الصريحة على أن للشعب الحق في التدخل لتغيير سياسات الحكومة إلا أننا نلاحظ تباين في إجابات المبحوثين حول هذه العبارة و لكن أغلب الإجابات تتمركز حول رفض قبول وجود وتطبيق هذه العبارة في الواقع بل تبقى مجرد نصوص ومواد مكتوبة في دساتير الجزائر التي تقوم على تطبيق الديمقراطية بكل مبادئها استنادا إلى الدساتير الجزائرية، التي ركيزتها الأساسية تحقيق حرية الشعب وتنفيذ كل مطالبه في مختلف المجالات.

الجدول 75 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 42

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	52	31,1
معارض	32	19,2
محايد	51	30,5
موافق	19	11,4
موافق بشدة	13	7,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.46 وانحراف معياري قدره 1.26 ومعامل اختلاف 51.02% ما يثبت تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وكذلك انخفاض قيمة المتوسط الحسابي المرجح ليدخل في مجال اتجاه سلبي قوي مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين معارض بشدة ومعارض ومحايد حيث بلغت نسبة المعارضين بشدة والمعارضين معا 50.3%، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الانحراف المعياري و زيادة التباين والتشتت حوله مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد اتجاهات المبحوثين عن بعضهم البعض، وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية للدراسة حيث لاحظنا تباين في اتجاهات الأساتذة بين

معارض بشدة على أن تحدد الانتخابات الحزب أو المرشح الفائز بكل صدق، وتقدر نسبة المعارضين بشدة 31.1% وهي أعلى نسبة ونسبة 19.2% معارض كما تبلغ نسبة المحايدين 30.5% وتبلغ نسبة الموافقين 11.4% و7.8% موافق بشدة وتعتبر نسبة الموافقين والموافقين بشدة ضعيفة حيث لم تصل 20%.

بالرغم من أن الانتخابات تعتبر مبدأ أساسي من المبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها الدولة الجزائرية إلا أن تحديد الحزب الفائز من قبل الانتخابات لاقى معارضة كبيرة من قبل المبحوثين باختلاف اختصاصاتهم وجنسهم وذلك لما تتهم به السلطة الجزائرية من عمليات تزوير في أغلب الحالات لنتائج الانتخابات الجزائرية.

الجدول 76 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 43

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	23	13,8
معارض	28	16,8
محايد	58	34,7
موافق	44	26,3
موافق بشدة	14	8,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.99 وانحراف معياري قدره 1.15 ومعامل اختلاف 38.49% يدل أن هناك انسجاما واتفاقا عاما بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% مما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال أغلب إجاباتهم محايدة والتي تميل إلى السلبية حول عبارة وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من شرعيتها، هذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 34.7%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الموافقين، وهذا ما أكدته النتائج الميدانية للدراسة حيث قدرت نسبة الموافقين 26.3% و8.4% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، أما نسبة المعارضين 16.8% و13.8% معارضين بشدة.

الجدول 77 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 44

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	26	15,6
معارض	29	17,4
محايد	52	31,1
موافق	42	25,1
موافق بشدة	18	10,8
المجموع	167	100,0

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد وهذا يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم ويبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية، بالإضافة إلى ما تؤكده نتائج الجدول السابق الذي يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من نزاهتها (لتفادي عملية التزوير)، حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.98 وانحراف معياري قدره 1.22 ومعامل اختلاف قيمته 40.94%، مما يدل على اتفاق وانسجام في إجابة المبحوثين وذلك من خلا تأكيد المبحوثين على هذه العبارة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث نلاحظ تركز اتجاهات المبحوثين في الحياد وتقدر نسبتهم 31.1% وهي أعلى نسبة وتقدر نسبة الموافقين 25.1% و 10.8% موافقين بشدة، أما نسبة المعارضين 17.4% و15.6% معارضين بشدة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حيادية وهذا يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم و يبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية.

أثبتت نتائج الدراسة بالنسبة إلى الجدولين 76 و77 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد بالإضافة إلى الموافقين والمعارضين والمعارضين بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقين بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده نتائج المتوسط الحسابي المرجح التي تميل إلى أن الاتجاه محايد يميل إلى السلبية.

ومن خلال هذه النتائج يؤكد لنا المبحوثين من خلال إجاباتهم الدالة و الواضحة على غياب مصداقية نتائج الانتخابات الجزائرية على الرغم من وجود اللجان المستحقة إلا أنه يوجد الكثير من الشكوك حول نتائج الانتخابات.

الجدول 78 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 45

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	19	11,4
معارض	28	16,8
محايد	53	31,7
موافق	53	31,7
موافق بشدة	14	8,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.09 وانحراف معياري قدره 1.129 ومعامل اختلاف 36.54% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما تؤكده معاملات الاختلاف التي أغلبها أقل من 50%. مما يؤكد هذا الانسجام والاتفاق إجماع المبحوثين على آراء متقاربة أو نفس الآراء تقريبا وهذا ما يؤكده بروز الاتجاه الايجابي للمبحوثين نحو وجود اللجان

المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين والمحايدين بالتساوي 31.7% و8.4% موافقين بشدة، أما نسبة المعارضين 16.8% و11.4% معارضين بشدة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الحياد والموافقة بنسب متساوية بالإضافة إلى المعارضين بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه ايجابي رغم انخفاض نسبة الموافقة بشدة لدى المبحوثين حول هذه العبارة وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تؤكد أن الاتجاه محايد يميل إلى الايجابية. قد يعود سبب تباين إجابات المبحوثين نحو وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها بالدرجة الأولى إلى جنس المبحوثين أو تخصصهم.

الجدول 79 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 45 حسب الجنس

الجنس		وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها: معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
ذكور	التكرار	10	17	25	23	4	79
	%	12,7%	21,5%	31,6%	29,1%	5,1%	100,0%
إناث	التكرار	9	11	28	30	10	88
	%	10,2%	12,5%	31,8%	34,1%	11,4%	100,0%
المجموع	التكرار	19	28	53	53	14	167
	%	11,4%	16,8%	31,7%	31,7%	8,4%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها حسب الجنس بتقارب إجابات المبحوثين حول الموافقة 34.1 % إناث و29.1% ذكور، وتقدر نسبة المحايدين 31.8% إناث و31.6% ذكور و21.5%ذكور معارضين، ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء فإننا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 80 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 45 حسب التخصص

التخصص		وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها: معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	5	9	15	15	4	48
	%	10,4%	18,8%	31,3%	31,3%	8,3%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	6	4	3	6	22
	%	13,6%	27,3%	18,2%	13,6%	27,3%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	2	4	10	3	1	20
	%	10,0%	20,0%	50,0%	15,0%	5,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	9	9	24	32	3	77
	%	11,7%	11,7%	31,2%	41,6%	3,9%	100,0%
المجموع	التكرار	19	28	53	53	14	167
	%	11,4%	16,8%	31,7%	31,7%	8,4%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تتساوى نسبة الموافقين والمحايدين 31.3% كما تقدر نسبة المحايدين 18.8%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال فتتساوى نسبة الموافقين بشدة والمعارضين 27.3%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 50.0% والمعارضين 20.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة تقدر نسبتهم 41.6% والمحايدين 31.2%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج إجماع المبحوثين بان وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها ولكن ما يحدث في الجزائر أمر مغاير حيث تتهم الانتخابات الجزائرية في أغلب الحالات بالتزوير على الرغم من وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات مما أدى إلى ظهور الاتجاه السلبي في إجابات المبحوثين وهذا ما أكده انخفاض نسبة الموافقين بشدة لدى كل التخصصات وحتى العلمية منها.

الجدول 81 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 46

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	16	9,6
معارض	17	10,2
محايد	31	18,6
موافق	68	40,7
موافق بشدة	35	21,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.53 وانحراف معياري قدره 1.21 ومعامل اختلاف 34.16% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا ما أكدته نسبة معامل الاختلاف التي أقل من 50%، مما يدل على وجود انسجام واتفاق كبير بين المبحوثين في الإجابة نحو الانتخابات من أحسن الوسائل للتعبير عن حرية المواطنين، ويؤكد هذا الإجماع حول هذه العبارة وضوح الاتجاه الايجابي القوي للأساتذة الجامعيين نحو الانتخابات بأنها من أحسن الوسائل للتعبير عن حرية المواطنين الذي تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارة وذلك من خلال ارتفاع نسبة الموافقين والموافقين بشدة المقدرة ب 61.7%، بالإضافة إلى نسبة المحايدين وانخفاض نسبة المعارضين بشدة المقدرة ب9.6% وتقدر نسبة الموافقين 40.7% ونسبة الموافقين بشدة 21.0% أما نسبة المحايدين 18.6% بينما نسبة المعارضين 10.2%.

من خلال نتائج المبحوثين نجد اتجاه المبحوثين ايجابي قوي نحو هذه العبارة ما يؤكد إقرار المبحوثين بتمتعهم بحريتهم الكاملة في الإدلاء بأصواتهم أثناء الانتخابات.

الجدول 82 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 47

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	18	10,8
معارض	20	12,0
محايد	40	24,0
موافق	61	36,5
موافق بشدة	28	16,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.37 وانحراف معياري قدره 1.21 ومعامل اختلاف 35.88% ما يثبت أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، ما تؤكده معاملات الاختلاف التي تكون قيمتها أقل من 50%. مما يدل على إجماع المبحوثين بوجود اتجاه موحد نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق التصويت، ونسبة الموافقين 36.5% وهي أعلى نسبة و16.8% موافقين بشدة، أما المعارضين 12.0% و10.8% معارضين بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 24.0%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة والحياد بالإضافة إلى الموافقين بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول المعارضة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه ايجابي لدى المبحوثين حول هذه العبارة وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تؤكد أن الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية.

الجدول 83 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 48

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	11	6,6
معارض	27	16,2
محايد	51	30,5
موافق	58	34,7
موافق بشدة	20	12,0
المجموع	167	100,0

تؤكده نتائج السابق الذي يوضح اتجاهات المبحوثين نحو المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق الترشح في الانتخابات حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.29 وانحراف معياري قدره 1.08 ومعامل اختلاف قيمته 32.92%، وهذا يعني أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا بين المبحوثين في الإجابة وذلك من خلال تأكيد المبحوثين على هذه العبارة عن طريق نتائج الدراسة الميدانية، حيث تقدر نسبة الموافقين 34.7% وهي أعلى نسبة و12.0% موافق بشدة ، أما نسبة المعارضين 16.2% و6.6% معارض بشدة كما تبلغ نسبة المحايدين 30.5%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة والحياد بالإضافة إلى الموافقين بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول المعارضة بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه ايجابي لدى المبحوثين حول هذه العبارة وهذا ما تؤكد قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تؤكد أن الاتجاه محايد يميل إلى الايجابية.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 82 و83 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقين والمحايدين بالإضافة إلى الموافقين بشدة والمعارضين والانخفاض الكبير لنسبة المعارضين بشدة، وهذا يدل على بروز اتجاه ايجابي يميل نحو الحياد لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده قيمتا المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية.

بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين الذين يمثلون العينة البحثية توافق بأن المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق الترشح والمشاركة في المظاهرات السلمية، باعتبارها مظهرا من مظاهر الديمقراطية في البلدان المتقدمة التي تحصل على حقوقها عن طريق الترشح أو المظاهرات السلمية.

الجدول 84 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 49

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	8	4,8
معارض	30	18,0
محايد	67	40,1
موافق	54	32,3
موافق بشدة	8	4,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.14 وانحراف معياري قدره 0.93 ومعامل اختلاف قيمته 29.71%، مما يدل على وجود اتفاق وانسجام كبير بين المبحوثين في الإجابة وذلك من خلال تأكيدهم و قبولهم المشاركة في المظاهرات السلمية وهو ما تثبته نتائج الدراسة الميدانية، حيث نلاحظ تركز اتجاهات المبحوثين في الحياد وتقدر نسبتهم 40.1% وتقدر نسبة الموافقين 32.3% و4.8% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، وتقابلها نسبة 18.0% معارضين و4.8% معارضين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد وهذا يدل على تركز اتجاهات المبحوثين و عدم تشتتهم بالنظر إلى نسب المعارضة بشدة والموافقة بشدة فهي جد منخفضة، و يبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد ايجابي.

الجدول 85 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 50

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	12	7,2
معارض	32	19,2
محايد	69	41,3
موافق	46	27,5
موافق بشدة	8	4,8
المجموع	167	100,0

توضح نتائج الجدول السابق اتجاهات المبحوثين نحو المشاركة في الاحتجاجات حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث ب 3.04 وانحراف معياري قدره 0.98 ومعامل اختلاف قيمته 32.07%، وهذا يعني أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا بين المبحوثين في الإجابة و يتجلى ذلك من خلال تأكيد المبحوثين على المشاركة في الاحتجاجات عن طريق نتائج الدراسة الميدانية، حيث نلاحظ تركز اتجاهات المبحوثين في الحياد وتقدر نسبتهم 41.3% وتقدر نسبة الموافقين 27.5% و4.8% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، و تقابلها نسبة 19.2% معارضين و7.2% معارضين بشدة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد وهذا يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم بالنظر إلى نسب المعارضة بشدة والموافقة بشدة فهي جد منخفضة، ويبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد ايجابي.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 84 و85 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الحياد بالإضافة إلى الموافقين والمعارضين والانخفاض الكبير للمعارضين بشدة والموافقين بشدة، وهذا يدل على بروز اتجاه ايجابي يميل نحو الحياد لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده معدلات المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية.

بناءا على نتائج الدراسة نلاحظ أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين تؤكد على ضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق المشاركة في المظاهرات السلمية والمشاركة في الاحتجاجات على الرغم من ارتفاع نسبة الحياد، وهذا يؤكد حالة من التحفظ في إجابات المبحوثين نظرا لما مر به النظام الجزائري في مرحلة الأزمة، على اعتبار أنه منعت وتمنع كل حالات التجمع وليس المظاهرات ومن يشارك في المظاهرات فإنه سوف يعاقب. لذلك فإن إجابات المبحوثين كان يعتريها شيء من التحفظ والحياد.

الجدول 86 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 51

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	18	10,8
معارض	20	12,0
محايد	81	48,5
موافق	44	26,3
موافق بشدة	4	2,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.98 وانحراف معياري قدره 0.99 ومعامل اختلاف نسبته 32.11% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة من خلال معدل الاختلاف الأقل من 50% ما يثبت وجود اتفاق عام بين المبحوثين من خلال إجاباتهم التي تميل أغلبها إلى الحياد حول عبارة المشاركة في الحملات الانتخابية والدعاية لصالح الحزب، وهذا ما تؤكده نسبة المحايدين التي بلغت أعلى قيمة تقدر ب 48.5% ونسبة الموافقين 26.3% و2.4% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، ونسبة 12.0% معارضين و10.8% معارضين بشدة. نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الحياد بنسبة مرتفعة بالإضافة إلى الموافقة ما يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم ما أكدته قيمة الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي المرجح أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية.

من بين الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية وهي التعددية الحزبية التي تقوم على انخراط المواطنين في الأحزاب المختلفة التيارات، وعند وصول الانتخابات أو حتى في الأيام العادية يقوم المنخرطون أو المؤيدون لحزب معين بالدعاية للحزب و التعريف به وهذا ما يقره كل الأفراد في أي بقعة من العالم يطبق فيها النظام الديمقراطي، ولكن بالنسبة للحالة الجزائرية ورغم أنه توجد تعددية حزبية ومنخرطين في الحزب ومناضلين فيه إلا أن المبحوثين يوافقون على أهمية ودور المشاركة في الحملات الانتخابية والدعاية له وكذلك يميلون أكثر إلى الحياد عن المشاركة في الحملات والدعاية لصالح الحزب، وقد يعود السبب الرئيسي في هذا الحياد هو ما مرت به الجزائر من ظروف سياسية عصيبة كانت التعددية فيها مجرد اسم أو حبر على ورق كون النظام السياسي كان في قبضة الجيش نظرا للظروف الأمنية المتردية. ورغم حالة الانفراج التي عرفها النظام السياسي إلا أن المبحوثين باقين متخوفين من المشاركة في الحملات والدعاية لصالح الحزب لأنه قد يعود عليهم بنتائج سلبية.

الجدول 87 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 52

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	7	4,2
معارض	25	15,0
محايد	49	29,3
موافق	70	41,9
موافق بشدة	16	9,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.38 وانحراف معياري قدره 0.99 ومعامل اختلاف قيمته 29.35%، وهذا يعني أن هناك اتفاقا وانسجاما كبيرا بين المبحوثين في الإجابة ويتجلى ذلك من خلا تأكيد المبحوثين على ضرورة حضور الندوات وفضاءات المناقشة من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث تقدر نسبة الموافقين 41.9% وهي أعلى نسبة و9.6% موافقين بشدة وتقابلها نسبة 15.0% معارضين و4.2% معارضين بشدة ونسبة المحايدين 29.3%.

نلاحظ تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة الموافقة مما يدل على تركز اتجاهات المبحوثين وعدم تشتتهم بالنظر إلى نسب المعارضة بشدة والموافقة بشدة فهي منخفضة، ويبين المتوسط الحسابي المرجح أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى الايجابية. نلاحظ مدى موافقة المبحوثين على ضرورة حضور الندوات وفضاء المناقشة لتقارب وجهات النظر وتبادل الآراء والأفكار للوصول إلى الحلول وقبول أغلب المواطنين بها وهو الذي يؤكد فعلا وجود الديمقراطية وتطبيقها.

الجدول 88 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو المحور 4

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
يتمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم	3,37	1,39	41,36	محايد ايجابي
للشعب حق التدخل لتغيير سياسات الحكومة	2,44	1,25	51,19	سلبي قوي
تحدد الانتخابات الحزب أو المرشح الفائز بكل صدق	2,46	1,26	51,01	سلبي قوي
وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من شرعيتها	2,99	1,15	38,49	محايد سلبي
وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من نزاهتها	2,98	1,22	40,94	محايد سلبي
وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها	3,09	1,13	36,54	محايد ايجابي
الانتخابات من أحسن الوسائل للتعبير عن حرية المواطنين	3,53	1,21	34,16	ايجابي قوي
المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق التصويت	3,37	1,21	35,88	محايد ايجابي
المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق الترشح	3,29	1,08	32,92	محايد ايجابي
المشاركة في المظاهرات السلمية	3,14	,93	29,71	محايد ايجابي
المشاركة في الاحتجاجات	3,04	,98	32,07	محايد ايجابي
المشاركة في الحملات الانتخابية والدعاية لصالح الحزب	2,98	,96	32,11	محايد سلبي
حضور الندوات وفضاءات المناقشة	3,38	,99	29,35	محايد ايجابي
متوسط المحور	3,08	1,13	36,83	محايد ايجابي

من خلال تحليل نتائج المحور الرابع الذي تعالج عباراته الفرضية الثالثة والذي يوضح المحصلة النهائية لنتائج جداول الفرضية، والمتمثلة في تحليل العبارات الخاصة باتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المشاركة الانتخابية لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر بهدف معرفة نوعية الاتجاه العام السائد للفرضية ايجابي أو سلبي أو محايد، وقد تبين لنا من نتائج الجدول أن قيمة متوسط المحور لمجموع أفراد عينة البحث إلى ايجابية الاتجاه العام نحو دور المشاركة الانتخابية في تجسيد التجربة الديمقراطية بالجزائر بمتوسط قدره 3.08 وانحراف معياري 1.13، كما تدل قيمة معامل الاختلاف على وجود انسجام واتفاق كبير في إجابات المبحوثين حيث تقدر قيمته ب 36.83%. إن هذه النتائج الايجابية تدل على اتفاق المبحوثين نحو فعالية المشاركة الانتخابية لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر. وتدل هذه النتيجة على سيادة الاتجاه العام للفرضية بالحياد الايجابي .

د-عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة:

الجدول 89 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 53

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	17	10,2
معارض	35	21,0
محايد	40	24,0
موافق	56	33,5
موافق بشدة	19	11,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.15 وانحراف معياري قدره 1.18 ومعامل اختلاف 37.46% يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وما يؤكد وجود انسجام واتفاق في إجابات المبحوثين تحو قيام ممثلي البرلمان بالإشراف على الإنفاق العام من أجل تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر هو ارتفاع نسبة الموافقين المقدرة ب 33,5% ونسبة الموافقين بشدة 11.4% والمحايدين 24.0% بينما المعارضين 21.0% أما المعارضين بشدة 10.2%، بالإضافة إلى هذه النتائج الميدانية التي تدل على توزع إجابات المبحوثين على كل الاقتراحات حيث تتقارب نسبة المحايدين مع نسبة الموافقين أما نسبة الموافقين بشدة والمعارضين بشدة فتعتبر ضعيفة مع باقي النسب الأخرى، وهذا ما أدى إلى ظهور اتجاه ايجابي للمبحوثين ينتمي إلى المجال المحايد الذي يميل إلى الايجابية وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي المرجح. من خلال هذه النتائج نلاحظ أن توزع إجابات المبحوثين حول مدى قيام ممثلي البرلمان بدورهم في الإشراف العام وقد يعود هذا التوزيع إلى الجنس أو التخصص.

الجدول 90 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 53 حسب الجنس

الجنس		الإشراف على الإنفاق العام: معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
ذكور	التكرار	5	13	29	19	13	79
	%	6,3%	16,5%	36,7%	24,1%	16,5%	100,0%
إناث	التكرار	12	22	11	37	6	88
	%	13,6%	25,0%	12,5%	42,0%	6,8%	100,0%
المجموع	التكرار	17	35	40	56	19	167
	%	10,2%	21,0%	24,0%	33,5%	11,4%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو الإشراف على الإنفاق العام حسب الجنس بتباعد إجابات المبحوثين حيث تتركز إجابات الإناث حول الموافقة 42.0 % إناث و25.0% معارضين أما الذكور فتتركز إجاباتهم حول الحياد 36.7% والموافقة 24.1% وتتساوى نسبة المعارضة والموافقة بشدة 16.5%، ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء حيث تنخفض نسبة الموافقة بشدة عند الإناث 6.8% بينما تنخفض نسبة المعارضة بشدة عند الذكور 6.3% لذلك فإننا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 91 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 53 حسب التخصص

التخصص		الإشراف على الإنفاق العام: معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	3	6	13	18	8	48
	%	6,3%	12,5%	27,1%	37,5%	16,7%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	4	6	5	4	3	22
	%	18,2%	27,3%	22,7%	18,2%	13,6%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	1	6	3	9	1	20
	%	5,0%	30,0%	15,0%	45,0%	5,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	9	17	19	25	7	77
	%	11,7%	22,1%	24,7%	32,5%	9,1%	100,0%
المجموع	التكرار	17	35	40	56	19	167
	%	10,2%	21,0%	24,0%	33,5%	11,4%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ارتفاع نسبة الموافقين 37.5% والمحايدين 27.1%، والعلوم الإعلام والاتصال فترتفع نسبة المعارضين 27.3% وتتساوى نسبة الموافقين والمعارضين بشدة 18.2%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة الموافقين 45.0% والمعارضين 30.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة تقدر نسبتهم 32.5% والمحايدين 24.7%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج ارتفاع نسبة الموافقين في أغلب التخصصات وذلك دليل علة قيام ممثلي البرلمان بدورهم في الإشراف على الإنفاق العام وهذا ما أدى إلى بروز اتجاه محايد يميل إلى الايجابية .

الجدول 92 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 54

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	24	14,4
معارض	27	16,2
محايد	38	22,8
موافق	56	33,5
موافق بشدة	22	13,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.15 وانحراف معياري قدره 1.26 ومعامل اختلاف 39.97% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا الإجماع يدل على وجود اتجاه ايجابي للمبحوثين نحو قيام ممثلي البرلمان بمساءلة موظفي الحكومة، وقد أثبتت نتائج الدراسة الاتجاه الايجابي بدليل أن نسبة الموافقون ب33.5% والموافقين بشدة 13.2% ووصلت نسبة المحايدين 22.8% بينما تقدر نسبة المعارضين 16.2% أما نسبة المعارضين بشدة 14.4%.

بالرغم من تركز إجابات المبحوثين في الموافقة إلا أن نسبة المحايدين مرتفعة و كذا المعارضين مما أدى إلى انحراف الاتجاه العام للمبحوثين إلى الحياد الايجابي وهذا ما أكدته قيمة المتوسط الحسابي المرجح التي تدل على انتماء إجابات المبحوثين إلى مجال الاتجاه محايد الذين يميل إلى الايجابية.

وقد يعود ظهور الإجابات المعارضة إلى قيام النظام السياسي فعلا بمساءلة موظفي الحكومة و لكن سرعان ما لا نسمع أي نتائج أو أحكام رادعة حول هؤلاء الموظفين.

الجدول 93 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 55

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	23	13,8
معارض	39	23,4
محايد	37	22,2
موافق	39	23,4
موافق بشدة	29	17,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.07 وانحراف معياري قدره 1.31 ومعامل اختلاف 42.70% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%. وهذا يعني توزع إجابات مختلف مفردات العينة حول كافة الاقتراحات وبنسب متقاربة وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 23.4% و17.4% موافقين بشدة وتقابلها نسبة 23.4% معارضين و13.8% معارضين بشدة وتقدر نسبة المحايدين 22.2%، و تبين هذه النتائج اختلاف في اتجاهات المبحوثين وهذا ما أكدته قيمة الانحراف المعياري، و لكننا نجد الاتجاه محايد يميل نحو الايجابية وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح. من خلال نتائج هذه العبارة نلاحظ توزع إجابات المبحوثين بين مختلف الاقتراحات، وهذا يعود إلى عدة عوامل قد تعود إلى التخصص أو الأقدمية.

الجدول 94 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 55 حسب التخصص

التخصص		التواصل مع المواطنين					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	5	9	14	6	14	48
	%	10,4%	18,8%	29,2%	12,5%	29,2%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	4	3	3	7	5	22
	%	18,2%	13,6%	13,6%	31,8%	22,7%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	4	10	4	2	0	20
	%	20,0%	50,0%	20,0%	10,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	10	17	16	24	10	77
	%	13,0%	22,1%	20,8%	31,2%	13,0%	100,0%
المجموع	التكرار	23	39	37	39	29	167
	%	13,8%	23,4%	22,2%	23,4%	17,4%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية تتساوى نسبة الموافقين بشدة والمحايدين 29.2% وتقدر نسبة المعارضين 18.8%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال ترتفع نسبة الموافقين 31.8% والموافقين بشدة 22.7%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المعارضين 50.0% وتتساوى نسبة المحايدين والمعارضين بشدة20.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة تقدر نسبتهم 31.2% والمعارضة 22.1%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تباين إجابات المبحوثين بين الموافقة مما أدى إلى البحث عن معامل آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 95 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 55 حسب الأقدمية

الأقدمية		التواصل مع المواطنين					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	14	24	11	9	13	71
	%	19,7%	33,8%	15,5%	12,7%	18,3%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	6	10	16	21	7	60
	%	10,0%	16,7%	26,7%	35,0%	11,7%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	2	1	4	3	5	15
	%	13,3%	6,7%	26,7%	20,0%	33,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	1	4	6	6	4	21
	%	4,8%	19,0%	28,6%	28,6%	19,0%	100,0%
المجموع	التكرار	23	39	37	39	29	167
	%	13,8%	23,4%	22,2%	23,4%	17,4%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فإن أغلب إجابات المبحوثين معارضين 33.8% ومعارضين بشدة 19.7%، والذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم موافقون 35.0% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين 26.7%، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فترتفع نسبة الموافقين بشدة 33.3% والمحايدين 26.7%، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة تتساوى إجاباتهم بين الموافقين والمحايدين 28.6%. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ توزع إجابات المبحوثين حول الموافقة والحياد والمعارضة.

أما عن عامل السن والجنس فقد لاحظنا تقارب كبير في إجابات المبحوثين حيث لا يوجد فرق واضح بين إجابات الذكور والإناث، أما عامل السن فقد برز بصورة جلية في جدول الأقدمية.

الجدول 96 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 56

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	17	10,2
معارض	51	30,5
محايد	39	23,4
موافق	43	25,7
موافق بشدة	17	10,2
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.95 وانحراف معياري قدره 1.18 ومعامل اختلاف 39.86% مما يؤكد أن هناك انسجاما واتفاقا بين المبحوثين في الإجابة، وهذا الإجماع يدل على وجود اتجاه ايجابي للمبحوثين نحو قيام ممثلي البرلمان بمساءلة موظفي الحكومة، وأثبتت

نتائج الدراسة الاتجاه الايجابي بدليل أن أعلى نسبة قدرت هي نسبة الموافقين 25.7% و10.2% موافق بشدة ، وتقابلها نسبة 30.5% معارض وهي أعلى نسبة و10.2% معارض بشدة وتقدر نسبة المحايدين 23.4%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول المعارضة بنسبة مرتفعة بالإضافة إلى الموافقين والمحايدين وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي للمبحوثين حول هذه العبارة، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد سلبي. وقد يعود سبب هذا التباين التخصص حيث لا تكون نظرة مبحوث ذو تخصص علمي تختلف عن آخر ذو تخصص اجتماعي أو سياسي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الأقدمية في تحديد اتجاهات المبحوثين، وهذا ما سوف نلاحظه في الجداول المقبلة.

الجدول 97 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 56 حسب التخصص

التخصص		صنع السياسات العامة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	5	11	14	8	10	48
	%	10,4%	22,9%	29,2%	16,7%	20,8%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	8	2	6	3	22
	%	13,6%	36,4%	9,1%	27,3%	13,6%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	2	8	6	4	0	20
	%	10,0%	40,0%	30,0%	20,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	7	24	17	25	4	77
	%	9,1%	31,2%	22,1%	32,5%	5,2%	100,0%
المجموع	التكرار	17	51	39	43	17	167
	%	10,2%	30,5%	23,4%	25,7%	10,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ارتفاع نسبة المحايدين 29.2% وتقدر نسبة المعارضين 22.9%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال ترتفع نسبة المعارضين 36.4% والموافقين 27.3%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المعارضين 40.0% والمحايدين 30.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة وتقدر نسبتهم 32.5% والمعارضة 31.2%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تباين إجابات المبحوثين بين المعارضة والموافقة مما أدى إلى البحث عن معامل آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 98 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 56 حسب الأقدمية

الأقدمية		صنع السياسات العامة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	11	26	16	10	8	71
	%	15,5%	36,6%	22,5%	14,1%	11,3%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	2	16	16	23	3	60
	%	3,3%	26,7%	26,7%	38,3%	5,0%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	2	4	2	2	5	15
	%	13,3%	26,7%	13,3%	13,3%	33,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	2	5	5	8	1	21
	%	9,5%	23,8%	23,8%	38,1%	4,8%	100,0%
المجموع	التكرار	17	51	39	43	17	167
	%	10,2%	30,5%	23,4%	25,7%	10,2%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فإن أغلب إجابات المبحوثين معارضين 36.6% ومحايدين 22.5%، والذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم موافقون 38.3% كما تتساوى نسبة المحايدين والمعارضين 26.7%، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فتتركز نسبة إجابات المبحوثين في الموافقة بشدة 33.3% ونسبة المعارضين 26.7% أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول والموافقين 38.1% وتتساوى نسبة المحايدين المعارضين 23.8%. من خلال هذه النتائج نلاحظ عدم اتفاق المبحوثين حول قيام البرلمانيين بصنع السياسات العامة للدولة الجزائرية في الوقت الذي يجب فيه على البرلمانيين القيام بهذا الدور من أجل تجسيد الديمقراطية.

أما عن عامل السن والجنس فقد لاحظنا تقارب كبير في إجابات المبحوثين حيث لا يوجد فرق واضح بين إجابات الذكور والإناث، أما عامل السن فقد برز بصورة جلية في جدول الأقدمية.

الجدول 99 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 57

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	27	16,2
معارض	37	22,2
محايد	34	20,4
موافق	50	29,9
موافق بشدة	19	11,4
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.98 وانحراف معياري قدره 1.28 ومعامل اختلاف 42.89% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد اتجاهات المبحوثين في الإجابة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي ليدخل في مجال الحياد السلبي مما يدل على توزع إجابات المبحوثين بين موافق ومعارض ومحايد، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الانحراف المعياري مما يدل على زيادة تشتت أو تباعد آراء المبحوثين عن بعضهم البعض، وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية حيث تقدر نسبة وتقدر نسبة الموافقين 29.9% و11.4% موافق بشدة وتقابلها نسبة 22.2% معارض و16.2% معارض بشدة ونسبة المحايدين 20.4%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة بنسبة مرتفعة بالإضافة إلى المعارضين والمحايدين وكذا ارتفاع نسبة المعارضين بشدة مما يدل على وجود اتجاه سلبي للمبحوثين حول هذه العبارة، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد سلبي.وقد يعود سبب هذا التباين في اتجاه المبحوثين إلى تأثير الجنس أو التخصص، وهذا ما سوف نلاحظه في الجداول المقبلة.

الجدول 100 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 57 حسب الجنس

الجنس		وضع خطط التنمية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	12	18	21	17	11	79
	%	15,2%	22,8%	26,6%	21,5%	13,9%	100,0%
إناث	التكرار	15	19	13	33	8	88
	%	17,0%	21,6%	14,8%	37,5%	9,1%	100,0%
المجموع	التكرار	27	37	34	50	19	167
	%	16,2%	22,2%	20,4%	29,9%	11,4%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو وضع البرلمانيين لخطط التنمية حسب الجنس بتباين إجابات المبحوثين حيث تتركز إجابات الإناث حول الموافقة 37.5 % إناث و21.6% معارضين، أما الذكور فتتركز إجاباتهم حول الحياد 26.6% والمعارضة 22.8% والموافقة 21.5% ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء فإننا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 101 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 57 حسب التخصص

التخصص		وضع خطط التنمية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	3	12	12	10	11	48
	%	6,3%	25,0%	25,0%	20,8%	22,9%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	4	6	2	6	4	22
	%	18,2%	27,3%	9,1%	27,3%	18,2%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	5	5	6	4	0	20
	%	25,0%	25,0%	30,0%	20,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	15	14	14	30	4	77
	%	19,5%	18,2%	18,2%	39,0%	5,2%	100,0%
المجموع	التكرار	27	37	34	50	19	167
	%	16,2%	22,2%	20,4%	29,9%	11,4%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ارتفاع نسبة المحايدين والمعارضين 25.0% وتقدر نسبة الموافقين بشدة 22.9% والموافقين 20.8%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 27.3% كما تتساوى نسبة الموافقين بشدة والمعارضين بشدة 18.2%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 30.0% وتتساوى نسبة المعارضين والمعارضين بشدة 25.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة وتقدر نسبتهم 39.0% وتتساوى نسبة الحياد والمعارضة 18.2%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تباين إجابات المبحوثين بين المعارضة والموافقة وميل الإجابات نحو المعارضة والمعارضة الشديدة دليل على تأكيد المبحوثين غياب البرلمانيين لوضع خطط التنمية بل إن المسؤول عن وضع هذه الخطط جهات أخرى وينحصر دور البرلمانيين في الموافقة والمصادقة على هذه الخطط.

الجدول 102 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 58

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	21	12,6
معارض	33	19,8
محايد	45	26,9
موافق	50	29,9
موافق بشدة	18	10,8
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.07 وانحراف معياري قدره 1.20 ومعامل اختلاف 39.02% يثبت بداية الاختلاف والتشتت في اتجاهات المبحوثين،

وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 29.9% و10.8% موافقين بشدة وتقابلها نسبة 19.8% معارضين و12.6% معارضين بشدة وتقدر نسبة المحايدين 26.9%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج توزع إجابات المبحوثين و أعلى نسبة كانت للموافقين على العبارة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المحايدين والموافقين بشدة يؤكد على بروز اتجاه ايجابي، ويبين ذلك قيمة المتوسط الحسابي المرجح على الاتجاه المحايد للمبحوثين الذي يميل إلى الايجابية.

الجدول 103 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 59

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	22	13,2
معارض	34	20,4
محايد	38	22,8
موافق	51	30,5
موافق بشدة	22	13,2
المجموع	167	100,0

تبين نتائج الجدول السابق اتجاهات أفراد العينة نحو مراقبة أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية)، حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 3.1 وانحراف معياري قدره 1.25 ومعامل اختلاف قيمته 40.32%، مما يثبت بداية الاختلاف والتشتت في اتجاهات المبحوثين وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية حيث تقدر نسبة الموافقين 30.5% بالإضافة ارتفاع نسبة الموافقين بشدة التي بلغت 13.2% ووصلت نسبة المحايدين 22.8% بينما نسبة المعارضين 20.4% أما المعارضين بشدة تقدر نسبتهم ب13.2%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 69 و70 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقين والمحايدين بالإضافة إلى المعارضين والموافقين بشدة والمعارضين بشدة، وهذا يدل على بروز اتجاه ايجابي يميل نحو الحياد لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده قيمتا المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى الايجابية.

نلاحظ من خلال نتائج الدراسة الميدانية تباين في اتجاهات المبحوثين قد يعود لعدة أسباب منها الجنس أو التخصص أو الأقدمية، وهذا ما سوف تؤكده الجداول اللاحقة.

الجدول 104 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 59 حسب التخصص

التخصص		مراقبة أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية) معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	2	9	13	16	8	48
	%	4,2%	18,8%	27,1%	33,3%	16,7%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	3	5	3	5	6	22
	%	13,6%	22,7%	13,6%	22,7%	27,3%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	5	6	3	6	0	20
	%	25,0%	30,0%	15,0%	30,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	12	14	19	24	8	77
	%	15,6%	18,2%	24,7%	31,2%	10,4%	100,0%
المجموع	التكرار	22	34	38	51	22	167
	%	13,2%	20,4%	22,8%	30,5%	13,2%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ارتفاع نسبة الموافقين 33.0% والمحايدين 27.1%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال تتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 22.7% وترتفع نسبة الموافقين بشدة 27.3%، أما العلوم السياسية فتتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 30.0% والمعارضين بشدة 25.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة وتقدر نسبتهم 31.2% والحياد 24.7%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج ارتفاع نسبة الموافقين في إجابات المبحوثين بالإضافة إلى المعارضين ومع ذلك فإن هذا لا ينفي بروز اتجاه محايد يميل إلى الايجابية يدل على بداية الانفراج وتحسن الأوضاع. ومن أجل فهم هذه الإجابات توجهنا نحو الأقدمية سعيا منا لفهم هذه الإجابات أكثر.

الجدول 105 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 59 حسب الأقدمية

الأقدمية		مراقبة أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية) معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
اقل من5 سنوات	التكرار	11	18	19	12	11	71
	%	15,5%	25,4%	26,8%	16,9%	15,5%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	3	15	12	28	2	60
	%	5,0%	25,0%	20,0%	46,7%	3,3%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	2	0	3	5	5	15
	%	13,3%	0,0%	20,0%	33,3%	33,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	6	1	4	6	4	21
	%	28,6%	4,8%	19,0%	28,6%	19,0%	100,0%
المجموع	التكرار	22	34	38	51	22	167
	%	13,2%	20,4%	22,8%	30,5%	13,2%	100,0%

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات نجد أغلب إجابات المبحوثين معارضين 25.4% ومحايدين 26.8%، والذين تتراوح سنوات خدمتهم 6 إلى 10 فإن أغلبهم موافقين 46.7% وتقدر نسبة المعارضين 25.0%، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة تتساوى إجابات المبحوثين حول الموافقة والموافقة بشدة وتقدر نسبتهما 33.3% وانعدام نسبة المعارضين، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة تتساوى إجابات المبحوثين حول الموافقة والمعارضة بشدة وتقدر نسبتهما 28.6%.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ اتفاق عام للمبحوثين حول قيام البرلمانيين بمراقبة أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية) وهذا يدل على بداية ظهور نقاط ايجابية يقوم بها البرلمانيين من أجل تطبيق وتجسيد حكم الشعب باعتبارهم ممثليه ويعملون على تحقيق رغبات المواطنين ومطالبهم.

الجدول 106 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 60

	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	26	15,6
معارض	44	26,3
محايد	41	24,6
موافق	40	24,0
موافق بشدة	16	9,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.86 وانحراف معياري قدره 1.22 ومعامل اختلاف 42.80% مما يؤكد بداية تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة، وهذا ما يؤكده معامل الاختلاف الذي بدأت قيمته ترتفع لتقترب من 50%، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي و ظهوره في المجال الحيادي الذي يميل إلى السلبية مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد ومعارض بشدة، وهذا ما تؤكده النتائج الميدانية بالنسبة فتح ممثلي البرلمان فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية وقدرت نسبة المعارضين 26.3% والموافقين 24.0% و9.6% موافق بشدة، ونسبة المحايدين 24.6% و15.6% معارض بشدة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول المعارضين والمحايدين والموافقين بنسب مرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المعارضين بشدة مما يدل على وجود اتجاه سلبي، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين في هذه العبارة محايد سلبي. وقد يعود هذا التباين و التشتت في اتجاهات المبحوثين إلى عدة عوامل قد تكون بسبب اختلاف الجنس أو التخصص.

الجدول 107 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 60 حسب الجنس

الجنس		فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	7	20	23	17	12	79
	%	8,9%	25,3%	29,1%	21,5%	15,2%	100,0%
إناث	التكرار	19	24	18	23	4	88
	%	21,6%	27,3%	20,5%	26,1%	4,5%	100,0%
المجموع	التكرار	26	44	41	40	16	167
	%	15,6%	26,3%	24,6%	24,0%	9,6%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية حسب الجنس تباين إجابات المبحوثين حيث تتركز إجابات الإناث حول المعارضة 27.3% و26.1% موافقين و21.6% معارضين بشدة، أما الذكور فتتركز إجاباتهم حول الحياد 29.1% و25.3% معارضين و21.5% موافقين، ونلاحظ من خلال هذه الإجابات توزع إجابات الإناث على أغلب الاقتراحات باستثناء الموافقة بشدة فهم ضد فكرة أن البرلمانيين يقومون بفتح فضاءات ومجالات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية، أما الذكور فإن إجاباتهم تختلف عن الإناث حيث تنخفض نسبة المعارضة عندهم على عكس الإناث وتركيزهم على الحياد يدل على فتح البرلمانيين فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية. وأمام هذا التباين في الآراء جعلنا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 108 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 60 حسب التخصص

التخصص		فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	8	12	11	10	7	48
	%	16,7%	25,0%	22,9%	20,8%	14,6%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	6	4	4	5	3	22
	%	27,3%	18,2%	18,2%	22,7%	13,6%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	2	11	5	1	1	20
	%	10,0%	55,0%	25,0%	5,0%	5,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	10	17	21	24	5	77
	%	13,0%	22,1%	27,3%	31,2%	6,5%	100,0%
المجموع	التكرار	26	44	41	40	16	167
	%	15,6%	26,3%	24,6%	24,0%	9,6%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة المعارضين لديهم 25.0% والمحايدين 22.1% وتقدر نسبة الموافقين 20.8%، وبالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال نلاحظ ارتفاع نسبة

المعارضين بشدة 27.3% كما تتساوى نسبة المحايدين والمعارضين 18.2% وتبلغ نسبة الموافقين 22.7%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المحايدين 55.0% وتتساوى نسبة الموافقين والموافقين بشدة 5.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة وتقدر نسبتهم 31.2% ونسبة 27.3% محايدين.

نلاحظ تركز إجابات المبحوثين حول المعارضة بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم الإعلام والاتصال أما العلوم السياسية فقد التزموا الحياد بنسبة مرتفعة مع إصرارهم على غياب فضاءات النقاش في الشؤون السياسية مع البرلمانيين من خلال نتائج الموافقة والموافقة بشدة التي لم تتعدى 10% أما بالنسبة للعلوم البيولوجية فإن أغلب إجاباتهم موافقة ومحايدة وميل الإجابات نحو المعارضة والمعارضة الشديدة دليل على تأكيد المبحوثين غياب دور البرلمانيين نحو هذه العبارة مهما كان تخصص المبحوثين فإنهم يؤكدون مدى عدم إشراك البرلمانيين الشعب في الشؤون السياسية على الرغم من أن أساتذة العلوم البيولوجية التزموا الموافقة والحياد في إجاباتهم لمعظم أسئلة الاستمارة ولكن إجاباتهم حول الموافقة بشدة والمعارضة تعطي انطباعا وأثرا عن اتجاههم الحقيقي الرافض لقيام البرلمانيين بفتح النقاش للشعب والمناقشة في الشؤون السياسية.

الجدول 109 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 61

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	28	16,8
معارض	44	26,3
محايد	40	24,0
موافق	40	24,0
موافق بشدة	15	9,0
المجموع	167	100,0

يوضح الجدول السابق اتجاهات أفراد العينة نحو فتح ممثلي البرلمان فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون الاقتصادية، حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث ب 2.82 وانحراف معياري قدره 1.23 ومعامل اختلاف 43.58 حيث نلاحظ تباين في اتجاهات المبحوثين بين معارض وموافق ومحايد وتقدر نسبة المعارضين ب26.3% بالإضافة إلى تساوي نسبة المحايدين والموافقين وتقدر نسبتهم ب24.0% و9.0% موافقين بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة، و16.8% معارضين بشدة.

نلاحظ تركز أغلب إجابات المبحوثين حول حالة المعارضة بالإضافة إلى المحايدين والموافقين والمعارضين بشدة وهذا ما يعطي اتجاها سلبيا، كما يبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد سلبي.

نلاحظ من خلال هذه النتائج بالنسبة إلى الجدولين 106 و107 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول المعارضة بالإضافة إلى الحياد والموافقة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقة بشدة مما يدل على وجود اتجاه سلبي

لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده قيمتا المتوسط الحسابي المرجح ودخولهما مجال الاتجاه المحايد الذي يميل إلى السلبية.

الجدول 110 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 62

	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	25	15,0
معارض	43	25,7
محايد	38	22,8
موافق	45	26,9
موافق بشدة	16	9,6
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.90 وانحراف معياري قدره 1.228 ومعامل اختلاف 42.34% يدل أن بداية تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة حيث تتركز إجاباتهم حول الموافقة والمعارضة وتقدر نسبة الموافقين 29.6% و 9.6% موافقين بشدة، ونسبة 25.7% معارضين و15.0% معارضين بشدة، وتقدر نسبة المحايدين 22.8%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة والمعارضة والحياد بنسبة وارتفاع نسبة المعارضين بشدة تدل على وجود اتجاه سلبي للمبحوثين حول هذه العبارة، كما يبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية.

الجدول 111 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 63

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	27	16,2
معارض	41	24,6
محايد	41	24,6
موافق	47	28,1
موافق بشدة	11	6,6
المجموع	167	100,0

يوضح الجدول السابق اتجاهات أفراد العينة نحو قيام ممثلي البرلمان بإقامة ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة، حيث تقدر قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.84 وانحراف معياري قدره 1.19 ومعامل اختلاف قيمته 41.97%، وهذا يدل على توزع وتباين آراء المبحوثين وذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية، حيث نلاحظ تركز اتجاهات المبحوثين في الموافقة وتقدر نسبتهم 28.1% وهي أعلى نسبة وتتساوى نسبة

المحايدين والمعارضين المقدرة ب 24.6% و6.6% موافق بشدة وتعتبر قيمة ضعيفة جدا، وتقابلها نسبة 16.2% معارض بشدة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج توزع إجابات المبحوثين حول الموافقة والمعارضة والحياد بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المعارضين بشدة مما يرجح إلى ظهور اتجاه سلبي، كما يبين لنا المتوسط الحسابي المرجح على أن اتجاه المبحوثين محايد يميل إلى السلبية.

أثبتت نتائج الدراسة بالنسبة إلى الجدولين 110 و111 تركز أغلب إجابات المبحوثين حول الموافقة بالإضافة إلى الحياد والمعارضين والمعارضين بشدة بينما تنخفض بدرجة كبيرة إجابتهم حول الموافقين بشدة وهذا يدل على وجود اتجاه سلبي لدى المبحوثين حول هاتين العبارتين وهذا ما تؤكده نتائج المتوسط الحسابي المرجح التي تميل إلى أن الاتجاه محايد يميل إلى السلبية.

ومن خلال هذه النتائج نرجع أسباب التباين إلى عدة عوامل قد تكون بسبب الجنس، التخصص أو الأقدمية وهذا ما سوف نلاحظه في الجداول المقبلة.

الجدول 112 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 63 حسب التخصص

التخصص		إقامة ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
علوم إنسانية واجتماعية	التكرار	3	13	10	18	4	48
	%	6,3%	27,1%	20,8%	37,5%	8,3%	100,0%
علوم الإعلام والاتصال	التكرار	6	5	3	5	3	22
	%	27,3%	22,7%	13,6%	22,7%	13,6%	100,0%
العلوم السياسية	التكرار	6	9	2	3	0	20
	%	30,0%	45,0%	10,0%	15,0%	0,0%	100,0%
العلوم البيولوجية	التكرار	12	14	26	21	4	77
	%	15,6%	18,2%	33,8%	27,3%	5,2%	100,0%
المجموع	التكرار	27	41	41	47	11	167
	%	16,2%	24,6%	24,6%	28,1%	6,6%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين أن الأساتذة ذوي تخصص علوم إنسانية واجتماعية ترتفع نسبة الموافقين 37.5% كما تقدر نسبة المعارضين 27.1%، أما بالنسبة لعلوم الإعلام والاتصال فتتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 22.7% بينما ترتفع نسبة المعارضين بشدة 27.3%، أما العلوم السياسية فترتفع نسبة المعارضين 45.0% والمعارضين بشدة 30.0%، أما العلوم البيولوجية فتتركز إجاباتهم حول الموافقة تقدر نسبتهم 27.3% والمحايدين 33.8%.

نلاحظ من خلال هذه النتائج إجماع المبحوثين على المعارضة بإقامة البرلمانيين ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة بدليل أن نسبة الموافقين بشدة لكل المبحوثين تقدر ب 6% وهذا دليل على البرلمانيين لا يشاركون المواطنين في عرض تطورات السياسة العامة بل يتركوهم جانبا، وهذا لا يمثل حكم الشعب بل يعتبر الشعب مغيبا وليس له دور في رسم السياسات العامة للدولة وهذا يتنافى مع ما تقوم عليه الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب الذي يقوم أساسا بالشعب ولأجله. ومن أجل فهم أكثر لهذه العبارة نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذه النتائج.

الجدول 113 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 63 حسب الأقدمية

الأقدمية		إقامة ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	15	16	18	16	6	71
	%	21,1%	22,5%	25,4%	22,5%	8,5%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	5	18	16	20	1	60
	%	8,3%	30,0%	26,7%	33,3%	1,7%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	3	3	1	5	3	15
	%	20,0%	20,0%	6,7%	33,3%	20,0%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	4	4	6	6	1	21
	%	19,0%	19,0%	28,6%	28,6%	4,8%	100,0%
المجموع	التكرار	27	41	41	47	11	167
	%	16,2%	24,6%	24,6%	28,1%	6,6%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الدين تقل خبرتهم عن 5 سنوات ترتفع عند المحايدين بنسبة 25.4% وتتساوى نسبة الموافقين والمعارضين 22.5 %، أما مجال 6 إلى 10 سنوات فإن أغلبهم موافقين بنسبة 33.3% ونسبة المعارضين 30.0%، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فترتفع نسبة الموافقين 33.3%، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة تتساوى نسبة الموافقين والمحايدين 28.6%. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن من تقل خبرتهم عن 15 سنة ضد إقامة البرلمانيين ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة، أما من تزيد خبرتهم عن 16 سنة فهم يميلون إلى الحياد الايجابي، ولكن رغم فإن النتائج تثبت غياب دور البرلمانيين في عرض سيرورة السياسات العامة وهذا ما تؤكده نسبة الموافقين بشدة لكل المبحوثين المنخفضة دليل على عدم فعالية البرلمانيين في هذه العبارة وهو ما يتنافى مع المبادئ والقيم الديمقراطية التي تقوم على حكم الشعب بنفسه عن طريق تفويض البرلمانيين ليكونوا حلقة الوصل بين السلطة والشعب. وبهذا يصبح حكم الشعب عبارة عن صورة فقط لنظام ديمقراطي غير قائم بكل متطلباته.

الجدول 114 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 64

الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
معارض بشدة	43	25,7
معارض	33	19,8
محايد	45	26,9
موافق	21	12,6
موافق بشدة	25	15,0
المجموع	167	100,0

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق قيمة المتوسط الحسابي المرجح لمجموع أفراد عينة البحث يساوي 2.71 وانحراف معياري قدره 1.37 ومعامل اختلاف 50.59% مما يؤكد تشتت وتباين وتباعد أفكار المبحوثين في الإجابة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المتوسط الحسابي وظهوره في المجال الحيادي الذي يميل إلى السلبية مما يدل على انقسام في اتجاهات المبحوثين بين مؤيد ومعارض ومحايد ومعارض بشدة وموافق بشدة، ويبرز تباين اتجاهات الأساتذة بين موافق على قيام ممثلي البرلمان بوضع سياسات الإنفاق مع مراعاة دخل أغلب شرائح المجتمع من خلال النتائج الميدانية وتقدر نسبة المحايدين 26.9% وتقدر نسبة الموافقين 12.6% و15.0% موافقين بشدة ، وتقدر نسبة المعارضين 19.8% معارضين و25.7% معارضين بشدة.

نلاحظ من نتائج الدراسة الميدانية تباين في إجابات المبحوثين قد تعود إلى عدة عوامل قد كالجنس أو التخصص أو الأقدمية وهذا ما سنلاحظه في الجداول المقبلة المتعلقة بالجنس والتخصص و الأقدمية.

الجدول 115 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 64 حسب الجنس

الجنس		وضع سياسات الإنفاق مع مراعاة دخل أغلب شرائح المجتمع					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
ذكور	التكرار	14	14	24	9	18	79
	%	17,7%	17,7%	30,4%	11,4%	22,8%	100,0%
إناث	التكرار	29	19	21	12	7	88
	%	33,0%	21,6%	23,9%	13,6%	8,0%	100,0%
المجموع	التكرار	43	33	45	21	25	167
	%	25,7%	19,8%	26,9%	12,6%	15,0%	100,0%

يتضح من خلال نتائج الجدول السابق لاتجاهات المبحوثين نحو فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية حسب الجنس تباين إجابات المبحوثين حيث تتركز إجابات الإناث حول المعارضة 27.3% و26.1% موافقين و21.6% معارضين بشدة، أما الذكور فتتركز إجاباتهم حول الحياد 29.1% و25.3% معارضين

و21.5% موافقين، ونلاحظ من خلال هذه الإجابات توزع إجابات الإناث على أغلب الاقتراحات باستثناء الموافقة بشدة فهم ضد فكرة أن البرلمانيين يقومون بفتح فضاءات ومجالات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية، أما الذكور فإن إجاباتهم تختلف عن الإناث حيث تنخفض نسبة المعارضة عندهم على عكس الإناث وتركيزهم على الحياد يدل على فتح البرلمانيين فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية. وأمام هذا التباين في الآراء جعلنا نلجأ إلى متغير آخر لتفسير هذا الاختلاف.

الجدول 116 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو العبارة 64 حسب الأقدمية

الأقدمية		وضع سياسات الإنفاق مع مراعاة دخل أغلب شرائح المجتمع					المجموع
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	
اقل من5 سنوات	التكرار	21	18	19	3	10	71
	%	29,6%	25,4%	26,8%	4,2%	14,1%	100,0%
من 6 إلى 10سنوات	التكرار	15	11	16	15	3	60
	%	25,0%	18,3%	26,7%	25,0%	5,0%	100,0%
من 11 إلى 15 سنة	التكرار	3	1	2	1	8	15
	%	20,0%	6,7%	13,3%	6,7%	53,3%	100,0%
أكثر من 16 سنة	التكرار	4	3	8	2	4	21
	%	19,0%	14,3%	38,1%	9,5%	19,0%	100,0%
المجموع	التكرار	43	33	45	21	25	167
	%	25,7%	19,8%	26,9%	12,6%	15,0%	100,0%

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن نسبة إجابات المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فهي تتوزع على كافة الاقتراحات حيث تتقارب نسبة الموافقين والمحايدين والمعارضين وتنخفض عند الموافقين بشدة 7.0%، أما مجال 6 إلى 10 سنوات فإن أغلبهم موافقين بنسبة 50.0% وتتساوى نسبة المحايدين والمعارضين 18.3% وهذا ما يدل على ظهور ايجابية في اتجاهات المبحوثين، أما من تتراوح خبرتهم 11 إلى 15 سنة فأغلبهم معارضون ومعارضون بشدة بنسبة 26.7% ، أما المبحوثين ذوي الخبرة أكثر من 16 سنة فإن أغلب النتائج تتركز حول الحياد 38.1% والمعارضة 33.3% وتنعدم الموافقة بشدة. ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن أغلب النتائج تتوافق حول غياب الموافقة بشدة ما يوحي بأن الدولة مازالت متحفظة بشأن حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة، رغم ما تدعي به من شفافية والتعددية الإعلامية والقنوات الخاصة إلا أن النتائج الميدانية أثبتت وجود غياب الحرية الكاملة في عرض أخبار الحكومة.

الجدول 117 يوضح اتجاهات أفراد العينة نحو المحور 5

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاتجاه
الإشراف على الإنفاق العام	3,15	1,18	37,46	محايد ايجابي
مساءلة موظفي الحكومة	3,15	1,26	39,97	محايد ايجابي
التواصل مع المواطنين	3,07	1,31	42,7	محايد ايجابي
صنع السياسات العامة	2,95	1,18	39,86	محايد سلبي
وضع خطط التنمية	2,98	1,28	42,89	محايد سلبي
سن القوانين	3,07	1,20	39,02	محايد ايجابي
مراقبة أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية)	3,10	1,25	40,32	محايد ايجابي
فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية	2,86	1,22	42,80	محايد سلبي
فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون الاقتصادية	2,82	1,23	43,58	محايد سلبي
فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون الاجتماعية	2,90	1,23	42,34	محايد سلبي
إقامة ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة	2,84	1,19	41,97	محايد سلبي
وضع سياسات الإنفاق مع مراعاة دخل أغلب شرائح المجتمع	2,71	1,37	50,59	محايد سلبي
متوسط المحور	2,97	1,24	41,84	محايد سلبي

من خلال تحليل نتائج المحور الخامس والذي تعالج عباراته الفرضية الرابعة والذي يوضح المحصلة النهائية لنتائج جداول الفرضية، والمتمثلة في تحليل العبارات الخاصة باتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر، لغرض معرفة نوعية الاتجاه العام السائد للفرضية ايجابي أو سلبي أو محايد، وقد تبين لنا من نتائج الجدول أن قيمة متوسط المحور لمجموع أفراد عينة البحث إلى سلبية الاتجاه العام نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر بمتوسط قدره 2.97 وانحراف معياري 1.24، كما تدل قيمة معامل الاختلاف على بداية تشتت وتباعد إجابات المبحوثين حيث تقدر قيمته ب 41.84%. إن هذه النتائج السلبية تدل على اتفاق المبحوثين على قيام تغييب ممثلي البرلمان للمواطنين على الساحة السياسية وذلك بعدم إشراكهم وتواصلهم مع المواطنين عن طريق ندوات أو فتح فضاءات للنقاش والحوار. وتدل هذه النتيجة على سيادة الاتجاه العام للفرضية بالحياد السلبي.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية: إن لكل دراسة مجموعة نتائج تعكس مدى تحقق أهدافها، تثبت أو تنفي فروضها حيث تعتبر النتائج المحك لمدى صدق الفروض وتحقيق أهداف البحث، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج عامة منها وفرعية، وذلك تبعا للمؤشرات والمحاور التي تضمنتها الدراسة التي سيتم عرضها كما يلي:

1- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة: توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج التي تتشابه في جوانب منها وتختلف في أخرى مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة. في هذا السياق توصلت الدراسة الراهنة إلى:

* تتفق الدراسة الحالية في بعض نتائجها مع ما جاءت به دراسة اسماعيل قيرة وآخرون بعنوان: " **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**" والتي مفادها أن الجزائر عاشت مخاضا ديمقراطيا عسيرا تجلى في الانفتاح النسبي لوسائل الإعلام المكتوبة على معظم الخطابات السياسية، الانتخابات التعددية، التعددية الحزبية ....الخ، والطبيعة الريعية للاقتصاد

الوطني وسيطرة الدولة عليه تشكل أحد المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي بسبب سوء استعمال عائدات النفط، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تأكيد نتائج الدراسة الحالية على أنه رغم أن التجربة الجزائرية الديمقراطية عرفت الكثير من العثرات والعراقيل التي امتزجت بالعنف والنكسات السياسية، إلا أن الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل التحول الديمقراطي مما يعطي لنا الأمل في نجاح الديمقراطية وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

* الديمقراطية نظام شامل يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة ، وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية، بما يحقق المصلحة العامة التي لابد أن تجد لها تأسيسا في ثقافة المجتمع ككل، هذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة يوسف محمد جمعة الصواني بعنوان:" **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية**"، كما اتفقت دراستنا أيضا مع ما توصلت إليه نفس الدراسة في إحدى نتائجها إلى أن العجز أو القصور الديمقراطي العربي لا يعود كما ترى وتدعي مدارس ومفكرو الغرب والاستشراق لأسباب أنتروبولوجية، أو ثقافية أو بسبب الدين الإسلامي كعائق حضاري أمام الديمقراطية والحداثة، بل يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية التي سعت أن تبقى الدول العربية متخلفة، حيث ينطبق على الحالة الجزائرية بأن العجز والقصور الديمقراطي الجزائري يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية (بالإضافة إلى الأسباب الداخلية) التي سعت من خلالها الدول الغربية أن تبقى الجزائر متخلفة وتحت طياتها عن طريق المساعدات المتمثلة في القروض التي كانت تعطيها للجزائر وبالمقابل تفرض قيودا على النظام ككل في جميع المجالات. بالإضافة إلى اتفاق نتيجة من الدراسة السابقة مع إحدى نتائج دراستنا الحالية والمتمثلة في الديمقراطية ليست أفضل نظام حكم فحسب، بل إنها نظام مفيد ومناسب لمعالجة التحديات وتحقيق العدالة كقيمة إسلامية إنسانية، كانت ولازالت تتفوق في أولويتها على ما عاداها في سلم القيم في الثقافة العربية.

* كما تتشابه إحدى نتائج الدراسة الحالية مع ما جاءت به دراسة سعد ياسين عباس بعنوان **"الديمقراطية ومفهومها لدى الشباب**" بأن الديمقراطية مناسبة لمجتمعنا، وهذا يدل على الرغبة والتأييد لممارسة الديمقراطية، كما تتعارض نتائج هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية بأن يرون أن الديمقراطية تتعارض مع قيم وعادات مجتمعنا، كما تتفق مع نتائج هذه الدراسة بأنهم لا يجدون في الديمقراطية حلا لمشاكل الجماعة والمجتمع، وتبدو النتيجة واقعية إذا ما علمنا حجم المعانات والمشاكل التي يتعرض لها المواطن العراقي على جميع الأصعدة، حيث تبدو الديمقراطية في نظرهم مجرد شعار يتنادى ويتبارى بها السياسيون إعلاميا ولا وجود لها على صعيد الواقع. ولكن ما يحدث في الجزائر بعد العشرية السوداء ورفع حالة الطوارئ وظهور بوادر الانفراج أكد ويؤكد أن الديمقراطية هي الحل الأمثل والوحيد للنهوض والخروج من الأزمة.

* غياب الثقافة والتقاليد الديمقراطية (الشعور الديمقراطي) لدى كل من الطبقة السياسية، والسلطة، والشعب عموما ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة غاني بودبوز بعنوان: "**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**" وتتفق مع الدراسة الحالية حيث أدى غياب الثقافة الديمقراطية إلى دخول الجزائر في عشرية سوداء دامية، بالإضافة إلى اتفاق نتيجة الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في مساهمة العامل الخارجي في إخفاق التحول الديمقراطي في الجزائر الذي يعرقل مسيرة مصالحهم وسيطرة النخبة العسكرية على الساحة السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى قيام نظام ديمقراطي حقيقي مرتبط بوجود مجتمع مشبع بالوعي والشعور الديمقراطي، وتوفر آليات ومؤسسات النظام الديمقراطي.

* كما اتفقت الدراسة الحالية مع ما جاءت به دراسة بن عمير جمال الدين بعنوان: "**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**"، حيث توصلت إلى اتسام الأحزاب السياسية الجزائرية المعاصرة بالطابع السلطوي المتفاوت المدى، حيث تتركز السلطة الفعلية في يد قادة الأحزاب لإتباعها للنمط القيادي الكاريزمي الأوحد مثل حزب العمال، جبهة القوى الاشتراكية....الخ، بالإضافة إلى توافقها مع الدراسة الحالية في طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء الحزبيين داخل الأحزاب الجزائرية المعاصرة قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، وهذا انعكس سلبا على دور الأعضاء في اختيار وتحديد القيادات الحزبية، ومختلف أنماط الهياكل التنظيمية داخل الأحزاب تجسد الممارسة الديمقراطية نظريا، أما من الناحية الواقعية فهي تتركز على عناصر القمة في السلطة ويتجلى ذلك في عملية اتخاذ القرارات الحزبية وتحديد الخيارات الهامة، وهذا يدل على أن كل القرارات شكلية.

2- مناقشة النتائج في ضوء النظريات: تتناول الدراسة الحالية اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر دراسة ميدانية بجامعات قسنطينة 1-2-3، وذلك من خلال الكشف عن اتجاهات الأساتذة السلبية أو الايجابية نحو مدى تطبيق الديمقراطية في الجزائر منذ إعلان دستور 23 فيفري 1989 الذي يفتح الباب أم التعددية السياسية من خلال المواد الدستور وبالتالي الشروع في التطبيق الحقيقي للديمقراطية، وبعد مرور الجزائر أكثر من ربع قرن على الشروع في التطبيق الفعلي للديمقراطية رغم ما مارت به الجزائر والنظام السياسي من عثرات وأزمات إلا أنه تدارك الوضع وعاود النهوض من جديد بخطى ثابتة متجها نحو الديمقراطية بإجراء مجموعة من الإصلاحات التي أعطت الأمل للمواطنين بالحصول على الديمقراطية تدريجيا، وحاولت الدراسة الراهنة الكشف عن اتجاهات الأساتذة الجامعيين خلال مجموعة من المؤشرات للوصول إلى هدف الدراسة لمعرفة اتجاه الأساتذة نحو التجربة الديمقراطية سواء ايجابيا أو سلبيا.

من خلال مقاربة النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية مع تبنته مختلف المداخل النظرية للديمقراطية من نتائج يتضح أنه ومن خلال الطرح الذي قدمه "دوركايم" حول الديمقراطية بأن مهمة الحكومة تكمن في ضبطها واستعدادها لاستدراك تبعثر الخلافات الفردية الفكرية والخلقية بدرجة تتناسب وهذا التبعثر، والتأثير المجتمع لهذه الإختلافات الفردية

يجب أن يتطلب بذات الدرجة نظاما دائما لا ينفك يتنبأ أو يضبط النمو الناشز لهذه الإختلافات. وأن تنوع الوظائف مفيد وضروري ولكن بما أن الوحدة لا تقل ضرورة عن التنوع ولا تخرج منه بصورة عفوية فإن الاهتمام بتحقيقها والمحافظة عليها يجب أن يشكل في الجهاز العضوي الإجتماعي وظيفة خاصة تتمثل في عضو مستقل، هذا العضو هو الدولة أو الحكومة. وهذا ما قامت به الدولة الجزائرية فعلا بعد العثرات التي مرت بها بتبنيها الديمقراطية ووقوعها في الأزمة الشاملة، فإنها بعد تخطيها المرحلة الحرجة فإن الحكومة أصبحت أكثر قابلية واستعدادا لاستدراك الخلافات لتجنب تفاقم الأوضاع وخروجها عن السيطرة و يتم ذلك عن طريق ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

* كما تتفق الدراسة الحالية مع ما جاء به "جون ديوي" باعتباره أن الديمقراطية " عبارة عن اسم السياسة التجريبية البالغة أوجها التي تعمل على تحسين مستوى الأفراد في محاولة للوصول إلى الكمال البشري، كما يرى أن الديمقراطية تشكل هدفا متجددا باستمرار، ومشروعا جذريا للتحول غير النهائي الذي لا يختزل إلى مجرد مكتسبات محدودة للديمقراطيات التمثيلية المعاصرة مع نزعتها إلى حكم القلة. وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية بأن الديمقراطية مشروع متجدد ومستمر من أجل بلوغ الأفضل. بالإضافة إلى تركيز ديوي على أن الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكومة وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة الاجتماعية والخبرة المشتركة المتبادلة، وهو ما يجب أن يطبق في الواقع من أجل تحقيق الديمقراطية عن طريق غرس ثقافة ديمقراطية.

* كما تتفق الدراسة الحالية مع ما جاء به "بارسونز" في نسق الفعل من خلال تقسيمه إلى أربعة أنساق فرعية ركز في النسق الاجتماعي على الجانب السياسي (النسق السياسي بتحديد وبلوغ الهدف)، وأكد أن تطور الديمقراطية وما تقوم عليه من مبادئ وقيم التي تسعى جاهدة لتطوير الفرد فإن ذلك بدوره يقارب بين النسق الثقافي والنسق السياسي وهذا ما عرف بالتساند الوظيفي، وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى المشاركة الانتخابية والتعددية الحزبية والتمثيل البرلماني كأنساق فرعية في إطار النسق العام المتمثل في النظام السياسي أو النسق السياسي، وهذه الأنساق الفرعية تؤدي أدوارا بشكل متساند وظيفيا ومتكامل مع بعضها البعض لتحقق بذلك الأهداف العامة المرجوة المتمثلة في تطبيق الديمقراطية. وهو ما تدور حوله فرضيات الدراسة 2، 3 و4.

* تختلف الدراسة الراهنة مع ما جاء به "روبرت ميشلز" في دراسته لطبيعة التنظيمات والنقابات العمالية ودورها السياسي في المجتمعات الحديثة، وكذا محاولته الربط بين الدور البنائي والوظيفي للأحزاب السياسية وفكرة النظام الديمقراطي، وتوصل إلى نتيجة هامة مؤداها: أن الديمقراطية تعتبر فكرة زائفة وبعيدة كل البعد عن الواقعية. حيث لا يمكن اعتبار الديمقراطية مجرد فكرة زائفة لأنها نظام قائم بذاته له مبادئ وأسس وركائز يقوم عليها وتطبقها ولو بشكل نسبي متفاوت معظم دول العالم المتطورة.

* تتفق الدراسة الحالية مع ما جاء به "جوزيف شومبيتر" أن الديمقراطية عبارة عن ذلك الترتيب المؤسساتي الهادف للوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته، ويؤكد على وجود إرادة عامة للشعب وهذه الإرادة ذات حدود مشتركة مع الخير العام أو المصلحة العامة التي تسمح لكل الأفراد مراقبة وإدارة شؤونهم التي تتطلب استعدادات وتقنيات خاصة.

كما تتفق مع شومبيتر نظرا لكبر حجم المجتمع لا يمكن أن يباشر أفراد المجتمع كل القضايا لذلك وجدت مؤسسات تنوب عنهم، وأحسن مثال هو مجلس البرلمان (المؤسسة البرلمانية) حيث يتم اختيار أعضائه عن طريق الانتخابات العامة وبعد اختيار ممثليه فإن دورهم الأساسي هو خدمة الشعب ومراقبة عمل الحكومة ووضع السياسات العامة لصالحه....إلخ، وهو ما تقوم عليه الفرضية الرابعة للدراسة بقيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر. بالإضافة إلى تركيز "شومبيتر" على الدور الفعال للأحزاب السياسية الأحزاب السياسية وهو ما تدور حوله الفرضية الثانية نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر.

3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

***الفرضية الفرعية الأولى: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية و السياسية لإرساء التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.**

من أجل التعرف على ثبات صحة الفرضية من عدم تحققها تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث، ويبين لنا الجدول الموالي دلالة المتوسط الحسابي للعينة للمحور الثاني كما يلي:

جدول 118 دلالة المتوسط الحسابي للمحور02:

درجة الحرية	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
166	3.12	3.48	3.29	1.18	3.29	36.955	0.00

من خلال نتائج الجدول المبينة أعلاه تبين النتائج متوسط حسابي للمحور 3.29، وانحراف معياري 1.18، ونلاحظ تساوي قيمة المتوسط الحسابي لقيمة المتوسط الحسابي النظري مما يدل على وجود حياد أو شك في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مدى مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر، وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأت الباحثة إلى اختبار (ت) لعينة واحدة وأظهرت النتائج بان قيمة (ت) المقدرة 35.638 دالة إحصائيا

عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$)، وهذا يدل على تأكد المبحوثين من إجاباتهم واتجاهها نحو التردد حيث تمثل قيمة المتوسط الحسابي المرجح للاستمارة اتجاه محايد يميل إلى الايجابية، وهنا نستطيع القول:

لم تتحقق هذه الفرضية ميدانيا، وأثبتت النتائج وجود اتجاه محايد يميل إلى الايجابية للاتجاه العام لأفراد العينة نحو مدى ضمان الحقوق المدنية والسياسية بمتوسط محور " 3.29 محايد ايجابي"، وتتباين إجابات المبحوثين حول العبارات بين اتجاه ايجابي قوي ومحايد ايجابي ومحايد سلبي،ما يدل على تباين اتجاهاتهم، بالإضافة إلى اتفاقهم على تمتع المواطنين ببعض الحقوق المدنية و السياسية مثلا تأكيد أغلب المبحوثين على تمتعهم ب "حرية التنقل" حيث نجد الاتجاه "ايجابي قوي" يقدر متوسطه ب 4.05، كما يبين اتجاههم الحيادي السلبي حول بعض العبارات من بينها "حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس)" يقدر متوسطه ب 2.98 وهو اتجاه "محايد سلبي"، وكذا "حرية وساءل الإعلام في عرض أخبار الحكومة" يقدر متوسطه ب 2.80 وهو اتجاه "محايد سلبي"، وهذا التباين يدل على وجود اتجاه متردد لدى الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

كشفت الدراسة عن تقارب في الاتجاه عند معظم المبحوثين نحو الحقوق المدنية العامة والحقوق المدنية الخاصة ، والحقوق السياسية حيث كان الاتجاه محايدا يميل إلى الايجابية عموما، والنتائج تميل إلى الايجابية تعود إلى ما يلي:

-الإصلاحات المتتالية التي يقوم بها النظام السياسي من أجل نجاح التحول الديمقراطي وتجسيد الديمقراطية.

-رفع حالة الطوارئ في 2011 والسماح للمواطنين التنقل بكل حرية عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

-رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة التشريعية والتنفيذية.

-فتح عدد معتبر من القنوات الفضائية الخاصة.

***الفرضية الفرعية الثانية: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.**

من أجل التعرف على ثبات صحة الفرضية من عدم تحققها تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث، يبين لنا الجدول الموالي دلالة المتوسط الحسابي للعينة للمحور الثالث كما يلي:

جدول 119 دلالة المتوسط الحسابي للمحور03:

درجة الحرية	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
166	2.90	3.30	3.09	1.16	3.09	33.159	0.00

من خلال نتائج الجدول المبينة أعلاه تبين النتائج متوسط حسابي للمحور 3.09، وانحراف معياري 1.16، ونلاحظ تساوي قيمة المتوسط الحسابي لقيمة المتوسط الحسابي النظري مما يدل على وجود حياد أو شك في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مدى ضمان الحقوق المدنية والسياسية لإرساء الديمقراطية في الجزائر، وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأت الباحثة إلى اختبار (ت) لعينة واحدة وأظهرت النتائج بان قيمة (ت) المقدرة 33.159 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$)، ما يدل على تأكد المبحوثين من إجاباتهم و ثبات اتجاهها نحو التردد حيث تمثل قيمة المتوسط الحسابي المرجح للاستمارة اتجاه محايد يميل إلى الايجابية على الرغم من صدق مستوى الدلالة للفرضية العامة، وهنا نستطيع القول:

لم تتحقق هذه الفرضية ميدانيا، حيث أثبتت النتائج وجود اتجاه محايد يميل إلى الايجابية للاتجاه العام لدى أفراد العينة نحو مدى مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ الديمقراطية بمتوسط محور "3.09 محايد ايجابي"، حيث تتباين أغلب اتجاهات المبحوثين حول العبارات بين اتجاه محايد ايجابي ومحايد سلبي، وهذا يدل على تباين في اتجاهات المبحوثين بالإضافة إلى اتفاقهم على عبارة واحدة أخذت اتجاه ايجابي قوي "السعي للمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية ودعمها" يقدر متوسطها ب3.68، أما باقي الاتجاهات لمختلف العبارات فهي تميل بين المحايد الايجابي والمحايد السلبي لتصل في الأخير إلى الحياد الايجابي نحو مساهمة الأحزاب بتياراتها المختلفة في ترسيخ الديمقراطية.

وهذا التردد في اتجاهات المبحوثين حول الدور الذي تقوم به الأحزاب باستثناء المحافظة على الاستقلال الوطني أمر مشكوك فيه لأن الأحزاب الجزائرية بمختلف تياراتها هدفها الأول الحصول على السلطة والتحكم بمقاليد الحكم وتركيزها على استعمال الشرعية الثورية أو العصبية القبلية أو المكانة العلمية دون التركيز على وضع برامج فعالة تخدم المواطنين بالدرجة الأولى، باستثناء الأحزاب الإسلامية عند بروزها إلى الساحة السياسية على رأسها "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) المنحل" الذي سعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وكان هدفه الأول إرساء التعاليم الدينية والقضاء على الديمقراطية، ودخول الجزائر في الأزمة بسبب إلغاء المسار الانتخابي الذي فاز فيه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبداية الانفجار والأزمة الناجمة عن حالة العصيان والتمرد التي اتبعها الحزب المنحل وما انجر عن ذلك من عشرية سوداء ذهب ضحيتها الآلاف من الجزائريين (مدنيين و عسكريين). بالإضافة إلى ملاحظة المواطنين على الأحزاب الجزائرية المختلفة بأن قادتها مستمرين في تسيير الحزب دون غيرهم وهذا ما يؤكد على غياب الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها فكيف لها أن تطبق الديمقراطية داخل الدولة بأكملها. على الرغم من ظهور ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يتكون من مجموعة من الأحزاب السياسية الجزائرية مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي وحمس والنهضة بعد أن كانت هذه الأحزاب تتمركز داخل حزب جبهة التحرير الوطني كتيارات تابعة لها، فهي اليوم تشكل تحالف رئاسي إلا أن هذا مازال

نقطة شك وقلق للمواطنين حيث يرون بقاء حزب جبهة التحرير الوطني هو المسيطر مهما اختلفت التسميات، بل يريد الشعب أن يرى ديمقراطية حقيقية وترك الساحة للأفضل الذي يختاره الشعب بكل شفافية.

***الفرضية الفرعية الثالثة: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المشاركة في الانتخابات لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.**

من أجل التعرف على ثبات صحة الفرضية من عدم تحققها تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث، يبين لنا الجدول الموالي دلالة المتوسط الحسابي للعينة للمحور الرابع كما يلي:

جدول 120 دلالة المتوسط الحسابي للمحور04:

درجة الحرية	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
166	2.91	3.25	3.08	1.13	3.08	35.638	0.00

من خلال نتائج الجدول المبينة أعلاه تبين قيمة المتوسط الحسابي للمحور 3.08، وانحراف معياري 1.13، ونلاحظ تساوي قيمة المتوسط الحسابي للمحور لقيمة المتوسط الحسابي النظري مما يدل على وجود حياد أو شك في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مدى مشاركة الأساتذة الجامعيين في الانتخابات لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر، وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأت الطالبة إلى اختبار (ت) لعينة واحدة أظهرت النتائج بأن قيمة (ت) المقدرة 35.638 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$)، ما يدل على تأكد المبحوثين من إجاباتهم واتجاهها نحو التردد والحياد وتمثل قيمة المتوسط الحسابي المرجح للاستمارة اتجاه محايد يميل إلى الايجابية، ونستطيع القول:

عدم تحقق هذه الفرضية، حيث أثبتت النتائج وجود اتجاه عام محايد يميل إلى الايجابية للاتجاه العام لدى أفراد العينة نحو مدى المشاركة في الانتخابات بمتوسط محور "3.08 محايد ايجابي"، حيث تتباين إجابات المبحوثين حول العبارات بين اتجاه ايجابي قوي وسلبي قوي ومحايد ايجابي ومحايد سلبي وهذا يدل على تباين اتجاهاتهم، وهذا يدل على اتفاقهم في عناصر واختلافهم على أخرى كغياب تطبيق حق الشعب التدخل لتغيير سياسات الحكومة نجد الاتجاه "سلبي قوي" يقدر متوسطه ب 2.44، بالإضافة إلى تأكيدهم أن الانتخابات من أحسن الوسائل للتعبير عن حرية المواطنين ويعتبر اتجاه "ايجابي قوي" يقدر متوسطه ب 3.53 على الرغم من أن الانتخابات الجزائرية كثيرا ما توسم بالتزوير وغياب

المصداقية وتضليل الشفافية رغم وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات لزيادة شرعيتها ونزاهتها وفعاليتها، إلا أن المبحوثين غير متأكدين من هذه النقطة بالذات وهذا ما تؤكده العبارات (43، 44 و 45 من استمارة الاستبيان).

كما أكد أغلب المبحوثين عدم مشاركتهم في الحملات الانتخابية وعدم الدعاية لصالح حزب معين وأن مشاركتهم الانتخابية تتمثل في عملية التصويت فقط والمشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية الرسمية، وذلك لأنهم متأكدين من عدم جدوى المشاركة في هذه الفعاليات لأن الأحزاب الجزائرية على حد تعبير بعضهم عبارة عن أحزاب موسمية تظهر وقت الانتخابات بالدعاية للحزب الذي تنتسب إليه بعرض برنامجها الانتخابي وبعد الانتخابات فإنها تختفي كليا ولا يعود لها وجود إلا في المناسبات الرسمية.

*__الفرضية الفرعية الرابعة__: **اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.**

من أجل التعرف على ثبات صحة الفرضية من عدم تحققها تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث، يبين لنا الجدول الموالي دلالة المتوسط الحسابي للعينة للمحور الخامس كما يلي:

جدول 121 دلالة المتوسط الحسابي للمحور05:

درجة الحرية	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
166	2.78	3.16	2.97	1.24	2.97	30.967	0.00

من خلال نتائج الجدول المبينة أعلاه تبين النتائج متوسط حسابي للمحور 2.97، وانحراف معياري 1.24، ونلاحظ تساوي قيمة المتوسط الحسابي لقيمة المتوسط الحسابي النظري مما يدل على وجود حياد أو شك في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام ممثلي البرلمان بدورهم لتحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر، وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأت الباحثة إلى اختبار (ت) لعينة واحدة وأظهرت النتائج بان قيمة (ت) المقدرة 30.967 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\propto = 0.05$)، ما يدل على تأكد المبحوثين من إجاباتهم واتجاهها نحو التردد حيث تمثل قيمة المتوسط الحسابي المرجح للاستمارة اتجاه محايد يميل إلى السلبية، وهنا نستطيع القول:

لم تتحقق هذه الفرضية ميدانيا، حيث أثبتت النتائج وجود اتجاه محايد يميل إلى السلبية للاتجاه العام لدى أفراد العينة نحو مدى قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية بمتوسط محور "2.97 محايد سلبي"، حيث تتباين اتجاهات المبحوثين حول العبارات بين اتجاه محايد ايجابي ومحايد سلبي، وهذا يدل على تباعد آراء المبحوثين وبالتالي تباعد اتجاهاتهم وتشتتها بين الايجابي والسلبي حيث يؤكد المبحوثين على الدور الذي يقوم به البرلمانيين في الإشراف على الإنفاق العام ويعتبر اتجاههم "محايد ايجابي" يقدر متوسطه ب 3.15، بالإضافة إلى تأكيدهم على أهمية تواصل البرلمانيين مع المواطنين من خلال فتح فضاءات للنقاش في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذه النقطة الايجابية إذا طبقت فعلا على أرض الواقع فإنها سوف تساهم بدرجة كبيرة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، ولكن ما هو معروف وشائع في النظام السياسي الجزائري غياب تواصل البرلمانيين مع المواطنين وعدم عرض سيرورة السياسات العامة على المواطنين مما أدى إلى ظهور اتجاه "محايد سلبي" في هذه العبارات (60، 61، 62 و63).

ثالثا: النتيجة العامة

الفرضية العامة: اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر ايجابية.

من أجل التعرف على ثبات صحة الفرضية العامة من عدم تحققها تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدرجات التي حصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم عن فقرات أداة البحث، يبين لنا الجدول الموالي دلالة المتوسط الحسابي للعينة كما يلي:

جدول 122 دلالة المتوسط الحسابي لكل الاستمارة:

درجة الحرية	الدرجة الدنيا	الدرجة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النظري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
166	2.92	3.30	3.11	1.18	3.11	34.179	0.00

من خلال نتائج الجدول المبينة أعلاه تبين النتائج متوسط حسابي للاستمارة ككل 3.11، وانحراف معياري 1.18، ونلاحظ تساوي قيمة المتوسط الحسابي لقيمة المتوسط الحسابي النظري مما يدل على وجود حياد أو تردد في اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر، وبهدف قياس معنوية هذا الوسط لجأت الطالبة إلى اختبار (ت) لعينة واحدة وأظهرت النتائج بان قيمة (ت) المقدرة 34.179 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\propto$ =

0.05)، وهذا يدل على تأكد المبحوثين من إجاباتهم واتجاهها نحو التردد حيث تمثل قيمة المتوسط الحسابي المرجح للاستمارة اتجاه محايد يميل إلى الايجابية، وهنا نستطيع القول:

لم تتحقق الفرضية العامة لأن الاتجاه العام يميل محايد أو متردد (يميل بين محايد ايجابي ومحايد سلبي) والمتوسط الحسابي المرجح الكلي 3.11 وكل المتوسطات الحسابية المرجحة لمحاور الدراسة الممثلة لفرضيات الدراسة تنتمي إلى مجال الحياد فبالنسبة لنتائج المحور الأول فإن متوسط المحور بلغ 3.29 "محايد ايجابي"، والمحور الثاني فقد بلغ متوسط المحور 3.09 "محايد ايجابي"، أما المحور الثالث فقد بلغ متوسط المحور 3.08 "محايد ايجابي"، وأخيرا المحور الرابع فقد بلغ متوسط المحور 2.97 "محايد سلبي" (على مقياس ليكرت الخماسي).

اتضح وجود تردد لدى المبحوثين نحو نجاح تطبيق الديمقراطية من خلال الفرضيات المطروحة وهذا ما يفسر ظهور اتجاه عام محايد ومتردد (بين ايجابي و سلبي)، ومن بين الأسباب التي جعلت المبحوثين مترددين في اتجاههم بين الإيجاب والسلب، ما أدى إلى رفض وعدم تحقق فرضيات الدراسة ما يلي:

-اعتماد الاقتصاد الوطني على المردود الريعي، وسيطرة الدولة عليه تشكل أحد المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي بسبب سوء استعمال عائدات النفط، الأمر الذي شجع على الفساد الإداري والزبونية السياسية والاجتماعية.

-العجز والقصور الديمقراطي الجزائري يعود إلى جملة من الأسباب والعوامل الخارجية التي سعت الدول الغربية أن تبقى الجزائر متخلفة وتحت طياتها خلال المساعدات التي كانت تعطيها للجزائر وتفرض قيودا عليها في كل المجالات.

-غياب الثقافة والتقاليد الديمقراطية (الشعور الديمقراطي) لدى كل من الطبقة السياسية، والسلطة، والشعب عموما ساهم في تدني الممارسة الديمقراطية في الجزائر مما أدى إلى دخول الجزائر في عشرية سوداء دامية.

-تتسم الأحزاب السياسية الجزائرية باختلاف تياراتها بالطابع السلطوي المتفاوت المدى، بتركيز السلطة الفعلية بيد قادة الأحزاب بتركيزها على شخصية المرشح (كاريزمية، تاريخية) ومكانته العلمية وسعيها المستميت للحصول على السلطة.

-محدودية ضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وذلك من خلال غياب حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة ونقد السلطة، وغياب حرية التجمع والتكتل والمشاركة السياسية وغياب تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على منصب عمل، وغياب المساواة أمام القانون.

-غياب معظم الأساتذة الجامعيين عن الساحة السياسية عن طريق الترشح، وعدم مساهمتهم في الدعاية الإعلامية في الحملات الانتخابية، وتركز مشاركتهم الانتخابية في عملية التصويت

-عدم قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية من خلال غياب تواصلهم مع المواطنين وعدم إقامة ندوات لعرض سيرورة السياسات العامة.



-قيام البرلمانيين بالإشراف على الإنفاق العام ووضع خطط التنمية.

نستنتج إذن أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو نجاح التجربة الديمقراطية الجزائرية محايدة ومترددة مع بروز الايجابية في اتجاهاتهم (اتجاه محايد ايجابي)، أي أن الديمقراطية لم تتحقق في الجزائر ولكن بوادر نجاحها بدأت تظهر للوجود من خلال الإصلاحات التي يقوم بها النظام السياسي، وهو ما أثر بدوره على اتجاهات المبحوثين الذين بدءوا يميلون إلى التفاؤل والأمل حول إمكانية تحقيق الديمقراطية في الجزائر إذا واصلنا في الإصلاحات الحقيقية والفعلية فإن هذا سوف يؤثر إيجابا على اتجاهات المبحوثين في الدراسات القادمة.

رابعا: الاقتراحات والتوصيات: من أجل خروج الجزائر من أزمتها السياسية رغم بداية الانفراج الذي عرفته بمعالجة الثغرات والأخطاء بمزيد من الديمقراطية، إلا أنه يجب القيام بمجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

-جعل العملية السياسية قسمة بين جميع الأطراف السياسية وتكريس مبدأ التراضي والتنافس السلمي كقاعدة للمنافسة

-ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية وعدم السماح لها بالتدخل في الشؤون السياسية.

-ضرورة تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية لجميع الفاعلين السياسيين سلطة وأحزابا.

-ضرورة تدعيم الثقة بين المواطنين وبين السلطة لإحداث تغيير إيجابي لفائدة الوطن من خلال إقناع المواطنين بشرعية النظام السياسي القائم على الانجازات الفعلية بضمان حقوقهم السياسية و المدنية.

-العمل على نشر الوعي السياسي والاجتماعي بين المواطنين من خلال المؤسسات الخاصة، التربوية والإعلامية، لنشر الثقافة الديمقراطية وإنماء الوعي السياسي وتحقيق المشاركة الانتخابية والسياسية ككل.

-ضرورة إتاحة الفرصة للمثقفين والمفكرين للقيام بدور إيجابي حتى يضطلعون بمهام التوعية والتوجيه والتنوير والإسهام في الحفاظ على تماسك المجتمع وتقدمه.

-العمل على إكساب الأفراد لقيم المواطنة كالحوار وحرية إبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر وزرع ثقافة التسامح حتى يمكن تنمية مشاعر العضوية والانتساب للوطن والولاء له، وبالتالي تحقيق المشاركة الانتخابية للمواطنين.

-ضرورة التأكيد على شفافية ومحاسبة الأداء الحكومي في جميع الميادين مع محاربة الفساد والمحسوبية عن طريق تفعيل الدور الرقابي للبرلمانيين.

-ضرورة تعزيز وسائل الرقابة عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة وتمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني بهذه المهمة، إلى جانب استقلالية القضاء و فعاليته والنزاهة في الانتخابات والاحتكام إلى القانون.

-ضرورة توخي الحذر في حل المشاكل بين السلطة والمواطنين واستبعاد اللجوء إلى الحل الأمني (التدخل العسكري)، وضرورة الابتعاد عن اللجوء لوسائل الإكراه والقوة والقهر.

خاتمة:

بلغت درجة الاهتمام العالمي للديمقراطية أكثر من أي مفهوم آخر وذلك لما تقوم عليه من مبادئ وقيم، التي تسعى للمحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه من خلال ضمان تمتع الأفراد بالحرية والمساواة في إطار السلم والاستقرار، وهذا ما يدفع بالدول للتقدم والرقي والازدهار لغياب المشاكل والاضطرابات عند التطبيق الفعلي للديمقراطية، وهذا ما قامت به الدول الغربية وحققت نجاح معترف به من حيث ضمان حقوق الإنسان وتمتعهم بالحرية والشفافية، ومن أجل الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والتطبيق الفعلي للديمقراطية في الوقت الراهن تطالب أغلب الدول خصوصا العربية منها بتبني الديمقراطية كحل جذري وسريع، والجزائر تطبق الديمقراطية منذ فترة زمنية معتبرة (أكثر من 25 سنة) لذلك كان لابد من إجراء دراسة لمعرفة أين وصل التحول الديمقراطي في الجزائر وما مدى نجاح وتجسيد الديمقراطية في الجزائر خصوصا بعد مجموعة الإصلاحات التي يقوم بها النظام السياسي من أجل نجاح التحول الديمقراطي وتجسيد الديمقراطية في الفعلية في الجزائر.

وأنسب مجتمع بحث يمكن أن نتجه نحوه هو النخبة المثقفة الجزائرية لما تتميز به من رصيد ثقافي وترسانة علمية وبعد نظر وحسن تقييم للأمور سواء الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية لذلك أردنا من خلال هذه النخبة معرفة مدى نجاح التجربة الديمقراطية في الجزائر عن طريق اكتشاف اتجاهاتهم نحوها مستعملين مقياس ليكرت الخماسي البدائل لتشخيص ومعرفة الاتجاه بدقة عن طريق طرح مجموعة من الفرضيات التي تحدد لنا في الأخير مدى نجاح التجربة الديمقراطية في الجزائر من خلال اتجاهات الأساتذة الجامعيين.

وبعد إنجاز الدراسة الميدانية وتحليل النتائج والفرضيات توصلت الدراسة الحالية إلى عدم تحقق الفرضيات وبروز الاتجاه المحايد أو المتردد للأساتذة الجامعيين بجامعات قسنطينة 1-2-3، ورغم بروز الاتجاه المحايد والمتردد إلا أن اتجاه الأساتذة الجامعيين يميل إلى الإيجابية وهذا ما أكدته نتيجة الفرضية العامة ببروز اتجاه محايد يميل إلى الإيجابية كذلك الفرضيات الأولى والثانية والثالثة باستثناء الفرضية الرابعة التي يبرز فيها الاتجاه المحايد للأساتذة الجامعيين نحو قيام ممثلي البرلمان بدورهم لتجسيد الديمقراطية، ومنه نستنتج بأن:

-اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية محايدة ومترددة.

-اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو ضمان الحقوق المدنية والسياسية محايدة ومترددة تميل إلى الحياد الإيجابي.

- اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر محايدة تميل إلى الحياد الإيجابي.

– اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو المشاركة الانتخابية لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر محايدة ومترددة تميل إلى الحياد الإيجابي.

–اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو قيام البرلمانيين بدورهم في تحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر مترددة تميل إلى الحياد السلبي.

–ظهور الاتجاه المحايد الايجابي في أغلب اتجاهات الأساتذة الجامعيين دليل على بداية ظهور الأمل في نجاح الديمقراطية.

–لا يعتبر لنظام السياسي الجزائري في الوقت الحالي نظاما ديمقراطيا حقيقيا تمارس فيه الديمقراطية في كل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنه ليس نظاما استبداديا تسلطيا.

–يجمع النظام السياسي الجزائري بين خصائص ومبادئ الديمقراطية كحرية التنقل والفكر والمعتقد الديني والمساواة أمام القانون بين الجنسين والمشاركة في الانتخابات، وبين بعض خصائص ومظاهر النظم التسلطية كفرض حدود وقيود على الصحافة في عرض أخبار الحكومة ونقد السلطة وغياب حرية المعارضة من خلال عقد ندوات ومظاهرات واحتجاجات سلمية.

–بعد مرور الجزائر بفترة عصيبة وشروعها بمحاولات الخروج من الأزمة من خلال الإصلاحات وتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإنها بدأت تجد طريقها نحو بناء وتكريس ديمقراطية صحيحة، وهذا ما يفسره الحياد الايجابي الذي ينذر بتحسن نظرة المبحوثين لتطبيق الديمقراطية من خلال تمتعهم ببعض الحقوق والحريات وغياب البعض الآخر منها.



قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم أبراش: **علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

2- إبراهيم أبراش:**المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2009.

3- إبراهيم الحكيم: **SPSS المرجع في تحليل البيانات**، دار الشعاع للنشر والتوزيع، سورية، 2004.

4- إحسان عبد الهادي النائب: **توماس هوبز وفلسفته السياسية**، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، الطبعة 01، 2012.

5- أحمد زايد: **علم الإجتماع** النظريات الكلاسيكية والنقدية، ب س.

6- أحمد محمد مبارك الكندري: **علم النفس الاجتماعي و الحياة المعاصرة**، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة 02، 1995.

7- أرنت ليبهارت: **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينه، الفرات للنشر والتوزيع، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة 01، 2006

8- أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 1987.

9- إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر (مخطوطة)**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الجماعة العربية للديمقراطية،2011.

10- إميل دوركايم: **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، مجموعة الروائع الإنسانية-الأونسكو، السلسلة العربية، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 1982.

11- الان تورين: **ما الديمقراطية دراسات فلسفية**، ترجمة عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000

12- أنطونيو غرامشي: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، مركز البحوث العربية، ندوة القاهرة 1990، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة 01، 1991.

13- أنور نصر الدين هدام: **المصالحة الوطنية في الجزائر** خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، معهد الهقار، جنيف، الطبعة 01، 2007.

14- ايان كريب: **النظرية الإجتماعية** من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، الكويت، 1999.

15- برهان غليون: **المحنة العربية** الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994.

16- برهان غليون:**بيان من أجل الديمقراطية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة 05، 2006.



17- برهان غليون، وسمير أمين: **حوار الدولة والدين**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة 01، 1996.

18- بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 2012.

19- توم بوتومور: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وميض نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1986.

20- توماس هوبز: **اللفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ودار الفرابي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة 01، 2011.

21- ثامر كامل محمد الخزرجي: **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004.

22- جان جاك روسو: **في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي**، ترجمة عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011.

23- جميل حمداوي: **نظريات علم الإجتماع**، شبكة الألوكة، الطبعة 01، 2015.

24- جوزيف شومبيتر: **الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2011.

25- جون إهرنبرغ: **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 01، 2008.

26- جون ديوي: **الديمقراطية والتربية** و هو مقدمة في فلسفة التربية، ترجمة متي عقراوي وزكريا ميخائيل، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة 02، 1954.

27- جون لوك: **الحكومة المدنية** وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، ترجمة محمود شوقي الكيال، الدار القومية للطباعة والنشر، ب س.

28- حازم الببلاوي: **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشروق، الطبعة 01، 1993

29- حسن خليفة: **تاريخ النظريات السياسية و تطورها**، المطبعة الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة 01، 1929.

30- حسين توفيق ابراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

31- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان** دراسة في علم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

32- خالد حامد: **منهج البحث العلمي**، دار الريحانة، الجزائر، الطبعة 01، 2003.

33- دافيد ايستون: **نظريات تحليل النظم**، بحوث، ب س.



34- دلال القاضي ومحمود البياتي: **منهجية وأساليب البحث العلمي و تحليل البيانات**، دار الحمد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة01، 2008.

35- **الديمقراطية الأمريكية** التاريخ والمرتكزات، ترجمة حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، الطبعة 01، 2005.

36- رابح لونيسي: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، بدون سنة نشر.

37- زهير الخويلدي: **الثورة العربية وإرادة الحياة**: مقاربة فلسفية.

38- سامية خضر صالح: **المشاركة السياسية والديمقراطية** اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، عين شمس، مصر، 2005.

39- سعاد الشرقاوي: **النظم السياسية في العالم المعاصر**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

40- سعد الدين إبراهيم وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 02، 1987

41- سعيد بوشعير: **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة.

42- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني: **الأنظمة السياسية**، دار الحكمة، بغداد، 1991.

43- صامويل هنتنجتون: **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة 01، 1993.

44- صامويل هنتنجتون: **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1993.

45- صامويل هنتنجتون: **صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب وصلاح قنصوه، الطبعة 02، 1999.

46- صلاح الدين محمود علام: **القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة 01، 2000.

47- الطاهر النوي: **خصائص الأستاذ الجامعي الكفء والتدريس الفعال**، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2014.

48- عبد الباسط محمد محسن: **أصول البحث الاجتماعي**، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة 08، 1982.

49- عبد الرحمن بدوي: **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة 01، 1996.

50- عبد العالي دبلة وآخرون: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، بيروت، الطبعة 01، نوفمبر 2006

51- عبد العالي عبد القادر: **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة-د مولاي الطاهر- الجزائر، 2007-2008.



52- عبد الغفار شكر: **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية- ج 3** ، ب س.

53- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم الإجتماع السياسي** النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، الطبعة 01، 2001.

54- عصام سليمان: **مدخل إلى علم السياسة**، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة 02، 1989

55- على خليفة الكواري وآخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 2002 .

56- علي راشد: **اختيار المعلم وإعداده ودليل التربية العلمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، الكتاب الثاني، 2001.

57- علي معمر عبد المؤمن: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية** (الأساسيات والمناهج والتقنيات)، منشورات جامعة 7 أكتوبر، الطبعة 01، 2008.

58- عمر السيد أحمد مصطفى: **البحث العلمي إجراءاته ومناهجه** ، مكتبة الفلاح، القاهرة ،مصر،2002.

59- العياشي عنصر: **الأزمة الجزائرية بعيون المثقفين نصوص مختارة**، الجزائر 1998.

60- العياشي عنصر: **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 01، 1999

61- فرانسيس فوكوياما: **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1993.

62- فرج عبد القادر طه:**علم النفس وقضايا العصر**، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة 06، 1993.

63- فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الطبعة 02، 2006 .

64- فضيل دليو وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، بيروت، لبنان،2002 .

65- فضيل دليو: **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار هومة، الجزائر، 2014.

66- فؤاد البهى السيد وسعد عبد الرحمان:**علم النفس الإجتماعي رؤية معاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.

67- فيروز زرارقة وآخرون: **في منهجية البحث الاجتماعي**، سلسلة البحوث الاجتماعية، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة ، الجزائر، الطبعة 01، 2007 .

68- فيليب برو: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدلراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1998.

69- فيليب جونز: **النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية**، ترجمة محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 01، 2010.



70- فيليب كوروكوف: **كبار المفكرين في السياسة**، ترجمة علي نجيب إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2014.

71- لوي ألتوسير: **مونتيسكيو السياسة والتاريخ**، ترجمة نادر ذكرى، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2006.

72- مالك بن نبي: **تأملات** مشكلات الحضارة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سورية، 2002.

73- مايكل ميتير-ريسيند وآخرون: **إعادة النظر في الديمقراطية**، مكتب تعزيز الديمقراطية البرلمانية، البرلمان الأوروبي، سبتمبر 2009، عن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير وحمايته، تقرير 1999 إلى مفوضية حقوق الإنسان E/CN.4/1996/64

74- محفوظ لشعب: **التجربة الدستورية في الجزائر**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2000،

75- محمد أحمد نايف العكش: **مؤسسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي(الأردن نموذجا 1999-2005**)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2012.

76- محمد أحمد نايف العكش: **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي(الأردن نموذجا 1999-2005**)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2012

77- محمد الأحمري: **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة 01، 2012

78- محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

79- محمد العجاتي: **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات)**، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، 2011

80- محمد بابا عمي: **مقاربة في فهم البحث العلمي**، دار وحي القلم، دمشق، سوريا، الطبعة 01، 2014.

81- محمد عابد الجابري: **في غمار السياسة: فكرا وممارسة** الكتاب الأول، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، سلسلة مواقف، الأعداد 1- 4، بيروت لبنان، الطبعة 01، 2009.

82- محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع** التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 01، 2008.

83- محمد نصر مهنا: **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 1999.

84- محمود السيد أبو النيل: **علم النفس الاجتماعي** عربيا وعالميا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة 05، 2009.

85- محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مصر، 1993.



86- مدحت أبو النصر: **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية** إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة 01، 2004.

87- **المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بناية بيت النهضة، شارع البصرة، بيروت، لبنان، الطبعة 02، 2011.

88- مصطفى الأشرف: **الجزائر: الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

89- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: **الاتجاهات التعصبية**، دار غريب للنشر والتزيع، 2001.

90- معن خليل عمر: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004.

91- منذر خدام: **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات دار الثقافة، مشق، سوريا، 2004.

92- منذر شاوي: **الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية الفكرة الديمقراطية**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة 01، 2000.

93- مهدي محمد القصاص: **مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي**، جامعة المنصورة، مصر، الطبعة 01، 2007.

94- موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات علمية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، الطبعة 02، 2006.

95- ميلود سفاري وآخرون: **الاشاعة والرأي العام**، 2003.

96- ناجي عبد النور: **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي** دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2010.

97- نبيل جمعة صالح النجار: **الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 02، عمان، الأردن، 2009.

98- نور الدين حاروش: **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة 02، 2009.

99- نور الدين حاروش: **تاريخ الفكر السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة 02، 2009.

100- الهاشمي لوكيا ونصر الدين جابر: **مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية –جامعة منتوري_ قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر، الطبعة 02، 2006.

101- هيفاء أبو غزالة: **المرأة العربية والديمقراطية 2013**، منظمة المرأة العربية، مصر، الطبعة 01، 2014

102- وجدان كاظم التميمي: **الديمقراطية رؤية فلسفية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية 2013.

103- وليم نصار: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2006.



104- وليم ولامبرت وولاس إلامبرت:**علم النفس الاجتماعي**، ترجمة سلوى الملا، دار الشروق، القاهرة، الطبعة 02، 1993.

105- ويليام نصار: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2006.

106- يوسف محمد جمعة الصواني: **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بناية بيت النهضة،شارع البصرة ، بيروت ، لبنان، الطبعة 01، جانفي 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abed charef : **Algérie le grand dérapage**, édition de l'aube, paris, 1994J-C. Gay: **valeurs de la démocratie et valeurs de la république**, IUFM d'ouvrage- UBP, CAVL 11 mai 2011.
2- J-C. Gay: **valeurs de la démocratie et valeurs de la république**, IUFM d'ouvrage- UBP, CAVL 11 mai 2011.
3- Jean-Yves Dormagen et Daniel Mouchard : **Introduction à la sociologie politique,** éditions de Boeck Université, Bruxelles, 2007.
4- Lahouari Addi : **L'Algérie et la Démocratie** pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions el maarifa, Alger, 2014
5- Montesquieu : **L'esprit des lois**, édition Édouard Laboulaye, Garnier frères, 1875.
6- Simone Goyard Fabre : **qu'est ce que la démocratie ?**, la généologie philosophique d'une grande aventure humaine, paris 1998.
7- Traduction tirée de: **Deliberating in a Democracy in the Americas** (2011). Tiré à l'origine et adapté de Democracy for All (Street Law, Inc. 1994)

ثالثا: القواميس والموسوعات العربية:

1- أحمد مختار عمر:**معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد 03، عالم الكتب، الطبعة 01، 2008.

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** (عربي. إنجليزي)، 2005.

3- ر.بودون و ف.بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 01، 1986.

4- سميح دغيم: **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2000.

5- صبري سعيد: **الديمقراطية**، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة 01، 2007.

6- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.



7- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، الجزء 02، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى، بيروت، لبنان، 1985.

8- علي بن هادية وآخرون:**القاموس الجديد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة 07، 1991.

9- مجدي عزيز إبراهيم: **موسوعة التدريس**، الجزء 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2004.

10-محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

11-**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 2000.

رابعا: القواميس الأجنبية:

1- **oxford word power**, Oxford university press, second edition 2008-2009.

2- Michel Blay **: Larousse Grand Dictionnaire de la Philosophie,** larousse-CNRS éditions 2005, paris CEDEX 06, France, 2005.

3- **Le Petit Larousse Illustré**, France, 2013.

4- Gilles Ferréol et autres, **Dictionnaire de Sociologie,** 3eme édition, Armand colin 75006 Paris, France, 2004.

5- **Dictionnaire Hachette Encyclopédique Illustré**, édition Bernard Bondu, édition 02.

خامسا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- بن عمير جمال الدين: **إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، 2006، منشورة.

2- بهاز لويزة: **اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التعامل مع البنوك الإسلامية** دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي غرداية نموذجا، 2011.

3- خالد توازي: **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، منشورة.

4- عبد الرزاق سلطاني: **اتجاهات أساتذة التعليم الثانوي نحو الإصلاح التربوي في الجزائر**، دراسة ميدانية بثانويات دائرة الشريعة ولاية تبسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

5- عبد الناصر سناني: **صعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية**، دراسة ميدانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة باجي مختار-عنابة-، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم، علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.



6- علي لونيس: **العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري**، دراسة ميدانية بسطيف، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم النفس العمل والتنظيم، قسم علم النفس والعلوم التربوية والارطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

7- غاني بودبوز بعنوان "**إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها**"دراسة ميدانية "دراسة حالة" بالمجلس الشعبي الوطني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005، منشورة.

8- فاطمة دبراسو ومليكة مدور، **تكوين الأستاذ الجامعي وعلاقته بصعوبة تعليمية المواد التطبيقية في الجامعة**، دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بولاية بسكرة.

9- ليلى زرقان: **إقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي بجامعة سطيف 1 – 2 نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم علم النفس، تخصص إدارة تربوية، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2013.

10- محمد بوضياف: **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، منشورة

11- مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 – 2008)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، غير منشورة

12- يوسف عوادي: **مصادر ومستويات الضغط النفسي لدى الأستاذ الجامعي**، دراسة ميدانية بجامعة قسنطينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية، تخصص علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، منشورة.

سادسا:المجلات باللغة العربية:

1- ابتسام محمد العامري: **اتجاهات بناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة**، مجلة الأستاذ، العدد 70، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008.

2- الاقتراب بأنواعه في دراسة الظاهرة السياسية، منتديات طموحنا.

3- إيمان عزي ودلال سلامي: **تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2013.

4- براء عبد القادر وحيد: **سلسلة ثقافة جامعية**، مركز التعليم والتطوير المستمر-جامعة بغداد، المجلد 01، العدد 01، بغداد – العراق، 2009.

5- حافظ علوان عماد الدليمي: **الديمقراطية والتعددية في الفكر الغربي**، مجلة العلوم السياسية، العدد 40، جامعة بغداد، بغداد، 2010.



6- حسن زغير حزيم: **جذور الفكر الديمقراطي الأوروبي**، مجلة آداب المستنصرية، العدد 57، الجامعة المستنصرية، كلية التربية قسم التاريخ ، آذار 2011.

7- حسين صديق: **الاتجاهات من منظور علم الاجتماع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 3+4، 2012.

8- رشيد تلمساني: **الجزائر في عهد بوتفليقة**: الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي، العدد 07، واشنطن، جانفي 2008.

9- زين العابدين معو: **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جوان 2016.

10- سعد ياسين عباس: **الديمقراطية و مفهومها لدى الشباب دراسة ميدانية**، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، العدد 52، جامعة ديالي، الأردن، 2011.

11- سليمان بوزيدي: **الفكر السياسي الروماني**، منتديات الجلفة، ب س.

12- شايب الذراع بن يمينة: **التحول الديمقراطي في الجزائر(العوائق والآفاق)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ليلى أحمد عزت النعيمي ونبأ هبد الحسين الدلوي: **اتجاهات طلبة جامعة بغداد نحو الديمقراطية**، مجلة البحوث التربوية النفسية، العدد 17، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم التربية و علم النفس، 2008.

13- كاظم كريدي خلف العادلي: **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك. www.ao-academy.org

14- محمد عابد الجابري: **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993.

15- محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مجلة كتاب في جريدة، العدد 95، بول ناسيميان، بيروت، لبنان، 2006.

16- ملفين آي يوروفسكي: **المبادئ الأساسية للديمقراطية**، بنت الرافدين، في رحاب الديمقراطية.

17- هنري مالر: **ماركس و الديمقراطية و الشيوعية**، مجلة المناضل-ة، العدد 41، ب س.

سابعا المجلات والجرائد باللغة الأجنبية:

1- Gilbert Pouthas, **la démocratie, reims,** semaines sociales, le 20/10/2011.

ثامنا: وثائق وسجلات رسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: مرسوم تنفيذي رقم 08-130 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 4 ماي سنة 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، العدد 23، 2008.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية**، رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر ،1996.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**الجريدة الرسمية**، دستور 1963 .



4- حقوق الأقليات في القانون الدولي: منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، تعزيز التربية على حقوق الإنسان و بناء القدرات.

5- **الديمقراطية بإيجاز**، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية.

6- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 أ د -21 المؤرخ في 16 كانون/ ديسمبر 1966(تاريخ بدأ النفاذ: 23 مارس/آذار 1976)العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ديسمبر 1966.

7- دليل الممارسات الأخلاقية و ممارسة العمل الجامعي لأعضاء هيئة التدريس، كلية التمريض، جامعة الزقازيق، 2015.

تاسعا: المحاضرات والملتقيات والمؤتمرات:

1- حسين بوقارة: **التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الداخلية**، الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2005.

2- رمضان زبيري: **الفكر السياسي في العصور الوسطى**، المحاضرة السابعة 2011.

3- عبد الفتاح ماضي: **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**، مشروع الدراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17 الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، 2007/08/18.

عاشرا: المواقع الالكترونية:

1- الاتجاهات: خصائص الاتجاهات: http://www.moqatel.com le 23/01/2015 à 19 :30 min

2- سهام إبراهيم كامل محمد: **مفهوم الاتجاه**. : http://www.gulfikids.com le 12/04/2015 à 18:30 min

3- منتديات شباب باتنة. : http:// www.dzbatna.com le 24/04/2016 à 18 :40 min

4- مسلم بابا عربي: **المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**. :http://www.ulum.nl le 22/08/5015 à 14 :10 min

5- ثقافة الديمقراطية و المشاركة السياسية للشباب : http://www.biblex.org le 25/03/2016 à 18 :24 min

6- خيري عبد الرزاق جاسم: **التحول الديمقراطي** : http://www.demoislam.com le 19/07/2015 à 18 :32 min

7- حسان أيو: **مفهوم المواطنة** : http://www.mokarabat.com le 11/08/2015 à 18 :53 min

8- عمار طالبي: **نظام الحكم والديمقراطية في تصور مالك بن نبي**. : http://www.binnabi.net le 28/08/2015 à 15 :02 min

9- منشور الشفافية : http://www.nazaha.iq le 10/05/2015 à 20 :55 min



10- : http://www.bohothe.blogspot.com le 12/06/2015 à 20 :35 min الديمقراطية و الإصلاح السياسي

11- : http://www.albayan.ae le 12/06/2015 à 21 :22 min محمد عبد العزيز ربيع : **شروط نجاح العملية الديمقراطية**

12- : http://www.siironline le 12/05/2015 à 18 :22 min أخبار الديمقراطية: **استقلالية القضاء والانتقال نحو الديمقراطية.**

13- : http://www.alkhaleej.ae le 12/05/2015 à 18 :11 min إدريس لكريني: **القضاء المستقل والممارسة الديمقراطية.**

14- : http://www.arabsi.org le 12/05/2015 à 20 :14 min شذى ظافر الجندي: هل نحن في حاجة إلى الديمقراطية التوافقية في المرحلة الانتقالية للتحول نحو الديمقراطية و الدولة المدنية.

15- : http://www.siironline.org le 29/07/2015 à 14 :29 min مفهوم الديمقراطية و أنواعها

16- : http://www.swissinfo.ch le 25/07/2015 à 20 :48 min داني رودريك: **لغز الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الانتخابية.**

17- :http://www.feps.cu.edu.eg le 25/07/2015 à 22 :21 min علي الدين هلال: **الديمقراطية التشاورية.**

18- :http://www.hespress.com le 12/05/2015 à 22 :30min المختار شعالي: **الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية.**

19- : http://www.ar.wikipedia.org le 15/04/2015 à 15 :07min الديمقراطية الاشتراكية.

20- : http://www.bohothe.blogspot.com le 08/08/2015 à 14 :41 min باتر محمد على وردم: **الديمقراطية الاجتماعية**

21- : http://www.a.annabaa.org le 15/02/2016 à 19 :35 min محمد علاء الصافي: **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد .. العراق نموذجا.**

22- : http://www.almaany.com le 22/02/2016 à 21 :00 min معجم المعاني الجامع



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

استمارة بحث في موضوع:

اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر

دراسة ميدانية بجامعات قسنطينة 1-2-3

إعداد الطالبة: سقني عبلة

إشراف: أد. زرارقة فيروز

ملاحظة: كل المعومات التي ستذكرونها في هذه الاستمارة لا تستغل إلا في البحث العلمي، لذا نرجو من سيادتكم وضع علامة × في الخانة التي ترونها ملائمة أمام كل عبارة

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير و الشكر لمساهمتكم في إنجاح البحث العلمي.



المحور الأول: البيانات الشخصية:

الجــنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

الحالة العائلية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

السن:..

الأقدمية:..

التخصص:..

القسم:...

الكلية:...

الجامعة:...

المحور الثاني: يوضح مدى ضمان الحقوق المدنية و السياسية لإرساء الديمقراطية في الجزائر.

الرقم	تتسم التجربة الجزائرية بضمان:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	حرية التنقل					
2	حرية الفكر					
3	حرية المعتقد الديني					
4	حرية الرأي و التعبير دون الخوف من خطر العقاب					
5	حرية الصحافة في مناقشة المواضيع المختلفة (دين، سياسة، اقتصاد، جنس)					
6	حرية وسائل الإعلام في عرض أخبار الحكومة					
7	غياب حرية وسائل الإعلام في نقد السلطة					
8	حق تأسيس منظمات المجتمع المدني(أحزاب، جمعيات، نقابات) و حرية الانضمام إليها					
9	حرية المعارضة من خلال عقد ندوات و مظاهرات و احتجاجات سلمية					
10	حرية التجمع و التكتل و المشاركة السياسية					
11	حرية الابتكار الفكري و الفني و العلمي					
12	حق الملكية الفكرية و الصناعية					
13	الحق في التصويت و الترشح، و في تقلد المناصب العامة					
14	المساواة أمام القانون بغض النظر عن المستوى التعليمي و المادي					



15	المساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس (ذكر، أنثى)					
16	المساواة أمام القانون بغض النظر عن منصب العمل (الوظيفة)					
17	المساواة في التصويت و الترشح للانتخابات بين الجنسين					
18	تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على منصب عمل					

المحور الثالث: يوضح مدى مساهمة التعددية الحزبية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في الجزائر.

الرقم	من أجل ترسيخ الديمقراطية تقوم الأحزاب السياسية الجزائرية ب:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
19	تفعيل دورها في المجال السياسي					
20	دعم سيادة الشعب و احترام اختياراته الحرة					
21	السعي للمحافظة على الاستقلال الوطني و السلامة الترابية و الوحدة الوطنية و دعمها					
22	العمل على نشر الوعي السياسي بين المواطنين، لتكون المفاضلة بين الأحزاب بناء على دقة البرامج و وضوحها					
23	الربط بين المواطنين و السلطة (الحكومة)					
24	المنافسة السلمية على السلطة بتقديم برامجها المختلفة بكل شفافية					
25	السعي للحصول على السلطة بالتركيز على شخصية المرشح (كاريزمية، تاريخية)					
26	السعي للحصول على السلطة بالتركيز على مكانة المرشح العلمية					
27	السعي للحصول على السلطة بالتركيز على العصبية القبلية					
28	استعمال الشرعية الثورية كأداة للتأثير على قرارات المواطنين					
29	السيطرة على السلطة و استماتتها في المحافظة عليها					
30	السماح للأحزاب الأخرى بالحصول على السلطة و تحقيق التداول					
31	تسعى الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة بالتركيز على مبادئ الدين الإسلامي و تطبيقها					
32	تسعى الأحزاب الإسلامية للحصول على السلطة					
33	تسعى الأحزاب الإسلامية لتطبيق الديمقراطية					
34	تقوم الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المظاهرات السلمية					
35	تقوم الأحزاب الإسلامية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية					



36	تسعى الأحزاب العلمانية للحصول على السلطة					
37	تسعى الأحزاب العلمانية لفصل الدين عن الدولة لمواكبة التطور التكنولوجي					
38	تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق مظاهرات سلمية					
39	تقوم الأحزاب العلمانية بمعارضة النظام عن طريق المقاطعة السياسية					

المحور الرابع: يوضح مدى مشاركة الأساتذة الجامعيين في الانتخابات لتجسيد التجربة الديمقراطية في الجزائر.

الرقم	تتسم الانتخابات الجزائرية ب:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
40	يتمتع المواطنين بالحرية الكاملة في اختيار من يمثلهم					
41	للشعب حق التدخل لتغيير سياسيات الحكومة					
42	تحدد الانتخابات الحزب أو المرشح الفائز بكل صدق					
43	وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من شرعيتها					
44	وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من نزاهتها (لتفادي عملية التزوير)					
45	وجود اللجان المستحقة لمراقبة الانتخابات يزيد من فعاليتها					
46	الانتخابات من أحسن الوسائل للتعبير عن حرية المواطنين					
47	المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق التصويت					
48	المشاركة في اتخاذ القرارات الوطنية عن طريق الترشح في الانتخابات					
49	المشاركة في المظاهرات السلمية					
50	المشاركة في الاحتجاجات					
51	المشاركة في الحملات الانتخابية و الدعاية لصالح الحزب					
52	حضور الندوات و فضاءات المناقشة					



المحور الخامس: يوضح مدى قيام ممثلي البرلمان بدورهم لتحقيق التجربة الديمقراطية في الجزائر.

الرقم	يتجلى دور البرلمانيين من خلال:	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
53	الإشراف على الإنفاق العام					
54	مساءلة موظفي الحكومة					
55	التواصل مع المواطنين					
56	صنع السياسات العامة					
57	وضع خطط التنمية					
58	سن القوانين					
59	مراقبة أعمال الحكومة(السلطة التنفيذية)					
60	فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون السياسية					
61	فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون الاقتصادية					
62	فتح فضاءات للنقاش مع المواطنين في الشؤون الاجتماعية					
63	إقامة ندوات تعرض فيها سيرورة السياسات العامة					
64	وضع سياسات الإنفاق مع مراعاة دخل أغلب شرائح المجتمع					



التلخيص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر، باعتبارها الشكل المطبق للنظام السياسي منذ فترة زمنية معتبرة من خلال معرفة اتجاهاتهم نحو مدى ضمان الحقوق المدنية والسياسية، المشاركة الانتخابية، التعددية الحزبية وقيام البرلمانيين بدورهم لتحقيق الديمقراطية، من خلال توزيع استمارة استبيان مكونة من 05 محاور مصممة وفق مقياس ليكرت الخماسي، ووزعت عينة مكونة من 167 أستاذ جامعي، وبعد جمع البيانات تم معالجتها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

وخلصت الدراسة إلى أن اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو نجاح التجربة الديمقراطية الجزائرية محايدة و مترددة مع بروز الايجابية في اتجاهاتهم (اتجاه محايد ايجابي)، أي أن الديمقراطية لم تتحقق في الجزائر و لكن بوادر نجاحها بدأت تظهر للوجود من خلال الإصلاحات التي يقوم بها النظام السياسي، و هو ما أثر بدوره على اتجاهات المبحوثين الذين بدءوا يميلون إلى التفاؤل و الأمل حول إمكانية تحقيق الديمقراطية في الجزائر إذا واصلنا في الإصلاحات الحقيقية و الفعلية فإن هذا سوف يؤثر إيجابا على اتجاهات المبحوثين في الدراسات القادمة، من خلال تجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية لجميع الفاعلين السياسيين سلطة و أحزابا، تدعيم الثقة بين المواطنين و بين السلطة لإحداث تغيير إيجابي و حل المشاكل بين السلطة و المواطنين و استبعاد اللجوء إلى الحل الأمني.

Résumé

Cette étude portait à connaître les tendances des professeurs d'université vers l'expérience démocratique en Algérie, comme une forme applicable au système politique depuis une période de temps considérable, en connaissant l'étendue de leurs tendances à l'égard de garantir les droits civils et politiques, la participation électorale, multipartite et les parlementaires font leur part pour parvenir à la démocratie, grâce à la distribution d’un questionnaire composé de 05 axes conçus en conformité avec le Quintette de l'échelle de Likert, et distribué un échantillon composé de 167 professeurs d’université, et la collecte après des données ont été traitées par le logiciel statistique pour les sciences sociales (SPSS).

Et l' étude a conclu que les tendances des professeurs envers le succès d'expérience démocratique algérienne neutre et hésitante avec une augmentation positive dans leurs tendances (tendance positive neutre), à savoir que la démocratie ne se matérialise pas en Algérie, mais les signes de succès ont commencé à montrer la présence à travers les réformes menées par le système politique, et quel est l'impact à son tour sur les attitudes des répondants qui ont commencé enclins à l'optimisme et l'espoir sur la possibilité de parvenir à la démocratie en Algérie si nous continuons dans de véritables et réel réformes, ce sera un impact positif sur les attitudes des personnes interrogées dans les prochaines études, Grâce au mode de réalisation de l'action démocratique dans la pratique quotidienne pour tous les acteurs politiques et l'autorité des parties, le renforcement de la confiance entre les citoyens et le pouvoir pour créer un changement positif et la résolution des problèmes entre le gouvernement et les citoyens , et exclure le recours à la solution de sécurité .